



جامعة قالمة 08 ماي 1945
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



2010/94
M/330.053

الموضوع:

العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار
الأجنبي المباشر إلى الدول العربية
حالة الجزائر

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
تخصص تمويل التنمية

تحت إشراف الأستاذ الدكتور :
معطى الله خير الدين

من إعداد الطلبة :
رزايقية محمد الامين
شعبالة رضوان
نور الهدى فوزيل

السنة الجامعية 2009-2010

كلمة شكر

ربي أوزعني أن أشكر نعمك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه.

الحمد لله الذي وفقنا إلى إتمام هذا العمل، فما كان لشيء أن تجري في ملككم إلا بمشيئته جل شأنه ولا يسعنا ونحن في هذا المقام إلا أن نتقدم بشكركم وتقديرنا وعرفاننا وامتناننا إلى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور معطي الله خير الدين الذي لم يدخر جهدا ولم يدخل علينا بإرشاداته ونصائحه وتوجيهاته السديدة التي كان لها بليغ الأثر في إنجاز هذا العمل، وكذا صبره وسعة صدره وحرصه الدائم لإتمام هذا العمل في أحسن الظروف، كما لحى فيه روح النواضع والمعاملة الجيدة، فجزاه الله عنا كل خير. كما نتقدم بخزيرل الشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين سيكون لهم الفضل في إثراء هذا العمل كما خص بالشكر الأستاذ غياط الشريف على مساعداته والأسرة الجامعية لجامعة 08 ماي 1945 ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

إهداء

باسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على حبيبنا محمد
لك الحمد ربي على عظيم فضلك و كثير عطائك
انه لا يسعني في هذه اللحظات التي لعلي لا أملك أغلى منها أن أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع
الى :

الى من لا ترقى لوصف عطفها و عطائها قواميس الفكر و زخرفة الكلمات
الى الدوحتين اللتين كانتا الأصل و المنبت الى النهرين اللذين سقين بمائهما . الى أغلى من في
الوجود ... الى أعذب و أرق كلمة في الكون رمز العطاء و الحب أمي ، أمي التي صبرت و
اصطبرت و بقيت الليالي ترعانا و تشد أزرنا . بأغلى النصائح و أفضل الدعوات أمي الفاضلة
حفظها الله

الى الأب الذي ضحى بالجهد و الوقت و المال لأجلنا ، الى الذي آمن بنجاحي و أنار دربي
ومنحني الثقة ، الى من يضحى من حياته لاجل أن يراني أرتقي سلم الجد : أبي العزيز حفظه الله
.....

الى جدي الحنون العربي الذي غمرني بحبانه و لم يخل علي بشئ حفظه الله و أطال عمره ، الى
جداتي الفاصلات فطوم و فاطمة حفظهما الله و أطال عمرهما .
الى أعز الناس لي : إخوتي الأعزاء : طارق ، عصام ، و أخواتي الفضليات : وفاء و إيمان و
ايناس

الى الخالة العزيزة و أبناءها : أسامة ، معز ، يسرى ، خولة
الى زملائي في البحث الصديق العزيز الذي أكن له كل الحب و الاحترام شعبانة رضوان و
الصديقة الأخت الغالية فوزيل نور الهدى

الى المعادلة التي رسمت منحني حياتي أصدقاء الأسرة الجامعية بقائمة .
الى من رافقني في درب الدراسة و ذاق معي طعم النجاح
الى من وسعه قلبي و لم تسعه كلمات قلبي .
الى كل من حمل قلما سعيًا منه لرفع لواء هذه الأمة

محمد الأمين



يقول الله "قل بفضل الله و برحمته فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون "

إلى من يعجز الكلام و لا ترقى لوصف فضلهما الألسن و الأقلام
.....والدي العظيمووالدي الحبيبة

إلى إخواني الأعزاء فريد ، فيصل ، هانيو أخواني الفصليات
شادية و ندى و كل الأهل

إلى زملاء الدرب قبل البحث للذين أكن لهما كل معاني المحبة و
أمنيات الخيرمحمد الأمين و نور الهدى

إلى زملاء العمل : نبيل ، عبد المالك ، عمي لزهر ، حفيظة ، سمير و
كل عمال مصلحة المحاسبة ببلدية الشريعة .

إلى شريكة الحياة وعنوان المستقبل : مريم

إلى كل من حمل راية العلم النافع و أيدها بالعمل الصالح

الإهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم و زيننا بالعلم و أكرمنا بالتقوى و جملنا
بالعافية ، أتقدم بإهداء عملي المتواضع هذا إلى :

من أوقدت في قلبي الحنان ، و تعبت من أجل راحتي : **والله أعلم بالصواب**

إلى الغالي الذي أفنى سنين العمر لنصل لهذا المستوى : **والله أعلم بالصواب**

أخواني و إخوتي الأعزاء الذين أتمنى لهم النجاح في دراستهم و حياتهم
خطيبي حسان : الذي أتمنى له النجاح خاصة في حياته المهنية و لكل
أفراد أسرته .

إلى كل الأهل و الأقارب .

إلى أخلص الصديقات ، ماجدة ، سهام ، لطيفة ، أمينة
إلى من شاركاني في هذا العمل أخوائي : رضوان ، محمد الأمين
إلى الذين وقفوا بجاني و انتظروا بشغف رؤية هذا المولود ، عربون
و فاء و محبة إلى كل من يمزج بين العلم و الأخلاق
إلى كل إنسان يحب الخير فيزرع بذور الأمل في هذه الحياة .

إلى كل من يشاركني في : **والله أعلم بالصواب**

أهدي عملي

نور الهدى

الفهرس

كلمة شكر

إهداء

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

أ	المقدمة.....
1	الفصل الأول: دراسة تطور ظاهرة العولمة.....
2	تمهيد.....
3	المبحث الأول : نشأة العولمة وتطورها
3	المطلب الأول: النشأة التاريخية لظاهرة العولمة.....
4	المطلب الثاني : مراحل تطور ظاهرة العولمة.....
6	المطلب الثالث: أسباب نشوء ظاهرة العولمة.....
8	المبحث الثاني: مفهوم العولمة.....
9	المطلب الأول: التعاريف المختلفة للعولمة.....
13	المطلب الثاني : أنواع العولمة
15	المطلب الثالث : خصائص العولمة و القوى المحركة لها
18	المبحث الثالث : أبعاد العولمة وأهدافها
18	المطلب الأول : أبعاد العولمة.....
27	المطلب الثاني : مظاهر العولمة
27	المطلب الثالث : أهداف العولمة
28	المبحث الرابع: مؤسسات العولمة وأدواتها
29	المطلب الأول : مؤسسات العولمة
35	المطلب الثاني : أدوات العولمة
36	المبحث الخامس : آثار العولمة ومشاكلها و كيفية مواجهتها.....
37	المطلب الأول: آثار العولمة.....
38	المطلب الثاني : نتائج العولمة والمخاطر التي تواجهها
40	المطلب الثالث: المشاكل التي تطرحها العولمة وكيفية مواجهتها.....
42	المطلب الرابع: فروقات العولمة
44	الخلاصة.....
45	قائمة هوامش الفصل الأول.....

50.....	الفصل الثاني : نظريات و استراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر
51.....	تمهيد
52.....	المبحث الأول: التفسيرات النظرية والتطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر
52.....	المطلب الأول : التفسيرات النظرية
54.....	المطلب الثاني : التطور التاريخي
60.....	المبحث الثاني : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله المختلفة
60.....	المطلب الأول : مفاهيم عامة حول الاستثمار والإستثمار الأجنبي
63.....	المطلب الثاني : التعاريف المختلفة للإستثمار الأجنبي المباشر
64.....	المطلب الثالث: خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر وأهدافه
66.....	المطلب الرابع: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر
71.....	المبحث الثالث : دوافع ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر
72.....	المطلب الأول : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر
73.....	المطلب الثاني : محددات الإستثمار الأجنبي لمباشر
76.....	المطلب الثالث : معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر
77.....	المطلب الرابع: المناخ الاستثماري للاستثمار الأجنبي المباشر
80.....	المطلب الخامس: أشكال الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر
82.....	المبحث الرابع: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر
82.....	المطلب الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر
83.....	المطلب الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر
85.....	خلاصة
86.....	قائمة هوامش الفصل الثاني
90.....	الفصل الثالث: واقع وآفاق الاقتصاد العربي في ظل التطورات الراهنة
91.....	تمهيد
92.....	المبحث الأول: خصائص الاقتصاد العربي
92.....	المطلب الأول: الخصائص الجغرافية
93.....	المطلب الثاني: الخصائص الاقتصادية
96.....	المطلب الثالث: الخصائص الاجتماعية
99.....	المبحث الثاني: التكتل الاقتصادي العربي والتحديات التي تواجهه
100.....	المطلب الأول: مفهوم التكتل الإقليمي
103.....	المطلب الثاني: واقع التكتل الاقتصادي العربي
106.....	المطلب الثالث: معوقات التكتل الاقتصادي العربي
108.....	المطلب الرابع: التحديات التي تواجه تكتل الدول العربية في ظل النظام العالمي الجديد

المطلب الخامس: أسباب فشل مساعي التكتل الاقتصادي في الوطن العربي	112
المبحث الثالث: المشروعات البديلة للتكتل الاقتصادي العربي.....	113
المطلب الأول: مشروع التكتل الإسلامي	113
المطلب الثاني: مشروع التكتل الشرق أوسطي.....	115
المطلب الثالث: مشروع التكتل المتوسطي	119
المطلب الرابع: المبادرة الجديدة لتنمية إفريقيا.....	121
المبحث الرابع: آفاق التكتل العربي في ظل التطورات الراهنة.....	122
المطلب الأول: مقومات التكتل الاقتصادي العربي.....	122
المطلب الثاني: العمل العربي المشترك وآفاقه.....	124
المبحث الخامس: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية	130
المطلب الأول: المناخ الاستثماري في الدول العربية.....	130
المطلب الثاني: الاستثمارات العربية البينية	134
المطلب الثالث: توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية	136
المطلب الرابع: صعوبات اجتذاب الدول العربية للاستثمارات الأجنبية المباشرة	140
خلاصة.....	142
قائمة هوامش الفصل الثالث.....	143
الفصل الرابع: واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	148
تمهيد.....	149
المبحث الأول: المناخ الاستثماري في الجزائر.....	150
المطلب الأول: المناخ الجغرافي والطبيعي.....	150
المطلب الثاني: المناخ الاقتصادي.....	152
المطلب الثالث: المناخ القانوني	155
المطلب الرابع: المناخ المؤسسي.....	162
المطلب الخامس: المناخ السياسي والأمني.....	167
المطلب السادس: الإجراءات المتخذة لتحفيز الاستثمار	167
المبحث الثاني: واقع الاستثمار قبل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.....	169
المطلب الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات الاقتصادية.....	169
المطلب الثاني: توزيع الاستثمارات في هذه المرحلة.....	172
المبحث الثالث: واقع الاستثمار أثناء مرحلة إعادة الهيكلة	179
المطلب الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة	179
المطلب الثاني: توزيع الاستثمارات في هذه المرحلة.....	183
المبحث الرابع: واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر بعد التحولات الاقتصادية	189

المطلب الأول: دوافع التحولات الاقتصادية	189
المطلب الثاني: الإصلاحات المنجزة	191
المطلب الثالث: آثار الإصلاحات الاقتصادية على مؤشرات الاقتصاد الكلي	194
المطلب الرابع: توزيع الاستثمارات وللإستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه المرحلة..	198
المطلب الخامس، صعوبات وأفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	202
خلاصة	206
قائمة هوامش الفصل الرابع.....	207
الخاتمة	211
المراجع	219

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	رقم
88	الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي للدول العربية بالنسبة المئوية	1
91	تطور حجم السكان في العالم العربي بالملايين	2
92	توزيع السكان في العالم العربي	3
104	تطور معدل النمو الحضري في الوطن العربي	4
125	تطور الصناعة في الوطن العربي للمواد الخام	5
130	تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم والدول العربية (ملايين الدولارات)	6
130	تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم والدول العربية بالنسبة المئوية (مقارنة الدول العربية بالدول الأخرى)	7
132	تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى كل دولة عربية على حدى بملايين الدولارات	8
143	الموارد المائية المستعملة في الجزائر (مليار م ³)	9
144	الميزان التجاري الجزائري لسنتي 2006-2002	10
145	هيكل الصادرات لسنتي 2003-2002 (مليون دولار)	11
146	تطور مؤشرات المديونية الجزائرية الخارجية	12
161	جدول يبين نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات للمناخ الاستثماري	13
165	استثمارات المخطط الثلاثي (مليار دج)	14
167	توزيع استثمارات المخطط الرباعي الأول (مليار دج)	15
169	توزيع استثمارات المخطط الرباعي الثاني (مليار دج)	16
171	تطور الناتج الداخلي الإجمالي والاستثمارات خلال هذه المرحلة (1967-1979) (مليار دج)	17
174	مؤشرات نمو الاقتصاد الوطني وثقل المديونية	18
176	توزيع استثمارات المخطط الخماسي الأول (مليار دج)	19
178	توزيع استثمارات المخطط الخماسي الثاني (مليار دج)	20
181	تطور الناتج الداخلي الإجمالي والاستثمارات (مليار دج)	21
187	أثر الإصلاحات الاقتصادية على الإيرادات والنفقات	22
187	نمو وتطور الناتج الداخلي الإجمالي خلال فترة التسعينات (مليار دج)	23
189	بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية	24
190	تطور الاستثمارات في التسعينات وبداية الألفية الثالثة	25
191	تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة (1992-2008)	26
191	عرض الدول العشر الأكثر استثمارة في الجزائر (ألف دولار)	27
193	مقارنة بين دول شمال إفريقيا في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها (مليون دولار)	28

الرقم	العنوان	الصفحة
1	أهم أسباب وبواعث العولمة.	6
2	التحولات الاقتصادية تحت تأثير العولمة	18
3	تحولات وتطورات الجانب الاجتماعي للدولة	20
4	دور التكنولوجيا في زيادة قدرة المشروعات على التعلم	22
5	مساوئ العولمة وآثارها السلبية	34
6	توزيع مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخارج مابين أهم خمس بلدان	52
7	مخزون الاستثمارات المباشرة في الخارج بالنسبة المئوية من المخزون العالمي	55
	لأكبر البلدان المصدر له.	
8	انتقال دورة حياة المنتج الدولي	69
9	فروع مجلس الإدارة لوكالة دعم وترقية الاستثمار	156
10	المكاتب الموجودة على المستوى الشباك الوحيد	157
11	تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر (1970-2006) ،مليون دولار	193

يشهد العالم نوعاً مميزاً من القلق والتوتر وعدم الاستقرار ، ويرجع ذلك إلى محاولة الدول المتقدمة و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، فرض نمط معين من الهيمنة ، يعكس قناعاتها وتوجهاتها الرأسمالية ، متمثلة في النظام العالمي الجديد في ثوب العولمة ، فقد أثارت هذه الظاهرة العديد من التساؤلات ألقت بثقلها على بحيرة الانعزال الراكدة ، فصنعت دوامات لازالت تتحرك بقوة و تنتشر دوائرها وتتسع يوماً بعد يوم : لترفع درجة القلق لدى اقتصاديات الدولة النامية عامة والدول العربية خاصة ، وهذا نتيجة لاهتزاز المفاهيم واضطراب القيم وتحول الخاص المنغلق إلى علم مفتوح ، وتصاعد إيقاع التحول من ما هو محلي صرف إلى ما هو عالمي محض يمتزج فيه الوعد بالوعيد ، وتفاعل فيه الطموحات بالتحديات مع الفرص والتهديدات ، ولقد أصبحت العولمة الهاجس الطاغي على الحكومات و المنظمات و المفكرين و الباحثين المختصين من أجل تحليل و تفسير أصولها وتطوراتها ، و نتائج انعكاساتها السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية و الإتصالية التي جعلت العالم قرية صغيرة مترامية الأطراف .

العولمة ليست ظاهرة جديدة ، إنما هي مرحلة متطورة من النظام الرأسمالي الليبرالي ، فيتوجه هذا الأخير إلى الخطاب الإيديولوجي الرأسمالي من أجل التتظير لمرحلة متقدمة لحل مشاكل واقعية ، أو فرض أفكار جديدة تعمل على تحقيق المصلحة العليا للنظام الرأسمالي، و كان ذلك منذ بروز وبزوغ البذور الأولى لهذا النظام عند بداية التراكم الأول لرأسمال في المدرسة الماركستالية التي تميزت باندماج التجار مع الدولة القومية من أجل حماية مصالحهم في المستعمرات و المحيطات و أعالي البحار، لكن بظهور المدرسة الكلاسيكية استدعى الخطاب الإيديولوجي من جديد من أجل التتظير لمرحلة مقبلة عن طريق منع الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي ، و فرض حرية انتقال عناصر الإنتاج من عمل و رأس مال ، و أيضاً إزالة كل القيود الإدارية والجمركية و الجبائية في المعاملات التجارية والمالية ، ولكن بعد الأزمة العالمية لسنة 1929 ونتيجة للأوضاع العالمية المتأزمة وفشل النظام الكلاسيكي في إيجاد الحلول الناجعة ، تم اللجوء إلى الخطاب الإيديولوجي الرأسمالي مرة أخرى من أجل القيام بالتعديلات اللازمة على هذا النظام حتى يوافق ويتمشى مع التطورات المستجدة على الساحة الاقتصادية العالمية ، فظهرت المدرسة الكينزية بزعامة الاقتصادي الإنجليزي كينز الذي قام بإحداث تغيير جذري في مهام الدولة القومية ، و السماح لها بالتدخل في النشاط الاقتصادي.

و بعد ذلك شهد النصف الثاني من القرن العشرين مجموعة من التطورات عجزت النظرية الكينزية إعطاء تفسيرات لها و مسابقتها و إيجاد الحلول الناجعة لمشاكلها . و بانتهاء النظام النقدي الدولي ، بروتون و وذر و بداية ظهور النظام العالمي الجديد و تجلي ذلك من خلال صعود المدرسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1980 ، و انهيار النظام الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية في أوروبا الشرقية بعد سنة 1990 ، كل هذه الأسباب سرعت بظهور ظاهرة جديدة قديمة تعرف بالعولمة الشاملة ، التي تعمل أساساً على إزالة كافة القيود والحواجز على التدفقات المالية والتجارية والبشرية والمعلوماتية إلى جميع أنحاء العالم وبالتالي تحقيق اندماج في كل ميادين الحياة الذي يؤدي بدوره إلى تحقيق

التكامل العالمي معتمداً في ذلك على مجموعة من الركائز المتمثلة في العولمة التجارية والعولمة المالية و العولمة الإنتاجية التي ترعاها مجموعة من المؤسسات الدولية المتمثلة في البنك العالمي و صندوق النقد الدولي و المنظمة العالمية للتجارة ، مضافاً إليها الشركات المتعددة الجنسيات.

حيث تعتمد هذه الأخيرة على استثمار الأجنبي المباشر الذي يؤدي إلى انتقال التكنولوجيا والمهارات الإنتاجية إلى كافة دول العالم ، كأحد أهم الوسائل المستعملة ، كما يسمح بتدنية التكاليف الإنتاجية وتحسين نوعية المنتجات المصنعة وزيادة في الدول المستضيفة لكن هذا الأمر أصبح يقلق ويثير مخاوف الدول النامية عامة والدول العربية خاصة . لأن التوجهات الجديدة للاستثمارات الأجنبية المباشرة محصورة في التكتلات الكبرى للعولمة ، والمتمثلة في الاتحاد الأوروبي ، النافطا وجنوب شرق آسيا مستثنية بذلك الدول النامية التي لا يصلها سوى جزء قليل من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية ، و هذا راجع إلى البيئة الخاصة بها التي تتميز بالمناخ الاستثماري غير المناسب ، و البنية الاقتصادية والسياسية الهشة وغير المستقرة ، ومن أجل تصحيح هذه الوضعية عملت الدول النامية على إعادة هيكلة اقتصادياتها محاولة منها التكيف مع متطلبات النظام العالمي الجديد، حتى تتمكن من الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحقيق التنمية الشاملة و بدأ يظهر هذا جليا في بعض الدول المتعولمة حديثا التي نجحت في الإصلاحات الاقتصادية ، إذ أصبحت تستقطب كميات معتبرة من الإستثمار الأجنبي المباشر التي انعكست على نسبة النمو الإقتصادي المحققة في هذه البلدان وتحسن و وضعيتها الاقتصادية.

” و تعد الدول العربية جزءا لا يتجزأ من الدول النامية ، لها خصوصياتها التي تميزها عن باقي الدول النامية ، من موقعها الجغرافي المتميز ووفرة الموارد الطبيعية والبشرية المؤهلة ، وحتى يتسنى لها الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، و الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، عملت الدول العربية على تعديل و تصحيح وتكييف اقتصادياتها عن طريق إعادة هيكلة منظوماتها القانونية و المؤسساتية المسيرة لاقتصادياتها من أجل توفير المناخ و الظروف المناسبين لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .“

و باعتبار الجزائر إحدى الدول العربية الحديثة الإستقلال التي انتهكت النظام الإشتراكي في تسيير إقتصادها المبني على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، حيث تلعب الدولة الدور الأساسي في العملية الاستثمارية من خلال تجنيد الإيرادات البترولية والفروض الدولية لأجل بناء الاستثمارات العمومية ، وبسبب نفاقم ظاهرة البيروقراطية و الرشوة وفساد النظام الإداري و عدم كفاءة المسيرين مضافا إليها الاومة البترولية، كل هذه الأسباب أدت إلى تفاقم أزمة المديونية وتدهور المؤشرات النمو والتنمية الاقتصادية ، التي انعكست سلبا بدورها على البرامج الاستثمارية خاصة في نهاية الثمانينات ، الأمر الذي أدى إلى تدهور الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فكانت الجزائر مجبرة على القيام بإصلاحات عميقة وتحولات جذرية في مسارها الإقتصادي و السياسي ، فعملت على إعادة هيكلة بنيتها الاقتصادية وفق ما يتطلبه النظام العالمي الجديد من أجل توفير المناخ الإستثماري الملائم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، التي

تعمل بدورها على جلب التكنولوجيا والمهارات الإنتاجية وتعمل على تدنية التكاليف الإنتاجية ، و تحقيق النمو الذي ينعكس بدوره على تحقيق التنمية الشاملة .

وعلى ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما مدى نجاعة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدول العربية من أجل التكيف مع النظام العالمي الجديد وتعظيم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها ؟

ومن خلال الإشكالية الرئيسية تظهر لنا الأسئلة الفرعية التي تساعدنا على فهم وتحليل الموضوع بطريقة جيدة و هي على النحو التالي :

- 1- فيما تتجلى ظاهرة العولمة و ما هي مؤسستها؟
- 2- ما هي أشكال العولمة و فيما تكمن آثارها ؟
- 3- ماذا نعني بالاستثمار الأجنبي المباشر وما هي محدداته؟
- 4- ما هي أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر وما هي أشكاله ؟
- 5- فيما تتجلى تحديات التكتل الاقتصادي العربي في ظل العولمة ؟
- 6- ما مدى نجاح الدول العربية في تحقيق التكتل الاقتصادي وما هي آفاقه ؟
- 7- ما مدى نجاح الدول العربية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؟
- و أين تكمن مكانتها بين الدول النامية والعالمية في ظل التطورات الراهنة ؟
- 8- فيما تكمن نقاط القوة و الضعف في المناخ الاستثماري الجزائري ؟
- 9- ما هي تأثيرات الفترة الانتقالية و الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- 10- ما مدى نجاح الجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي؟

وللإجابة على إشكالتنا تبلور في أذهاننا الفرضيات التالية :

- 1- العولمة واقعا قائما بالفعل ، فعلى الدول العربية أن تعدل و تصحح و تكيف اقتصادياتها من أجل تعظيم إيجابيات العولمة والتقليل من سلبياتها.
- 2- الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر حيوي للتدفقات المالية الدولية حيث أضحى البديل الرئيسي للإقراض الدولي ، وأصبح القوة الدافعة للاندماج في الاقتصاد العالمي .
- 3- عدم نجاعة الإصلاحات الاقتصادية خاصة في القطاع المالي والخصوصية أدى إلى قلة دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر

المنهج المتبع:

لدراسة موضوعنا بطريقة جيدة استخدمنا في البداية المنهج التاريخي الذي يقوم على تتبع الظاهرة والوقائع عبر التاريخ . و هذا ما قمنا به من خلال دراسة تطور كل من ظاهرة العولمة و الاستثمار الأجنبي المباشر وأيضا تطور الاقتصاد الجزائري والعربي على سواء ، ثم استخدمنا بعد ذلك المنهج الوصفي بشقبة

المسحي و دراسة حالة فالأول وهو المنهج المسحي استعملناه في جمع المعلومات الخاصة بالظاهرة المدروسة ، أما الثاني فهو منهج دراسة حالة، و كان ذلك من خلال تحديد الدراسة في حالة لجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

إن التحولات الاقتصادية و السياسية التي عرفها العالم والدول العربية والجزائر على الخصوص وكذا بروز ظاهرة العولمة كعامل قوي في النظام العالمي الجديد وكونها تعتبر جديدة ومتجددة في آن واحد، وباعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر حديث الساعة والوسط الاقتصادي وكونه موضوع حساس جدا وأحد أدوات العولمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، هذا ماجعلنا نطرق إلى هذا الموضوع في شقيه العربي والجزائري للوصول إلى النتائج الإيجابية والسلبية للظاهرين ومحاولة البحث وتقديم الحلول الممكنة.

أهمية الموضوع:

يكتسب هذا الموضوع أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية والسياسية، حيث أصبح حديث العام والخاص، القوي والضعيف المتخلف والمتقدم وباعتبار الدول العربية والجزائر على السواء قامت وتقوم بإصلاحات في جميع المجالات من أجل الانفتاح والدخول في النظام العالمي الجديد ، وجلب أكبر تدفق ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، التي تعتبر ذات أهمية كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة وجلب رؤوس الأموال الأجنبية.

أهداف الموضوع:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة قديمة جديدة ظهرت بثوب جديد إلى العالم تحت غطاء النظام الرأسمالي الليبرالي و هي العولمة وأيضا لتبين أحد أهم الأدوات المستعملة فيها ، و المتمثلة في الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، والنظر أيضا في مدى نجاعة الدول العربية عامة والجزائر خاصة في التأقلم مع الوضع العالمي الجديد ، ومدى نجاحها أيضا في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل التطورات الراهنة. كما تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التكتل الاقتصادي العربي ومعرفة مقومات و صعوبات تحقيقه خاصة في ظل التحديات و الرهانات الجديدة ، وأيضا معرفة الدوافع والأسباب التي أدت بالجزائر إلى تغيير النظام الاقتصادي والسياسي ، والدخول في إصلاحات عميقة وتحولات جذرية مغايرة تماما للنظام الاقتصادي والسياسي السابق ، ومدى تحقيق هذه الإصلاحات للنتائج المسطرة خصوصا على مؤشرات الاقتصاد الكلي .

صعوبات البحث :

عند قيامنا بهذا البحث واجهتنا مجموعة من الصعوبات التي نراها غير موضوعية والتي كانت على

النحو التالي :

- غياب الإحصائيات المتعلقة بالاقتصاد العربي ، خصوصا فيما يتعلق بالاستثمارات العربية البينية و قدمها وتضاربها في بعض الحالات.

-العراقيل البيروقراطية و صعوبة الوصول إلى المسؤولين وهذا ما حدث لي خصوصا في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فرع عنابة حيث منعنا من الاتصال بالمسؤولين ، و قوبلت كل المحاولات بالمنع تارة والتحجج بأعذار وهمية تارة أخرى ، و هذا ما يعرقل عملية البحث والحصول على المعلومات من مصدرها الرئيسي .

- هناك تضارب في الإحصائيات الحديثة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خصوصا الإنجازات الفعلية ، و هذا ما صعب من عملية اختيار الإحصائيات الموجودة في التقارير والمجلات.

- اعتبار المعلومات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة معلومات سرية لا يمكن الإفصاح عنها وهذا كان على لسان المسؤولين كما التمنا هذا من موقع وزارة المالية والوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة لترقية الاستثمار.

تقسيمات البحث:

ومن اجل الإلهام بجوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية قمنا بتقسيم الموضوع إلى أربعة فصول هي كالتالي :

الفصل الأول: جاء تحت عنوان دراسة تطور ظاهرة العولمة ، فتناولنا من خلاله نشأة العولمة وتطورها ، ثم تطرقنا إلى مفهومها والخصائص التي تميزها ، ثم انتقلنا إلى البحث في أبعاد العولمة ، مظاهرها و الأهداف التي ترمي إليها ، وبعد ذلك تحدثنا عن مؤسسات العولمة و الأدوات التي تستعملها ، وفي الأخير تطرقنا إلى آثار العولمة و الأدوات التي تطرحها و الطريقة السليمة لمواجهتها.

الفصل الثاني: جاء تحت عنوان نظريات و إستراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر فتطرقنا فيه إلى النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر والتطور التاريخي له ، ثم انتقلنا إلى تحديد ماهيته من خلال التعاريف والخصائص و الأشكال ، وبعد ذلك تحدثنا عن نوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر و معوقاته .و في الأخير قمنا بتقييم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحديد المزايا والعيوب التي تنتج عنه.

الفصل الثالث: جاء تحت عنوان واقع الاقتصاد العربي في ظل التطورات الراهنة فتناولنا في البداية خصائص الاقتصادي العربي ثم انتقلنا إلى التكتل الاقتصادي العربي و التحديات التي تواجهه في ظل التطورات الراهنة، وأسباب فشل مساعي التكتل ، وبعد ذلك تطرقنا إلى المشروعات البديلة للتكتل الاقتصادي العربي ، ثم تحدثنا عن آفاق التكتل الاقتصادي العربي في ظل التطورات الراهنة من خلال تبين المقومات والآفاق المستقبلية للعمل العربي المشترك ، وفي الأخير تحدثنا عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية من خلال تحديد المناخ الاستثماري ، والتحدث عن بعض الإحصائيات الخاصة بالاستثمارات العربية البينية ، وتوزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية.

الفصل الرابع: جاء تحت عنوان واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، حيث تحدثنا في البداية عن المناخ الاستثماري في الجزائر ، ثم انتقلنا إلى واقع الاستثمار قبل الإصلاحات الاقتصادية و بعد ذلك بينا واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر بعد التحولات الاقتصادية من خلال تحديد دوافع التحولات

الاقتصادية، والإصلاحات الاقتصادية والسياسية المنجزة وأثارها على مؤشرات الاقتصاد الكلي، وفي الأخير تطرقنا إلى توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه المرحلة ، والصعوبات التي تشهدها الجزائر في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الآفاق المستقبلية لها .

الفصل الأول

دراسة تطور ظاهرة العولمة

الفصل الأول: دراسة تطور ظاهرة العولمة.

تمهيد:

شهد الربع الأخير من القرن العشرين وبشكل أكثر تحديدا عقد التسعينات، العديد من التغيرات العالمية السريعة والمثالية والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية، فنشأ نظام جديد في الاقتصاد العالمي يتسم بالتحريك وإزالة القيود والاندماج بين كل من أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال، ولقد أصبح العالم كقرية صغيرة نتيجة الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وبات لدى عدد من الأفراد قناعة بأن هذا النظام الجديد "العولمة" هو نتاج تطور النظام الرأسمالي القديم الذي يحمل نفس مبادئه وأهدافه، بل هو قناع جديد لمشروعات وأنظمة عالمية سابقة.

ولايزال يثير هذا المفهوم الجديد للاقتصاد العالمي جدلا واسعا حول تحديد مفهومه وآثاره وأبعاده وفي الواقع لايمكننا استيعاب مفهوم العولمة إلا في إطار تزايد ونمو الأسواق العالمية، وتحركات الأسعار والتغيرات في حجم ونوعية الإنتاج والخدمات، وتوجهات التجارة الخارجية من قبل المؤسسات العالمية وتحركات رؤوس الأموال قصد المضاربة. وبناء على كل ماتم ذكره فقد انتشرت العولمة على كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والخدمية.

وعلى هذا الأساس سنحاول في هذا الفصل أن نتطرق إلى نشأة ظاهرة العولمة وتطورها وأسباب التي أدت إلى نشوؤها، ثم نتحدث عن مفهوم العولمة من خلال إعطاء التعاريف المختلفة لها وأنواعها وخصائصها والقوى المحركة لها، ثم نتحدث عن مظاهر وأهداف وأبعاد العولمة ثم نتطرق إلى مؤسسات العولمة وأدواتها وأخيرا نتحدث عن آثار العولمة ومخاطرها والمشاكل التي تطرحها على البلدان النامية.

المبحث الأول: نشأة العولمة وتطورها.

يمكن القول أن للعولمة تاريخاً قديماً إذا نظرنا إلى المجتمعات التي عرفها التاريخ قديماً، أما فيما يخص العولمة بشكلها الحديث فقد اختلف المؤرخين حول التحديد الدقيق لميلادها بالرغم من اتفاقهم الجماعي على مكان انطلاقها وبداية تطورها الذي كان في أوروبا، كنتيجة حتمية لثورة الصناعية، التي شهدتها أوروبا وسنحاول من خلال هذا المبحث دراسة النشأة التاريخية لظاهرة العولمة، ثم مراحل نشوء ظاهرة العولمة وأخيراً الأسباب التي أدت إلى نشوء ظاهرة العولمة.

المطلب الأول: النشأة التاريخية لظاهرة العولمة:

يرجع بعض المؤرخين نشوء ظاهرة العولمة إلى حوالي خمس قرون على الأقل، فقد كان لها ارتباطاً وثيقاً بالتقدم التكنولوجي والإعلامي والتجاري، وذلك منذ اختراع البوصلة إلى اختراع الأقمار الصناعية، كما يقرن البعض الآخر من المؤرخين انطلاق وظهور العولمة بالبيان الشيوعي لكارل ماركس وفريدريك إنجلز، أي إرجاع الظاهرة إلى حوالي 150 سنة مضت، حيث كاد خلال هذه الفترة التاريخية أن يرسم بدقة معالم هذه الصورة من العولمة التي نعيشها نحن اليوم في بداية القرن الواحد والعشرين، في بيانها الصادر سنة 1948 والذي جاء فيه: "إن البورجوازية تكتسح الأرض بأسرها مدفوعة بحاجتها إلى أسواق جديدة، فلا بد لها أن تعيش وتستغل في كل مكان وأن تقيم العلاقات في كل مكان، أعطت البورجوازية باستغلالها للسوق العالمية طابعاً عالمياً لإنتاج جميع البلدان واستهلاكها..."⁽¹⁾

أما الفكر الغربي فيرجع نشأة العولمة إلى لحظة انتصار الغرب التاريخي وهذا بانتهاء المعسكر الاشتراكي برئاسة الاتحاد السوفياتي، والسقوط المدوي لجدار برلين مستخدمين في ذلك أقوى عبارات النصر والتنهيل معلنين نهاية التاريخ إذ أن هدوء الضجيج الإعلامي المثار حول هذه الظاهرة يدفعنا إلى التفكير بعسق في حقيقة هذه النشأة، حيث ينصح جالبا أن العولمة صاحبت الإنسان في كافة مراحل تاريخه على هذا الكوكب الذي يعيش فيه، واستمدت منه اسمها "الأرض"، لتصبح العولمة قرينة الأرضية⁽²⁾.

كما يمكن القول أن للعولمة تاريخاً قديماً، وبالتالي فهي ليست نتاج العقود الماضية التي ازدهر فيها مفهوم العولمة وذاع وانتشر وأصبح أحد المفاهيم الرئيسية لتحليل الظواهر المتعددة التي تتطوي عليها في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة، ولعل ما جعلها تبرز آثارها في هذه المرحلة التاريخية التي يمر بها العالم، هو تعمق أثار الثورة العلمية والثقافية من جانب، والتطورات الكبرى التي حدثت في عالم الاتصال من خلال تطور الحواسيب الإلكترونية والأقمار الصناعية وظهور شبكة الأنترنت من جانب آخر⁽³⁾.

أما المفكرين العرب والإسلاميين فيرجعون نشأة ظاهرة العولمة كان مع بعث الرسل والأنبياء، خاصة الرسالة المساوية التي جاء بها الرسول محمد 'ص' وهي الإسلام، إذ تعتبر أحسن مثال للعولمة عبر التاريخ، حيث كان يدعو إلى توحيد الديانة، وبذلك تتوحد اللغة والعادات والتقاليد، كما جاء لينظم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفق منهج موحد لكافة شعوب العالم ممن يريدون الانطواء تحت رايته

وجاءت العديد من الآيات والأحاديث مبينة لذلك حيث يقول تعالى في سورة الأنبياء الآية 107: "وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين" ويقول أيضا في سورة الأنعام الآية 90: "إن هو إلا ذكر للعالمين" ويؤكد أيضا على هذه العالمية والتعارف في سورة الحجرات الآية 13 حيث يقول تعالى: "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم وشعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم" وبالنسبة للذين يرفضون الانطواء تحت هذه الرسالة فيقول لهم سبحانه وتعالى على لسان رسوله في سورة الكافرون الآية 06 "لكم دينكم ولي دين".

المطلب الثاني: مراحل تطور ظاهرة العولمة:

إذا حاولنا معرفة مراحل تطور ظاهرة العولمة المعروفة حاليا، يمكن الاعتماد على نموذج روبرتسون، والذي صاغه بالاعتماد على مجموعة من الاعتبارات أولها تعقبه للبعد الزمني الذي أوصلنا إلى هذه الوضعية الراهنة، والتي تتم بدرجة عالية من الكثافة الكونية والتقييد كما قام بتقسيم النموذج إلى خمس مراحل كما يلي (4):

الفرع الأول: المرحلة الجنينية.

باعتبار أن العولمة مثلها مثل الكائن الحي لا بد من أن تمر بمرحلة تكوين جنينية، مرحلة يكون فيها المصطلح محل مراجعة، تفاوض ونقاش، إقناع واقتناع، مد وجزر، امتداد وانحصار (5)، ويمكن القول أن المرحلة الجنينية للعولمة ترجع جذورها إلى فتوحات الفراعنة القدماء سواء في رحلاتهم إلى بلاد الصومال أو إلى بلاد الفينيقيين...، أما البعض الآخر فيؤكدون أن مصطلح العولمة تطور ليتزامن مع تشكل الإمبراطوريات الكبرى، وما أكثرها عبر التاريخ (6).

أما بوتسون فيؤكد أن هذه المرحلة استمرت في أوروبا، بدايات القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، حيث شهدت هذه المرحلة نمو المجتمعات القومية وإضعاف القيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى، كما تعمقت الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية (7).

الفرع الثاني: مرحلة النشوء.

استمرت في أوروبا من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام 1870 وما بعده، وقد حدث تحول حاد في فكرة الدولة المتجانسة الموحدة، وأخذت تتطور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية، وبالأفراد باعتبارهم مواطنين لهم أوضاع مقننة في الدولة، ونشأ مفهوم أكثر تحديدا للإنسانية، وزادت الاتفاقيات الدولية ونشأت المؤسسات المتعلقة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول، وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي وبدأ الاهتمام أكثر فأكثر بموضوع القومية والعالمية (8).

الفرع الثالث: مرحلة الانطلاق.

استمرت هذه المرحلة من 1870 حتى العشرينات من القرن العشرين، وظهرت مفاهيم كونية مثل المجتمع القومي ومفاهيم تتعلق بالهويات والقومية وبالفردية، وتم إدماج عدد من البلدان والمجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، وبدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية، ومحاولة تطبيقها وحدث تطور هائل في عدد وسرعة الأشكال الكونية للاتصال، وتمت المنافسات الكونية كالألعاب الأولمبية

وجوائز نوبل، وتم تطبيق فكرة الزمن العالمي، وتوقفت في هذه المرحلة الحرب العالمية الأولى، و تم إنشاء عصبة الأمم⁽⁹⁾

الفرع الرابع: مرحلة الصراع من أجل الهيمنة.

استمرت هذه المرحلة بداية من عشرينات القرن العشرين حتى منتصف الستينات، وبدأت الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بظاهرة العولمة، والتي بدأت في مرحلة الانطلاق ونشأت صراعات كونية حول صور الحياة وأشكالها المختلفة، وقد تم التركيز على الموضوعات الإنسانية بحكم الحوادث التي تمت كاللقاء القنبلة الذرية على اليابان، كما برزت هيئة الأمم المتحدة مكان عصبية الأمم، وفي هذه المرحلة وقعت الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929 ثم اندلعت الحرب العالمية الثانية وبعدها نشوب الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، كما تم إنشاء البنك العالمي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي والاتفاقية العامة للتعريف الجمركية⁽¹⁰⁾.

الفرع الخامس: مرحلة عدم اليقين.

بدأت منذ الستينات وهي مستمرة حتى اليوم، حيث جرى دمج العالم الثالث في المجتمع العالمي وتصادد الوعي الكوني، وحدث أول هبوط على القمر، وتعمقت القيم ما بعد المادية وشهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة، وشيوع الأسلحة الذرية وزادت إلى حد كبير المؤسسات الكونية والحركات العالمية وأهمها القطب الثالث في النظام الاقتصادي العالمي وهي المنظمة العالمية للتجارة مكان الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية، إذ تواجه المجتمعات الإنسانية اليوم مشكلة تعدد الثقافات، وتعدد السلالات والأجناس داخل المجتمع نفسه، فأصبحت المفاهيم الخاصة بالأفراد أكثر تعقيداً، من خلال الاعتبارات الخاصة بالجنس والسلالة، وظهرت حركة حقوق الإنسان المدنية، وأصبح النظام الدولي أكثر ديناميكية، وانتهى نظام ثنائي القومية، وزاد الاهتمام في هذه المرحلة بالمجتمع المدني العالمي والمواطنة العالمية، وتم تدعيم نظام الإعلام الكوني.⁽¹¹⁾

المطلب الثالث: أسباب نشوء ظاهرة العولمة.

تعتبر العولمة نتاج لعوامل كثيرة أدت إلى ظهورها منذ منتصف الثمانينات، ومن هذه العوامل ما هو اقتصادي، ومنها ما هو سياسي وثقافي، يؤثر ويتأثر كل عامل من هذه العوامل ببعضه البعض.

فيرى الدكتور محسن أحمد الخصري أن أهم أسباب نشوء ظاهرة العولمة تكمن في عدة نقاط عددها فيما يلي⁽¹²⁾:

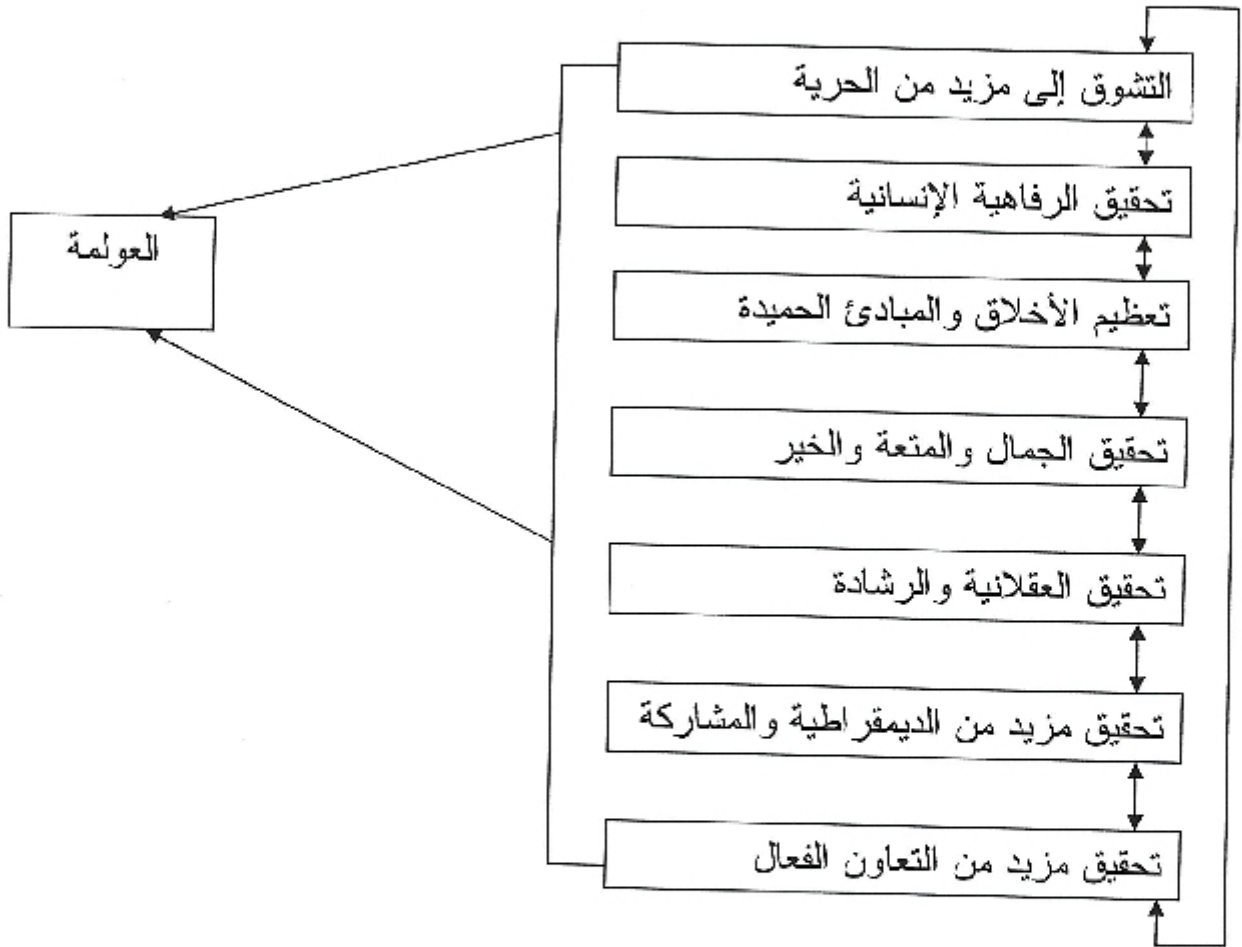
- 1- التشوق إلى مزيد من الحرية والديمقراطية، وهو الحلم الرئيسي للإنسان.
- 2- تحقيق الرفاهية الإنسانية التي تكفل مزيد من المتعة ومزيد من الحياة المريحة والجيدة والكرامة.
- 3- تعظيم الأخلاق والمبادئ الحميدة، وتقديس القيم والمعتقدات.
- 4- تحقيق وتفعيل الجمال والمتعة والخير، أي جعل السلوك الإنساني أكثر تهذيباً، وأكثر جمالاً وأكثر إنتاجاً للخير لكافة البشرية.
- 5- تحقيق العقلانية والرشادة في استخدام الموارد، بالشكل الذي يحافظ على توازنات البيئة الطبيعية.

6- تحقيق مزيد من المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات الصائبة والمصيرية.

7- تحقيق مزيد من التعاون الفعال والبناء، الذي يساعد على تحسين ظروف العيش والتغلب على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية .

ويمكننا تلخيص أسباب نشوء ظاهرة العولمة في الشكل الموالي.

شكل رقم (01) : أهم أسباب وبواعث العولمة.



أما الدكتور عمر صقر فيركز على العوامل والأسباب الاقتصادية دون أن يهمل العوامل الأخرى وعددها في الأسباب التالية (13).

- 1- انخفاض القيود على التجارة والاستثمار.
 - 2- التطور الصناعي في الدول النامية وزيادة تكاملها مع السوق العالمي.
 - 3- تكامل أسواق المال الدولية.
 - 4- زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص، والاستثمار الأجنبي المباشر.
 - 5- التقدم التكنولوجي وانخفاض تكاليف النقل والاتصال.
- ويزيد عليه الدكتور عبد المجيد الصالحين الأسباب التالية (14):

- 1- ظهور التكتلات الإقليمية وتكوينها للأسواق المشتركة.
- 2- وجود فروع للشركات العملاقة في الأسواق العالمية.
- 3- ظهور المؤسسات العالمية التي تساعد على تهيئة الظروف لتسيير آليات النظام العالمي الجديد.
- 4- يعد انهيار الشيوعية، وانفجار الاشتراكية من الداخل وتفكك الاتحاد السوفياتي أحد أهم الأسباب التي دفعت الليبرالية الجديدة باسم العولمة، لتغزو كل دول العالم، وتدعوا إلى حرية انتقال الموارد المالية والمادية والبشرية والطبيعية، وإلغاء الحواجز الجمركية، وتطليح بالأنظمة لتعزيز حرية المبادلات التجارية (15).

المبحث الثاني: مفهوم العولمة.

إن مفهوم العولمة هو مفهوم مراوغ ومتعددة الدلالات ومختلف المعاني، فعمومية استخدام المصطلح تجعل من الصعب إيجاد مفهوم خاص له يتمتع بالقبول الجماهيري، شائع الاستخدام والاستعمال، وبالتالي فإن النظرة الذاتية لهذا المفهوم لا يجب أن تقتصر على المصطلح بصفة مغلقة، بل يجب أن تتجه إلى طبيعة المصطلح وانفتاحه، وتنامي مضمونه، مع حركة الفكر وتصادد الحوار والدراسات عبر الزمان والمكان وتفاعلها مع التاريخ.

لقد اكتسب مصطلح العولمة وضعاً أشبه بالأسطورة، حيث يرى بعض الباحثين أن العولمة تمثل تطوراً طبعياً نحو عالم بلا حدود، وأن ذلك يمهد لزوال نظم الدولة المتعارف عليه، في حين يرى مفكرين آخرين أن مفهوم العولمة مبالغ فيه، ويدعوا إلى الخوف بل ويتطاول مقاومته (16). أما علماء التاريخ فيقولون أن العولمة ليست ظاهرة جديدة بل قديمة قدم التاريخ، وهذا ما صرح به أحدهم في إحدى مؤلفاته حيث قال: "العولمة ظاهرة من مراحل العلاقات التاريخية للإنسان، ليست ظاهرة جديدة، بل قديمة قدم التاريخ" (17).

ومن خلال ما تم ذكره سننتطرق في هذا المبحث إلى التعاريف المختلفة لظاهرة العولمة من مؤيدين ومعارضين، ثم نتناول أنواع العولمة وفي الأخير نتحدث عن خصائص العولمة والقوى المحركة لها.

المطلب الأول: التعاريف المختلفة للعولمة

كثرت تعريفات العولمة، ولم تتفق الآراء والأفكار على تعريف واحد شامل وجامع لها، نظرا لتشعب المحتوى الفكري للمفهوم، وامتداده من ناحية مجالات التطبيق إلى العديد من الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية والمعلوماتية⁽¹⁸⁾.

ولأجل هذا الغموض الحاصل في مصطلح العولمة، انقسم الباحثين والأكاديميين بين مروج للعولمة ومنفر منها، وبين مؤيد للعولمة ومعارض لها، وفي حقيقة الأمر هذه التعريفات المطروحة تطرح بحسب هوية المعارف و توجهاته، أو حسب الجهة التي يمثلها، ولذلك سنأتي على ذكر بعض التعاريف لكل فئة على حدى ثم نحاول صياغة تعريف شامل للعولمة بعد عرض تعريفين شاملين لكل فئة على حدى.

الفرع الأول: المؤيدون.

إن الذين يروجون للعولمة يأتون بتعاريف تفرق بينها وبين العالمية، بحيث تبدو شيئا حتميا ومفروضا لابد من الاستسلام له، أو شيئا محببا لا بد من الاعتراف والإقرار به، فالمؤيدين يتبنون ويرافعون على وجهة نظرهم بالتركيز على الجوانب الإيجابية للعولمة، وسنذكر بعض التعاريف فيما يلي:

يرى بروتون باندي: ' أن العولمة تعمل على إقامة نظام دولي يتجه نحو التوحد في القواعد والقيم والأهداف، مع ادعاء إدماج الإنسانية ضمن إطاره' ⁽¹⁹⁾، خلاصة هذا التعريف أن الغرض الأساسي من العولمة هي توحيد المجتمع الإنساني في إطار قالب جاهز تقوده قوة معينة، ينتخص في الغالب الأعم في البرنامج الأمريكي المجسد في القيم والقواعد والأهداف الخاصة بالدول الرأسمالية الغربية عامة وبالولايات المتحدة الأمريكية خاصة.

ويرى أنتوني جينز أن العولمة: "عملية تكييف للعلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية عبر العالم على نحو يهيئ لترابط التجمعات المحلية المتباعدة بحيث تتشكل الأحداث المحلية على مقتضى أحداث تقع على بعد كبير جدا والعكس بالعكس" ⁽²⁰⁾ ويتضح من تعريفه أنه يركز على الطابع الجدلي للعولمة حيث يشير إلى التأثيرات، انتمتدلة بين ما هو عالمي وما هو محلي.

أما واترس فيري أن: "العولمة هي عملية اجتماعية يتراجع بمقتضاها تأثيرا العامل الجغرافي على التركيبات والنظم الاجتماعية والثقافية وما يصاحب ذلك من تزايد وعي الشعوب بهذا التراجع" ⁽²¹⁾ ويتضح من تعريفه أنه يركز عن البعد الجغرافي أو العامل المكاني وعدم تأثيره على النظم الاجتماعية والثقافية.

ومن جهته فإن روبرت سون يعرف العولمة بأنها: "التقارب الزماني والمكاني على مستوى العالم وتكثيف الوعي بالعالم ككل مترابط" ⁽²²⁾، بمعنى أنه هناك تراجع أثر الفواصل المكانية والزمانية على المعاملات الدولية.

ويحدد ريكاردو بيترلا العولمة في كونها: "مجموعة من المسلسلات التي تمكن من إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات في الأسواق العالمية، منظمة بمعايير ومقاييس عالمية من طرف منظمات تعمل على أساس قواعد عالمية، وفق ثقافة تتطلع للانفتاح على النظام العالمي وتخضع للاستراتيجيات العالمية" ⁽²³⁾

كما يرى بيار بول بروكس أن العولمة: "هي الحركة السريعة للسلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والمعلومات"، كما يرى أنها: "ظاهرة تدويل الإنتاج بواسطة مؤسسات متعددة الجنسيات غذيت بالتطوير التكنولوجي والمعلومات والاتصالات، في شكل استثمارات أجنبية مباشرة" ⁽²⁴⁾.

وترى الأستاذة بثينة حسين عمارة أن العولمة: "هي إزالة القيود والحدود الاقتصادية والعلمية والسياسية بين الدول، ليكون العالم أشبه بسوق موحدة كبيرة أو كقرية صغيرة، يضم عدة أسواق ذات خصائص ومواصفات تعكس خصوصية أقاليمها، كما تعكس المتطلبات التي يفرضها التكامل الاقتصادي العالمي" ⁽²⁵⁾

أما الدكتور عصام نور فيقول أن العولمة: "اتجاه جديد لطابع الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية بالصيغة العالمية، لأن ظاهرة العولمة تريد أن تجعل العالم كله يتكلم بلغة واحدة، لأن معاناته الاقتصادية واحدة من منطلق أنه ما من مجتمع قوي يستطيع العيش بمعزل عن المجتمعات الأخرى، ونتيجة لزيادة نظم المعلوماتية، والتقدم التكنولوجي، والتقارب الشديد عبر وسائل الإعلام والاتصال المختلفة، وبالتالي أصبح العالم قرية إعلامية صغيرة" (26).

ويرى الدكتور جلال الشافعي أن العولمة هي: "ديناميكية جديدة تبرز داخل العلاقات الدولية، من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعلمية للحضارة، فيتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة" (27).

كما يرى روبر بويز أن مصطلح العولمة يتجسد معناه في طيات عمل الشركات المتعددة الجنسيات ويعطى هذا المصطلح كتعبير عن تقارب الأسواق في المعالم، لذلك يعرفها على أنها: "طرق التسيير المنهجية على المستوى العالمي بالنسبة للاستثمار والتجارة للشركات متعددة الجنسيات" (28).

أما الدكتور عابد الجابري فيرى أن العولمة هي من إفرازات الثورة المعلوماتية، وما يرافقها من تطورات في مجال الاتصال والإعلام ويقول أن: "العولمة هي توحيد للاستهلاك وخلق عادات استهلاكية على نطاق عالمي، وهي أداة تزيد من التشابك والترابط بين الدول والمجتمعات والتفاعل بينها" (29).

ويرى دونينق العولمة على أنها عبارة عن تضاعف الروابط بين المجتمعات والدول بشكل ينظم ويرتب النظام الاقتصادي العالمي، كما أنها تصف العمليات التي من خلالها تقرر القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في أحد أجزاء العالم على أنها نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في بقية أجزاء العالم (30).

الفرع الثاني: المناهضون.

إن الرافضين لفكرة العولمة يعتمدون في تعريفهم لها على أنها استعمار من نوع جديد، روج له الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك يؤكدون أنه يجب الحذر والخوف منها، والاحتياط من أساليبها وأفكارها وعلى هذا الأساس، سنأتي على ذكر مجموعة من التعاريف التي تتفر وتحذر من العولمة فيما يلي:

فيرى تايلور أن العولمة هي: "عملية حركية يتم بواسطتها فرض الهياكل الاجتماعية للحداثة وهذا من المنظور الغربي عبر العالم، بما يتضمنه ذلك من مخاطر القضاء على الثقافات الأخرى وعلى حق الشعوب في تقرير مصيرها، وحقها في المشاركة في هذه العملية" (31).

أما الدكتور عبد السلام أبو قحف فيصنف مجموعة من التعاريف على النحو التالي (32):

1- العولمة خطة رأسمالية غربية، تستهدف استئساخ العالم على صورتها، أي قولته وتنميته بالشكل الذي يخدم أهداف القوى العظمى .

2- العولمة هي محاولة جادة لتكريس أو تجنيد الشرعية الدولية لخدمة مصالح الدول الرأسمالية المتقدمة صناعيا بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

3- العولمة هي دعوة لتجاهل التاريخ و الحضارات الإنسانية المختلفة و الراسخة عبر الزمن .

4- العولمة هي خطاب ثقافي وسياسي واقتصادي تحت شعار أو أطروحة تسمى بالنظام العالمي الجديد الذي ينطوي في ظاهره على شعارات عديدة مثل حقوق الإنسان والسلام والديمقراطية، بينما جوهره هو تعميق فجوة التخلف بين الشمال والجنوب، والقضاء على أي محاولة للثنائية القطبية، والسيطرة على ثروات الشعوب واستعمالها لصالح الدول العظمى، وطمس حضاراتهم وثقافتهم.

5- العولمة هي إستراتيجية أمريكية التصميم لترويج دعوى قهرية من خلال آليات اقتصادية وثقافية بتوجيه نفعي بحت، لتغيير هيكل وتركيبية المجتمعات ونسيجها القومي وتحويله نحو الحضارة الغربية إن صح التعبير.

6- العولمة هي الاستعمار الفكري والثقافي والاقتصادي من جانب قوة واحدة أو تكتل واحد. ويرى مارتن كنون أن العولمة تمثل ما اصطلاحنا على تسميته في العالم الثالث لعدة قرون بالاستعمار، ووفقا لذلك تعد العولمة صورة من صور الإمبريالية الحديثة (33).

ويرى الدكتور عبد المجيد الصالحين أن العولمة هي تعاضم شيوع النمط الاستهلاكي الغربي، وتعاضم آليات فرضه سياسيا واقتصاديا، وإعلاميا وعسكريا، خاصة بعد التداعيات العالمية التي نجمت عن انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط المعسكر الشرقي (34).

أما الدكتور رمزي زكي فيقول: "أن العولمة ليست سوى إعادة إنتاج لجوهر الرأسمالية المتوحشة التي انطلقت غرائرها بعد زوال الحواجز الرادعة لها" (35).

ويقول الدكتور جلال العظم أن: "العولمة هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير متكافئ" (36). ويؤكد الدكتور علي جمعة أن العولمة في صورتها المتطرفة تدعو إلى زوال الدولة والأسرة والدين والثقافة واللغة باعتبارها قيودا على الفكر والعمل معا (37).

الفرع الثالث: محاولة إعطاء تعريف شامل للعولمة.

في حقيقة الأمر هناك صعوبة كبيرة لصياغة تعريف شامل للعولمة، لأن هناك مجموعتين من التعاريف، الأولى مؤيدة للعولمة وأفكارها، والثانية رافضة لها وأفكارها، وهذا ما يجعلنا مرغمين على صياغة تعريف لكل مجموعة ثم نحاول التوفيق بينهما.

فالتعريف الأول جاء على لسان الدكتور عبد المطلب عبد الحميد حيث يقول أن العولمة هي: "السمة الرئيسية التي يتسم بها النظام العالمي الجديد، الذي بدأ يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين والقائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية والتحول لآليات السوق، وتعميق الثورة بما فيها الحدود السياسية للدول التي حوت العالم إلى قرية عالمية مترامية الأطراف تختفي فيها

الحدود السياسية للدول القومية، ويتفق في إطارها الفاعلون الرئيسيون على قواعد للسلوك، وخلق أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، وتكوين أشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية العالمية" (38).

أما التعريف الثاني فجاء على لسان الدكتور ممدوح محمود منصور حيث يقول أن العولمة هي: "عملية مداراة إراديا تهدف من خلالها القوى المهيمنة على النسق العالمي للاستفادة من الأوضاع الدولية التي ترتبت على التطور الهائل في التكنولوجيا والاتصال والمواصلات والمعلوماتية ، وزيادة كثافة التفاعلات الدولية ودرجة الاعتماد الدولي المتبادل، وصورة التوزيع العالمي الراهن للقوى المتمركزة بأيدي الدول المتقدمة، كل هذا من أجل تحقيق الهيمنة العالمية من خلال فرض أنماطها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعيشة على بقية مناطق العالم، خدمة لمصالح القوى المسيطرة" (39).

بعيدا عن هذا وذاك (المؤيدون والرافضون) فإن العولمة تعني بصورة شاملة حرية انتقال حركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات والأيدي العاملة والاستثمارات والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية دون قيود تذكر.

المطلب الثاني : أنواع العولمة.

مما لا شك فيه أن العولمة هي كلمة شاملة لمجموعة من المجالات الثقافية والإعلامية والاقتصادية والسياسية والإدارية ، وعلى هذا الأساس يتم تقسيم العولمة إلى أنواع متعددة حسب مجالاتها على النحو التالي:

الفرع الأول: العولمة الثقافية والإعلامية.

يبدو للوهلة الأولى أن مفهوم العولمة الثقافية والإعلامية يتمثل في ترك الحرية المطلقة للثقافات المختلفة للتعبير عن نفسها، والانطلاق من إطارها المحلي المغلق إلى آفاق رحبة فسيحة من العالمية، وفق فرص متكافئة أمام الثقافات كلها ، بحيث تتفاعل هذه الثقافات والحضارات فيما يسمى بحوار الحضارات والثقافات ، فتتأثر وتؤثر كل واحدة على الأخرى في إطار من الحرية المطلقة (40).

هذا هو تصور العولمة الثقافية والإعلامية في صورتها النظرية والتجريدية، لكن الواقع يخالف تماما هذا التصور بحيث أن انتقال المعلومات والأنماط الثقافية والحضارية إنما هو باتجاه واحد، أي من الغرب إلى باقي دول العالم، وهذا نتيجة للتفوق الإعلامي والتكنولوجي الهائل لدى الغرب، وقدرته على تحصين نفسه ضد التأثيرات الثقافية غير الغربية (41).

الفرع الثاني: العولمة الاقتصادية.

يقصد بها الانفتاح على الأسواق العالمية وحرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة بين دول العالم، من خلال رفع القيود الجمركية على السلع والخدمات (42).

إن المتتبع للتطورات المتلاحقة للعولمة الاقتصادية، يجد أن هناك مجموعة رئيسية من التغيرات العالمية التي حدثت وتحدث على نطاق واسع والمتمثلة في النمو السريع للمعاملات المالية الدولية وكذلك النمو السريع للاستثمار الأجنبي، والمتأمل في هذه التغيرات العالمية يكشف النقاب على أن العولمة الاقتصادية

تتحد في نوعين رئيسيين هما العولمة الإنتاجية أو عولمة الإنتاج والعولمة المالية وسنوضحهما من خلال مايلي (43):

1-عولمة الإنتاج: تتحقق عولمة الإنتاج بدرجة كبيرة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات وتتلور من خلال اتجاهين مهمين هما:

أ-الاتجاه الأول: عولمة التجارة الدولية.

ب-الاتجاه الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر.

2-العولمة المالية: هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي الذي أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية، المحلية بالعالم الخارجي، من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، ويمكن الاستدلال على العولمة المالية من خلال مؤشرين هامين هما (44):

أ-المؤشر الأول: تطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات.

ب-المؤشر الثاني: تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي.

وتتلخص أهم العوامل المؤدية للعولمة المالية فيما يلي (45).

أ - انتصار الرأسمالية.

ب- ظهور فائض كبير لرؤوس الأموال و منه تسارع الرأسمالية المالية .

ج - التقدم التكنولوجي.

د - نمو سوق السندات والأسهم.

هـ - إعادة هيكلة مجال الخدمات المالية.

و- الخصوصية في المجال المصرفي.

الفرع الثالث:العولمة الإدارية

هي عولمة النشاط المالي والتسويقي والإنتاجي والتكنولوجي والمعلوماتي وهذا في مجال تسييرهم لهذا فإن مدير أي منشأة سواء كانت إنتاجية أو خدمية، بحاجة لأن يتعامل مع شرائح من الموظفين والمستخدمين والمسوقين من جنسيات مختلفة ومن خلفيات حضارية وثقافية متباينة، و هذا ما يفرض عليه التكلم بعدة لغات (46).

الفرع الرابع: العولمة السياسية.

بعد ثلاثي نفوذ ومسطوة السلطة السياسية والتي تعتبر من أهم مظاهر العولمة السياسية ونتيجة لذلك أخذ دور الدولة بالتلاشي والتراجع لحساب الشركات المتعددة الجنسيات (47). كما تعرف العولمة السياسية على أنها إندثار الحدود الإقليمية والاتجاه نحو التكتلات والاندماج بين الدول، بالإضافة إلى ذلك حرية انتقال الأفراد من منطقة إلى أخرى دون قيود تذكر.

ولا ريب أن مسألة الاستقلال السياسي والجغرافي لم تعد تحظى بتلك القدسية التي كانت تحظى بها سابقا، وأخذت التكتلات الإقليمية تحل محل السلطة السياسية القومية، حتى إن أهم مظاهر السيادة الوطنية

وهي العملة لم تعد بتلك الأهمية⁽⁴⁸⁾، وأوضح مثال على ذلك حلول العملة الأوروبية الأورو. محل العملات الوطنية للدول المنطوية تحت راية الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث: خصائص العولمة والقوى المحركة لها.

إن المتأمل في المحتوى الفكري والتاريخي للعولمة يظهر له جليا ويكشف النقاب عن مجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها، كما تتبين له القوى التي تحرك هذه الظاهرة وتدفعها إلى الظهور بقوة.

الفرع الأول: خصائص العولمة.

هي مجموعة من السمات الهامة والرئيسية التي تتصف بها ظاهرة العولمة والتي تميزها عن غيرها من الظواهر الاقتصادية وسنذكرها من خلال ما يلي:

1- سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية: إن من أهم ما يميز العولمة سيادة آليات السوق واقترائها بالديمقراطية، واتخاذ القرارات في إطار التنافسية من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمواصلات والمعلومات، وتعميق تلك القدرات المتمثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، وبأحسن جودة ممكنة وأعلى إنتاجية، والبيع بسعر تنافسي على أن يتم في أقل وقت ممكن⁽⁴⁹⁾ ومما لا شك فيه أن هذه السيادة التنافسية وسيادة آليات السوق مغشوشة وتخضع إلى سيطرة وهيمنة الدول الكبرى، التي تستعملها لخدمة مصالحها الواسعة.

2- ديناميكية مفهوم العولمة: ويتضح هذا جليا من خلال التعريفات المختلفة التي أوردها سابقا، والتي تتأكد يوما بعد يوم بدليل احتمال تبديل موازين القوى الاقتصادية القائمة حاليا، وهذا نتيجة للتطورات الحاصلة والممكنة الحصول، كما أنها مستعملة في جميع المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية...

3- تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل: يظهر هذا من خلال التحولات التي شهدتها فترة التسعينات من اتفاقيات تحرير التجارة الخارجية، وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، كما ينطوي مفهوم الاعتماد المتبادل على معنى تعاضد التشابك بين الأطراف المتاجرة، وهو عكس التبعية الاقتصادية، حيث أنه يعني وجود تأثير وتأثر من الطرفين ويكون كلاهما تابعا ومتبوعا في نفس الوقت.

وقد ترتب على زيادة درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل ظهور آثار عديدة على الساحة الدولية لعل أهمها مايلي⁽⁵⁰⁾:

- أ- زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية الوافدة من الخارج .
- ب- سرعة انتقال الصدمات الاقتصادية عبر أنحاء العالم.
- ج- تزايد أهمية التجارة الدولية كعامل محدد من عوامل النمو.
- د- زيادة درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي.

4- وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي: نظرا لتعاظم دورا الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة، بالإضافة إلى حدوث الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالات، ظهرت أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي تظهر إذا فيما يلي⁽⁵¹⁾.

- أ- تقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة.
- ب- تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة.

5- تعاضد دور الشركات المتعددة الجنسيات: تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات في كل معانيها، أحد أهم السمات الأساسية للعولمة، فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي، من خلال ما يصاحب نشأتها من نقل للتكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية، وتأكيد ظاهرة العولمة في كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية.

ويلاحظ أن هناك العديد من المؤشرات الأخرى الدالة على تعاضد دور الشركات المتعددة الجنسيات العالمية النشاط في تكوين وتشكيل العالمية ولعل أهمها مايلي (52):

أ- سيطرتها على مصادر التمويل الدولية.

ب- تستحوذ على نسبة كبيرة من الناتج الإجمالي العالمي، وتسيطر على جزء كبير من حجم التجارة الدولية.

ج- تسيطر على نسبة كبيرة من الأصول السائلة من الذهب والاحتياطات النقدية الدولية، أي أنها تحكم السيطرة على السياسة النقدية والمالية الدولية.

د- لها دور القيادة في الثورة التكنولوجية والمعلوماتية.

6- تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة: خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفياتي، بالإضافة إلى ذلك إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في أول جانفي 1995 بعد جولات مراطونية، وانضمام معظم الدول إليها، ومن ثم اكتمال الضلع الثالث من مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الجديد وهذا من خلال تحكمها فيما يلي:

أ - صندوق النقد الدولي: مسؤول عن النظام النقدي للعولمة وإدارته.

ب - البنك الدولي وتوابعه: مسؤول عن النظام المالي للعولمة وإدارته.

ج- المنظمة العالمية للتجارة: مسؤولة عن النظام التجاري للعولمة وإدارته.

7- التكتلات الإقليمية الاقتصادية: إن التطورات التي وصلت إليها البشرية في الوقت الحالي، بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وما صاحب ذلك من توسيع للأسواق وتحرير التجارة الدولية، بدأت الدول تفكر في حماية نفسها، من خلال تكوين تكتلات اقتصادية إقليمية، وأحسن مثال على المستوى العالمي هو الاتحاد الأوروبي الذي سار بخطى ثابتة وبغزيرة حتى وصل إلى الوضعية الحالية، حيث أنه يهدف إلى مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية الاقتصادية، وتكوين قوة يستطيع بها أن يسيطر على القارة الأوروبية ثم الإنتقال إلى خارج أوروبا (53).

الفرع الثاني: القوى المحركة لظاهرة العولمة وديناميكتها.

لا شك أن ظاهرة العولمة لم تصل إلى هذه الدرجة من التقدم والتطور، إلا بمساعدة قوى تحركها وتدفعها إلى الأمام، كما تساعد على الانتشار لتسع العالم بأسره، وهذه القوى منها ما هو مرتبط بإنجازات الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالية، واتساع الأسواق وتحريرها، ومنها ما هو مرتبط بما يقوم به الفاعلون الجدد في الاقتصاد العالمي، ويمكن تحديد تلك القوى فيما يلي (54):

- 1- الثورة العلمية والتكنولوجية: تعد من أهم القوى المحركة للعولمة، خاصة التطور الحاصل في مجال الإعلام والمواصلات ، الذي يختصر المسافات والزمن، وهذا ما يجعل العالم كأنه قرية صغيرة.
- 2- الثورة الديمقراطية التي تجتاح العالم : إن انتشار الديمقراطية كأسلوب للحكم في كثير من الدول لها أهمية كبيرة لأنها تعبر عن إرادة الشعب ومصدرا للحكم من أجل تحقيق المصلحة العامة، وتؤدي بالعولمة إلى تحقيق أحد جوانبها وهي العولمة السياسية، والوصول إلى نظام سياسي موحد عبر دول العالم.
- 3- تطبيق الاقتصاد الحر وتوسيع الأسواق: لقد تنامت تيارات العولمة ومؤسساتها بشكل كبير، وكان هذا عندما طبقت الاقتصاد الحر وما نتج عنه، من اندماجات كبيرة بين الشركات والبنوك وارتفاع القدرات التنافسية، فلم يتمكن للشركات المتعددة الجنسيات أن تقوم بذلك إلا في وجود اتساع الأسواق العالمية.
- 4- إن الفاعلون الجدد هم جميع أعضاء القطاع الإلكتروني والمؤسسات الخاصة، والمنظمات الدولية المسيطرة على قوى السوق وآلياته بما في ذلك الإرهاب والحركات الاجتماعية المضادة وأهم هؤلاء الفاعلون هم:

أ - الشركات المتعددة الجنسيات

ب - الجمعيات والهيكل غير الحكومية

ج- المنظمات الدولية.

المبحث الثالث: أبعاد العولمة وأهدافها.

أصبح واضحا أن تيار العولمة يتحرك بسرعة، ويجتاح ويجتاز بشكل مستمر مساحات شاسعة ويكسب أرضا جديدة كل يوم، إن هذه الظاهرة جديدة ومتميزة، وذات أبعاد ومظاهر وأهداف متعددة تحتاج إلى جهود متواصلة لمواكبتها والتوافق معها، وإن الابتعاد عن منابعها ومراميها ومسارها بشكل دائم ومستمر، قد يجعل عملية المواكبة صعبة وغير مستوعبة، وذات تكاليف باهضة، ومن خلال هذا المبحث سندرس أهم أبعاد العولمة والمظاهر التي تتميز بها بالإضافة إلى ذلك الأهداف التي تطمح إلى الوصول إليها.

المطلب الأول: أبعاد العولمة.

هناك أبعاد متعددة للعولمة، ومتباينة حسب الوسائل والأدوات المستعملة، وسنحاول من خلال هذا العنصر رصد هذه الأبعاد المختلفة للعولمة وهي الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعسكرية والاتصالية والتكنولوجية.

الفرع الأول: البعد السياسي للعولمة.

هو جانب الحرية والديمقراطية، وجانب دفعت من أجله شعوب العالم باختلاف نماذجها ثمن غالي من دماء أبناءها، ولا تزال تدفع كل يوم ضريبة دم جديدة من أجل إحقاقها⁽⁵⁵⁾.

ولقد أثبتت العولمة أن التغيرات في العلاقات والنظم السياسية، تعني أن الدولة لا تكون هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي، ولكن توجد إلى جانبها هيئات وشركات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية، وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق مزيد من الترابط والتداخل والتعاون والاندماج الدولي⁽⁵⁶⁾.

وتجدر الإشارة إلى أنه هناك تعدد وتنوع في انعكاسات العولمة على المجال السياسي داخليا وخارجيا، على حد سواء، ولعل من أبرز هذه الانعكاسات صعوبة الفصل بين ما هو داخلي، وما هو خارجي، بسبب تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل، بحيث لم يعد ينظر إلى الحدود الإقليمية كحاجز أو كعائق يحول دون التفاعلات الدولية وقد أدى ذلك إلى الترابط بين الأوضاع الخارجية وبين الأوضاع الداخلية، وتتمثل أبرز الانعكاسات السياسية للعولمة فيما يلي⁽⁵⁷⁾:

1- تراجع مبدأ السيادة للدول: يقول الدكتور محمد عابد الجابري: "العولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن، وبالتالي فإنه يعمل على التفرقة والتشتت، وإيقاظ أطر الانتماء إلى القبلية والطائفية والجهة والتعصب، بعد أن تضعف إرادة الدولة وهوية الوطن"⁽⁵⁸⁾.

لقد ظل مفهوم السيادة لفترة طويلة محاطا بالقدسية ومنزها عن أن يطاله أي انتقاص أو تشكيك، غير أن مفهوم السيادة قد لحقه التغيير بشكل ملموس منذ منتصف القرن العشرين، وقد كان مرد ذلك إلى أمور عدة منها على سبيل المثال (59):

أ- التوسع المتزايد في إبرام الاتفاقيات الدولية وتطبيق النظم الدولية التي تتضمن قواعد ملزمة لعموم الدول.

ب- الاتجاه المتنامي نحو احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

ج- الاتجاه المتزايد نحو إقامة الكيانات الدولية عابرة القومية أو فوق القومية.

د- مشاكل دولية لا يمكن حلها إلا بتضافر الجهود ومن أمثال ذلك: مشكلات البيئة والتلوث مشكلات الطاقة، ندرة المياه والتصحر، والجفاف، ومشكلات الإرهاب والعنف السياسي...

هـ- استقرار الفقه والقضاء الدولي على عدم إمكانية احتجاج الدول بدساتيرها وتشريعاتها الداخلية للتسلل من الالتزامات الدولية سواء كانت ذات طبيعة تعاقدية، أو ناشئة عن أحكام القانون الدولي العام والنظم الدولية ذات الصلة الشارعة حتى وإن لم تصادق الدول عليها أو تنظم إليها.

كل هذه العوامل والانعكاسات مجتمعة تعمل على إغروب وطمس الأولوية لصالح المؤسسات والهيئات التي ترعى نمو العولمة، ويكون هذا التفويض من الدولة التي حملت لواء الرأسمالية، ودافعت عنها بالترغيب تارة وبالترهيب تارة أخرى، فأوجدت الأسواق الوطنية وأنشأت الإدارة المركزية وسنت القوانين، وكونت الجيوش لحماية أسواقها وسيادتها، وكذلك لفرض هيمنتها وتسهيل عمليات توسيعها وتطويرها الاحتكاري⁽⁶⁰⁾.

2- تراجع قوة الدولة وتضاؤل دورها: أدت العولمة إلى إضعاف دور الدولة القومية، فقد أدت التطورات الجذرية والمتلاحقة التي شهدتها العالم منذ مطلع عقد التسعينات وحتى الآن إلى إزاحة الدولة عن عرشها الذي تربعت عليه زمنا طويلا، فلم تعد الدولة هي الفاعل أو اللاعب الوحيد أو الرئيسي في النسق الدولي كسابق عهدها، بل راحت تتوارى على استحياء شيئا فشيئا مفسحة المجال أمام لاعبين جدد تعاضمت أدوارهم إلى الحد الذي بات يطغى أحيانا كثيرة على دور الدولة القومية وهؤلاء الفاعلون الجدد هم:

أ - الشركات المتعددة الجنسيات

ب- المنظمات غير الحكومية

ج - المنظمات الدولية.

وتظهر لنا أهم الأسباب والعوامل التي هيأت الفرصة إلى إضعاف دور الدولة القومية وتراجعها فيما يلي (61):

أ- سقوط الاتحاد السوفياتي كقوة قطبية واضمحلال قوته وتفكك امبراطوريته.

ب- الاتجاه نحو الأخذ بالحرية الاقتصادية.

ج-الاتجاه نحو التحول الديمقراطي والأخذ بالتعددية السياسية.

وهكذا يتضح أن العولمة قد هيأت لإضعاف الدولة سياسيا واقتصاديا، بحيث باتت عاجزة عن تلبية المتطلبات والاحتياجات المتزايدة للشعوب، فضلا عن عجزها عن التدخل لحماية المصالح الاقتصادية الوطنية في مواجهة سياسات وضغوط العولمة، وكما هو واضح في المنظور السياسي للعولمة بنقل سلطة الدولة وأدوارها واختصاصاتها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه، وهذا نتيجة التغيرات التي تحدث في العالم والمتمثلة فيما يلي (62):

أ - احترام المنافسة والحاجة إلى تخفيض التكاليف الأمر الذي يتطلب تقليص كبير في دور الدولة.

ب- تحول موازين القوة في المجتمع من الدولة إلى المنشأة.

ج - الاختيارات السياسية أصبحت محدودة أمام الحكومات.

د - رغبة الحكومات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وخشيتها من هروب رأس المال الموجود بالداخل جعلها تتنازل، عن كثير من صلاحياتها.

هـ - تكامل الأسواق المالية أنقص من فعالية سياسية الاقتصاد الكلي للدولة في إدارة اقتصادها.

3-تزايد الاتجاه نحو التكتل الدولي بين دول الشمال مع تزايد حدة التفتت والتشرذم في دول الجنوب: إن

المآل في التطورات التي شهدتها الساحة الدولية منذ مطلع التسعينيات وحتى يومنا هذا، يلاحظ دون عناء

أن ثمة تيارين متضادين يعملان في آن واحد، فبينما نلاحظ أنه ثمة رغبة نحو التكتل السياسي والاقتصادي

الإقليمي بين الدول المتقدمة وخير مثال على ذلك الاتحاد الأوروبي، نجد أن عوامل التفكك والتفرقة

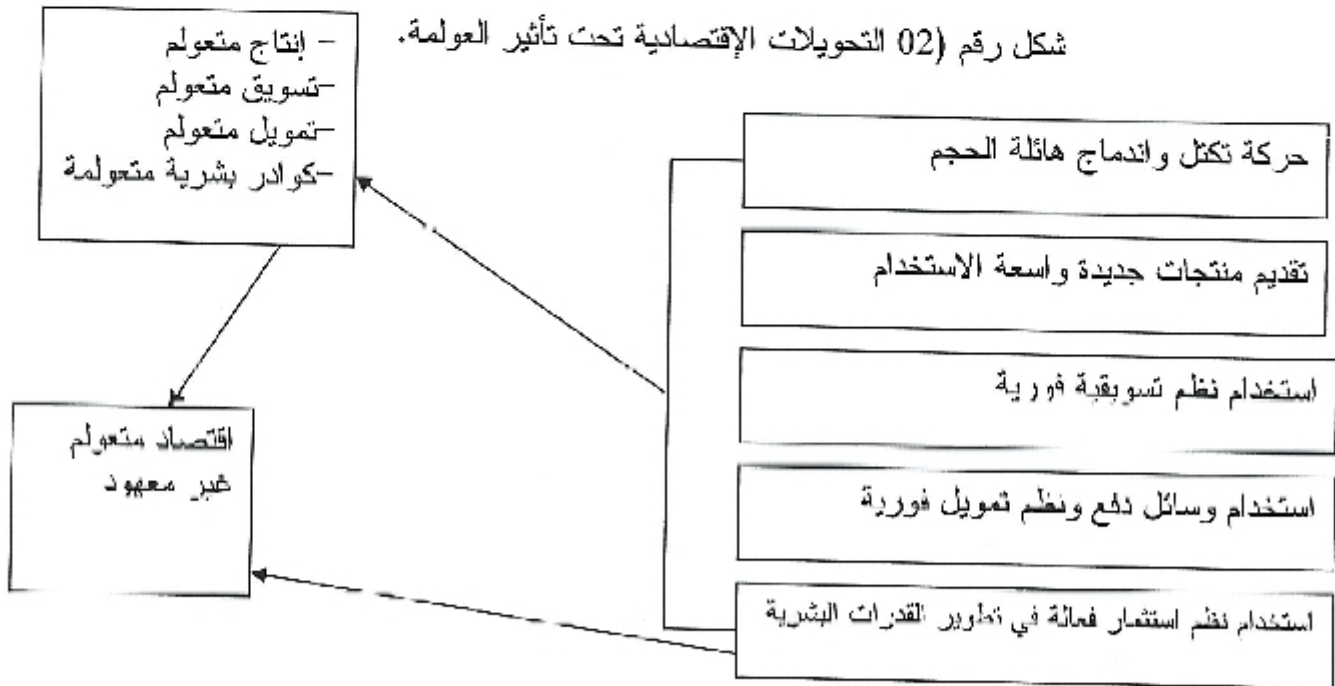
السياسية والاقتصادية قد أتت على العديد من الكيانات السياسية عبر أنحاء العالم الثالث وخير مثال على ذلك

ما يحدث في اتحاد المغرب العربي الكبير.

الفرع الثاني: البعد الاقتصادي.

يشمل تدفقات هائلة للتجارة والتمويل والإنتاج وحركة العناصر ، ولكن لا بد أن نعلم أنها ليست متماثلة في كل المستويات، ففي الوقت الذي يتم فيه تفكيك كل القيود التي تقيد رأس المال وتضبط حركته هناك إصرار شديد على الإبقاء على القيود التي تكبل حركة عنصر العمل، ليس فقط بمعنى إنتقاله عبر حدود الدول و إنما داخل الدول ذاتها ، و تجدر الإشارة هنا إلى القيود الصارمة المفروضة على حركة العمل من الدول النامية إلى الدول المتقدمة⁽⁶³⁾. فالعولمة في جانبها الاقتصادي اتخذت شكل تيار متصاعد من أجل فتح الأسواق ، و انفتاح كلي للدول على بعضها البعض ، و قد تزايد هذا التيار مع تنامي تطور حركة البنية الإنتاجية في الدول المتقدمة و تعديل نظم الإنتاج في اقتصاديات الدول ذات التخطيط المركزي و تحولها إلى اقتصاد السوق ، و لقد استعملت العولمة مجموعة من القواعد و الآليات التي تمثل بعدها الاقتصادي و نذكر منها ما يلي⁽⁶⁴⁾:

- 1- حركة اندماج اقتصادي غير معهودة.
 - 2- تقديم منتجات جديدة واسعة الاستخدام.
 - 3- استخدام نظم تسويقية فورية الإتاحة على جميع المستويات .
 - 4- استخدام نظم دفع وتمويل تتسم بالإتاحة الفورية.
 - 5- استخدام نظم استثمار فعالة في تطوير القدرات البشرية.
- و فيما يلي شكل يمثل القواعد و الآليات التي تمثل البعد الاقتصادي للعولمة.



المصدر: محسن أحمد الحضري، مرجع سبق ذكره، ص 21

كما يمكننا أيضا أن نمثل الأبعاد الاقتصادية للعولمة في مجموعة من المستجدات و التطورات التي برزت بشكل واضح خلال العقد الأخير من القرن العشرين ، و التي طرأت على أنماط التفاعلات الاقتصادية الدولية سواء من حيث شكلها أو مضمونها أو من حيث التوجهات الغالبة عليها ، و فيما يلي محاولة لرصد بعض تلك الأبعاد الاقتصادية الخاصة بالعولمة (56):

- 1- تراجع قدرة الحكومات الوطنية على توجيه الأنشطة الاقتصادية و السيطرة عليها .
- 2- تزايد سيطرة المؤسسات و المنظمات الاقتصادية العالمية في مجال فرض النظم الاقتصادية الدولية.
- 3- تنامي الاتجاه نحو التخصص و تقسيم العمل على المستوى العالمي في ظل عولمة الإنتاج.
- 4- تزايد سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات و هيمنتها على الاقتصاد العالمي .
- 5- تزايد درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل على المستوى العالمي.
- 6- سيادة الفكر الاقتصادي الليبرالي على النظام الاقتصادي العالمي.
- 7- تزايد الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة و تراجع الحاجة إلى العمالة البشرية .
- 8- اتساع النزعة الاستهلاكية، و الترويج لثقافة المستهلك العالمي.

الفرع الثالث: البعد الثقافي للعولمة.

يقول الدكتور حسن حنفي أن: "المدخل الثقافي لتأصيل قضية العولمة، هو المدخل الطبيعي، باعتبار أن العولمة بالنسبة للمثقفين هي موقف الهوية الثقافية قبل أن تكون هيمنة اقتصادية أو تبعية سياسية، وهي جزء من آليات الدفاع عن الذات في مواجهة الآخرين" (66)، ولقد ارتبط المفهوم الثقافي للعولمة بفكرة التتميط أو التوحيد الثقافي للعالم، على حد تعبير لجنة اليونسكو العالمية، إلى أربع اتجاهات هي (67):

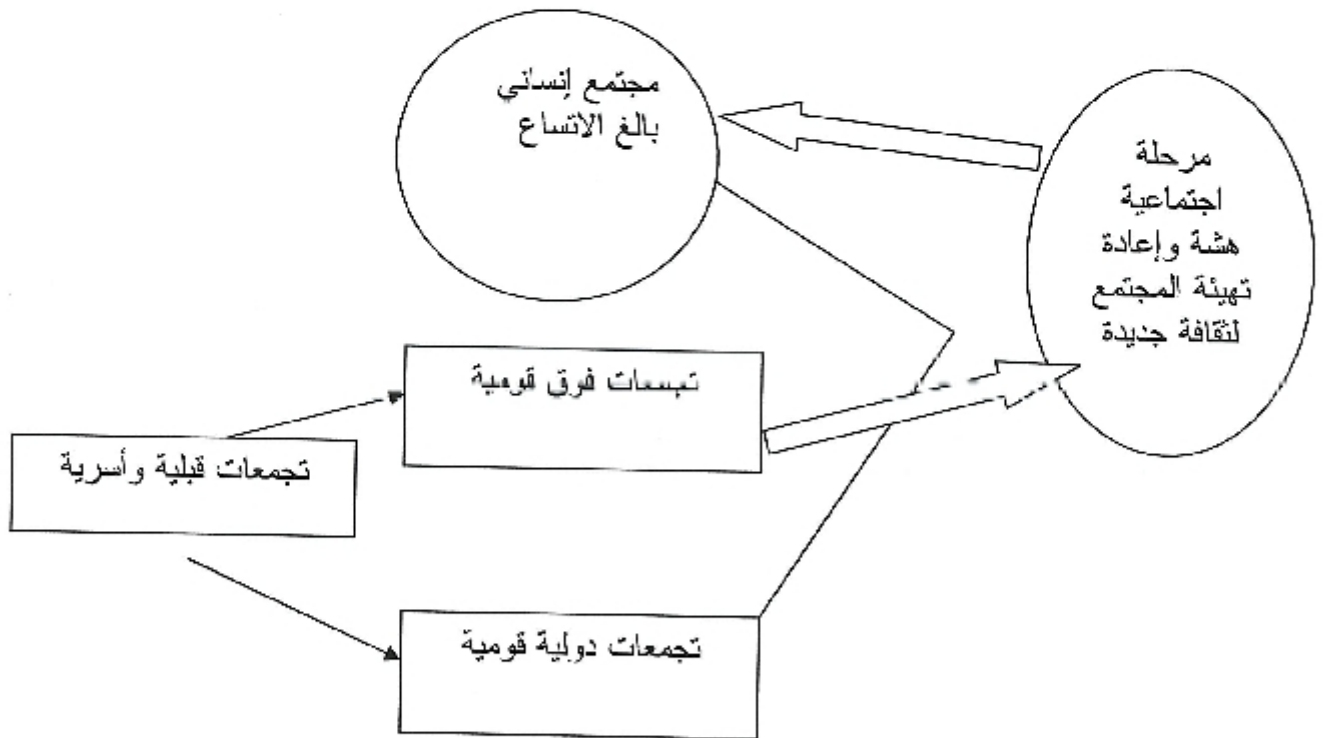
- 1- التتميط والتوحيد الثقافي مرآة التطور الاقتصادي للعولمة.
 - 2- إن العولمة الثقافية تسعى إلى الطغيان على الثقافات القومية والمحلية.
 - 3- العولمة الثقافية هي تفاعل بين الثقافات العالمية.
 - 4- العولمة لا تهدف إلى محو اللغات والحضارات الأخرى وإنما تدعو إلى الحوار فيما بينهما.
- ويمكننا القول أن العولمة الثقافية تتمثل في المظاهر التالية (68):
- 1- التمكن للنزعة المادية على حساب النزعة الروحية.
 - 2- محور الخصوصية الثقافية والترويج لفكرة الثقافة العالمية.
 - 3- التمكن لسيادة القيم الغربية ولنمط الحياة الأمريكي.

الفرع الرابع: البعد الاجتماعي للعولمة. يعد المجال الاجتماعي أكثر المجالات التي تأثرت سلبا بظاهرة العولمة، فقد أُلقت العولمة بضلال كثيفة على العديد من المجتمعات ولاسيما في دول الجنوب التي تعد أكثر الدول تضررا من آثار هذه الظاهرة، والحقيقة أن الأبعاد الاجتماعية للعولمة تمتد لتشمل التأثير على المجتمعات في كافة جوانبها، سواء فيما يتصل بالبناء الاجتماعي أو بالنظام الاجتماعي وفيما يلي محاولة لاستعراض أبرز هذه الآثار الاجتماعية (69):

- 1- تراجع الولاء القومي تحت وطأة الانتماءات العرقية والقبلية والطائفية.
- 2- التأثير في هياكل البناء الاجتماعي والطبقي للمجتمعات.
- 3- تحجيم الدور الاجتماعي للدولة.
- 4- تراجع مبادئ العدالة الاجتماعية.
- 5- زعزعة الاستقرار الاجتماعي.
- 6- تزايد حدة الصراع الاجتماعي.
- 7- ارتفاع معدلات الجريمة وتزايد التجارة غير الشرعية.
- 8- عولمة الأنشطة الاجتماعية للمنظمات الدولية غير الحكومية.

وكنيجة لهذه الضغوطات الكثيرة فإن المجتمعات تتجرد من هويتها وثقافتها وخصوصيتها، وبذلك تصبح مؤهلة لاكتساب هوية وثقافة جديدة، أكثر اتساعاً وأوسع مدى وأكثر قبولاً على المستوى العالمي وهي في الوقت ذاته تتجه إلى مجالات أكثر فاعلية وهو ما ظهر لنا من خلال دراسة تأثير العولمة على المجتمعات المختلفة⁽⁷⁰⁾ كما يظهر في الشكل الموالي.

شكل رقم (03): تحولات وتطورات الجانب الاجتماعي للدولة.



المصدر: محسن أحمد الحضري، مرجع سبق ذكره، ص 25

الفرع الخامس: التبعد العسكري للعولمة.

لقد كان من شأن الانتصار السياسي المفاجئ الذي حملته الأقدار للولايات المتحدة الأمريكية وللمعسكر الليبرالي، والذي تحقق نتيجة لانسحاب القطب المنافس من حلبة الصراع السياسي الدولي، مع نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين، حيث ظهر للعالم بأسره أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تمثل القطب الأوحد في عالم مابعد الحرب الباردة، وبذلك صارت قادرة على فرض إرادتها على العالم ككل، وأن تطيح بأي دولة مناوئة ومضادة لهيمنتها.

وقد عبر توماس فريدمان وهو أحد كبار دعاة العولمة، عن هذه المكانة المتميزة للولايات المتحدة الأمريكية، على قمة النسق العالمي بقوله: ' إن استقرار العالم بات مرهونا ببقاء القوة الأمريكية وباستمرارية الرغبة الأمريكية في استخدام هذه القوة ضد أولئك الذين يمثلون تهديدا لنسق العولمة، إن اليد الخفية في الاقتصاد لن تعمل بكفاءة دون قبضة خفية في المجال العسكري' (71).

الفرع السادس: البعد الاتصالي للعولمة.

تعرف عملية الاتصال الدولي بأنها العملية التي يتم من خلالها نقل الأفكار والمعاني بين الأفراد أو الجماعات عبر الحدود الإقليمية للدول، وهكذا يتضح أن مجمل الأبعاد الاتصالية لظاهرة العولمة التي تشمل كافة أشكال الاتصالات الإعلامية والدعائية بأجهزتها ووسائلها المختلفة المطبوعة والمسموعة والمرئية وكذلك كافة عمليات نقل وتداول المعلومات والبيانات والأخبار والصور والأصوات عبر الوسائل الإلكترونية كشبكة الانترنت وغيرها، لها صلة بالعولمة، سواء بهدف الترويج لها، أو من خلال التأثير بها والحق أن علاقة العولمة بكل من الثورة المعلوماتية وثورة وسائل الاتصال وثورة المعلومات هي علاقة تبادلية نفعية، حيث تؤثر وتتأثر كلا منهما بالأخرى، وحسبنا أن نذكر ما يلي (72):

- 1- إن ثورة الاتصالات والمعلوماتية قد أحدثت تغيرات اجتماعية هائلة.
- 2- إن ثورة الاتصالات والمعلومات تعدت العلاقات الاجتماعية داخل البلد الواحد إلى العلاقات الدولية.
- 3- إن ثورة الاتصالات والمعلومات قد أدت إلى زيادة الوعي العالمي بفكرة الوحدة العالمية أو الكونية، أي أنها تدعم الاتجاهات الكبرى للعولمة.

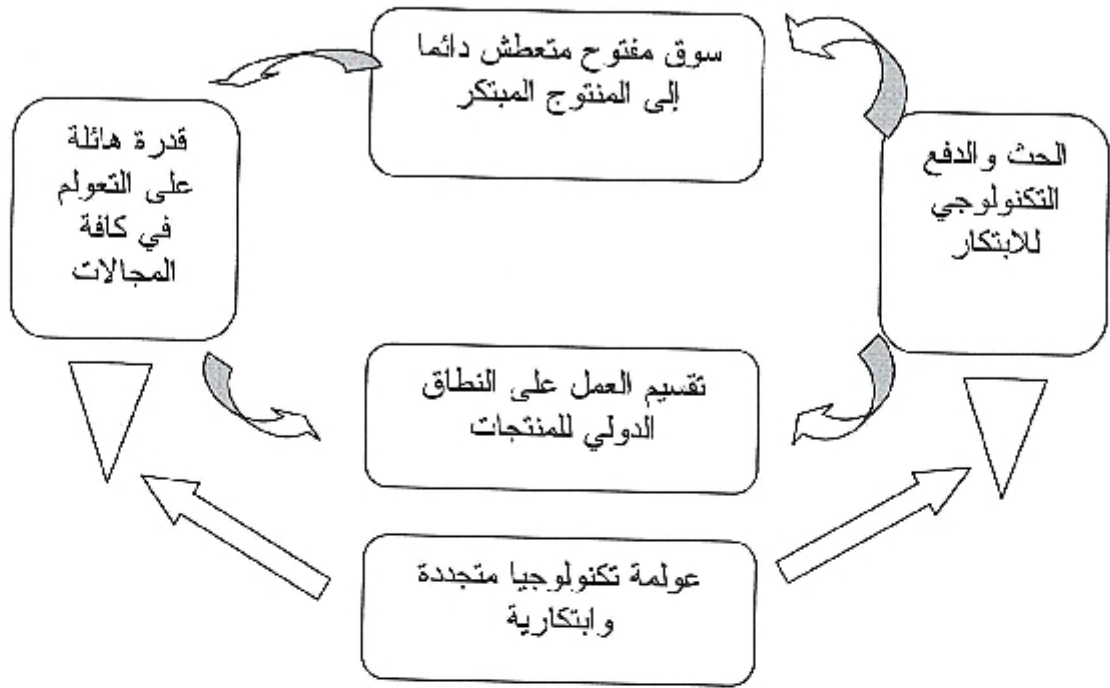
ويمكن القول أن وسائل الاتصال الحديثة تتميز بمجموعة من السمات نذكر أهمها فيما يلي (73):

- 1-التفاعلية: أي القدرة على تبادل الأدوار، حيث يصبح من يتعامل مع وسائل الاتصال الحديثة من مجرد متلقي سلبي إلى مشارك متفاعل يرسل ويستقبل المعلومات.
- 2-اللامجاهيرية: حيث أصبحت تحدد الفئة أو الأفراد تبعاً لاهتماماتها الخاصة.
- 3-قابلية التحرك: بات من الممكن استعمال وسائل الإتصال الحديثة أثناء التحرك، ودون التقيد بمكان ثابت كما هو الحال بالنسبة للهاتف النقال...
- 4-قابلية التحويل: أي قدرتها على تحويل المعلومات من صورة إلى أخرى كنظام الترجمة الآلي.
- 5-قابلية التوصيل: هناك توافق في الأجهزة الاتصالية بما يسهل توصيلها ببعضها البعض.
- 6-الشيوع: حيث أن الثورة التكنولوجية في تصنيع وسائل الاتصال والمعلومات، خفضت من تكاليف إنتاجها وساعدت على انتشارها بين الأفراد رغم تفاوت مستوياتهم الاقتصادية والثقافية.
- 7-الكونية: إن الربط بين وسائل الاتصال الحديثة قد بات عالمياً بهدف تخطي الحدود الإقليمية.

الفرع السابع: البعد التكنولوجي للعولمة.

يرى البعض أن العولمة سلسلة مترابطة من العمليات التكنولوجية التي تقوم بتحرير الأسواق وتمكين الملكية الخاصة للأصول وتهميش سيطرة الدولة البيروقراطية على النشاط الاقتصادي، وجعل دور الدولة قاصراً على أنشطة معينة، يمكن التنازل عنها مستقبلاً لصالح كيانات أكبر حجماً من الدول، بسبب ما يتطلبه ذلك من تطبيق تكنولوجيا متطورة، كثيفة الانتشار، بسيطة وسهلة الاستعمال، وقد دعمت هذه التكنولوجيا من قدرة المشروعات على التعولم كما يوضحه لنا الشكل الموالي.

تشكل رقم (04): دور التكنولوجيا في زيادة قدرة المشروعات على التعامل.



المصدر: محسن أحمد الحضري، مرجع سبق ذكره، ص 28.

ويتضح من هذا الشكل أن هناك منظومة تكنولوجية تدافعية. بحيث يقوم كل فاعل رئيسي فيها بدفع الآخر وتحريكه وحثه على الوصول إلى مجموعة من الأهداف الكلية والجزئية الخاصة والعامة وفيما يلي أهم هذه الفواعل (74):

- 1 - البحث والدفع التكنولوجي للابتكار.
 - 2 - سوق مفتوح متعطش دائما إلى المنتج الجديد المبتكر.
 - 3 - تقسيم العمل على النطاق العالمي للمنتجات.
 - 4 - تحقيق قدرة هائلة على التعامل في كافة المجالات.
 - 5 - عولمة تكنولوجيا متجددة ابتكارية.
- ويمكن القول أن التطور التكنولوجي في ظل العولمة قد اتجه نحو الأخذ ببعض السمات العامة والتي من أهمها ما يلي (75):

- 1- التصغير. فقد أصبحت المصانع الحديثة تستهدف توفير أحجام منتجاتها قدر المستطاع ومثال ذلك صناعة الهواتف النقالة.
- 2- التشخيص: أي ارتباط الأجهزة التكنولوجية الحديثة بالاستعمال الفردي بدلا من الاستعمال الجماعي.

3-التكامل: أي تكامل تكنولوجيا الصوت الصورة مع تكنولوجيا الكلمة المكتوبة ومعالجة النصوص.

4-الانتشار: لقد استطاعت التكنولوجيا الحديثة أن تحقق نطاقا واسعا من الانتشار والذوبان عبر كامل دول العالم والطبقات الاجتماعية.

المطلب الثاني: مظاهر العولمة.

لقد اقترنت العولمة بمظاهر متعددة استجذبت على الساحة العالمية أو ربما كانت موجودة من قبل ولكن زادت من درجة ظهورها بسبب ملائمة الظروف، وهذه المظاهر تكمن في جل الأبعاد الخاصة بالعولمة سواء اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية وغيرها، ومن أبرز هذه المظاهر التي حددها الدكتور علي جمعة نذكر مايلي⁽⁷⁶⁾:

1-الجوار: معناه أن البشر تتجاوز برابطة غير رابطة العقيدة أو العنصر أو القومية أو القرابة، أو حتى اللغة أو المصالح المشتركة بل برابطة الجوار والقضاء على جميع الروابط الأخرى وهذا الفهم أحد نواتج العولمة.

2- الزوال: وهو شعور الإنسان بعدم وجود ثابت، وأن كل شيء قابل للتغيير والزوال، وأن التطور السريع في جميع المجالات يؤدي إلى ذلك الشعور لامحال.

3-العزلة الفكرية والحرية السلوكية: نتج عن الجوار والزوال أن كل شخص قد تمسك بخصوصيته وانعزل عن النموذج الشائع فأصبح منعزل الفكر ومنغلق، إضافة أنه منفلت السلوك بدعوى أنه يتمسك بالجوار ومستسلم لحالة الزوال.

4-الهيمنة والسيطرة: إن ما تم سرده من مظاهر كالجوار والزوال والعزلة الفكرية والحرية السلوكية، كله يؤدي إلى الهيمنة والسيطرة في جميع المجالات، فمن غير الممكن أن تصل الدول النامية إلى ما وصلت إليه الدول المتقدمة الغربية، وهذا نتيجة هيمنتها على جميع مصادر القوة، من علم ومعرفة وتكنولوجيا وغيرها، إضافة إلى إحكامها السيطرة على الموارد الطبيعية والمالية، بفضل مؤسسات عالمية أنشأتها حتى تكون راعية لمصالحها وخادمة لها، وحتى تبقى الدول النامية في دوامة الفقر والبطالة والمديونية والتضخم وغيرها من المشاكل.

المطلب الثالث: أهداف العولمة.

إن العولمة ظاهرة كونية متجددة تسعى في كل مرحلة من مراحل تطورها إلى تحقيق أهداف محددة في جميع الاتجاهات متبعة في بعض المرات طرق قانونية موضوعية، وفي بعض المرات الأخرى مستعملة القوة وطرق غير شرعية وكل هذا في ظل ثلاث ثورات:

الفرع الأول: الثورة الديمقراطية.

إن الكثير من المفكرين يرون أن غياب الديمقراطية لا يقدم الحلول للواقع الاجتماعي والاقتصادي في مجتمع ما، حيث تقول الدكتورة بثينة حسين عمارة: " في غياب الديمقراطية لا تتحقق الحرية ونقل

الابتكارات والتطورات التكنولوجية والعلمية، لكن الديمقراطية التي تسعى العولمة إلى تحقيقها وتثبيتها هي الديمقراطية التي تكون ضمن الدائرة الغربية المتلازمة مع العلمانية، معززة بالفردية، مهتمة بالقيم المادية دون القيم الروحية والدينية" (77).

أما الدكتور كمال الدين عبد الغني الرويسي فيقول: "إن الثورة الديمقراطية في إطار العولمة، هي كلمة حق أريد بها باطل، كما أنها لافتة براءة لتحقيق مآرب اقتصادية للدول الغربية" (78) والأمثلة كثيرة من الواقع تدعم قول الدكتور وأحسن هذه الأمثلة ما جرى في أفغانستان وما يجري في العراق وفلسطين تحت شعار الديمقراطية.

الفرع الثاني: الثورة التكنولوجية.

هي تعدد الشبكات الاتصالية وانفجار المعلوماتية وما إلى ذلك من صور التقدم التكنولوجي، وهذه التطورات جعلت الدول المتقدمة عبارة عن شبكات يتعامل بداخلها بالرموز والبيانات والصور، باعتبارها المحدد الجديد للنشاط الاقتصادي والمالي والاتصالي والاجتماعي والثقافي والعسكري، وبذلك أصبح الإنسان العصري الناجح هو الذي يملك التكنولوجية الحديثة في جميع المجالات، الأمر الذي يحتم علينا مضاعفة الجهود من أجل الانخراط في هذا العالم (78).

الفرع الثالث: الثورة الاقتصادية والتكتلات العملاقة.

النظام العالمي الجديد يعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي والاعتماد المتبادل بين الدول، وتعتبر التجارة الدولية مؤشر مهم لنجاح الاعتماد المتبادل باعتمادها على التكتلات العملاقة التي تسمح بتعظيم التجارة الدولية وإزالة الحواجز الجمركية والإدارية، وانتقال الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال بكل حرية. وفي هذا الإطار وصلت الأقطاب الاقتصادية العملاقة إلى تحقيق تقدم ملحوظ في ظل العولمة بفضل تدعيم القدرات التنافسية وتنسيق السياسات الاقتصادية (80).

كما يؤكد الدكتور عبد المجيد قدي على تحويل مركز اتخاذ القرار من الدولة لصالح المؤسسات والهيئات المشرفة على تسيير الإقليم، وأحسن مثال على ذلك هو الاتحاد الأوروبي (81).

المبحث الرابع: مؤسسات العولمة وأدواتها.

يشهد العالم اليوم تطورات كبيرة في جميع المجالات إضافة إلى أنها شديدة الخصوصية مستمدة من تلاشي دور الدولة وذوبان حدودها الميساسية والإقليمية، في ظل تعاظم دور المؤسسات التي تحكم العلاقات الدولية حالياً، فقد استطاعت هذه المؤسسات أن تترجم مفهومها الإيديولوجي الليبرالي الذي تأسست لأجله من خلال اعتماد النظام الرأسمالي للسياسات المالية والاقتصادية والتجارية. وفي ظل النظام العالمي الجديد أو ما يعرف بالعولمة فقد استعملت هذه المؤسسات الأدوات والوسائل التي تسمح لها بتحقيق أهدافها سعتمدة على القوة تارة والحكمة والدهاء تارة أخرى، وسنتطرق في هذا المبحث إلى مؤسسات العولمة التي هي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة مضافاً إليها الشركات المتعددة الجنسيات، ثم

نتحدث عن أدوات العولمة المتمثلة في اتفاقيات التبادل الحر، ثم المناطق الحرة، ثم برامج إعادة الهيكلة و أخيرا الخصوصية.

المطلب الأول: مؤسسات العولمة.

برزت فكرة تنظيم الاقتصاد العالمي أثناء الحرب العالمية الثانية، بسبب الفوضى الاقتصادية والمالية والسياسية التي سادت مابين الحربين، والتي حالت دون قيام التعاون في ميدان التجارة الدولية، فكانت هناك الأزمات النقدية والمالية والتجارية ومشاكل الصرف الخارجي، وعملت مجموعة من الدول على تقييد الواردات، في حين تقوم بتشجيع الصادرات كسياسة لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات، وأيضا مشكل انتقال رؤوس الأموال ومشكلة التنمية الاقتصادية، لهذا اتفقت مجموعة من الدول على العمل من أجل توفير استقرار نقدي ومالي واقتصادي وسياسي، فانعقد مؤتمر برينتن وودز عقب نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1944 بالولايات المتحدة الأمريكية، لوضع أساس النظام العالمي الجديد وتم من خلاله عرض لمشروع كمنز ووايت، ليتوصل المجتمعون وهم ممثلوا 44 دولة إلى إنشاء صندوق النقد الدولي لتنظيم العلاقات النقدية الدولية، ثم بنك الإنشاء والتعمير الدولي الذي أصبح يسمى بعد ذلك البنك العالمي لتنظيم العلاقات المالية الدولية، أما في مجال العلاقات التجارية الدولية فتم إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية في 1946، بعد انعقاد المجلس الاقتصادي للأمم المتحدة، وكان هذا كله من أجل وضع مشروع ميثاق المنظمة العالمية للتجارة لكن هذا لم يتحقق إلا بعد عدة جولات والتي كانت آخرها جولة الأوروغواي من 1986 إلى 1993. ولم يتضمن المصادقة على إنشاء المنطقة العالمية للتجارة إلا بمراكش في ربيع عام 1994 وبالضبط في الخامس عشر أبريل، وكانت النشأة الحقيقية للمنظمة في 01/01/1995، و سنتحدث عن هذه المؤسسات بشكل خاص و مدى تأثيرها في النظام العالمي الجديد، بعيدا عن عموميات كل مؤسسة.

الفرع الأول: صندوق النقد الدولي (FMI) : تم إنعقاد مؤتمر برينتن وودز من 01 إلى 22 جويلية 1944. تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة، و كان للتشاور و مناقشة المشروعين السابقين الذكر، و بعد المشاورات للبحث في سبل وضع القواعد الرئيسية، و الظروف الملائمة للنظام النقدي الدولي، تم التوقيع على نص الاتفاقية من طرف ثمانية و عشرون (28) دولة فقط من أصل أربع و أربعون (44) دولة حضرت المؤتمر، و ذلك في 22 ديسمبر 1945، و بذلك إكتسبت الاتفاقية قوة قانونية، و شرع الصندوق في نشاطه في بداية 1946⁽⁸²⁾.

أولكت إلى الصندوق الدولي مجموعة من الأهداف، كان الإعتقاد السائد بأنها ستحقق الإستقرار في النظام النقدي العالمي، و يمكن تلخيصها فيما يلي⁽⁸³⁾:

- 1- تشجيع التعاون النقدي الدولي.
- 2- تحقيق الإستقرار النقدي الدولي.
- 3- تقديم المساعدة الإنتمائية و توفير حد أدنى من السيولة للدول لاعضاء.

4- رفع القيود و إزالة الحواجز و التخلص من أساليب الرقابة التي تعيق تطور التبادل التجاري

الدولي.

5- تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء عن طريق وضع الخبراء الماليين والإقتصاديين

العاملين بالصندوق تحت تصرفهم .

• و قد بدأ الإلتزام الفعلي بإجراءات تحقيق هذه الأهداف بعد خمس سنوات من إمضاء الإتفاقية و بطبيعة الحال ، يعتبر الصندوق أحد أهم المؤسسات العالمية في النظام العالمي الجديد ، التي تخدم مصالح الدول الرأسمالية القوية ، و هذا من خلال الميكانزمات التي يستعملها مع الدول النامية ، حيث يطبق نفس الوصفة لجميع الأمراض دون مراعاة ظروف أي بلد ، و في الوقت الذي كانت تعاني فيه الدول النامية من إختلالات هيكلية في موازين مدفوعاتها ، كان يقدم الصندوق حلول و قتيّة و عاجلة ، أزمت الوضعية و زادت من المشاكل ، و هذا ليس اعتباطا ، و إنما هناك أدلة من الواقع على الطبيعة الحقيقية لصندوق النقد الدولي، تثبت أنه وسيلة للإشراف على النظام النقدي للسوق الرأسمالية العالمية و أهم هذه الأدلة ما يلي⁽⁸⁴⁾:

- 1 - و ضع الترتيبات المالية لمساعدة الدول الرأسمالية الكبرى ، فلقد حصلت فرنسا و بريطانيا وحدهما عامي 1969-1970 على 83 % من الإئتمان الممنوح.
- 2 - لجوء الصندوق الدولي إلى الأقراض من أجل حماية العملات الرئيسية و بصورة متزايدة (الجنيه الإسترليني و الدولار الأمريكي).
- 3 - عندما ظهرت حقوق السحب الخاصة عام 1969 ، تقرر توزيعها على الأعضاء بنسبة حصة كل عضو ، و بذلك فإن الدول الأكثر حاجة إليها (الدول النامية) لم تتل إلا القليل ، و هذا في المقابل فإن الدول المتقدمة هي التي أخذت حصة الأسد.
- 4 - توزيع الحصص في الصندوق هو خير دليل على أنه أداة في يد الدول الرأسمالية الكبرى المتقدمة و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية . و نقول في الأخير أنه رغم التطورات التي شهدها الصندوق و المساعدات التي كان يقدمها إلى الدول النامية ، إلا أنه كان في كل مرة يؤكد على أنه وسيلة لفرض الهيمنة و السيطرة على الدول النامية ، تستعملها الدول الغربية الرأسمالية الكبرى ، من خلال الشروط القاسية التي يفرضها على الدول التي تلجأ إليه⁽⁸⁵⁾:

1- ضرورة إتباع سياسة ليبرالية لتسيير الإقتصاد و فتح المجال الإقتصادي للموق.

2- إلغاء الدعم على المواد الاستهلاكية ، و تقليص الإنفاق الحكومي إلى أبعد حدود.

3- تقليص الدور الاقتصادي للدولة.

4- تشجيع الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار .

5- الإستجابة الكنية لشروط الصندوق و تنفيذها بحذافيرها وبكل صرامة.

كل هذه الشروط قاسية جدا إذ أنها تجعل سيادة الدول المستدينة ، شكلية فقط.

الفرع الثاني: البنك العالمي (BM).

أسس البنك الدولي للإنشاء و التعمير بنفس تاريخ إنشاء صندوق النقد الدولي و الذي أصبح يسمى فيما بعد البنك العالمي ، ليقوم بمهمة تكميلية معه، أي انه لما يقوم الصندوق بتوفير الإئتمانات القصيرة الأجل لمعالجة الإضطرابات في موازين المدفوعات للدول الأعضاء، لتحقيق نوع من الاستقرار و الثبات في أسعار الصرف ، يقوم البنك بمهمة إعمار الدول التي تضررت من الحرب العالمية الثانية و الدول النامية فيما بعد ، و ذلك عن طريق توفير الإئتمان الطويل و المتوسط الأجل للمشروعات التنموية . كما يمكن تلخيص أهداف البنك في النقاط التالية⁽⁸⁶⁾:

1- تشجيع عمليات الاستثمار و التوظيف في الدول الأعضاء لتخفيف الأضرار الناجمة عن الحرب العالمية الثانية .

2- تشجيع الاستثمار الأجنبي و توفير الشروط و الضمانات اللازمة لذلك .

3- مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق التوازن في موازين مدفوعاتها .

4- تنمية التجارة الخارجية للدول الأعضاء.

5- تنظيم عمليات الإئتمان و الإقراض الدولية.

و بطبيعة الحال فإن دور و عمل البنك تطور من خلال تطور النظام العالمي ، حيث أصبح يعد أحد الأقطاب الثلاثة المسيرة و المنظمة له، حيث توسعت أنشطته لدرجة أنه أصبح يرمز إليه كمجموعة تتضمن ثلاث مؤسسات رئيسية يطلق عليها مجموعة البنك العالمي و هذه المؤسسات هي : ⁽⁸⁷⁾

1- البنك الدولي للإنشاء و التعمير.

2- الرابطة الدولية للتنمية.

3- مؤسسة التمويل الدولية.

تأسست الرابطة الدولية للتنمية في 1960 ، هدفها تحقيق برامج التنمية في البلدان المتخلفة بشروط أكثر امتيازاً ، أما مؤسسة التمويل الدولية و التي أسست في عام 1956 ، فهدفها دعم التنمية الاقتصادية في البلدان أقل نمو ، أما البنك الدولي للإنشاء و التعمير فأُنشأ في مؤتمر بريتون و وودز سنة 1944.

تعمل المجموعة على المساعدة في تحقيق التقدم الاقتصادي ، و رفع مستوى المعيشة ، من خلال توجيه الموارد المالية من الدول المتقدمة إلى الدول السائرة في طريق النمو. بكل اختصار يسعى البنك إلى تدعيم عولمة النشاط الاقتصادي و خاصة المالي ، و يتجلى ذلك في عملية تصفية القطاع العام كشرط من شروط تقديم القروض و المساعدات ، و يعمل البنك العالمي على تسخير كل قوته المالية لتشجيع رأس المال الخاص الدولي ، و ذلك بشتى الطرق منها:

1- العمل كوسيط لتدفق الأموال إلى الخارج.

2- تقديم مساعدات مباشرة إلى الشركات المتعددة الجنسيات.

3- يضغط من أجل زيادة الإعفاءات الضريبية للاستثمارات الأجنبية.

4- يرفض تقديم القروض إلى الحكومات التي تمارس سياسة التأميم.

الفرع الثالث: الاتفاقية العامة للتعريفية الجمركية (GAAT) و المنظمة العالمية للتجارة (OMC) .

إذا كان صندوق النقد الدولي و البنك العالمي يشكلان الآلية النقدية و المالية على التوالي ، فإنه توجد آلية أخرى لا تقل أهمية على المستوى الاقتصادي و التجاري سارت بذات الإتجاه و هو تجسيد النظام الليبرالي ، إن العولمة كانت ملامحها ظاهرة و تأكدت عندما خطت خطوات كبرى عن طرق مؤسسات لها إطارها الدولي ، تسعى بكل ما أوتيت من قوة و سلطة لتحقيق أهداف العولمة ، و فيما يلي ، القطب الثالث في مؤسسات العولمة و هو المنظمة العالمية للتجارة التي كانت تسمى من قبل بالاتفاقية العامة للتعريفية الجمركية.

1- الاتفاقية العامة للتعريفية الجمركية: هي إطار للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لتحرير التجارة الخارجية ، وفقا للقواعد و الأحكام المتفق عليها ، و هي بمثابة محكمة دولية ، يتم فيها تسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء ، و تعتبر الأساس الذي يمكن تسميته بالنظام المتعدد الأطراف للعلاقات التجارية (88).

يرجع إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفية الجمركية إلى الدورة الأولى للمجلس الإقتصادي للأمم المتحدة التي انعقدت في أبريل 1946 ، حيث تقرر بالإجماع ، عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و العمالة بهدف وضع مشروع ميثاق منظمة التجارة العالمية ، حيث أنشئت لجنة تحضيرية لهذا الغرض ، كان من أبرز أعمالها وضع الاتفاقية العامة للتعريفية الجمركية (GATT) ، و في عام 1947 تم التوقيع على الاتفاقية (89) تعتبر هذه الاتفاقية إنفاق عام و في نفس الوقت مؤسسة تعقد إجتماعات منظمة من قبل مندوبي الدول الموقعة عليها ، و مركزها الدائم في جنيف ، و منذ إنشائها قامت بتنظيم ثمانية جولات تفاوضية حول الحواجز الجمركية ، و فتح الحدود و حرية إنتقال السلع و الخدمات و الأموال و الأشخاص و التكنولوجيا و هذه المفاوضات و الجولات هي كالآتي : (90)

أ- مفاوضات جنيف 1947 بمشاركة 23 دولة.

ب- مفاوضات آسي 1949 بمشاركة 13 دولة.

ج - مفاوضات توركواي 1950-1951 بمشاركة 38 دولة.

د - مفاوضات جنيف 1955-1956 بمشاركة 26 دولة.

هـ - جولة ديلون 1959-1962 بمشاركة 26 دولة

و - جولة كيندي 1964-1967 بمشاركة 62 دولة

ز - جولة طوكيو 1973-1976 بمشاركة 102 دولة

ك - جولة الأورغواي 1986-1993 بمشاركة 118 دولة

و تعمل الإتفاقية و فوق مجموعة من المبادئ التي حددتها أثناء المفاوضات التي كانت تقوم بها و هي كالآتي (91):

أ- مبدأ عدم التمييز.

ب- مبدأ تحرير التجارة الخارجية.

ج- مبدأ الشفافية.

د- مبدأ منع القيود الجمركية.

كما تسعى الإتفاقية العامة للتعريف الجمركية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها ما يلي : (92)

أ- المساعدة على رفع مستوى المعيشة.

ب- تنشيط الطلب الفعال.

ج- رفع مستوى الدخل القومي.

د- تشجيع حركة رؤوس الأموال و الاستثمارات.

هـ- تسهيل عمليات الوصول إلى الأسواق و مصادر الموارد الأولية.

و- تخفيض التعريفات الجمركية و غيرها من الحواجز على التجارة الخارجية.

ز- تحرير كل العوائق مثل الحماية و القيود الجمركية و نظام الحصص....

2- المنظمة العالمية للتجارة : هي عبارة عن امتداد للاتفاقية العامة للتعريف الجمركية ، حيث أنها أنشئت في الجولة الثامنة من جولات الإتفاقية العامة للتعريف الجمركية و التي تعتبر آخر جولاتها و هي جولة الأورغوي (1986-1993) التي اكتملت في ما سمي ببيان مراكش سنة 1994 و تبلورت معها إنشاء المنظمة العالمية للتجارة على أن تدخل حيز التنفيذ في 01/01/1995 ، و بذلك اكتمل ثالث النظام العالمي الجديد ، حيث تحققت قوة صنع القرارات في جميع المجالات الاقتصاد و المالية و التجارية (93).

لقد تم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة من اجل تطبيق التوصيات التي أقرتها جولة الأورغوي لتحرير التجارة الخارجية ، و التي تستغرق 10 سنوات ، أي حتى مطلع 2005 ، كما تختص المنظمة بأعمال الإدارة و المراقبة و تصحيح أداء العلاقات التجارية الدولية على أساس المبادئ التي تم إقرارها في الاتفاقيات (94).

إن المنظمة العالمية للتجارة مستوحاة من الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية، وبالتالي فهذهما الرئيسي هو تحرير التجارة الخارجية وينبثق من هذا الهدف مجموعة من الأهداف هي كالآتي (95):

أ - رفع الدخل القومي و الطلب الفعال في الدول الأعضاء.

ب - تشجيع حركة رؤوس الأموال و حرية دخولها و خروجها.

ج - توسيع و تكثيف إنتاج البضائع و المتاجرة بها.

د - تسوية النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء.

هـ - منع كل الممارسات العرقلة للمنافسة الحرة.

و- إزالة الحواجز الجمركية.

ز - التوفيق بين التنمية و حماية البيئة.

ك - مساعدة الدول النامية على تنفيذ اتفاقيات (GAAT).

ل - التعاون مع البنك العالمي وصندوق النقد الدولي من أجل التنسيق الأمثل للسياسات

الاقتصادية على المستوى العالمي.

م- توسيع نطاقه بضم دول جديدة إليها.

الفرع الرابع: الشركات المتعددة الجنسيات.

لعل أهم ظاهرة شهدتها نهاية القرن الماضي، هي ظاهرة تعدد قومية المؤسسة الاقتصادية الواحدة، أو انتشارها واشتغالها عبر قوميات متعددة، وتعتبر هذه الشركات من بين الخطوات الأساسية لنشوء ظاهرة العولمة، وذلك من خلال قيامها هي بنفسها بعولمة عمليات انتاجها وتوزيعها، وفي سياق ذلك دفعت هذه الشركات بالحكومات إلى اعتماد قوانين وتشريعات هدفها جعل السوق هي المسؤولة عن إنتاج وتوزيع الثروات العامة. ثمة اليوم، في العالم حوالي أربعون (40) ألف شركة متعددة الجنسية منها أربعة آلاف فقط في البلدان الأقل تطور ويفوق الوزن الاقتصادي لهذه الشركات بعض البلدان المتطورة، كما أن لها وزن سياسي مهم ينمو ويتعاظم بسرعة (96).

وفي حقيقة الأمر هذه، الشركات اكتسبت القوة بفضل الخصائص التي تتمتع بها والتي هي على النحو التالي (97):

1- ضخامة حجمها وتزايد نسبة إنتاجها.

2- أصلها من البلدان المتقدمة وتستثمر في الأسواق الاحتكارية.

3- ميزانيتها ورقم أعمالها أكبر أحيانا من بعض الدول المتقدمة.

4- اختلاف وتعدد مصادر مردوديتها.

5- لديها مجموعة من الفروع في العالم.

إن هذه الخصائص التي تتمتع بها هذه الشركات جعلها تحتل مكانة أساسية في عملية تدويل الاستثمار والإنتاج والخدمات والتجارة، فاستطاعت أن تحقق عالمية أنماط الإنتاج من حيث الشكل والوسائل والتسويق والدعاية والاستهلاك، وبذلك أصبحت الفاعل المركزي في العولمة، تغذيها وتسهر على حمايتها، فتولت كثير من هذه الشركات قيادة موجهة التعولم، باستخدام الأساليب الأكثر تطورا في دعم جهود التعولم

منها:

1-زيادة درجة الاعتماد المتبادل داخليا وخارجيا.

2-زيادة انفتاح المشروعات على الأسواق العالمية.

3-زيادة استقطابها للتكنولوجيا والابتكارات الحديثة.

المطلب الثاني: أدوات العولمة:

حتى تتضح العولمة بشكل جيد ، ويتم تكريسها وتطبيقها على أرض الواقع، استعملت هذه الأخيرة عدة أدوات وضوابط تجعلها تسير إلى الأمام بخطى ثابتة ومجمل هذه الأدوات هي اتفاقيات التبادل الحرة وبرامج إعادة الهيكلة والخصوصية.

الفرع الأول: اتفاقيات التبادل الحر.

بدأ العمل بهذه الاتفاقيات في القارة الأمريكية، وهي اتفاقيات التبادل الحر الثنائية، بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية، التي دخلت موضع التطبيق في 1989/01/01 وهي التي أطلقت عملية الدمج الاقتصادي كما هي معروفة اليوم على مستوى البلدان الأمريكية، وفيما بعد صارت الاتفاقية ثلاثية بدخول المكسيك في المفاوضات من أجل التبادل الحر في بلدان أمريكا الشمالية، والتي وضعت حيز التنفيذ في 1994/01/01، وفي نفس العام شرع رؤساء الدول والحكومات الأمريكية بمفاوضات غرضها إقامة منطقة التبادل الحر بين البلدان الأمريكية، وهي اتفاقية مرشحة للتطبيق في 2005⁽⁹⁸⁾. وفي الوقت الذي تستمر فيه المساعي لترسيخ التبادل الحر على المستوى الإقليمي، تتشط بعض الجهات في إعداد مرحلة أشمل لحرية التبادل ويتم إعداد هذه المرحلة داخل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وذلك عبر مفاوضات أفضت إلى توقيع الاتفاقية المتعددة الأطراف حول الاستثمار، إن هذه الاتفاقية من شأنها أن تصنف قدرة أي حكومة على إعاقه حرية انتقال الرساميل، وتكون أيضا فوق إرادة الشعب وفوق مصالحه وثقافته وحقوقه الاجتماعية.

الفرع الثاني: المناطق الحرة.

هي المنطقة التي يتم فيها تصنيع وتحويل المواد المستوردة من الخارج بدون ضرائب، والتي تكون المواد المصنعة منها معدة للتصدير مباشرة، ويدعى البعض أن لهذه الأداة نتائج إيجابية على الاقتصاد الوطني، لأنها تفتح المجال للدخول إلى التكنولوجيا المتطورة، لأجل ذلك شجعت المنظمات الدولية على إقامة المناطق الحرة في التسعينات مما دفع ببلدان العالم الثالث إلى طلب القروض الضخمة لتأمين كلفة إقامة مثل هذه المناطق، بغية تشييد أبنية ضخمة ومصانع التجميع وتمديدات الغاز والماء والكهرباء والمكاتب، وهذا كله لجذب المستثمرين الصناعيين.

تعمل المناطق الحرة على ترسيخ التطور التكنولوجي الذي يسمح لها بتشجيع الإنماج الاقتصادي العالمي، وتحقيق العولمة كما تساعد على تقوية الشركات المتعددة الجنسيات، التي تبحث على الربح في أي مكان شرط أن يكون هناك استقرار اقتصادي وسياسي وتوفر الأمن.

الفرع الثالث: برامج إعادة الهيكلة.

قامت دول العالم الثالث بتمية اقتصادياتها الموجهة نحو تشجيع التصدير، وإقامة المناطق الحرة أو التخصص الزراعي، لكن هذا كان بواسطة الاستدانة الكبيرة، حتى تستطيع أن تبنى البنية التحتية، قصد جذب الشركات المتعددة الجنسيات، ولكنها في المقابل واجهت صعوبة كبيرة في تسديد ديونها لفئة مواردها

المالية، وبذلك اضطرت هذه البلدان في مطلع الثمانينات إلى إعادة التفاوض حول ديونها، وإلى الحصول على قروض جديدة على هذا الأساس فرض صندوق النقد الدولي والبنك العالمي عمليات إعادة الهيكلة التي بفضلها تلتزم الحكومات بما يلي⁽⁹⁹⁾:

- 1- تخفيض المصاريف الحكومية.
- 2- إزالة العوائق أمام التجارة الدولية.
- 3- حرية تحديد الأسعار حسب قانون السوق.
- 4- خصخصة المؤسسات العمومية.
- 5- دعم عمليات التصدير.
- 6- ارتفاع نسبة الفائدة.
- 7- نزع الدعم على أسعار الخدمات والسلع.
- 8- تخفيض قيمة العملة.

باختصار إن برنامج إعادة الهيكلة لها تأثيرات سلبية، حيث ينخفض المستوى المعيشي للسكان في البلدان الفقيرة وينخفض مردود صادراتها، ويستمر الدورات في حركة الدين المفرغة وفي حقيقة الأمر أن هذه البلدان الفقيرة تعمل دائماً في زيادة غنى البلدان الغنية.

الفرع الرابع: الخصوصية.

تعد من بين أهم أدوات العولمة حيث تسعى الدول الكبرى والمنظمات الاقتصادية العالمية، إلى تصفية القطاع الاقتصادي المملوك للدولة من خلال بيعه إلى الأفراد والشركات بحجة توسيع قاعدة الملكية، وزيادة كفاءة التشغيل والإدارة، إن الأهداف الحقيقية من وراء تبني هذه الأداة هي كالاتي⁽¹⁰⁰⁾:

- 1- إضعاف القدرة الاقتصادية للحكومات الوطنية: بعد تصفية القطاع العام، ومن ثم الحد من قدراتها على التأثير كلاعب رئيسي في الأسواق المحلية.
- 2- إضعاف السيطرة الحكومية على الأفراد، لأنها فقدت سلطتها وسيطرتها على سلايين العمال الذي كانوا يعملون لديها.
- 3- إتاحة المجال أمام رأس المال الخاص المحلي، والأجنبي للسيطرة على الاقتصاديات المحلية من خلال تسلك حقوق الملكية في المشروعات الاقتصادية.

المبحث الخامس: آثار العولمة ومشاكلها وكيفية مواجهتها.

اجتاحت ظاهرة العولمة، وتيارها السريع الدول والحكومات وبنات على كل لسان إما رافضاً لها، أو قابلاً بها، أو محذراً منها، أو معتبراً إياها واقعا حتمياً علينا أن نتعامل معه ، وفي حقيقة الأمر أن كل ظاهرة من الظواهر لها عدة تفاعلات، وتطور حولها النقاشات، فمن كان على وفاق معها فإنه يكثر من مدحها ويظهر إيجابياتها ومحاسنها، أما من كان ضدها فيبحث لها عن عيوبها ومساوئها، ولذلك مستحدث في هذا المبحث على الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة ثم نتحدث عن المخاطر التي تعيق نشأتها

وتتربص بها ثم نتحدث عن المشاكل التي تطرحها على أرض الواقع وكيفية مواجهتها، و بعدها نتحدث عن نتائج العولمة وفي الأخير نتكلم عن فروقات العولمة.

المطلب الأول: آثار العولمة.

إن العولمة كظاهرة تكتسب قوة جديدة من حيث تحولها كتيار متدفق ومنافع تفوق قوته مجرد النزعة الإنسانية اتجاه الوحدة ومن اتجاه أنها عزلة الفرد عن عالمه إلى استخدامها كأداة ووسيلة لتحقيق حقوق الإنسان والدفاع عن نفسه ضد أي انتهاك لحقوقه، في الوقت ذاته زيادة دوره في إدارة العالم وبتمتية مصالحه ومكاسبه، يقال هذا بالنسبة للدول المتطورة، أما ما يعرف في الدول المختلفة فهو العكس، فإن هذه الظاهرة تزيد من السيطرة والهيمنة على شعوب هذه الدول، كما تنتهك حقوقهم بدافع الديمقراطية والحرية وخير دليل على ذلك هو ما جرى ويجري في العراق وفلسطين، حيث احتلت الأولى بدافع حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية، وهل يمكننا تصور انتشار هذه المبادئ فوق رؤوس الدبابات ونيران الرشاشات وعلى الطائرات والمروحيات، كل هذه الأمور هي ضد العبارات اللامعة والشعارات البراقة التي يتغنى بها الغرب، أما الثانية فكان إحتلالها بدافع حقوق الإنسان بالنسبة للدول العظمى، ثم هل يذبح ويقتل الأبرياء في فلسطين بدافع حقوق الإنسان و ترمي النساء وتنتيم الأطفال ويقتل الرجال في العراق بدافع الحرية والديمقراطية ولذلك يمكن القول أن للعولمة نوعان من الآثار هما⁽¹⁰¹⁾:

1- الآثار السلبية ذات المخاوف الشديدة.

2- الآثار الإيجابية ذات قدرة جذب هائلة.

الفرع الأول: الآثار السلبية للعولمة.

يرفض الكثير من المفكرين والكتاب في العالم الثالث مفهوم العولمة، باعتباره يعبر عن ظاهرة تعمل على أمركة العالم، وتهميش الشعوب وإذلالها وجعل العالم يعيش داخل قوالب جامدة، فرضتها عليه قوى الإنتاج والإعلام الأمريكية، التي تحاول أن تجعل من العالم نسخة مماثلة مما لديها من ثقافة وسلوك أمريكي محض، وبذلك تنمط العالم وتجعله مشوها ومنسلخا عن ذاته وخصوصياته وعن واقعه.

ويرى الدكتور عبد المجيد الصالحين أن الآثار السلبية للعولمة تتمثل فيما يلي⁽¹⁰²⁾:

1- زيادة سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على حركة التجارة والاستثمار.

2- زيادة البطالة في الدول النامية، وذلك بعجز هذه الدول عن منافسة الشركات الكبرى ذات

التكنولوجيا العالية.

3- تقليص دور الحكومات في تسيير شؤونها الداخلية.

4- توسيعهوة التفرقة بين المجتمعات وتقسيد الشمال والجنوب.

5- التفاوت في توزيع الدخل بين دول العالم.

6- هدم الهوية الثقافية للأمم.

7- عودة الاستعمار إلى الدول الضعيفة بأشكال جديدة.

- 8 - الهيمنة الاقتصادية الغربية وتدمير اقتصاديات الدول الأخرى.
- 9 - تصدير الجريمة المنظمة وغسيل الأموال والأمراض الخطيرة.
- 10- إعادة ترسيخ ظاهرة الطبقة في المجتمع.

الفرع الثاني: الآثار الإيجابية.

تكتسب العولمة ديناميكية قائمة على التنظيم الذي يحقق أعلى درجة من الارتباط و الترابط الإتصالي بين الأفراد الذين يعيشون المجتمع العالمي الواحد ، و يرفع مؤيدو العولمة شعار الحلم الجميل الذي طالما سعت إليه كافة الإنشقات و الحواجز الفاصلة بين الأمم.

و تكمن الآثار الإيجابية للعولمة فيما يلي (103):

- 1- تعمل على إستقرار الحياة الإنسانية و إزدهارها.
 - 2- ترسيخ مبدأ التعاون و التعايش بين الحضارات.
 - 3- إلغاء المسافات بين الدول و توحيد المقاييس و المواصفات للمنتجات في بقاع العالم.
 - 4- فتح المجال أمام الأفراد لاختيار ما يلائمهم من الثقافات.
 - 5- تتيح الفرص لمن لديهم المهارة والقدرة على العمل والاستفادة من خبراتهم.
 - 6- تعمل على إزالة التجزئة الاقتصادية وتوفير الديمقراطية والحماية الاجتماعية وحماية الحريات.
- كما يرى أصحاب هذا التيار أنه لا بد من الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتسارع ومن تكامل الاقتصاد العالمي الذي يمكن ربما أن يمنح فرص لم يسبق لها مثيل للتخلص من الفقر ومنح ملايين البشر حياة أفضل من خلال ما يلي (104):

- 1- تسعى إلى الوصول إلى الكمال وقبول التغيير.
- 2- تسعى إلى تهميش النزاعات العنصرية والمذهبية من أجل التوحد.
- 3- تقتضي السعي إلى الإتقان والارتفاع بمستوى الطموح الفردي والجماعي.
- 4- تبني وتروج الفكر المستقبلي بعيدا عن الفكر التقليدي والتمسك بالماضي.

المطلب الثاني: نتائج العولمة والمخاطر التي تواجهها.

إن قراءة في مستقبل العولمة تستوجب الإشارة إلى النتائج التي تمحورت عنها والمخاطر التي تحق وتترصد بها وهذا لتوضيح الظاهرة بشكل جيد.

الفرع الأول: نتائج العولمة:

تكمن نتائج العولمة في المحاور التالية (105):

- 1- المحور الأول: المكننة: هي استبدال اليد العاملة البشرية بالآلات والروبوت.
- 2- المحور الثاني: الجرأة التجريبية: كل الأشياء التي لديها قابلية للتجريب دون الاهتمام بنتائج ذلك على الإنسان والبيئة، حتى ولو كان استنساخ البشر والحيوانات ذاتهم.

- 3-المحور الثالث: السيطرة الاقتصادية: حيث تبقى الدول الفقيرة تابعة دائماً إلى الدول الغنية في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها.
 - 4-المحور الرابع: الإغواء الاقتصادي: يعني إظهار الأشياء على غير حقيقتها.
 - 5-المحور الخامس: الإعلام بالسحر: حيث يستعملونه ليظهر الأشياء بطريقة جيدة حتى ينقنع بها على أنها الأحسن والأفضل ولايبدل عنها.
 - 6-المحور السادس: حواف التقنية: أو التقنية الزائفة حيث يقدمون لنا تكنولوجيا وطرق إنتاجية تظهر لنا وأنها جديدة وبمجرد تمكنا من استعمالها والتحكم فيها وإنفاق الكثير عليها، يقومون في اليوم الموالي بتطويرها وإيجاد طرق أحسن منها وبالتالي فإننا لم نفعل أي شيء، وتذهب كل مجهوداتنا أدراج الرياح، لذلك لن نستطيع منافستهم.
 - 7-المحور السابع: غياب العنصر الأخلاقي والعنصر البيئي: حيث تتفشى المظاهر الشنيعة والأخلاق الرذيلة وفي المقابل هناك تلوث بيئي فاحش.
 - 8-المحور الثامن: الضخامة الإنتاجية والتسارع الزماني والمكاني: وهذا هو هدف الشركات المتعددة الجنسيات وما يميزها عن غيرها من الشركات حيث أنها تمتلك قدرات كبيرة وطرق حديثة للإنتاج أما التسارع الزماني والمكاني فيحدث من خلال تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية:
- الفرع الثاني: المخاطر التي تواجه العولمة.
- هناك نوعين من المخاطر التي تتعرض لها العولمة، وتحول دون بلوغها هدفها المنشود وبسرعة وهي (106):
- 1-المخاطر الداخلية: وهي مخاطر تصيب محور وأركان نظام العولمة وهي كالآتي:
 - أ-احتمال أضرار تصيب الاقتصاد الأمريكي كالأزمات المالية بصفة خاصة والشركات الاندماجية بصفة عامة.
 - ب-الخلافات الدائمة والمتكررة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، حول تجارة المنتجات الزراعية والأفلام السينمائية والأغنية.
 - ج-المناقسة الشرسة التي تتلقاها الشركات وهيمنتها على الأسواق.
 - د-غياب التعاون والتنسيق وتضارب المصالح بين أركان العولمة وهذا ما يؤدي إلى زعزعتها.
 - 2-المخاطر الخارجية: هناك مخاطر تصيب نظام العولمة تأتي من خارج محور وأركان العولمة وهو ما يتمثل في دور الدولة ودور المجتمعات المدنية في مصارعة ومواجهة العولمة بكل ما أوتيت من قوة، لأنها تؤثر على سيادتها ودورها في تسيير شؤونها الداخلية، وهناك أيضاً تكتلات عمالية في الاتحاد الأوروبي وتحالفات إقليمية في المحيط الهادي وأمريكا اللاتينية، وفي الأخير المخاوف التي يبديها الجميع من خطر الإمبريالية الجديدة على الديمقراطية وحقوق الإنسان وصحة البيئة.

المطلب الثالث: المشاكل التي تطرحها العولمة وكيفية مواجهتها.

إن تطبيق ظاهرة العولمة لمبادئها دون مراعاة ظروف الشعوب وحالاتهم بطرح عدة مشاكل، تسعى الدول المتضررة إلى البحث عن الطرق والحلول لمواجهة هذه الظاهرة الجارفة والتقليل من مشاكلها.

الفرع الأول: المشاكل التي تطرحها العولمة.

والتي نسميها بالكوكبة أبرزت مشكلات على صعيد اقتصاد المجتمعات أو ظروف الحياة نفسها ومن بين هذه المشكلات نذكر ما يلي (107):

1- عدم استقرار الأسواق والأزمات المالية: لقد تمت التدفقات الرأسمالية العالمية، وأصبحت الأسواق أكثر تكاملاً، وازداد انفتاحها على العالم، وأصبحت الأوراق المالية غير المحلية تمثل قدراً أكبر من الإجمالي واتجهت التدفقات إلى التقلب سواء عبر البلدان أو عبر الفترات الزمنية مما أدى إلى اضطرابات كبيرة في أسواق المال، وحدثت أزمات مالية متتالية ومثال ذلك ما حدث في آسيا وانهيار أسواقها المالية الناشئة بسبب التقلبات الطارئة التي حدثت مما أدى إلى سحب رؤوس الأموال وإرجاعها إلى بلدها الأصلي و ما حدث في أزمة الرهن العقاري منذ بداية 2008 إلى يومنا هذا في الولايات المتحدة الأمريكية حيث كانت تعصف بالنظام الرأسمالي بأسره (108).

2- الإفقار: هناك ظاهرة ازدواجية، تطفو على السطح وهي اتساع الهوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة من جهة، واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء من جهة أخرى، وهذا ناتج عن عدم عدالة توزيع فوائد العولمة. و أكبر دليل على ذلك تقرير منظمة التغذية العالمية (الفاو) لعام 2009 الذي أكد أن عدد الفقراء في العالم تجاوز المائة مليون فقير بسبب أزمة الرهن العقاري التي نشأت من لب النظام النقدي الأمريكي .

3- تخریب البيئة: تشهد اليوم بفعل تحرير الأسواق والمزاد العلني بين الحكومات لجذب الاستثمارات الأجنبية بأي ثمن، إفراطاً في استغلال الثروات الطبيعية غير القابلة للتجديد كما تشهد تخریباً كثيفاً للبيئة نتيجة لكثرة النفايات وتنوعها وخطورتها.

ونتيجة للتطورات الحديثة في مستويات الإنتاج والاستهلاك، ارتفع مستوى تلوث البيئة، فالغازات والنفايات التي تطرحها المصانع الأسمدة والمبيدات المستعملة لزيادة المردودية الفلاحية، التلوث الذي تسببه وسائل النقل، القمامات المنزلية وغيرها من مسببات التلوث جعلت البيئة في وضع متدهور، تجلى في ارتفاع مستويات تلوث الهواء والماء، مما أدى إلى اتساع ثقب الأوزون وارتفاع درجة الحرارة في الأرض (109).

4- المشاكل الاجتماعية: التي تنتج عن انتهاج العولمة، تكمن في كثرة الطلاق، زيادة نسبة الأمية، وقلة التكفل الصحي ونقص التغذية وهذا راجع إلى عدم قدرة الأفراد على دفع الفاتورة إضافة إلى الانحلال الخلقي وغيرها من الأسباب.

5- مشكلة البطالة: إن الثورة التكنولوجية واستعمال المكننة سيؤدي حتماً إلى تفشي ظاهرة البطالة وانخفاض أجور العاملين غير المهوبين خاصة، بالإضافة إلى ذلك فإن التحول الناتج عن الثورة العلمية

والتكنولوجية، دفع بالدول الصناعية إلى التركيز على الصناعات ذات الاستخدام الأكثر كثافة للتكنولوجيا والمعلومات ورأس المال على حساب الصناعات الأخرى الأكثر استخداماً للبدا العاملة البشرية والمواد الأولية الخاصة والوقود، مما أدى إلى الانخفاض النسبي لأهمية الصناعات الاستخراجية وتراجع موقعها في التجارة العالمية في مقابل ارتفاع أهمية الخدمات (110).

الفرع الثاني: كيفية مواجهة المشاكل التي تطرحها العولمة.

تجدر الإشارة إلى أنه مع تسليم بعدم إمكانية خروج أي دولة رشيدة من بيئة التجارة العالمية واتفاقياتها، فإنه يمكن التمييز بين عدد من الملامح التي تساعد على مواجهة مشاكل العولمة نذكرها فيما يلي (111):

1- قدر من الكراهية وبعض من الحماس البعيد عن العاطفة والخيال حيث أنك إذا كرهت شيء تسعى جاهداً إلى البحث عن البديل المناسب.

2- تفكير مثالي يتجه إلى اقتراح وسائل تساعد على الإنقاذ، مثل إنشاء جامعات كبرى تختص بالبحث العلمي والتكنولوجي للتخلص من التبعية في هذا المجال.

3- الدعوة لإحياء المجتمع المدني.

4- ابتكار ميكانيزمات وآليات جديدة لضمان المصالح الوطنية

5- ظهور ممارسات وتوجهات سياسية واقتصادية تهدف إلى تهذيب العولمة.

6- حتمية الوطنية: إن الوطنية ليست حرباً على العولمة، ولكنها تحفيز وتنظيم وتعظيم القدرات الوطنية في استيعاب وتشغيل كل المعارف والإمكانيات المحلية والعالمية الممكنة، وبالكيفية التي تجعل من هذه القدرات الوطنية سندا لبعضها البعض، وللوطن وللمواطنين، في التنمية والاستفادة من إيجابيات العولمة وأيضاً في تجنب سلبياتها ومساوئها، إن الحاجة إلى الوطنية تنطلق من عدة مرتكزات واعتبارات من أهمها ما يلي (112):

أ- أنانية الشمال المتقدم وتخليه عن تنمية الجنوب، وتمحور اهتماماته في تنمية ذاته والحفاظ على مصالحه.

ب- تعاظم ظاهرة التحالفات الإستراتيجية الكونية بين الدول وبين الشركات المتعددة الجنسيات والشركات العالمية، أي تعاظم الاتجاه نحو العملاقة كأداة للعولمة ولمواجهتها في أن واحد.

ج- انحراف مسارات خطط التنمية الكونية من خلال المنظمات والمؤسسات الدولية، وانحيازها نحو الدول المتقدمة، أو لخدمة أهداف هذه الأخيرة.

د- الانحياز الكامل لمصدري تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإعلام، نحو إزالة ثقافة غيرهم بمختلف الطرق والوسائل المشروعة وغير المشروعة.

7- تطبيق الحماية للتخفيض من الآثار السلبية للعولمة. لكن يجب أن تراعي مجموعة من الخصائص نذكرها فيما يلي (113):

أ- أن تكون حماية مؤقتة لا تستمر إلى الأبد.

ب- أن تكون حماية نسبة أي تمثل نسبة من تكلفة إنتاج السلع بحيث إذا تغيرت التكلفة يتغير تلقائياً مقدار الحماية الممنوحة.

ج- أن تكون حماية مندرجة أي متناقصة عبر الزمن حتى تزول بعد فترة زمنية معينة.

د- يجب ربط الحماية والدعم ببرنامج وطني لتطوير المنتجات ولزيادة الإنتاجية خاصة من خلال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. ونشير أن الحماية لا تعالج أي مشكلة بذاتها، بل تمنح الدولة التي تحمي وتدعم إنتاجها فرصة لتحسين الإنتاج والارتفاع بمستوى القدرة التنافسية، لذلك تعتبر الحماية كأداة يجب حسن استخدامها والاستفادة منها على أكبر وجه.

8- وجوب تنظيم المجتمع والأفراد حتى يستطيع التطور الاجتماعي مواكبة التطور التكنولوجي وهذا لنحد من الآثار السلبية للتطور التكنولوجي على المجتمع (114).

المطلب الرابع: فروقات العولمة.

إن معركة التضليل بشأن المفاهيم والمصطلحات والأساليب التي يعتمدها مؤيدو العولمة، أفراد كانوا أم دولاً، تهدف إلى تمرير مخططاتهم تحت شعارات زائفة ومخدوعة، فمنهم من يتكلم عن العولمة، ويخلطون بينها وبين العالمية، ويحاولون إخفاءها على أنها الأمبريالية الجديدة أو بعبارة أخرى الأمركة، فإنهم في كلتا الحالتين يحاولون تضليل العالم بأسره في حقيقة هذا المفهوم وأهدافه ونواياه لذلك وجب علينا تبين بعض الفروقات الخاصة بالعولمة.

الفرع الأول: العولمة والعالمية.

هناك فرق كبير بين المفهومين وهذا ما جاء به مجموعة من المفكرين، حيث تقول الدكتورة فهمية شرف الدين "أن العولمة تحويل من الخارج والعالمية تحويل من الداخل" (115) ويعرف الدكتور محمد عمارة أن العالمية هي: "تزعة إنسانية وتوجه نحو التفاعل بين الحضارات والتلاحق بين الثقافات والمقارنة بين الأمم والشعوب، بحيث يصبح العالم منتدى للحضارات، بينها مساحات كبيرة، وعاملها المشترك هو الإنسان والعيش على نفس الكوكب، ولكن لكل منها هوية ثقافية تتميز بها، ومصالح قومية ووطنية وحضارية واقتصادية وأمنية لا بد من مراعاتها في إطار توازن المصالح، (116) وكل هذا وفقاً للمبدأ القرآني الذي يؤكد في قوله عز وجل في سورة الحجرات، الآية رقم 13، "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى، وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا" عكس مفهوم العولمة الذي هو محاولة لمسح كل الحضارات والثقافات التي تتميز بها الشعوب في إطار ثقافة واحدة تشبه النموذج الأمريكي.

ويتفق مع هذا الرأي الدكتور محمد عابد الجابري، حيث يرى أن "العالمية تشير إلى الطموح والارتقاء بالخصوصية إلى المستوى العالمي، أو بعبارة أخرى هو الانفتاح المحلي على ما هو عالمي، إن العالمية تهدف إلى الأخذ والعطاء والحوار والتعارف والتلاحق بين الحضارات والثقافات إن فالعالمية هي

إثراء للهوية الذاتية، أما العولمة فهي إرادة للهيمنة وبالتالي فهي محاولة للقمع وتكمير الخصوصيات القومية ومحاولة لاختراق الآخر وسلبه هويته وخصوصيته⁽¹¹⁷⁾.

ويتضح مما سبق أن مفهوم العالمية ينطوي مضمون إيجابي، يتمثل في سعي الشعوب ذاتها نحو التفاعل مع غيرها على المستوى العالمي، وصولاً إلى أرضية مشتركة على مستوى البشرية ككل، بحيث يتاح لكافة الحضرات والثقافات أن تتفاعل وتتبادل التأثير والتأثر فيما بينها على نحو متكافئ، وذلك على عكس العولمة التي تستهدف التأثير فقط، دون التأثر، أي أنها عملية في اتجاه واحد، ذات طبيعة إملائية تسعى إلى فرض قيم ومعايير ونظم وطرق معينة على بقية الأطراف الأخرى دون النظر إلى متطلبات كل طرف وخصائصه ومميزاته، إذن هي استعمار من نوع جديد.

الفرع الثاني: العولمة والأمبريالية.

إن العولمة في مفهومها وأهدافها أقرب إلى الأمبريالية منها إلى العالمية، حيث أن الأمبريالية هي تكريس مبدأ التبعية الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية، أي تبعية الأطراف للمركز، حيث تكون هناك سيطرة واستقلال وحشي لا مثيل له وكان سابقاً عن طريق القوة والاحتلال العسكري أما الآن فهو احتلال من نوع جديد، وبالتالي إذا كان الاستعمار هو أعلى ما وصلت إليه الرأسمالية التقليدية التي أفرزتها الثورة الصناعية في أوروبا فإن العولمة اليوم تعني ما كان يعنيه الاستعمار بالأمس فهي أعلى مراحل الرأسمالية الحديثة (الأمبريالية)، التي أفرزتها ثورة المعلومات والاتصالات والإعلام.

الفرع الثالث: العولمة والأمركة.

إن كلمة عولمة ظهرت أو ما ظهرت بالولايات المتحدة الأمريكية، وهي تفيد معنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل، إذن فالأمر يتعلق بالدعوة إلى توسيع النموذج الأمريكي، وفسح المجال له ليشمل العالم بأسره اقتصادياً وسياسياً وثقافياً... ولذلك فإن مصطلح الأمركة أقرب إلى الحقيقة⁽¹¹⁸⁾. ويظهر أن المعنيين الأخيرين الإمبريالية والامركة هما الأقرب إلى العولمة، حيث يقول الدكتور نايف على عابد أن: "نظرية العولمة ليست سوى الوجه الآخر للهيمنة الأمبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية أي الأمركة" وهي ذات المعاني والعبارات المتداولة بين الباحثين مشرقاً ومغرباً ويؤكد هذا القول الباحث عبد الإله بلقزيز بقوله: "ليست العولمة إلا اسماً ماركياً للأمركة والإمبريالية"⁽¹¹⁹⁾.

خلاصة الفصل الأول:

العولمة هي مرحلة متطورة من الرأسمالية، وليست نهاية التاريخ إذن فهي مرحلة تاريخية في تطور العالم جوهريا سيادة النموذج الحضاري الغربي في امتداده الرأسمالي وفلسفته الليبرالية تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية، القائم على التفوق العلمي والتقدم التقني والاقتصادي والتكنولوجي والمعلوماتي والإعلامي وغيرها.

لقد أثارت العولمة في مفهومها جدلا كبيرا بين المفكرين فهناك من يصفها بالتشبح والغول الذي لا بد من إيقافه مهما كلف الأمر، وهناك من يرى عكس ذلك لما تحتوي من فرص. يجب الاستفادة منها، وهناك فريق آخر يرى أن العولمة مزيج بين الفرص والمخاطر، والمؤكد أن هذه الظاهرة لا تسيير لوحدها ولا من تلقاء نفسها، وإنما هناك ثمة أطراف يقوبونها حتى تحقق مصالحها باستعمال مؤسسات عالمية كبرى، وهي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة، وهي الدول الكبرى المتقدمة، وفي حقيقة الأمر إن العولمة أصبحت واقعا قائما بالفعل بجوانبها الثقافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها التي ظهرت بوضوح خلال الحرب الخليجية الثانية والثالثة.

وفي الأخير نقول أن الموقف الصحيح من العولمة ليس الاندماج المطلق والاستجابة لكل مقتضياتها وليس أيضا الإنزواء والرفض والاتهام لكل تجلياتها ومبادئها، وإنما إدارة العملية الثقافية والاقتصادية والإعلامية وغيرها من المجالات بالتواصل مع العالم الآخر بما يحفظ خصوصيتها كمسلمين وكعرب. وسنتناول في الفصل الموالي وهو الفصل الثاني نظريات واستراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر ومختلف تجلياته.

قائمة هوامش الفصل الأول:

- 1- محمود أمين، "الفكر العربي بين العولمة والحداثة وما بعد الحداثة"، سلسلة كتاب قضايا فكرية، عدد 629، 2009، ص11.
- 2- محسن أحمد الخضيرى، "العولمة، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة"، مجموعة النيل العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2004، ص39.
- 3- أسامة أمين الخوالى، "العرب والعولمة"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998، ص29.
- 4- نفس المرجع، ص30.
- 5- محسن أحمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص40.
- 6- نفس المرجع، ص30.
- 7- رامز طنبور، فتحي يكن، "العولمة ومستقبل العالم الإسلامي"، مؤسسة الرسالة للطبع والنشر، بيروت، لبنان، 2000، ص30.
- 8- نفس المرجع، ص31.
- 9- أسامة أمين الخولي، مرجع سبق ذكره، ص31.
- 10- رامز طنبور، فتحي يكن، مرجع سبق ذكره، ص31.
- 11- أسامة أمين الخولي، مرجع سبق ذكره، ص32.
- 12- محسن أحمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص56.
- 13- عمر صقر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص9-15.
- 14- عبد المجيد الصالحين، وآخرون، "العولمة من منظور شرعي"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص58.
- 15- محمد آدم، "العولمة وأثرها على اقتصاديات الدول الإسلامية"، <http://annaba.org/nba42/awlamah> شباط 2008.
- 16- عمر صقر، مرجع سبق ذكره، ص1.
- 17- أبو عبد السلام، أحمد عبد الله، "العولمة رؤية موضوعية"، دار التنوير الإسلامي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر 2000، ص90.
- 18- عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة واقتصاديات البنوك"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص16.
- 19- فضيل دليو، "التحديات المعاصرة، العولمة الأنترنت، الفقر، اللغة"، مخبر علم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص76.
- 20- ممدوح محمود منصور، "العولمة دراسة في المفهوم، الظاهرة والأبعاد"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001، ص16.
- 21- نفس المرجع، ص12.
- 22- نفس المرجع، ص13.
- 23- يحيى اليحيوي، "العولمة أية عولمة"، إفريقيا الشرق بلد النشر غير موجود، الطبعة الأولى، 1999، ص19.
- 24- نفس المرجع ص 28.
- 25- بشينة حسين عمارة، "العولمة وتحديات العصر"، دار الأمين، الطبعة الأولى، 2000، ص21.
- 26- عصام نور، "العولمة وأثرها في المجتمع الإسلامي"، مؤسسة شهاب الجامعية، الطبعة الأولى، 2002، ص16.

- 27-جلال الشافعي، 'العولمة الاقتصادية والأثر على الضرائب في مصر'، مجلة الأهرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام، مصر، عدد خاص، 2002، ص 06.
- 28- نفس المرجع ص 20
- 29-حسين حنفي، صادق جلال العظم، "العولمة"، دار الفكر، دمشق سوريا، الطبعة الأولى، 1999، ص 73.
- 30-عمر صقر، مرجع سبق ذكره، ص 05.
- 31-ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص 15.
- 32-عبد السلام أبو قحف، "العولمة وحاضرات الأعمال"، دار الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2002، ص 14-15.
- 33-ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص 15.
- 34-عبد المجيد الصالحين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 43.
- 35-حسين حنفي، صادق جلال العظم، مرجع سبق ذكره، ص 80.
- 36-نفس المرجع، ص 125.
- 37-علي جمعة وآخرون، "الإسلام والعولمة"، دار الإشعاع الفني، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2002، ص 133.
- 38-عبد المجيد الصالحين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 21.
- 39-ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص 16.
- 40-تركي الحمّد، "الثقافة العربية في عصر العولمة"، دار السامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1999، ص 11.
- 41-عبد المجيد الصالحين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 46.
- 42- نفس المرجع، ص 47.
- 43-عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 32.
- 44-رمزي زكي، "العولمة المالية"، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1999، ص 80.
- 45-عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 36.
- 46-كامل أبو صقر، 'العولمة التجارية والإدارية والقانونية، رؤية إسلامية'، دار الوسام، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2000، ص 48.
- 47-تركي الحمّد، مرجع سبق ذكره، ص 09.
- 48-عبد المجيد الصالحين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 50.
- 49-عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 23.
- 50-سعيد النجار، 'النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن الواحد والعشرين'، جمعية النداء الجديد، القاهرة، مصر، 1996، ص 15-22.
- 51-عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 26.
- 52-نفس المرجع، ص 27.
- 53-محمد مقدادي، "العولمة رقاب كثيرة وسيف واحد"، المؤسسة العربية والنشر، بيروت، لبنان الطبعة الثانية، 2002، ص 75-80.
- 54-لمياء محمد أحمد السيد، "العولمة ورسالة الجامعة"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى 2002، ص 46-54.
- 55-محسن أحمد الحضري، مرجع سبق ذكره، ص 19.

- 56- أحمد مصطفى عمر، 'إعلام العولمة وتأثيره على المستهلك'، مجلة المستقبل العربي، الصادرة عن مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان العدد 256، 2000، ص73.
- 57- ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص43-64.
- 58- أحمد مصطفى عمر، مرجع سبق ذكره، ص73.
- 59- ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص44-46.
- 60- يحيى اليحيائي، مرجع سبق ذكره، ص45.
- 61- ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص48-49.
- 62- إبراهيم نافع، "انفجارات 11 ديسمبر بين العولمة والأمركة"، دار الأهرام للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2004، ص130.
- 63- أحمد يوسف أحمد وآخرون، 'العولمة، قضايا ومفاهيم'، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2000، ص168-169.
- 64- محسن أحمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص22.
- 65- ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص65-79.
- 66- أبو عبد السلام، أحمد عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص15.
- 67- أحمد مصطفى عمر، مرجع سبق ذكره، ص78-79.
- 68- ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص83-86.
- 69- نفس المرجع، ص91-105.
- 70- محسن أحمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص24.
- 71- ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص107.
- 72- نفس المرجع، ص130-132.
- 73- محمود علم الدين، 'ثورة المعلومات ووسائل الاتصال'، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 123، جانفي 1996، ص107.
- 74- محسن أحمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص28-30.
- 75- ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص141-142.
- 76- علي جمعة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص132.
- 77- بثينة حسين عمارة، مرجع سبق ذكره، ص94.
- 78- جمال الدين عبد الغني المرسي، 'الخروج من فخ العولمة' المكتب الجامعي الحديث، مصر، الطبعة الأولى، 2000، ص50.
- 79- بثينة حسين، عمارة، مرجع سبق ذكره، ص36.
- 80- عبد المجيد قدي، 'العولمة وتحدياتها، الواقع والفرص أمام دول العالم الثالث'، مجلة النائب، الجزائر، العدد 01، 2003، ص71.
- 81- نفس المرجع، ص72.
- 82- الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار النهضة، الجزائر، الطبعة الأولى، 1996، ص50.
- 83- ضياء مجيد الموسوي، 'النظام النقدي الدولي'، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1996، ص49.
- 84- جودة عبد الخالق، 'الاقتصاد الدولي'، دار النهضة العربية، مصر، 1992، ص112.

- 85-رامز طنبور، فتحي يكن، مرجع سبق ذكره، ص59.
- 86-ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص328.
- 87-محسن أحمد الحضيرى، مرجع سبق ذكره، ص78.
- 88-محسن أحمد حشيش، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2000، ص282.
- 89-نفس المرجع، ص280.
- 90-حسين شحاتة، "النظام الاقتصادي العالمي واتفاقية الجات"، دار النشر للثقافة والعلوم، القاهرة، مصر، 1997، ص10.
- 91-زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديد للنشر، القاهرة، مصر، 1999، ص324.
- 92-حسين عمر، "الجات والخصخصة"، دار الكتاب الحديث القاهرة، مصر، 1997، ص16.
- 93-شريف بقة، المنظمة العالمية للتجارة والاقتصاد الجزائري"، مجلة رسالة الأطلس، العدد24، 1999، ص12.
- 94-حسين شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص12.
- 95-أسامة المجذوب، "الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش"، امدار المصرية اللبنانية، مصر، 1996، ص79-80.
- 96-جوزيف عبد الله، "في مواجهة العولمة، من أجل عولمة إنسانية" TBE Mail Awlamat@dm.net
- 97-Michel Chertman, « Multinationales », séries dunod, Paris, France, 2004, P13.
- 98-جوزيف عبد الله، مرجع سبق ذكره،
- 99-نفس المرجع.
- 100-ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص51.
- 101-محسن أحمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص129.
- 102-عبد المجيد الصالحين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص51-56.
- 103-نفس المرجع، ص57.
- 104-هثينة حسين عمارة، مرجع سبق ذكره، ص22.
- 105-سيد الدسوقي، "الإسلام والعولمة"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني، مصر، 2002، ص61-69.
- 106-وداد أحمد كيكسو، "العولمة والتنمية الاقتصادية، نشأتها، تأثيرها، تطورها"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 2002، ص149-159.
- 107-جوزيف عبد الله، مرجع سبق ذكره
- 108-هالة حلمي السعيد، "الأسواق المالية الناشئة ودورها في التنمية الاقتصادية في ظل العولمة"، سلسلة رسائل البنك الصناعي الكويتي، الكويت، العدد 8، 2010، ص31-32.
- 109-أحمد باشي، "دور الجباية في محاربة التلوث"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 09، 2003، ص130.
- 110-عبد المجيد قدي، "الأزمة الاقتصادية المالية، وواقع دول العالم الثالث"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزائر، الجزء 35، رقم 02، 1997، ص447.
- 111-محمد رؤوف حامد، "الوطنية في مواجهة العولمة"، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1999، ص23-24.
- 112-عبد اسلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص53-54.
- 113-ناصر مراد، "دور الدولة في ظل العولمة"، مجلة الاقتصادية، تصدرها كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 07، 2002، ص80.

- 114-سمير أمين وآخرون، "العولمة وانتحولات المجتمعة في الوطن العربي، مكتبة البحوث العربية، القاهرة، مصر، 1999، ص62.
- 115-أسامة أمين الخولي، مرجع سبق ذكره، ص322.
- 116-محمد عمارة، 'بين العالمية الإسلامية، والعولمة الغربية'، مجلة الهلال، عدد خاص ماي 2001، ص127.
- 117-محمد عابد الجابري، "العولمة والهوية الثقافية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، عدد 228، فيفري 1998، ص17.
- 118-عبد المجيد الصالحين ، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص19.
- 119-عبد الإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية، 'عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة'، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 231، ماي 1998، ص99.

الفصل الثاني

نظريات واستراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الثاني: نظريات واستراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر.

تمهيد:

يعتبر الاستثمار أحد أهم أنواع النشاطات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول من أجل النهوض باقتصادها . وتحقيق التنمية للحاق بركب التقدم و الرقي ، خاصة مع ما يشهده العالم اليوم من تغيرات وتطورات على كافة المستويات ، و يرتبط هذا النشاط كغيره بمجموعة من القرارات والبدائل ذات الأهمية البالغة والحساسية الكبيرة لارتباطاتها بمجموعة من المخاطر التي تؤثر مباشرة على العوائد.

إن للاستثمار مجالات ومستويات عديدة .فما يهمنا في هذا الفصل هو الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر موضوع مثير للاهتمام يحفز الكثيرين لدراسته، وبالخصوص الدول النامية و الخوض فيه باعتباره أحد الآليات الأساسية التي تلعب دورا هاما في تغيير مسار العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية القائمة بين الدول والتكتلات الاقتصادية في العالم، كما يساهم هذا الأخير في صياغة مبادئ النظام العالمي الجديد الذي يتطور وينمو بسرعة كبيرة ، و/نظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها الاستثمار الأجنبي المباشر في ميسورة النظام العالمي الجديد والحاجة القصوى إليه من طرف الدول النامية خاصة ودول العالم عامة، من هذا المنطلق سوف ندرس في هذا الفصل ، الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المباحث التالية ، حيث نبدأ بالتفسيرات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والتطور التاريخي له، ثم ننتقل إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله المختلفة ، ثم نتحدث عن محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر ، وفي الأخير نتناول تقييمه و نحدد آثاره على الدول المضيفة.

المبحث الأول: التفسيرات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والتطور التاريخي له.

لقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام العديد من المدارس الاقتصادية منذ نشوئه، فقد حاولت كل واحدة منها تفسير هذه الظاهرة بما تراه صحيحاً من وجهة نظرها في تحقيق الفعالية والتنمية الاقتصادية للدول المضيفة، واختلفت كل واحدة عن الأخرى، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوره ونموه مر بعدة مراحل زمنية، فتارة كان ينمو ويتطور بسرعة وتارة كان يتقهقر ويتراجع، وهذا نسبة إلى كل فترة زمنية كان يمر بها والأحداث التي كانت تصاحبه، ويتسلط الضوء على ما سبق، سنتناول في هذا المبحث التفسيرات النظرية التقليدية والحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر ثم نتطرق إلى التطور التاريخي له.

المطلب الأول: التفسيرات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر.

لم يتفق الاقتصاديين على تفسير واحد للاستثمار الأجنبي المباشر وهذا لتعقده وتعدد ظواهره واختلاف التفسيرات التقليدية والحديثة له.

الفرع الأول: التفسيرات النظرية التقليدية (الكلاسيكية).

يرى معظم الاقتصاديين الذين عالجوا الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الكلاسيك، أن معظم المنافع المحصلة منه تعود على المستثمر الأجنبي، أو على الشركات المتعددة الجنسيات، إذن فالاستثمارات الأجنبية المباشرة من وجهة نظر الكلاسيك هي مباراة من طرف واحد، والفوز فيها مؤكد لصالح الشركات العابرة للقوميات، وليس للدول المستقبلة للاستثمار، وتدعم وجهة نظر الكلاسيك عدة مبررات، يمكن إيجازها فيما يلي (1):

- 1- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة خاصة الدول النامية، بدرجة لا تبرر أهمية هذا النوع من الاستثمار.
- 2- تسهل الشركات المتعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الناتج والأرباح المحققة من عملياتها إلى الدولة الأم، بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
- 3- ما تنتجه الشركات المتعددة الجنسيات، قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدولة المضيفة، لا تتلاءم ومتطلبات التنمية (2).
- 4- قيام الشركات المتعددة الجنسيات، بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول المضيفة.
- 5- قد يترتب على وجود الشركات المتعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع، فيما يخص هيكل توزيع الأجور، لأن ما تقدمه من أجور عالية مقارنة بنظيرتها من الشركات الوطنية، وهذا ما يؤدي إلى خلق الطبقة الاجتماعية.
- 6- وجود الشركات متعددة الجنسيات قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال: (3).

أ- الاعتماد في التقدم التكنولوجي على دولة أجنبية.

ب- خلق التبعية الاقتصادية أو الاعتماد على الدولة الأم للشركات الأجنبية.

ج - قد تمارس الشركات متعددة الجنسيات الكثير من الضغوط السياسية على الدولة المضيفة. ويشير أحد المفكرين الكلاسيك، إلى كون الدولة المضيفة تعتبر بمثابة مصدر رئيسي للمواد الأولية، وعليه فإن هدف هذه الاستثمارات الأجنبية هو الحصول على هذه المواد لاستخدامها في الدولة الأم كما أن الأسعار المدفوعة مقابل هذه الخدمات تكون منخفضة، كما أن الدول المضيفة تمثل أسواقاً مربحة يتم الوصول إليها بطريقة سهلة عند إنشاء الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا من خلال الحوافز والامتيازات التي تمنحها الدول المضيفة للمستثمر الأجنبي. وما يؤكد أن عنصر الاستغلال متوفر بكل أركانه في العلاقة بين طرفي الاستثمار الأجنبي المباشر، هو اتجاه غالبية الاستثمارات إلى المواد الأولية والمعادن والابتعاد عن الصناعات الإنتاجية التي تساعد على خلق علاقات قوية للتكامل الاقتصادي الأفقي والعمودي مع باقي الأنشطة الاقتصادية في الدول المضيفة، إذن فالاستثمار الأجنبي المباشر بهذه الطريقة يؤدي بالدول المتقدمة إلى زيادة معدل العائد من استثماراتها، وهذا من خلال حصولها على المواد الخام للصناعة بأرخص الأسعار⁽⁴⁾.

الفرع الثاني: التفسيرات النظرية الحديثة.

بعد تطور الفكر الاقتصادي جاءت النظرية الحديثة ، التي تقوم على افتراض تبادل المصالح والمنافع بين طرفي الاستثمار الأجنبي المباشر، فكلاهما يستفيد من الآخر لتحقيق أهدافه ، أي أن هناك مبارادة من الطرفين ، يحصل كل طرف فيها على الكثير من الفوائد ، ولكن ردود فعل كل طرف منهما تتوقف على سياسات وممارسات الطرف الآخر ، بشأن الاستثمار الذي يمثل جوهر العلاقة بينهم⁽⁵⁾. وبذلك يرى الكثير من المفكرين الجدد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على⁽⁶⁾.

1- الاستغلال و الاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة لدى هذه الدول.

2- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدول المعنية.

3- خلق أسواق جديدة للتصدير.

4- تقليل الماردات بسبب الحصول على منتجات محلية.

5- نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق ، وممارسة الأنشطة الإدارية الحديثة .

6- تحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة.

7- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بسبب حصول الاستقرار .

8- المساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية.

وفيما يخص العلاقة بين الشركات المتعددة الجنسيات والدول المضيفة ، فقد حدث كثير من الجدل حول هذا الموضوع ، لان هناك تضارب في المصالح و الأهداف ونذكر ذلك فيما ياي : (7).

1- إن الدولة المضيفة في محاولتها لتحقيق أعلى عائد و منفعة ممكنة ، يجب عليها أن تحاول فرض العمالة وتساعد على تنمية أسواق العمل.

2- وفي نفس الوقت تطالب الشركات المتعددة الجنسيات الحد من الإجراءات البيروقراطية وتوفير أحسن الخدمات ، وتخفيض الرقابة على النشاط الإنتاجي والتسويقي.

3- إذا نظرنا إلى المتطلبات والشروط السابقة باعتبارها أنماطا مختلفة لتوقعات كل طرف من الآخر. فإن ضيق أو اتساع فجوة عدم التطابق ، يتوقف إلى حد كبير ليس فقط على نوع أو طبيعة أهداف كل طرف، و لكن أيضا على درجة الفهم المتبادل لطبيعة المصلحة المشتركة بينهما.

و يشير أحد المفكرين الجدد أن قيام المستثمرين الأجانب بالاستثمار المباشر في الدول المضيفة وقبول هذه الأخيرة هذا النوع من الاستثمارات ، إنما يعني وجود مصالح مشتركة بين هذين الطرفين. و بأن الكثير من العوائد والمنافع يمكن تحقيقها ، ونذكر منها أن المستثمر الأجنبي سوف يحصل على الأرباح ، أما الدولة المضيفة فستخلق فرص عمل ، وتحسن الدخل، وترفع وتحسن الإنتاجية (8).

وجدير بالذكر أن وجهة نظر رواد النظرية الحديثة تؤيدها الكثير من الأدلة والبراهين العملية حيث نجد أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة دائما في ارتفاع من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الدول تتنافس لجذب هذا النوع من الاستثمارات لتقديم الضمانات والامتيازات والتسهيلات اللازمة لمختلف الشركات المتعددة الجنسيات.

المطلب الثاني : التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر.

اتسمت دراسة تطور الشركات المتعددة الجنسيات و الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنوع من الصعوبة بسبب نقص الإحصائيات المتعلقة بها ، حيث أنه لم يتم نشر أي دراسة حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا في عام 1929 من طرف الحكومة الأمريكية والتي اعتبرت أول دراسة لها، وابتداء من عام 1950 أسهمت الحكومة الأمريكية آتشر دراسات وبحوثات عالمية حول الاستثمارات الأجنبية ، وبسبب هذا التدرج التاريخي الذي تعرفه هذه الظاهرة ، سنحاول تقسيم الفترات حسب أهمية كل فترة وهي كالآتي:

الفرع الأول: الاستثمارات الأجنبية من 1850 إلى 1914 "السيادة البريطانية".

عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخارج تطورا ملحوظا ، ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إذن أنه ابتداء من 1850 سمحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتسريع عملية إنشاء السكك الحديدية لاسيما في ألمانيا وإسبانيا ، وقد صدرت تدفقات الاستثمار الأجنبي من الدول الأوروبية وعلى وجه الخصوص بريطانيا (9).

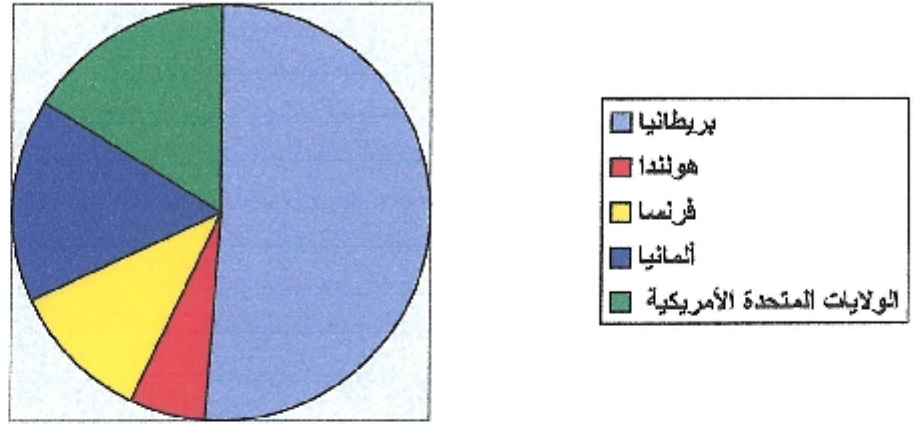
إن فاليهيمنة المتزايدة للقروض البريطانية في الخارج ، و الدور الكبير الذي لعبته هذه الدولة في التمويل الدولي واعتبارها كسوق أساسية ، اعتبرت من بين أهم أسباب تسريع تدويل الاقتصاد البريطاني من 1850 إلى غاية الحرب العالمية الأولى (10).

لقد إمتلك البريطانيون فروع متخصصة في استغلال المواد الأولية خارج الحدود ، ومثال هذه الفروع نذكر ليفر (Lever) في الزيوت النباتية ، وكادبري (Cadbery) في الكاكاو ، ودانلوب (Dunlop) في المطاط (11). وقد تركز هذا النوع من الاستثمارات في المستعمرات الإنجليزية ، أو في البلدان المعروفة حاليا باسم الدول النامية ، وكذلك جرى نفس الشيء بالنسبة للاستثمارات المباشرة في المنتجات الزراعية حيث نجد مثلا السكر في كوبا، الموز في كوستاريكا ، الشاي في سيلان ، والمطاط في ليبيريا ، وكان مسير بواسطة فروع أجنبية للشركة الأم الموجودة في البلد الأصلي (12).

كما كان البريطانيون نشطين جدا في عمليات التنقيب و استغلال المناجم فكانت مناجم الذهب والمانس في إفريقيا و جنوب أمريكا، أما أغلبية مناجم ماليزيا وبوليفيا فقد كانت تحت أيدي البريطانيين ، أما الاستثمارات في الأنشطة الصناعية فقد كانت في الأصل محدودة ، و ذلك بسبب المخاطر المرتفعة إلى جانب صعوبة التسيير ، غير أنها أخذت في الاتساع خلال العشرية التي سبقت الحرب العالمية الأولى و مثال ذلك مصانع غزل القطن في الهند ، معامل صناعة الحديد و التعدين بالإضافة إلى مصانع الورق بكندا وروسيا (13).

وبالتحديد القطاعي للاستثمارات فقد تركزت حوالي 55 % من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المواد الأولية و 20 % في السكك الحديدية ، 15% في المنتجات الصناعية و 10% في الخدمات ، كما يعتبر الجزء الأكبر من القطاع الصناعي متركزا في البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا (14). إذ أن النجاح الذي حققته بعض اشركات في الخارج يمكن اختصاره في بعض الكلمات منتجات جديدة ، أطراف إنتاج حديثة ، وتقنيات بيع و تسويق متطورة ، كما نلاحظ في هذه الفترة هيمنة بريطانيا العظمى بلا منازع على هذا التنوع في حركة رؤوس الأموال بإدارتها لوحدها حوالي 50% من هذه الاستثمارات والشكل الموالي يبين ذلك.

شكل رقم (06): توزيع مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخارج ما بين أهم خمس بلدان المنشأ في 1914 باستعمال الدائرة النسبية.



Source : « Des firmes multinationales pour un marché mondial » revue d'alternative économiques. N°42, 4 ème trimestre, 1999, P55.

عمليات تحويل النسب :

$$\begin{aligned}
 \text{بريطانيا : } 183,6^\circ &= 100/360 \times 51 \\
 \text{الولايات المتحدة الأمريكية : } 57,6^\circ &= 100/360 \times 16 \\
 \text{ألمانيا : } 57,6^\circ &= 100/360 \times 16 \\
 \text{فرنسا : } 39^\circ &= 100/360 \times 11 \\
 \text{هولندا : } 21,6^\circ &= 100/360 \times 6
 \end{aligned}$$

الفرع الثاني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما بين الحربين (1914-1945) " انحطاط أوروبا".

ترتب عن الحرب العالمية الأولى و السنوات التي تلتها تأثير مباشر على مختلف مقومات الاستثمار المباشر في الخارج. وذلك من جراء الاضطرابات التي شهدتها هذه الحقبة من حروب خاصة الأزمة الكبرى في سنة 1929 ، حيث أنها غيرت السياسات الحكومية ، و مواقف أصحاب رؤوس الأموال ⁽¹⁵⁾.

في هذه الفترة تقلصت فيها الاستثمارات بين الدول الأوروبية كما وجد البريطانيون أنفسهم مجبرين على تصفية معظم استثماراتهم في الخارج من أجل تمويل نفقات الحرب ، بحيث لم يحتفظوا سوى بمساهماتهم في الشركات البترولية وفي مناجم الذهب والمعادن الأخرى في مزارع المطاط خاصة في ماليزيا، نفس الشيء بالنسبة للاستثمارات الألمانية في الخارج، فقد تم تصفية الجزء الأكبر منها سواء من طرف ألمانيا خلال فترة النزاع أو فيما بعد عندما قامت البلدان المنتصرة بعملية المصادرة ⁽¹⁶⁾.

رغم الصعوبات التي شهدتها هذه الفترة خاصة فترة الثلاثينات بعد الأزمة العالمية سنة 1929، إلا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة استمرت في الارتفاع، وهذا راجع إلى الصعود التدريجي والقوي للشركات الأمريكية الذي ميز هذه الحقبة فقد عرفت هذه الشركات كيف تستغل ضعف منافسيها الأوروبيين لتحسين موقعها على حساب منافسيها إذ ارتفعت حصتها من مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أقل

من 20% إلى 28% بينما انخفضت حصة بريطانيا من 45% إلى أقل من 40% وتدهورت حصة ألمانيا من 10.5% من المخزون العالمي إلى 1.3%⁽¹⁷⁾.

وفيما يخص الحصة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استقبلتها الدول المعروفة حالياً باسم البلدان النامية فكانت دائماً في ارتفاع مستمر وبقيت دول أمريكا اللاتينية أول منطقة مستضيفة لهذه الاستثمارات، أما اليابان فقد انعزلت عن باقي العالم، وشكلت منطقة تجمع آسيوي يضم بعض البلدان الآسيوية مثل كوريا الجنوبية، لتضاعف بداخلها تحويلات رؤوس الأموال حتى تضمن تزويدها بالمواد المنجمية والطاقة⁽¹⁸⁾.

الفرع الثالث: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة (1945-1978) "السيادة الأمريكية".

وتحول لدول الصناعية إلى دول استقطاب للاستثمار الأجنبي المباشر: "شهدت سنوات الستينات والسبعينات تطوراً ملحوظاً في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فحسب المعطيات المقدمة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، ارتفع مخزون الاستثمارات الدولية ما بين 1960 و 1978 من 66 مليار دولار إلى 380 مليار دولار. خاصة وأنه على غرار السنوات الأخيرة التي تلت الحرب العالمية الأولى وبالأخص فترة العشرينيات والثلاثينيات التي تميزت باشتداد المخاطر التجارية والسياسية، فقد شهدت السنوات التي عقت الحرب العالمية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والاتفاقية العامة للتعريف الجمركية، وأيضاً سياسة دولية في مصلحة الأنشطة الاقتصادية في الخارج⁽¹⁹⁾.

لقد استمر معدل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الارتفاع وعندما كانت بريطانيا هي الرائدة في هذا النوع من الحركات رؤوس الأموال، تجاوزتها الولايات الأمريكية المتحدة لتصبح بسيطرتها على هذه الظاهرة أول بلد مستثمر في الخارج، إذ ارتفع حجم استثماراتها من 7 مليار دولار في 1946 إلى 54 مليار دولار في 1966 ليصل إلى 70 مليار دولار في 1968، مقابل 30 مليار لبريطانيا و 10 مليارات لفرنسا و 5 مليارات لجنوب إفريقيا في نفس السنة.

أما على مستوى البلدان المضيفة فنلاحظ كذلك أن الوضعية قد تطورت إذ على غرار الفترات السابقة التي عرفت اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو البلدان النامية، حدث العكس في هذه المرحلة، إذ لم تستقبل البلدان النامية سوى 30% تقريباً من إجمالي الاستثمارات المباشرة في الفترة 1960-1970، في حين استقطبت البلدان المتطورة 65% من إجمالي هذا المخزون، وتزامنت هذه الوضعية مع التطور الهيكلي في الاستثمارات، حيث وجهت الشركات البريطانية والأمريكية استثماراتها المباشرة في الخارج نحو الأنشطة الصناعية ففي سنة 1960 تم إنجاز أكثر من ثلث الاستثمارات المباشرة من أصل أمريكي و بريطاني في القطاع الصناعي، مقابل ربع الاستثمارات في 1938، بالإضافة إلى ذلك نجد أيضاً الاستثمارات في القطاع البترولي، خاصة عمليات التحويل والتكرير لاسيما في أوروبا⁽²⁰⁾.

وفي نهاية 1970 تغيرت كذلك الوضعية بالنسبة للدول النامية و بعدها اعتبرت هذه الأخيرة دول مستضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة فقط أصبحت بلدانا مستثمرة ، حيث ظهرت مجموعة من الدول النامية مثل الأرجنتين و البرازيل وكوريا الجنوبية والهند كمصدر لتدفقات الاستثمارات المباشرة إلى الخارج، والتي اتجهت نحو البلدان المجاورة غير أن حجم الاستثمارات المباشرة لديها قد أستثمر في الانخفاض ، وذلك بسبب وقف الاستثمار في الموارد الطبيعية والخدمات العمومية ، بينما أصبحت أوروبا الغربية أول منطقة لجذب هذا النوع من حركات رؤوس الأموال⁽²¹⁾.

الفرع الرابع: عشرية الثمانينات ومطلع التسعينات " اتساع دائرة التدويل".

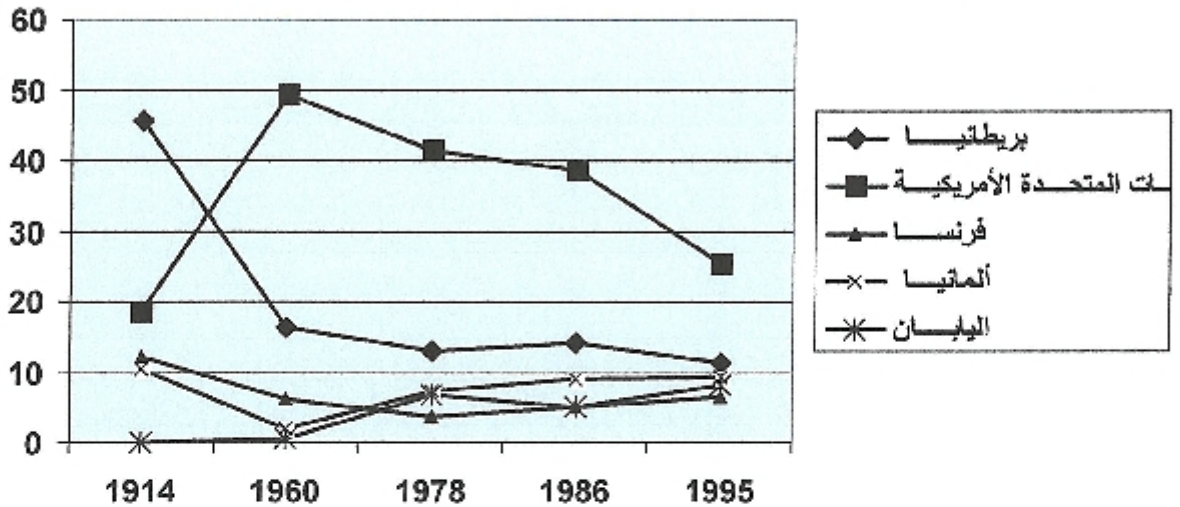
تميزت عشرية الثمانينات بازدياد تنفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملحوظ لا سيما منذ 1985 ، إلا أنه تركز أساسا في البلدان المتقدمة التي أصبحت مصدر الاستثمارات المباشرة بـ: 97 % في حين استقبلت أكثر من 75 % ، كما أصبحت الولايات الأمريكية المتحدة ، أول بلد مستضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، ففي 1988 فاق المخزون من الاستثمار الأجنبي الداخل إلى الولايات المتحدة الأمريكية الخارج منها ، فقد الاستثمار الداخل بـ 329 مليار مقابل 327 مليار دولار الخارج .إلا أن هذه الوضعية لم تدم كثيرا ، إذ انخفضت التدفقات نحو الولايات المتحدة الأمريكية بشكل ملحوظ في بداية التسعينات، لترتفع في المقابل مخزواتها من هذا الاستثمار⁽²²⁾.

كما شهدت نهاية عشرية الثمانينات بروز اليابان كأكبر بلد مستثمر في الخارج ، حيث تضاعف مخزونه من الاستثمار المباشر في الخارج ما بين 1980 و 1990 بـ: 8.5 مرة ، وعلى غرار سنوات السبعينات ، أين تركزت معظم استثماراته في البلدان النامية لا سيما الدول الآسيوية ، فقد عرفت هذه الحقبة توطن معظم استثمارات اليابان في الدول المتقدمة ، و على وجه الخصوص بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك بنسبة 31 % وفي المقابل استضاف اليابان نسبة ضئيلة جدا ، والتي قدرت في 1985 بـ: 1% ، وقد كان تطور الاستثمارات اليابانية لصالح قطاع الصناعات التكنولوجية بالإضافة إلى قطاع الخدمات، و في 1992 امتلك اليابان 16 شركة من بين 100 أكبر شركة متعددة الجنسيات، مما جعله يحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي امتلكت 29 شركة⁽²³⁾.

وما ميز هذه الفترة أيضا تدويل قطاع الخدمات بشكل ملحوظ ، حيث ارتفع مخزون الاستثمارات المباشرة في هذا القطاع ، ما بين 1977 و 1986 من 60 مليار دولار إلى 119 دولار ، وبعد ما كان الاستثمار في قطاع الخدمات يقدر بـ 25 % من إجمالي الاستثمارات خلال السبعينات و 20 % خلال الستينات و وصل إلى 43 % من الإجمالي خلال هذه الحقبة ، وقد تركز في القطاع المالي ، البنوك التأمين وفي النشاطات المرتبطة بالتجارة مثل النقل والسياحة و الفنادق و ... الخ

وفيما يلي شكل يمثل نسبة تطور مخزون الاستثمارات المباشرة في الدول الخمس الأكثر تصنيعا في العالم، وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا و ألمانيا وفرنسا واليابان.

شكل رقم (07) مخزون الاستثمارات المباشرة في الخارج ، بالنسبة المئوية من المخزون العالمي لأكثر البلدان المصدرة له .



Source, Des firmes multinationales pour un marché mondial, Op cit P55.

الفرع الخامس: الاتجاهات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر.

تعتبر الدول المتقدمة أكثر بلدان العالم جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ارتفعت مداخلاتها في هذا الاستثمار بين عامي 1988 و 1999 من 481 مليار دولار إلى 636 مليار دولار، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول بلد مستضيف للاستثمار الأجنبي المباشر فبلغت مداخلته حوالي 186 مليار دولار في سنة 1998 ثم ارتفعت إلى 276 مليار دولار في 1999.

وإذا كانت الدول المتقدمة رائدة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فهي تعتبر في نفس الوقت المصدر الرئيسي لتدفقه، حيث ارتفعت التدفقات الاستثمارية الصادرة عنها حوالي 732 مليار دولار عام 1999 مقابل 652 مليار دولار عام 1998، وتعد المؤسسات البريطانية المصدر الأول للاستثمارات الأجنبية في 1999 بـ 199 مليار دولار بينما كانت 119 في 1998، و تأتي بعدها الولايات المتحدة الأمريكية بـ 151 مليار دولار و ذلك بعد ما كانت تحتل المركز الأول في سنة 1988 بـ 146 مليار دولار ، وتستحوذ بريطانيا لوحدها على 39% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة عن الاتحاد الأوروبي كفرنسا و ألمانيا وهولندا و إيطاليا.

وهكذا بقيت الاستثمارات الأجنبية تتطور وترتفع من سنة لأخرى، و هذا ما زاد من تنافس كل الدول الكبرى على جذب هذه الاستثمارات تارة و إصدارها تارة أخرى، وتستعملها كقوة للهيمنة والسيطرة

على باقي العالم وبالأخص الدول الغنية بالموارد الطبيعية و هيأت كل الظروف لذلك ، خاصة مع إنشاء المنظمة العالمية للتجارة واكتمال أقطاب النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي حظي بالبنك العالمي و صندوق النقد الدولي سابقا .

المبحث الثاني : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر و أشكاله المختلفة.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، و هو بمثابة ظاهرة معقدة الجوانب ، بسبب الصعوبة التي واجهت الاقتصاديين و المفكرين و المدارس الاقتصادية في تحديد أبعاده الخاصة و أهدافه المختلفة. ولكي نتعرف على أهم هذه التسميات والتعاريف علينا أن نفهم أولا معنى الاستثمار ثم معنى الاستثمار الأجنبي ونفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر وبما أن دراستنا هي الاستثمار الأجنبي المباشر ، فسنتناول مختلف تعاريفه ثم نبين خصائصه و أهدافه و في الأخير نتحدث عن أشكاله القديمة والحديثة .

المطلب الأول : مفاهيم عامة حول الاستثمار و الاستثمار الأجنبي.

يمثل الاستثمار أحد المكونات الرئيسية التي تدفع بوتيرة التنمية الاقتصادية وإحدى الوسائل الهامة لتحسين الوضعية الاقتصادية على مستوى المؤسسات والأفراد على المستوى الوطني والدولي وهذا كله من أجل خلق ثروات جديدة أو الزيادة في الثروات الموجودة، وعليه سننتقل إلى التعاريف المختلفة للاستثمار ثم خصائصه وأهدافه ثم مخاطره.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار.

تعددت و اختلفت تعاريف الاستثمار ، فهو بمثابة ظاهرة اقتصادية نالت انتباه العديد من المفكرين الاقتصاديين ، وذلك حسب الزاوية التي ينظر إليها كل واحد.

فيعرفه بعضهم على انه تضحية بقيم ومبالغ مالية مؤكدة في الحاضر في سبيل الحصول على قيم أكبر غير مؤكدة في المستقبل⁽²⁵⁾.

ويعرفه احمد زكريا الصيام على انه " مجموع التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية في رأس المال الأصلي ، من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالبة للحصول على تدفقات مالية مستقبلية ، أيذا بعين الاعتبار العناصر التالية ، العائد و المخاطرة و الزمن اللازم لذلك⁽²⁶⁾.

أما الدكتور طاهر حيدر فيعرف الاستثمار أنه " اكتساب الموجودات المادية أو المالية " ⁽²⁷⁾، لكن هذا التعريف يختلف في الاقتصاد عنه في الإدارة المالية لذلك سوف نميز بين تعريفين⁽²⁸⁾.

فتعريف الاستثمار بالمعنى الاقتصادي هو اكتساب الموجودات المادية ، وذلك لان الاقتصاديين ينظرون إلى التوظيف و استثمار الأموال على انه مساهمة في الإنتاج ، تضيف أو تخلق منفعة تكون على

شكل سلع وخدمات. أما تعريف الاستثمار في الإدارة المالية فهو اكتساب الموجودات المالية فيصبح الاستثمار بهذا المعنى هو التوظيف المالي للأوراق المالية المختلفة من أسهم وسندات .

و من خلال التعريفات السابقة الذكر يمكن القول أن الاستثمار هو إنفاق مالي أو فكري أو عضلي ينتظر من ورائه اكتساب ومضاعفة الموجودات سواء كانت مالية أو مادية أو طاقة بشرية. و هي موارد ذات صفة دائمة يحصل عليها المشروع الاستثماري بهدف تحقيق الأرباح من خلال استخدامه لهذه الموارد. الفرع الثاني: خصائص الاستثمار.

اتفق معظم المفكرين على أن الاستثمار الجيد يتميز بالخصائص التالية (29):

- 1- الحفاظ على قيمة الاستثمارات الأصلية .
- 2- الحفاظ على درجة سيولة دائمة.
- 3- تحقيق تراكم المال أي تحقيق أرباح وعوائد.
- 4- تقوية المنافسة في ظل مراعاة القوانين السائدة.
- 5- تحقيق نسب مرتفعة من الأرباح من خلال تخفيض النفقات وزيادة الإيرادات.

الفرع الثالث: أهداف الاستثمار.

مهما تنوعت الاستثمارات فإن المستثمر يسعى لتحقيق الأهداف التالية (30):

- 1- تحقيق العائد الملائم و الربحية المناسبة.
- 2- استمرارية الحصول على الدخل و زيادته إن أمكن.
- 3- تكوين الثروة و تنميتها.
- 4- المحافظة على قيمة الموجودات مع مرور الزمن.
- 5- تحسين نوعية المنتج و هذا للحفاظ على الأسواق المتاحة أو توسيعها .
- 6- المحافظة على طاقة المؤسسة عن طريق تجديد تجهيزات الإنتاج ومراجعة عمليات البيع وطرق

التسيير.

الفرع الرابع: مخاطر الاستثمار.

تتمثل في مجموعات من المخاطر التي تحيط بالاستثمار أو التي تنشأ عن طبيعة ونوع الاستثمار في

حد ذاته و هذه المخاطر هي الآتي (31):

- 1- مخاطر النشاط الصناعي: و هي الأخطار التي يمكن أن يقع أثناء العملية الصناعية من حرائق أو تلف أو أعطال كبيرة ، و هذا ما يؤدي إلى التأثير على المتعاملين مع المستثمر .
- 2- مخاطر أسعار الفائدة: لا شك أن تقلبات أسعار الفائدة لها أثر على أرباح المستثمر ، إما بالزيادة و إما بالنقصان .

3- مخاطر قانونية و اجتماعية : كثيرا ما تلجأ بعض الدول لعملية التأمين، الشيء الذي يشكل خطر دائم ومستمر على المستثمر. كما أن العادات والتقاليد الاجتماعية والقوانين السائدة في بعض الدول، لها دور كبير في الحفاظ أو القضاء على الاستثمار.

4 - مخاطر السوق: إن تعرض السوق لانهيارات مفاجئة و تقلبات سريعة و مستمرة سيؤثر على المستثمر بطريقة أو بأخرى. كما توجد هناك صعوبات للدخول إلى الأسواق المدعومة من طرف الحكومة أو التي تكون ذات احتكار حكومي.

5 - مخاطر التضخم النقدي: إن التضخم وما يعنيه من انخفاض من القدرة الشرائية للمواطنين، يؤدي إلى مشاكل مالية، وهذا من خلال كساد السلع والمنتجات الخاصة بالمستثمر و ارتفاع أسعارها، و هذا ما يشكل عسر مالي لصحاب المشروع، جراء عدم تمكنه من سداد ما عليه من التزامات مالية.

6 - مخاطر المنافسة: قد تشكل المنافسة التامة على المشروع عدة مخاطر خاصة إذا كان المنافسون أصحاب خبرة في عمليات التسويق و لديهم منتجات ذات تكنولوجيا عالية و أسعار منخفضة بسبب انخفاض التكاليف.

الفرع الخامس: تعريف الاستثمار الأجنبي.

هو الذي يكون مصدر التمويل فيه طرف أجنبي أو خارجي ولكن في حقيقة الأمر لا يمكن المباشرة في تقديم تعريف الاستثمار الأجنبي دون معرفة طبيعة ونوع هذا الاستثمار، لذلك يؤكد معظم المفكرين الاقتصاديين على تقسيم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين هامين هما (32):

1- الاستثمار الأجنبي المباشر: يتمثل في تلك المشروعات التي يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو اشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يمنح له حق الإدارة، و نظرا لكون هذا النوع من الاستثمارات هو محل دراستنا، سوف نتطرق له بالتفصيل فيما سيأتي من الدراسة.

2- الاستثمار الأجنبي غير المباشر: ويتمثل في قيام الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين في دولة أجنبية، بشراء أسهم وسندات الشركات القائمة في الدول النامية أو المتطورة سواء، وهذا ما يعرف باستثمار المحفظة أو الاستثمار في الأوراق المالية.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر في مجموعة من النقاط التي أبرزها الدكتور عبد السلام أبو قحف من خلال قيامه بمقارنة بسيطة بين النوعين من الاستثمارات الأجنبية وكانت على النحو التالي (33):

الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي غير المباشر
- استثمار طويل الأجل	- استثمار قصير الأجل مقارنة بالأول
- يهدف إلى الحصول على الإنتاج	- يهدف إلى تحقيق المضاربة
- ينطوي على اكتساب حق الرقابة	- لا ينطوي على اكتساب حق الرقابة

- امتلاك كلي أو جزئي للمؤسسة
- مسؤول على الخسائر والأرباح والمخاطر
- وله الحق في إدارة المؤسسة
- يتضمن تحويلًا دوليًا لرأس المال
- شراء أسهم وسندات
- ليس له الحق في الإدارة ولا يتحمل
- المخاطر والخسائر الخاصة بالمؤسسة
- يتضمن تحويلًا دوليًا لرأس المال

المطلب الثاني : التعاريف المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، وهو بمثابة ظاهرة معقدة الجانب، إذ يظهر ذلك من خلال الصعوبات التي واجهت المؤلفين الاقتصاديين والمدارس الاقتصادية في تحديد تعريف شامل وكامل لهذه الظاهرة . و لذلك سوف نحاول عرض مجموعة من التعاريف كالآتي:

حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE): فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يجري قصد تأسيس روابط اقتصادية مع مؤسسة ، وخاصة منها الاستثمارات التي تعطي إمكانية ممارسة التأثير على تسيير المؤسسة بواسطة (34):

- 1- إنشاء أو توسيع مؤسسة أو فرع .
 - 2- المساهمة في مؤسسة جديدة أو في مؤسسة قائمة.
 - 3- الامتلاك الكامل لمؤسسة قائمة .
 - 4- الاقتراض على المدى الطويل خمس سنوات فما فوق .
- كما يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي على أنه استثمار من طرف مؤسسة غير مقيمة أو من طرف مؤسسة مقيمة تحت مراقبة أجنبية وهذا من خلال (35):

- 1- إنشاء أو توسيع مؤسسة أو فرع.
 - 2- المساهمة في رأس مال مؤسسة جديدة أو مؤسسة موجودة من قبل .
- أما المحاسبون المختصون في ميزان المدفوعات: فيعرفون الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " كل مساهمة مؤسسة أجنبية في رأس مال مؤسسة محلية . بشرط أن يكون البلد المستقبل ، تحصل على حصة معتبرة من ملكية هذه المؤسسة ، حيث نسبة المساهمة في ملكية المؤسسة تختلف من بلد لآخر " (36).
- وعرفه الدكتور فريد النجار على أنه : " الاستثمار الذي يقضي إلى علاقة طويلة المدى ، و يعكس منفعة و سيطرة دائمين للمستثمر الأجنبي أو المؤسسة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيضة ، غير تلك التي ينتميان إلى جنسياتها " (37).

أما الدكتور عبد السلام أبو قحف فيعني الاستثمار الأجنبي المباشر عنده " السماح للمستثمرين من خارج الدول بامتلاك أصول ثابتة ومتغيرة ، بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة أي تأسيس مؤسسات أو الدخول كشركاء لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة " (38).

كما يعرف أيضا على أنه مجموعة من الموارد النقدية أو العينية التي تأتي بهذه المؤسسة عن طريق مستثمر خاص أجنبي يشارك مباشرة في نشاط هذه المؤسسة ، ويكون الغرض من ذلك تحقيق أرباح مستقرة (39).

ويعرفه الدكتور عبد الله عبد المجيد المالكي على أنه: "ثراء الشخص الاقتصادي الأجنبي للأموال الإنتاجية الإضافية من غيره، وتوظيفها من قبل الشخص ذاته من أجل الحصول على منفعة أو ربح" (40). وفي الأخير يمكننا أن نخرج بتعريف يشمل ويعالج جميع جوانب الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يكون على النحو التالي، حيث يعتبر كل تضحية مادية أو بشرية أو فكرية تتجسد في شكل تدفق مالي من طرف أجنبي عن المؤسسة ، وهذا من أجل تحقيق هدف مستقبلي ، ويكون إما عن طريق شراء جزء أو كل المؤسسة أو إنشاء أو خلق فرع أو مؤسسة جديدة. ومن خلال كل هذه التعاريف السابقة يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي يتميز بما يلي (41).

01- ممارسة نشاط إنتاجي من طرف المستثمر الأجنبي في إقليم البلد المضيف.
02- الملكية الكاملة أو الجزئية لوسائل الإنتاج ، وغالبا ما يكون الاستثمار المباشر عن طريق إنشاء فرع أو عن طريق شركة تابعة بحيث :

أ - الفرع: هو مؤسسة تجارية أنشأتها مؤسسة وتتمتع ببعض الاستقلالية ، بالنسبة للمؤسسة التي أنشأتها دون أن تنفصل عنها من لناحية القانونية.

ب - أما الشركة التابعة: فهي شركة تمتلك أكثر من نصف رأسمالها شركة أخرى، تسمى الشركة الأم، وتتمتع بشخصية معنوية مستقلة ، ولكنها مع ذلك تخضع للشركة الأم، حيث يشغل ممثلوها في مجلس إدارة الشركة التابعة أغلبية مقاعد المجلس .

وكذلك مما سبق نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تحقيق مصلحة دائمة من خلال إقامة علاقات اقتصادية طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي و المؤسسة في البلد الآخر ، ولهذا الغرض يسعى المستثمر الأجنبي للحصول على سلطة فعلية : تمكنه من ممارسة التأثير الفعال والمراقبة الجيدة لتسيير المؤسسة .

المطلب الثالث : خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر و أهدافه .

إن الاستثمار الأجنبي المباشر كمثل من أشكال التمويل الخارجي ، يشارك مع مصادر التمويل الأخرى في ملأ الفجوة الادخارية ، وفجوة الصرف الأجنبي ، إلا أن للاستثمار الأجنبي المباشر خصائص أخرى تميزه عن غيره من التدفقات الرأسمالية ، وله أهداف خاصة به، وهذا ما يجعله يتوقف عليها . و يشكل بذلك عاملا حاسما في تعزيز النمو في الدول النامية .

الفرع الأول: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.

يتم التفريق بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير المباشر أو ما يعرف باستثمار الحافظات (المحفظة)، من خلال خصائص كل نوع، وهذا ما سندرجه في هذا النقطة، حيث سنتحدث عن الخاصية في الاستثمار الأجنبي المباشر و ما يقابلها في استثمار المحفظة. إن مجمل الخصائص التي سنذكرها هي استنتاجات من التعاريف السابقة الذكر وهي كما يلي:

- 1- الاستثمار المباشر هو استثمار يحقق للمؤسسة روابط دائمة مع مؤسسات في الخارج، عكس الاستثمار المحفزي الذي يخص عمليات شراء الأوراق المالية من أجل الحصول على ربح مالي سريع
- 2- الاستثمار الأجنبي المباشر: له إمكانية ضمان الرقابة و السلطة في اتخاذ القرارات، وكذلك تسيير الإدارة والمشاركة في المداولات أما الاستثمار المحفزي فلا علاقة له بالرقابة و لا بالتسيير.
- 3- الاستثمار الأجنبي المباشر: هو بمثابة رأس مال المستثمر في أصول حقيقية في الخارج ، خلاف للاستثمار المحفزي ، فهو يشارك في تكوين رأس المال الثابت للمؤسسة .
- 4- إن القائم بالاستثمار الأجنبي المباشر مسؤول عن نتائج المؤسسة المعنية بهذا الاستثمار بما فيها الخسائر ، فهو إذن يتحملها، وذلك نظرا للصلاحيات المخولة له و المتمثلة في حق الرقابة والتسيير و الإشراف غير أن القائم بالاستثمار المحفزي لا يتحمل الخسائر.
- 5- يكون الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية بما فيها التجارة والخدمات ، أما الاستثمار المحفزي ، فيكون في المجال المالي فقط ولا يخرج عن إطار البورصة .
- 6- يكون الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف مستثمر أجنبي ن يقوم بشراء جزء من أو كامل المؤسسة أو يقوم بإنشاء أو تطوير فرع أو خلق شركة جديدة ن بينما الاستثمار المحفزي يتعامل مع المؤسسات التي تتعامل في البورصة فقط ، أي يتعامل بالأموال فقط.
- 7- و يضيف الدكتور عبد المجيد حامد الدراز أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد استغلال امثل للموارد، حيث تكون هناك دراسات علمية متعمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع ، وكافة بدائله المتاحة أذن فهو يوجه نحو المشروعات التي تدر عائدا (12).
- 8- إن الدكتور حسين مهران يركز على أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد عملات أجنبية تساهم في مآذ الفجوة الاستثمارية و فجوة رأس مال الأجنبي فحسب، إذ غالبا ما يصاحب التدفقات الاستثمارية تدفق التكنولوجيا بمعناها الواسع (43).
- 9- ويزيد على ما سبق، أنه يسمح للبلدان المستضيف له الولوج إلى أسواق التصدير التي كانت «مغلقة» أمامها، بفضل شبكات التسويق والتوزيع العالمية التي تمثلها الشركات الدولية و أيضا بفضل انتشار التكنولوجيا بين الشركات الوطنية ، ورفعها المستوى كفاءتها الإنتاجية . مما يجعلها أكثر تنافسية على المستوى العالمي (44).

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر :

تتمثل فيما يلي (45):

- 1- الهدف العام هو تحقيق العائد أو الربح أو الدخل مهما يكن الاستثمار ، فمن الصعب أن نجد فردا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق الأرباح.
- 2- تكوين الثروة و تنميتها.
- 3- تأمين الحاجات المتوقعة و توفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات.
- 4- المحافظة على قيمة الموجودات المتوقعة ومحاولة تطويرها و تجديدها.
- 5- هناك أهداف خطيرة للاستثمار الأجنبي المباشر تسعى الدول المتقدمة إلى تحقيقها ، و من جملتها إحكام السيطرة و الهيمنة على الدول النامية من خلال استغلال مواردها وتركها تتخبط في المديونية والفقر والبطالة ، وجميع المشاكل الاقتصادية، وهذا كله حتى تبقى دائما وأبدا اقتصاديا وسياسيا ، وحتى ثقافيا واجتماعيا وهذا ما تسعى العولمة لتحقيقه.

المطلب الرابع: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

بالنظر إلى مجموعة التعاريف التي عرضناها سابقا ، يتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتوقف على شكل واحد متعارف عليه دوليا ، بل يأخذ عدة أشكال متباينة ناتجة عن التطورات الاقتصادية الكبيرة والتقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة و المعلوماتية والاتصال والإعلام، وفي إطار تدويل الإنتاج يمكن أن تتم العملية إما عن طريق إنشاء مؤسسة جديدة ، أو اقتناء مؤسسة موجودة، وهذه تعد أشكالاً تقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث تشترك في تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود مع احتفاظ المستثمر الأجنبي بدرجة عالية من المراقبة على عملياته في الخارج ، لكن نظرا لاعتبارات تخص التكاليف والمخاطر، أصبحت المؤسسات خلال العشرينيتين الأخيرتين من القرن السابق وبداية القرن الحالي، تبحث عن أشكال أخرى لتدويل إنتاجها ، يقل فيها عنصري التكلفة و الخطر ، وسمح لها أكثر هائكلاً بالاحتفاظ بموقعها في السوق ، لا سيما إثر بروز عدة المنافسة و بروز ظاهرة العولمة .

الفرع الأول: إنشاء شركة جديدة.

لا شك أن الاستثمار عن طريق إنشاء شركة جديدة سيؤدي لا محالة إلى زيادة رأس المال الوطني ، وخلق مناصب شغل جديدة ، هذا فضلا عن المزايا الأخرى التي يحتمل أن تعود على المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة للاستثمار و التي يمكن توضيحها في النقاط التالية(46):

- 1- تسمح بالانسجام الأكثر لمنتجات الشركة والتي تخضع لنفس شروط إنتاجها وتوزيعها في البلاد الأصلي
- 2- تسمح بمراقبة فعالة لتشغيل العمال
- 3- نقل التكنولوجيا الحديثة واحترام نماذج الإنتاج العالمية

4- تمنح هذه العملية للمستثمر الأجنبي أيضا إمكانية اختيار موقع إنشاء الشركة و ذلك باختيار المكان الذي يستجيب أكثر لاحتياجاتها النوعية و الاحتياطات الأمنية.

إن إنشاء شركة جديدة يعتبر من بين الأشكال الأكثر كلاسيكية للاستثمار الأجنبي ، حيث ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية و استمرت إلى غاية السبعينات و الثمانينات ، وحديثا عن هذا النوع بقونا مباشرة إلى الحديث عن الشركات المتعددة الجنسيات ، حيث كانت تعبر بحق عن الاستثمار الأجنبي المباشر للدول الصناعية ، هذه الأخيرة التي تملك قوة المال و التكنولوجيا، وبالتالي قوة القرار الاقتصادي وحتى السياسي ، والمهم هنا هو أن هذا النوع من المؤسسات الجديدة لها القدرة و قوة التحكم في المجالين المالي والتقني، من حيث اختيار الوسائل، طرق الإنتاج ، اليد العاملة الماهرة، قنوات التوزيع ، والأسواق المحلية و الأجنبية.

الفرع الثاني: إنشاء فرع جديد.

لقد ساهم صندوق النقد الدولي في تعزيز دور الشركات المتعددة الجنسيات ، وذلك من خلال سعيه المعالجة عجز موازين المدفوعات للبلدان النامية ، بتقديمه مجموعة من المقترحات ، تهدف إلى ضرورة تعظيم الصادرات، وتقليص الواردات لتحقيق فوائض في العملة الصعبة ، و لسبب ضعف قدرة البلدان النامية في مجال التصنيع ، اضطرت إلى فتح المجال أمام الشركات المتعددة الجنسيات لتنشأ فروعها الإنتاجية فيها ، ويمكن القول أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد بمؤسساته القوية من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي و المنظمة العالمية للتجارة ، قد سخرت لتعظيم وتسهيل تغلغل وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات عالميا، لأن هذه الأخيرة هي القلب النابض و المحرك للعولمة⁽⁴⁷⁾.

إن إنشاء فروع و وحدات جديدة كان الشكل الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم إلى غاية السبعينات والثمانينات و ابتداء من سنوات التسعينات عرف هذا النوع من الاستثمارات تراجعا ملحوظا، مقارنة بتطور نطاق السوق ، وهذا راجع إلى طول المدة التي يستغرقها إنجاز وحدة أو فرع إنتاجي والتي تقدر من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات ، في حين تسمح أنواع أخرى من الاستثمار الأجنبي المباشر بالتوطن السريع⁽⁴⁸⁾.

الفرع الثالث: الشركات المختلطة.

منذ السبعينات تطورت الشركات المختلطة ، في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية بين لدول المتقدمة والدول النامية، و بهذه الوسيلة والاشتراك بين الشركات تتولد شركة جديدة مستقلة تقوم على أساس تعاقدية تحت اسم الشركة المختلطة ، حيث يقتسم فيها رأس المال والمخاطر التي تكمن في تكوينها ، كما تعتبر الشركة المختلطة وسيلة فعالة في الدخول إلى الأسواق الدولية ، كما تمثل نقطة قوة من حيث جلب وتجميع الخبرات والتقنيات .

إن إنشاء الشركات المختلطة تستجيب أساسا لإستراتيجية المؤسسة الهادفة إما إلى تعجيل عملية سير لتحويل ، أو إلى تقسيم التكاليف المرتبطة بالبحث و التطوير في القطاعات ذات التكنولوجيا العالية ، أو بكل بساطة تحويل التكنولوجيا التي ستتحكم فيها مستقبلا⁽⁴⁹⁾.

كما يعتبر هذا الشكل من الأشكال المفضلة من طرف المستثمر الأجنبي لتجاوز بعض العقبات والعوائق في البلد المضيف.

- 1- هو مسلك اضطراري في البلدان التي لا تسمح بالتملك المطلق للاستثمار والتي تحدد المشاركة الأجنبية في العمليات المحلية بنسب معينة.
 - 2- يسمح باختراق بعض الأسواق بصفة دائمة وفعالة لأنها تتميز بتشريعات وعوائق إدارية بسبب الاختلافات الثقافية وشبكات التوزيع والإطار الاجتماعي.
 - 3- يمثل ضمانا بالنسبة للمستثمر الأجنبي ، وذلك بعدم تعرضه إلى التمييز .
- إن الاستثمار المختلط هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه و يشارك فيه طرفا أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، و المشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال ، بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرات وبراءات الاختراع والعلامات التجارية⁽⁵⁰⁾. كما يمكن القول أن الاستثمار المختلط ينطوي على عمليات إنتاجية و تسويقية تتم في دول أجنبية ، ويكون أحد أطراف الاستثمار شركة دولية تمارس حفها في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه⁽⁵¹⁾.

من خلال ما تم عرضه على الاستثمار المختلط يمكن القول انه ينطوي على الجوانب التالية⁽⁵²⁾:

- 1- الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني و الآخر أجنبي، لممارسة نشاط إنتاجي أو تسويقي داخل دولة لطرف المضيف .
 - 2- إن الطرف الوطني قد يكون شخص طبيعي أو شخص معنوي تابع للقطاع العام أو الخاص.
 - 3- ليس بالضرورة أن يقدم المستثمر حصة في رأسمال المال بمعنى :
 - أ- قد تكون من خلال تقديم خبرة أو علامة تجارية أو العمل التكنولوجي أو براءة اختراع...
 - ب- قد تكون المشاركة في شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية أو تقديم السوق ...
 - 4- لكل طرف الحق في المشاركة في إدارة المشروع.
- إن إنشاء الشركات المختلطة يرجع إلى اعتبارات معينة تختلف حسب مكان توطنها ، ففي البلدان الصناعية يستجيب إنشاءها لاعتبارات إستراتيجية تتعلق بـ⁽⁵³⁾:

- 1- تسريع عملية التدويل.
 - 2- تقاسم التكاليف المرتفعة خاصة في القطاعات ذات التكنولوجيا العالية.
 - 3- تحقيق اقتصاديات السلم.
- أما في البلدان النامية فإن أهم العوامل التي تعد سببا لنمو هذا النوع من الشركات ترجع إلى⁽⁵⁴⁾:

- 1- رغبة الدول النامية في تحقيق اقتصاديات السلم.
- 2- تسهيل تطوير التقنيات التي تكون أكثر تكيفا مع حالة البلدان النامية .
- 3- تقاسم المخاطر و زيادة مردودية الاستثمارات.
- 4- تسهيل ترفيه المنتجات المصنعة بفضل المساهمة بالخبرات والمعارف.
- 5- تحسين علاقات المؤسسة الأجنبية مع سلطات البلدان المضيفة.
- 6- تحويل المعارف والخبرات إلى الهياكل في البلدان المضيفة.

الفرع الرابع: شراء شركة موجودة.

تعتبر أكثر الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات لأنها تتطوي على عدة مزايا نذكر من بينها ما يلي (55):

- 1- ربح الوقت نتيجة ما يحصل عليه المستثمر الأجنبي بصفة مباشرة من مقدرة إنتاجية وتسويقية و تجهيزات و شبكة توزيع.
- 2- اكتساب أصول خاصة غالبا ما تكون غير مستعملة ، ويتمثل في مجموعة من المهارات على شكل براءات اختراع ، يد عاملة مؤهلة ، أجهزة متخصصة .
- 3- تسمح بامتلاك حصة في السوق .

إذا كان هذا الشكل مفضل لدى الشركات متعددة الجنسيات ، نجد أن الكثير من البلدان المضيفة تتردد كثيرا ، بل ترفض في بعض الأحيان السماح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار ، وهذا تجنباً للوقوع في التبعية الاقتصادية و ما يترتب عنها من آثار سلبية على الصعيد المحلي والدولي، وكذلك الحذر من احتمالات الوقوع في حالة الاحتكار لأسواقها.

رغم هذه السلبيات فهناك البعض من الدول المضيفة تستعمل هذا النوع من الاستثمارات كورقة رابحة نسبيا في تشجيع تدفقات الاستثمارات وجذب المستثمرين الأجانب، بعد ما تشابهت كل أو الكثير من الدول المضيفة تقريبا في نوع وطبيعة الامتيازات والحوافز و التسهيلات التي تقدمها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفي الأخير يمكن القول أن الحرية في إدارة المشروعات والنشاط الإنتاجي، والسيطرة الكاملة على السياسة الإنتاجية و التسويقية والمالية و غيرها ، أصبحت أكثر أهمية لدى معظم، إن لم نقل كل الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في الأسواق الأجنبية إذا قورن تباین نوع من الحوافز والضمانات التي تقدمها الدول المضيفة(56).

الفرع الخامس: الأشكال الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر.

مع مرور الزمن وضمن معطيات اقتصادية جديدة تطورت أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وأصبحت تتعلق بتدويل الإنتاج والتعاون الدولي الأكثر مرونة بأقل الصعوبات التي تواجه المستثمر

الأجنبي، بحيث لا يترتب عن هذه الإشكال من الاستثمار الأجنبي انتقال رؤوس الأموال غير أن مساهمة المستثمرين الأجانب في هذا الإطار عادة ما تأخذ طابعاً غير مادي كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الأشكال تستجيب إلى معياري المصلحة الدائمة والمراقبة الفعلية لتسيير المؤسسة، و تتمثل هذه الأنواع فيما يلي :

1- اتفاقيات التعاون : تقوم اتفاقيات التعاون أو ما تعرف بالشركات المشتركة العقدية ، على أساس التحالف العقدي ، دون المساهمة في رأس المال، وتكون المساهمة في شكل بحث وتطور مشترك ، وهذا ما يميزها عن الشركات المختلطة السابقة الذكر .

لقد عرفت هذه التحالفات تطوراً ملحوظاً نتيجة المنافسة الدولية وبالأخص في قطاع التكنولوجيا المتطورة ، و التي تتميز بارتفاع نفقات البحث والتطوير لاسيما في مجالات الصيدلة و الإعلام الآلي والدفاع و الاتصالات ، وخير أمثلة على هذا النوع نذكر ما تم بين الياباني (أن أسي) « NEC » والأمريكي (هولت بكارد) « Hewlett Packard » في الإعلام الآلي، وما تم بين فرانس تيليفزيون « France Télévision » و تايم ورنر « Time Warner » في السمعي البصري ⁽⁵⁷⁾. وفي بعض الحالات شكلت هذه الاتفاقيات الوسيلة الوحيدة ، لاختراق الأسواق المغلقة ، ففي اليابان كانت 70 % من الاستثمارات الأجنبية منذ 1992 في شكل تحالفات مع شريك محلي ، كما أن 90% من اتفاقيات التعاون ما بين الشركات تنتمي إلى دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) .

2- العقود: نميز بين نوعين أساسيين من العقود، الترخيص و الامتياز : فيعتبر عقد الترخيص ميكانيزم سهل الاستعمال من أجل الحصول على التكنولوجيا ، و هو بذلك عبارة عن عقد يمنح من خاله صاحب الحق براءة اختراع ، أو علامة تجارية أو معرفة للشخص المرخص له، باستعمالها و استغلالها في حدود معينة ويحتوي عقد الترخيص على عناصر أساسية هي ⁽⁵⁸⁾.

- أ- هوية الأطراف.
- ب- العرض من الترخيص.
- ج- إلتزامات المانح.
- د- إلتزامات المرخص له.
- هـ- الإلتزامات المشتركة بين الطرفين.

أما عقد الامتياز فينطوي على مجموعة من الصعوبات و الإشكالات لاحتوائه على عدة بنود ، والتي تسمح للمانح بأن يضع نهاية لهذا العقد ، لذلك ينبغي على الممنوح له قراءة بنود العقد بتمعن قبل التوقيع عليه، ومن بين الإلتزامات الممنوحة له والأكثر شيوعاً وأهمية نذكر ما يلي ⁽⁵⁹⁾:

- أ- دفع نسبة معينة من المبيعات أو الخدمات و هي تشكل المصدر الرئيسي للمانح.
- ب- شراء من عند الموردين المرخص لهم من طرف المانح.
- ج- تحضير و تحويل مختلف التقارير المطلوبة من طرف المانح.

- د- احترام تعليمات المانح والعمل بالنصائح المقدمة من طرف مستشاريه.
- هـ- إتباع نظام عمل المانح.
- و- السماح للمانح بتفتيش الدفاتر المحاسبية.

3-المقاوله من الباطن: هو اتفاق يحدث بين مؤسستين الأولى هي التي تصدر الأمر والثانية هي التي تطبق الأمر ، وبالتالي المؤسسة الصادرة تفوض المؤسسة التي تنتج من الباطن ، القيام بإنجاز جزء من الإنتاج أو كله ، عوض أن تقوم به هي بنفسها ، وذلك ببقاء المؤسسة الأولى هي المسؤولة اتجاه زبائنهم إن الغاية المرجوة من المقاوله من الباطن، هي تقاسم مخاطر الإنتاج بالتوطن من مختلف الدول ، وفي هذا الإطار نذكر شركة نايك " Nike " الأمريكية التي تعد من بين الشركات الأولى عالميا في صناعة الأحذية والألبسة الرياضية ، حيث أن 99 % من إنتاجها يتم تصنيعه في آسيا من طرف 75000 عامل ، 600 منهم فقط تابعين للشركة الأم نايك ، و الأغلبية الساحقة تم تشغيلها من طرف الشركات المقاوله من الباطن الموطنة في الصين وكوريا الجنوبية و إندونيسيا و تايلندا و تايوان (60).

والمقاوله من الباطن تكون على شكلين (61):

أ- الشكل التجاري : يهتم بصناعة المنتجات الثامنة التي يتم تصريفها مع مراعاة وضع العلامة التجارية للمؤسسة الصادرة الأمر.

ب- الشكل الصناعي: يهتم بالتصنيع أو تحويل المركبات أو تجميعها في مصنع المؤسسة الصادرة للأمر والمقاوله من الباطن تمنح للمؤسسة الصادرة للأمر عدة امتيازات نذكر منها ما يلي (62):

- انخفاض مستوى تكاليف الإنتاج وخاصة المتعلقة بالأجور.
- إعادة التركيز على النشاطات الرئيسية (البحث والتطوير).
- الاستقلالية المالية الحسنة.
- انخفاض درجة المخاطر المحتملة .

4-أشكال أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر : وهي عقود التسيير و العقود المبرمة في مجال البترول والتعدين ، إضافة إلى إعادة استثمار الأرباح غير الموزعة وكلها أشكال جديدة يتم اللجوء ، إليها حسب الحاجة إما من قبل البلدان المضيفة أو من قبل المستثمر الأجنبي.

المبحث الثالث : دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

يلعب دورا هاما في العلاقات الاقتصادية الدولية ، حيث يؤثر على التدفقات الدولية لرأس المال ، والمهارات والتكنولوجيا و فنون الإدارة الحديثة ، ولا زال حوار القبول أو الرفض قائما حول الاستثمار الأجنبي المباشر من النواحي الاقتصادية والسياسية وحتى نفس هذا الرفض أو القبول بطريقة جيدة يجب أن نتطرق إلى دوافع كامن البلد المضيف و المستثمر الأجنبي في الاتجاه نحو الاستثمار الأجنبي

المباشر، إن قرار الاستثمار في أي دولة ما ، لا يعود لصاحب المشروع وحده و لا إلى الدولة المضيفة وحدها ، وإنما يخضع لمجموعة من المحددات و تكتنفه مجموعة من العوائق لذلك تسعى الدول المضيفة إلى منح مجموعة من المحفزات والضمانات التي تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المانح الاستثماري الملائم.

المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

في حقيقة الأمر أن كلا طرفي الإستثمار المباشر يسعى إلى تحقيق أهداف خاصة به وهي التي تدفعه بقوة إلى المضي قدما لتحقيقها وفيما يلي سنعرض دوافع كل من المستثمر الأجنبي و البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: دوافع المستثمر الأجنبي.

تكمن دوافع المستثمر الأجنبي في النقاط و الأهداف التالية التي يسعى إلى تحقيقها من خلال التوجه نحو الاستثمار الأجنبي لمباشر⁽⁶³⁾.

- 1- البحث عن الاستثمار ذات ضرائب منخفضة أو بدون ضرائب.
- 2- التخلص من مخزون سلعي راكد.
- 3- التخلص من التكنولوجيا القديمة.
- 4- التغلب على البطالة المقنعة في الدولة الأم.
- 5- البحث عن أسواق جديدة.
- 6- النمو والتوسع و غزو الأسواق الخارجية.
- 7- اختيار منتجات جديدة و استخدام العملاء في البلد المضيف.
- 8- البحث عن أرباح أسواق جديدة .
- 9- التخلص من مخلفات الإنتاج في الدولة المضيفة.
- 10- الاستفادة من الأجور المنخفضة للبلد العاملة بالدولة المضيفة.
- 11- استغلال المواد الخام المتاحة بالدولة المضيفة .
- 12- الاستفادة من الإعفاءات والمزايا الممنوحة من طرف الدولة المضيفة.
- 13- استغلال بعض الاستثمارات المتاحة محلا .
- 14- اعتبارات استراتيجية أخرى.

الفرع الثاني: دوافع الدولة المضيفة.

تسعى الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق أهداف إستراتيجية ، و التغلب على بعض الصعوبات التي تواجهها في تسيير الإقتصاد و من أهم هذه الدوافع نذكر ما يلي⁽⁶⁴⁾:

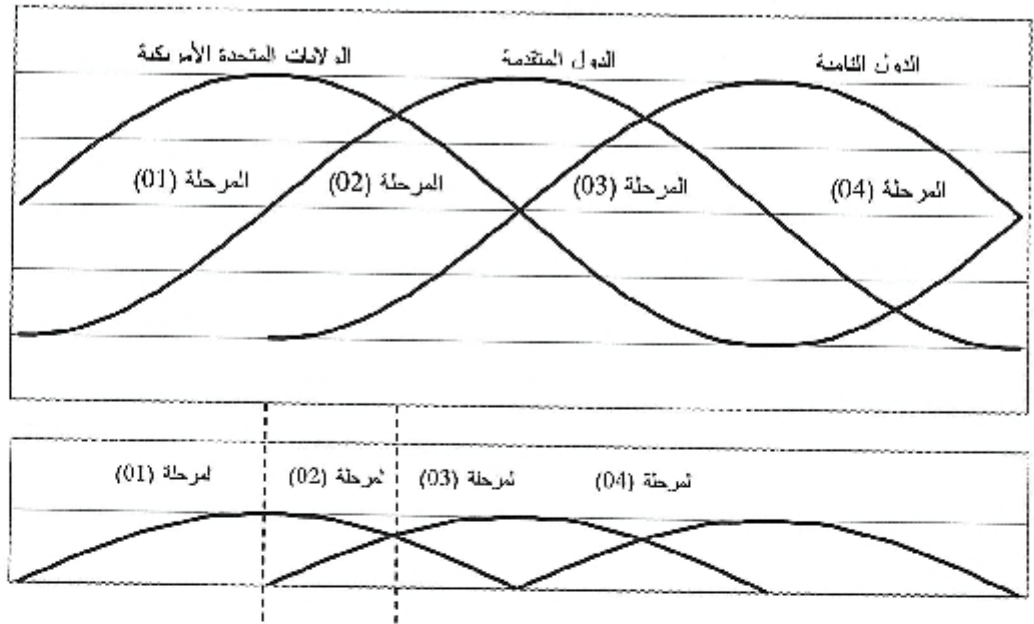
1- تحقيق التقدم الإقتصادي

- 2- جذب الإستثمارات الدولية
- 3- الحصول على التكنولوجيا
- 4- توفير الإدارة الحديثة والمتقدمة
- 5- المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية
- 6- توظيف عوامل الإنتاج المحلية
- 7- إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات
- 8- تحقيق نمو في الصادرات من خلال الشركات الوافدة
- 9- إنشاء صناعة حديثة ومتطورة
- 10- التوسع في الصناعات الخدمائية كالسياحة والتأمين و المصارف.
- 11- تنمية التجارة الخارجية
- 12- تحسين المركز التنافسي للدولة.

المطلب الثاني : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

هناك الكثير من الآراء والنظريات التي تناولت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بالدراسة والتحليل ، ومن تلك النظريات نظرية عدم كمال السوق ، التي تفترض غياب المنافسة الكاملة في الدولة النامية ، و انخفاض المعروض من السلع في تلك الدول ، مع عدم قدرة شركاتها الوطنية على منافسة الشركات الأجنبية في غالب الحالات ، وانطلاقا من النظرية السابقة جاءت نظرية المنشأة الصناعية ومفادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر ، يجب أن يحقق أرباحا أكبر من تلك التي يحققها في بلده الأصلي ، وهناك من أكد أن نظرية دورة حياة المنتج ، تنطوي على أهمية التفوق التكنولوجي كمحدد من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ⁽⁶⁵⁾، و فيما يلي شكل توضيحي لكيفية انتقال المنتج في بلده الأصلي إلى البلدان الأخرى وهي عبارة عن ثلاث منحنيات لمراحل دورة حياة منتج دولي واحد.

شكل رقم (08): إنتقال دورة حياة المنتج الدولي



المصدر : عبد السلام أبو فحف " اقتصاديات الإستثمار الدولي". مرجع سبق ذكره، ص 81.

وبصفة عامة تتطوي دورة حياة المنتج على أربعة مراحل أساسية تم توضيحها في الشكل أعلاه مع التطبيق على الولايات المتحدة الأمريكية كبلد الأصل وتكون هذه المراحل على النحو التالي :

المرحلة الأولى: تتمثل في بداية إنتاج وتصدير المنتج من الولايات المتحدة الأمريكية و تزايد قوتها التصديرية لهذا المنتج لكل الدول المتقدمة والنامية.

المرحلة الثانية: مرحلة بدأ إنتاج النتوج في الدول المتقدمة غير الولايات المتحدة الأمريكية .

المرحلة الثالثة: مرحلة بدء تنافس الدول النامية على إنتاج المنتج وتصديره .

المرحلة الرابعة: مرحلة بدء الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد نفس المنتج من الدول الأخرى (المتقدمة والنامية) التي كانت بمثابة العميل الأصلي لهذا المنتج في بداية ظهوره ، ثم اكتسبت تقنيات إنتاجه و صادرت مصدر له.

بينما أكد البعض الآخر على نظرية الموقع التي تركز على محددات المكانية التي تؤثر على قرار الاستثمار الأجنبي المباشر ، و وفقا لهذه النظرية يوجد العديد من المحددات المكانية من أهمها المناخ الاستثماري الذي سنطرق لها بالتفصيل فيما بعد والإجراءات الحمائية والعوامل المرتبطة بالتكاليف ، بالإضافة إلى العوامل التسويقية ، والحوافز والإميازات التي تقدمها الدولة المضيفة.⁽⁶⁶⁾

وبطبيعة الحال فإنه ينبغي أن نتطأفر مجموعة من الشروط و المحددات حتى تقوم شركة بالاستثمار في الخارج⁽⁶⁷⁾:

1- تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة الشركات المحلية في لدول المضيفة.

- 2- أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا كالتصدير أو التراخيص.
 - 3- أن تتوفر الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر على مزايا مكانية ، أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، مثل انخفاض الأجور، إتساع السوق ، توفر الموارد الطبيعية (المواد الأولية) وانخفاض تكلفتها.
- وخلاصة القول أن هناك الكثير من العوامل المؤثرة على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة ، بمعنى أن قرار الشركات المتعددة الجنسيات الخاص بالاستثمار في بلد دون الآخر لا يرجع إليها فقط ، ولا إلى الدولة المضيفة، وإنما بتلاؤم شروط كل من طرف ، فالدولة المضيفة يجب أن تحتوي على مناخ استثماري سياسي و اقتصادي واجتماعي ملائم ، كما أن المستثمر الأجنبي يجب أن يتميز بخصائص جيدة، كالحجم الكبير و توفر الموارد المادية و المالية والبشرية .
- وفيما يلي ملخص لأهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الخاصة بالدول المضيفة وهي كالتالي:
- الفرع الأول: بالنسبة إلى الدول المضيفة.**
- تتمثل في (68):
- 1- وجوب التركيز علة تعلم استخدام التكنولوجيا والتحكم فيها.
 - 2- وجوب التركيز على استخدام ثقافة استثمارية دولية راقية ، خلال مرحلة التفاوض على الاستثمار الدولي بين الطرفين، وهذا حتى يتم نجاح المشروع وتحقيق كفاءة عالية والوصول إلى المصالح المشتركة بعدالة.
 - 3- توفير الفرص و المناخ المناسب والتطبيق الجيد للتكنولوجيا الحديثة والاستخدام الفعال لنتائج البحوث و التطور.
 - 4- على الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي التفرقة بين الإستراتيجيات المختلفة للتصنيع ومجالات المتاحة للمستثمر الدولي، و من بينها لأمالي:
- أ- إستراتيجية التصنيع بغرض التصدير.
 - ب- إستراتيجية إحلال الإنتاج الصناعي المحلي محل الواردات.
- ثم تحديد فرص وشروط الاستثمار الأجنبي المباشر فيكل حالة من الحالات. وهناك أيضا بعض المحددات الأخرى (69):
- 1- إن وفرة وانخفاض تكلفة الموارد الطبيعية والبشرية ، تؤثر على طبيعة الإستثمارات ، و تحدد جزء كبير من المردودية .

- 2- إن حالة الهياكل والخدمات المقدمة من إتصالات وغاز و كهرباء و مياه وغيرها لها تأثير مباشر على العملية الإنتاجية، ضف إلى ذلك الخدمات المالية وبعض الإمكانيات التي تعتبر أساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية.
 - 3- حجم السوق الداخلي شرط أساسي في جذب هذه الاستثمارات وهذا يتجلى في القدرة الشرائية للمواطنين وعددهم .
 - 4- إن الوضعية الاقتصادية المريحة ، والنمو الاقتصادي يساعدان كثيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وهذا لقلّة المخاطر ، و أيضا توفر البيئة الجيدة للعمل.
 - 5- إن الاستقرار السياسي و الأمني مهم جدا لدى المستثمرين الأجانب .
- الفرع الثاني: بالنسبة للمستثمر الأجنبي.
- تتمثل في (70):

- 1- توفير الشركات الدولية للدول لمضيفة خبرات إدارية في المجالات المتنوعة.
 - 2- مراجعة الشركات الدولية أهم النشاطات التي تفضلها الدول لمضيفة.
 - 3- يفضل المستثمر الأجنبي الصناعات ذات المنافسة الاحتكارية.
 - 4- قوة وحجم الشركات التي تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر و تقديمها لاستعدادات كبيرة لمساعدة الدول المضيفة على تخطي العقبات والمشاكل التي تعترضها في مجال الاستثمار.
 - 5- تقديم المساعدات المالية والتكنولوجية للدول المضيفة.
- المطلب الثالث : معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

رغم المحاولات التي تقوم بها الدول المضيفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، ورغم التحفيزات و التسهيلات و الامتيازات التي تقدمها ، إلا أنه هناك معوقات لا يمكن التغاير منها ،تقف سدا منيعا أمام انتقال الاستثمارات الأجنبية إليها بكل سهولة و من بين أهم هذه المعوقات نذكر ما يلي (71):

- 1- غياب البيئة الاستثمارية المناسبة ، كعدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي أو الأمني ، الذي يشكل سببا هاما من أسباب ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر، ويكون عامل طرد لرؤوس الأموال والمستثمرين الأجانب وحتى المحليين.
- 2- غياب التشريعات الحديثة الواضحة المعالم ، والنصوص التي تحكم العملية الاستثمارية خاصة في مجالات الضرائب والإعفاءات والرسوم الجمركية .
- 3- عدم استقرار سعر الصرف و المخاطر التي تنجر من تقلباته.
- 4- ضعف البنية الأساسية وعدم الاهتمام بها ، وضعف الخدمات والمرافق التي تسهل للمستثمرين إقامة مشاريعهم إلى جانب استثماراتهم.
- 5- نقص قوانين تشجيع الاستثمار.

- 6- التعتيدات البيروقراطية، وغياب المعلومات ، وعدم وضوح السياسة الاقتصادية.
- 7- غياب الكفاءات الإدارية والفنية، وضعف الاستثمار في مجال التدريب والتنمية البشرية.
- 8- التدخل الحكومي في المشروعات الاستثمارية.
- 9- سياسة التمييز المعتمدة من طرف الحكومات بين الاستثمار المحلي والأجنبي
- 10- ارتفاع أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية.
- 11- عدم توفر النقد الأجنبي لدى الدول المضيفة أحيانا.
- 12- صعوبة التنقل وتأثيرات الدخول والخروج من الأسواق .
- 13- صعوبة تحقيق عائد مرتفع.
- 14- عدم اتساع السوق المحلي.
- 15- الفساد الإداري وصعوبة المنافسة ، بسبب الدعم المقدم من طرف الحكومات خاصة على أسعار السلع الضرورية.
- 16- غياب فرص الاستثمار الجيدة.
- 17- التغيير وعدم استقرار التشريعات.
- 18- خطورة إتباع سياسة التأميم وما ينجر عنها من مخاطر تعود على المستثمر الأجنبي
- 19- ضعف الخدمات الماحقة بالعمالية الإنتاجية، كالنقل والتوزيع وكهرباء والغاز والمياه والخدمات المالية.

المطلب الرابع : المناخ الاستثماري الأجنبي المباشر :

إن الاستثمارات لا تنتقل من بلدها الأصلي إلى البلد المضيف ، إلا إذا توفرت لها البيئة الاستثمارية الملائمة والتي تعتبر من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ، لتحقيق الزيادة و النمو ، و عليه فإن المناخ الاستثماري هو الذي يؤثر بشكل كبير في حركة الاستثمارات الأجنبية و انتقال رؤوس الأموال ن ولهذا سنتطرق إلي تحديد معالم المناخ الاستثماري المحفز للاستثمار الأجنبي المباشر بدراسة مختلف المتغيرات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية و القانونية .

الفرع الأول: المناخ السياسي-

نقصد به تلك العوامل ذات البعد السياسي التي تشكل في مجملها محيطا محفزا ومشجعا للاستثمار الأجنبي المباشر أو منفرا له ، واهم هذه العوامل نذكر ما يلي⁽⁷²⁾:

- 1- الإستقرار السياسي والأمني : عموما يقود إلى ازدهار النشاط الاقتصادي ، ويعتبر هذا الإستقرار المفضل لدى الشركات الأجنبية ، حيث يصبح التخطيط سهلا ، و تنفيذ الخطط ميسورا.

2- **حدة الشعور الوطني:** هو شعور بشري طبيعي موجود في كل فرد ، و هو يعني الإخلاص للوطن و وضع المصالح الوطنية فوق كل اعتبار عالمي ، وينتج من هذا الشعور ضغوط على الإستثمارات الأجنبية ، وكلما زاد ذلك الشعور حدة كلما زادت و تعمقت مشاكل الشركة الأجنبية.

3- **درجة قدرة الدولة :** يظهر من ناحيتين واحدة إيجابية و الأخرى سلبية :
أ- قدرة موظفي الحكومة و كفاءتهم في إدارة الأمور الفنية والتقنية المعتمدة.

ب- دولة التي يعتقد أنها تؤدي وظائفها الأساسية على نحو ضعيف ، بمؤسسات ضعيفة، فقد نخفق في ضمان القانون والنظام العام وحماية الملكية ن و تطبيق الإجراءات والسياسات بطريقة جيدة، مثل هذه الدول لا توحى بالثقة ، و يعاني الاستثمار فيها من جراء ذلك ، سواء كان محلي أو أجنبي .
الفرع الثاني: المناخ الإقتصادي.

يمثل الركيزة الأساسية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر ، لأنه ذو علاقة مباشرة به ، و يكمن المناخ الإقتصادي في : (73)

1- **مستوى النمو الإقتصادي :** و ذلك من خلال :

أ- معدل النمو الكلي في القطاعات المختلفة.

ب- معدل التغير في الإنتاجية قطاعيا لكل من العمل والأرض و راس المال .

ج- نسبة مناسبة مساهمة الموارد غير المتجددة (بترول ، غاز، معادن) والقطاعات ذات الحساسية للعوامل الخارجية (السياحة، الهجرة الخارجية) في إحداث النمو في الإنتاج الإجمالي المحلي

د- نسبة مساهمة الأنشطة الخدمة في الناتج الإجمالي المحلي . إن ضعف الأداء الإقتصادي يشهد تطورا ، فكلما كان النمو الإقتصادي يشهد تطورا ، كلما كان مشجعا ، لأن الاستثمار يميل إلى إتباع النمو.

2- **مستوى الإستقرار الإقتصادي:** ونقصد به الإستقرار الداخلي مقاسا بمعدل التضخم ومعدل البطالة، و عجز الميزانية ، والإستقرار الخارجي مقاسا بالحساب الجاري في ميزان المدوعات

3- **هيكل المتغيرات الإقتصادية الكلية :** حيث يتم النظر إليه من خلال الإنتاج الكلي و الإستهلاك الكلي و أيضا النفقات والإيرادات الكلية ، البطالة ، التضخم، الناتج الإجمالي وغيرها .كلما كانت نسب هذه المؤشرات حسنة كلما أدت إلى جذب الإستثمار الأجنبي المباشر وكلما كانت سيئة أدت إل نفور الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الثالث: المناخ الاجتماعي.

يمثل في مجموعة من العوامل المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر أو عكس ذلك ، وبغرضها في النقاط التالية (74):

1-درجة تماسك الجبهة الاجتماعية: لتحقيق الاستقرار و تنمية الجبهة الاجتماعية يتطلب على الدولة منح أولوية للقواعد الاجتماعية الأساسية ، وعليه يمكن للسياسات العامة ضمان تقاسم ثمار النمو والمشاركة في الحد من الفقر المدقع و عدم المساواة.

إن مخالفة القانون يرتبط غالبا بالتهميش واللامبالاة ، وهذا ما يجعل المحيط الاجتماعي محيطا منفرا للاستثمار بصفة عامة و الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، و منه فإن توفير الأمن الاجتماعي، ونشر الطمأنينة بين الأفراد في المجتمع الواحد ، وإيجاد نوع من الاستقرار الاجتماعي، هو من المتطلبات الأساسية للإيجاد مناخ استثمار ملائم .

2-العناصر الديموغرافية: التي نصف السكان في كل بلد بخصائص معينة لها أثر كبير على الأسواق و الممارسة في كل بلد ، وأهم هذه العناصر ممثلة في النمو السكاني ، حجم الأسرة ، المستوى التعليمي

3-العناصر السلوكية: هناك قواعد سلوك في كل مجتمع تقوم على أساس القيم والمعتقدات والنظرة العامة للأشياء وهي التي تمثل ثقافة المجتمع ، حيث أنها تختلف من بلد لآخر ، و أهم هذه العناصر ممثلة في الانتماء إلى الجماعات المتطلعة إلى العمل وأهميته ، الاعتماد على النفس أو على الآخرين ثم النظرة الدينية والعقائدية للأمور ، وتدخل تحت هذا العنصر مجموعة من المؤشرات هي: (75)

أ-نسبة تمثيل الفئات الفقيرة والجماعات المختلفة في المجلس النيابية.

ب-عدد الاضرابات و الإعتصامات و التظاهرات الاحتجاجية و السخط الاجتماعي.

ج- نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر ، وأيضا تحت الفقر المدقع.

د- طريقة تعاملهم مع الأوضاع التي يعيشونها

هـ- نبة السكان المشاركين في برامج التأمين ضد المرض والعجز و الشيخوخة

الفرع الرابع: المناخ القانوني.

يندرج تحته مجموعة من الضوابط ، التي غالبا ما تكون منظمة للعلاقات القانونية بين طرفي الاستثمار الأجنبي و هي كما يلي (76):

1- الاتفاقات الثنائية: التي تنظم العلاقات بين بلدين ، وهي تتعلق عادة بحق مواطني كل دولة في السفر والتجارة و الاستثمار في الدولة الاخرى ، والإفئاقرة تؤمن عدم التفرقة المتبادلة ، لقد بدأ هذا النوع من الإتفاقيات أولا في قارة أمريكا و بالخصوص في الإتفاق الثنائي بين الولايات لستعدة الأمريكية و كندا فضمن أكثر من 900 معاهدة مبرمة إلى غاية 1995 ما بين 150 دولة، نحو 60% منها تم عقدها ابتداء من سنة 1990، و 299 معاهدة تم عقدها بين سنتي 1994 و 1995 لكن أغلب الإتفاقيات المبرمة حديثا، جمعت بين البلدان المتقدمة والدول النامية ، وكانت البلدان المتقدمة التي نشطت إلى التفاوض على مثل هذه المعاهدات مع البلدان النامية هي : فرنسا ، ألمانيا ، هولندا، بريطانيا ، والولايات المتحدة الأمريكية (77) وعموما، تتضمن الإتفاقيات الثنائية المرتبطة بترقية وحماية الإستثمار الأحكام التي تخص : قبول

الإستثمارات والمستثمرين ، الخطوط العريضة للمعاملة القابلة للتطبيق ، الحماية من المصادرة و التعويض عن الخسائر ، تحويل الأرباح و إعادة راس المال إلى لوطن و تسوية المنازعات⁽⁷⁸⁾.

2- الإتفاقيات الدولية أو الإتفاقيات الإقليمية: التي يشارك فيها عدة دول ، ابتداءً من إتفاقيات التكامل الإقتصادي ، كمجلس التعاون الخليجي والسوق الأوروبية المشتركة ، و هذه الإتفاقيات تختلف في شموليتها و الجوانب التي تغطيها ، اعتماداً على مرحلة التكامل هناك إتفاقية مهمة وهي الإتفاقية العامة للتعريفية الجمركية ، و بعدها المنظمة العالمية للتجارة وصولاً إلى إتفاقيات التكامل الكلي ومثال ذلك الاتحاد الأوروبي، وتكون هذه الإتفاقيات في القطاعات ذات التكلفة العالية والتكنولوجيا المتطورة و بالخصوص في مجال الإلكترونيك والكمياء والصيدلة و المعلوماتية والدفاع ، بإبرام هذه الإتفاقيات تبدأ الدول بتقليص عدد الأنشطة المستبعدة من الإستثمار الأجنبي المباشر⁽⁷⁹⁾.

3- حل النزاعات: في حالة نزاع طرفين من بلدين مختلفين فكل طرف يفضل تطبيق قانون بلده ، وعادة تذكر الإتفاقية الإستثمارية أي قانون يسرى في حالة نشوب نزاع بين لطرفين غالباً ما يكون فرد أو مؤسسة من بلد محلي ضد بلد أجنبي.

4- إن توفير التشريعات و القوانين الإستثمارية الجيدة المواكبة للعصر و توفير الهيئات اللازمة لتسيير هذه القوانين الإستثمارية سيؤدي لا محال إلى جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، وهذا لوجود مناخ قانوني يساعد على تطويرها و تشجيعها على النمو .

5- الإتفاقيات المتعددة الأطراف بشأن الاستثمار: وتبرم هذه الإتفاقية بين أطراف متعددة لحماية وتشجيع الاستثمار، وتتضمن قواعد موضوعية ملزمة بشأن الاستثمار، ولقد استنتج أنه عند سن مجموعة شاملة ومتنافسة من القواعد الدولية تكون ملزمة من شأنه أن يزيل التعقيد الناشيء عن الإتفاقيات الثنائية والإقليمية الخاصة بالإستثمار و يساهم في خلق المناخ الإستثماري الذي ترغب فيه الدول والذي يخدم التنمية الإقتصادية.

المطلب الخامس : أشكال الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر.

تسعى الدول المضيفة إلى جذب الإستثمارات المباشرة بتقديم وتوفير مجموعة من الحوافز والتي تشكل في معظمها جزء من المناخ الدائم للإستثمار و فيما يلي سنعرض مختلف أشكال الخاصة بالإستثمار⁽⁸⁰⁾:

الفرع الأول: الحوافز المالية والتمويلية.

تشمل الحوافز المالية التخفيضات و الإعفاءات الضريبية والجمركية المختلفة ، أما الحوافز التمويلية فهي عبارة عن التسهيلات الائتمانية و القروض المقدمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وتعتبر الحوافز المالية والتمويلية من أهم العوامل التي تؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، و ذلك لتأثيرها على معدل العائد من النشاط الاستثماري .

الفرع الثاني: الحوافز المرتبطة بالضمان ضد المخاطر.

هناك مجموعة من الحوافز والضمانات التي يمكن للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر أن تقدمها

و هي كالآتي:

1- الضمانات المادية: وتشمل ما يلي⁽⁸¹⁾:

أ- ضمانات حرية تحويل رؤوس الأموال وعوائدها .

ب- ضمان عدم وضع قيود لحصول المستثمرين الأجانب على العملة الأجنبية .

ج- ضمان التعويض عن الأضرار التي تصيب الاستثمار بسبب الإخلال بالالتزامات المتفق عليها.

2- الضمانات القانونية : تتمثل في ضمانات التعويض عن التأميم و نزع الملكية ، حتى يكون هذا التعويض

عادل وفعلي خلال مدة معقولة ، وهذه الضمانات يجب التأكد منها وتوضيحها في قوانين الاستثمار الأجنبي

حيث يشمل⁽⁸²⁾:

أ- شروط اللجوء إلى التأميم أو نزع الملكية أو الحجز أو التدابير المماثلة.

ب- التعويض الذي يكون مناسب وفعلي وفوري .

3- الضمانات القضائية : تنص على توضيح الطرق التي يتم من خلالها حل النزاعات المتعلقة

بالاستثمارات و الهيئات التي لها الحق في فض النزاعات و تشمل المسائل التالية⁽⁸³⁾:

أ- حل النزاعات عن طريق هيئة قضائية أو تحكيمية ، حيث تنص أغلب الإنفاقيات على :

■ اختصاص الهيئة القضائية التابعة للدولة التي تتجز على إقليمها الاستثمار .

■ إخضاع النزاع إلى هيئة تحكيمية حسب الاختصاص فإذا كان مالي فيعود الاختصاص إلى البنك

العالمي ، وإذا كان نقدي يعود إلى صندوق النقد الدولي و إذا كان تجاري يعود إلى المنظمة العالمية

التجارية.

ب- القانون الواجب التطبيق ، وهنا يكون حسب الاتفاق: إما تطبيق القانون الوطني الداخلي أو

الخضوع إلى التحكم المؤسسي.

ج- القيمة القانونية للقرار التحكيمي : وهي معرف المؤسسة التي تصدر القرار ومدى مصداقيتها

وفعاليتها.

الفرع الثالث: الحوافز المختلفة والمرتبطة بالتسهيلات.

إضافة إلى الحوافز السابقة الذكر ، فإن هناك حوافز من مشكل آخر ، تتمثل في جملة من التسهيلات المختلفة حيث هذه الحوافز في مجملها تقديم إمتيازات وتتمثل في (84):

- 1- تعزيز ربحية المستثمرين بعدة طرق غير مباشرة كتقديم الأرض والبنية الأساسية المطلوبة بأسعار اقل من الأسعار التجارية.
 - 2- منح شركة الأجنبية وضع مناسب في السوق ، أو مركزا إحتكاريا ، أو حمايتهما من المنافسة .
 - 3- تخفيض الرسوم الخاصة باستخدام واستغلال المرافق العامة كالمياه والكهرباء والغاز ...
 - 4- عدم وضع أي قيود على تملك المشروعات الإستثمارية ، سواء كاملا أو جزئيا.
- كما أن هناك مجموعة من الحوافز المرتبطة بالتسهيلات المباشرة لدخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتتركز كالآتي (85):
- أ- إلغاء العقوبات في مجال قبول الإستثمارات.
 - ب- السماح والقبول بالإستثمارات في المجالات الخاصة.
 - ج- تسهيل وعقلنة شروط الدخول الأموال والأفراد.
 - د- إلغاء أو التقليل من طلب تحقيق النتائج.
 - هـ- توفير حماية أحسن للإستثمارات.

المبحث الرابع : تقييم الإستثمار الأجنبي المباشر.

مما لا شك فيه أن دخول الاستثمارات الأجنبية إلى البلد المضيف سيخلف مزايا وعيوب كما أنه سيحصد مزايا و عيوب ، بالإضافة إلى انه يؤثر على بعض المجالات ، لذلك سننتظر في هذا المبحث إلى مزايا و عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر ، على كل من البلد المضيف والشركة المستثمرة ، كما سنحاول تحديد آثاره على بعض المجالات كالعامل وميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

المطلب الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة:

تنقسم في (86):

- 1- تساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- 2- تدفق التكنولوجيا الحديثة وتحقيق التنمية الاقتصادية.
- 3- تنمية قدرات المدراء الوطنيين.
- 4- خلق علاقات تكامل إقتصادية رئيسية أفقية وعمودية معالانشطات الاقتصادية والخدمات المختلفة بالدول المضيفة.

- 5-خلق فرص جديدة للعمل.
 - 6-تحسين ميزان المدفوعات عن طريق إستغلال فرص التصدير أو الحد من من الإستيراد.
 - 7-رفع القدرة الإنتاجية و الإستثمارية عن طريق الاستفادة من طرف التسيير الحديثة ومن بعض التكنولوجيا بصورة تسيير.
 - 8-تسريع عملية النمو.
 - 9-جلب اليد العاملة المؤهلة ، ورجال الأعمال المهتمين بالتنظيم العلمي والعمل والفعالية الاقتصادية.
- الفرع الثاني: مزايا الاستثمار الأجنبي للشركات الأجنبية.
- تتمثل في (87):
- 1- يساعد في تسهيل مهمة الطرف الأجنبي في الحصول على القروض و المواد الخام اللازمة للشركة الأم.
 - 2- يعتبر وسيلة من وسائل التغلب على القيود التجارية والجمركية، المفروضة بالدول المضيفة ويسهل عملية دخول أسواقها من خلال الإنتاج المباشر بدلا من التصدير
 - 3- إن وجود شريك وطني في المشروع الاستثماري يسهل للشركة الأجنبية حل المشاكل اللغة والعلاقات مع العمال ن وغيرها من المشاكل المختلفة.
 - 4- تعظيم حجم الأرباح المتوقعة والناجمة عن انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج في الدول المضيفة.
 - 5- يعتبر الاستثمار المشترك المفضل لدى الشركة الأجنبية في حالة عدم سماح الحكومة بالتملك المطلق للمشروع ، خاصة في بعض مجالات النشاط الحساسة ، كالزراعة و البترول...
 - 6- عودة رؤوس الأموال على المدى المتوسط أو الطويل على شكل عوائد و أرباح.
 - 7- تخفيض حدة التلوث والمشاكل البيئية في البلد الأصلي ، و نقلها إلى الدولة المضيفة.
- المطلب الثاني : عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر .
- الفرع الأول:عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة.
- تتمثل في (88):
- 1- حرمانها من المزايا كالتحكم في طرق التسيير الحديثة والتكنولوجيا ، إذا أصر المستثمر الأجنبي على عدم مشاركة الطرف الوطني في الإستثمار .
 - 2- تحقيق المزايا المذكورة سابقا ، يتوقف على مدى توفر الطرف المحلي على القدرات الفنية و الإدارية و المالية، وهذا ما يكون غائبا في أغلب الحالات.
 - 3- تخشى الدول المضيفة من أخطار التبعية الاقتصادية و الإحتكار و ما يترتب عليها من آثار سلبية على المستوى المحلي و الدولي.

- 4- خروج الأموال في شكل أرباح و عوائد على المدى المتوسط والطويل ، مما يؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات...
 - 5- مسخ ثقافي و تلوين الطبيعة بالنفايات الصناعية .
 - 6- إستغلال الطاقات العمالية و تحويلها لصالح المستثمر الأجنبي .
 - 7- خطر المراقبة الأجنبية و السيطرة والهيمنة على الإقتصاد المحلي والتدخل في المجالات المرتبطة بالسيادة الوطنية.
 - 8- نهب وإستغلال و تحويل خيرات البلد المضيف خاصة الموارد الطبيعية .
 - 9- نظرا لإحتمال إنخفاض في القدرة المالية للمستثمر الوطني، فقد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع وبالتالي عدم تحقيق أهداف الدولة خاصة فيما يتعلق بزيادة فرص التوظيف والتقدم التكنولوجي ، وإشباع حاجات السوق المحلية من المنتجات .
- الفرع الثاني: عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر للشركة الأجنبية.
- تتمثل في⁽⁸⁹⁾:
- 1- يحتاج إلى رأس مال كبير.
 - 2- ضياع فرص العمل في الدولة الأم.
 - 3- خفض فرص التصدير للدولة الأم.
 - 4- قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع ، مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، و هذا ما يتناقى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق والتوسع إن أمكن ذلك .
 - 5- عندما يتمثل الطرف الوطني في حكومة، يمكن أن تضع شروطا صارمة على التصدير و التوظيف ، وتحمي الأرباح الغامضة بالطرف الأجنبي .
 - 6- احتمال وجود تعارض في المصالح بين الطرفين حول نسبة المساهمة في رأس مال المشروع الإستثماري.
 - 7- انخفاض في القدرات المالية والفنية، قد يؤثر سلبا على فعالية المشروع الإستثماري في تحقيق أهدافه الطويلة والقصيرة والمتوسطة الأجل.
 - 8- احتمال التأميم وما ينجر عنه من نزع الملكية.

خلاصة الفصل لثاني:

إن تزايد حجم الديون ، يحتم المزيد من الشروط المجحفة في حق الدول النامية عامة و الدول العربية خاصة ، والمتعلقة بالسداد وإعادة الجدولة وغيرها، إذ تفرض المجموعات العالمية الكبرى إتباع سياسات مالية ونقدية محددة ، تتمثل في تخفيض قيمة العملة و إلغاء الرقابة على الصرف ، و إزالة القيود والرسوم الجمركية أمام الواردات ، وتخفيض الإنفاق العام ، و هذا ما يؤدي إلى التقليل من حجم الاستثمارات ، و رفع الدعم عن الأسعار كل هذا سيؤدي حتماً إلى ضغوط اجتماعية داخل هذه البلدان، يقابل كل هذا بروز الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر حيوي للتدفقات المالية الدولية، حيث أضحت البديل الرئيسي للإقراض الخاص، وأصبح القوة الدافعة للاندماج المالي الدولي لزيادة عدد الشركات المتعددة الجنسيات، باعتبارها الممثل الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر في البك المضيف.

كل هذه الصفات التي يحملها الاستثمار الأجنبي المباشر جعلت معظم دول العالم والمدارس الاقتصادية الفكرية تهتم به، لأنها وجدت فيه الآلية التي تمكن الدول من تطوير اقتصادياتها في ظل نظام الاقتصادي العالمي الجديد أو ما يعرف حالياً بالعمولة .

لقد توصلنا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو حركة رؤوس الأموال الدولية الطويلة الأجل . فهو بذلك يختلف عن الاستثمار المحفظي بحكم المعايير والميزات التي تميزه عنه، وأيضاً للاستثمار الأجنبي المباشر أشكال و خصائص وأهداف ومخاطر يسعى كل طرف من أطرافه إلى الاستغلال الأحسن فيها، وبطبيعة الحال فإن جذب الإستثمار الأجنبي المباشر يستوجب تهيئة المناخ الاستثماري المحفز له و الاستفادة إلى أقصى حد من مزاياه ومحاولة التغلب على عيوبه. هذا فيما يخص الفصل الثاني أما الفصل الثالث فسنعرض فيه واقع وآفاق الاقتصاد العربي في ظل التطورات الحديثة التي نقصد بها العولمة و الاستثمار الأجنبي المباشر.

قائمة هوامش الفصل الثاني :

- 1- عبد السلام أبوقحف، "اقتصاديات الأعمال و الاستثمار"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1993، ص237.
- 2- عمرو حامد، "إدارة الأعمال الدولية"، المكتبة الأكاديمية، 1999، ص 59.
- 3- عبد السلام أبوقحف، "اقتصاديات الأعمال و الاستثمار"، مرجع سبق ذكره، ص 238.
- 4- عبد السلام أبوقحف، "اقتصاديات الاستثمار الدولي"، المكتب العربي الحديث الإسكندرية، مصر، 1992، ص 220.
- 5- عمرو حامد، مرجع سبق ذكره، ص 60.
- 6- عبد السلام أبوقحف، "اقتصاديات الاستثمار الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص 239.
- 7- نفس المرجع، ص 240.
- 8- عبد السلام أبوقحف، "اقتصاديات الاستثمار الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص235.
- 9- الدكتور حسين بن عبد المطلب الأسرج، استراتيجيات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر، دار الكتاب، القاهرة، 2006، ص200.
- 10- الدكتور رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، مكتبة رضا عبد السلام، السعودية، 2006، ص80.
- 11- www.arabicebook.com/items/item-display-preview.aspx تاريخ الاطلاع : 2009/03/18
- 12- الدكتور محمد بن ناصر الجديد، أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر، المناهل للنشر، الأردن، 2007، ص120.
- 13- الدكتور حسين بن عبد المطلب الأسرج، استراتيجيات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سبق ذكره، ص256.
- 14- نفس المرجع، ص270.
- 15- الدكتور رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره ص130.
- 16- <http://en.wikipedia.org> تاريخ الاطلاع 2009/04/20
- 17- الدكتور سالم توفيق النجفي، الاستثمار الأجنبي و الأمن الغذائي، مطبعة الاسكندرية، سنر، 2005، ص60.
- 18- نفس المرجع، ص85.
- 19- www.arab-api.org تاريخ الاطلاع 2009/04/20
- 20- الدكتور سالم توفيق النجفي، الاستثمار الأجنبي و الأمن الغذائي، مرجع سبق ذكره، ص100.
- 21- الدكتور محمد بن ناصر الجديد، أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سبق ذكره ص 150.
- 22- نفس المرجع، ص 180.
- 23- عبد السلام أبوقحف، "اقتصاديات الاستثمار الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص240.
- 24- نفس المرجع، ص 180.
- 25- غاي فيفرمان، "تفسير الإستثمار الأجنبي المباشر، توصيات و تحذيرات"، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 01 مارس 1992، ص47.
- 26- نفس المرجع، ص47.
- 27- كمال عليوش قريوع، مرجع سبق ذكره، ص84.

- 28- نفس المرجع، ص 119-121.
- 29- نفس المرجع، ص 122-124.
- 30- منقلى فيصل يشير، "العولمة إعادة الهيكلة و التنمية"، مرجع سبق ذكره، ص 285.
- 31- عبد السلام أبوقحف، "اقتصاديات الاستثمار الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص 366-368.
- 32- نفس المرجع، ص 369.
- 33- عبد السلام أبوقحف، "اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص 483-484.
- 34- نفس المرجع، ص 485.
- 35- سعيد توفيق عبيد، "الاستثمار في الأوراق المالية"، كلية التجارة جامعة عين شمس، مصر، 1998، ص 23.
- 36- أحمد زكريا صيام، "مبادئ الاستثمار"، دار المناهج، الأردن، 1997، ص 19.
- 37- طاهر حيدر حردان، "مبادئ الاستثمار"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 1997، ص 13.
- 38- نفس المرجع، ص 14.
- 39- أحمد زكريا صيام، مرجع سبق ذكره، ص 25.
- 40- طاهر حيدر حردان، مرجع سبق ذكره، ص 20-21.
- 41- أحمد زكريا صيام، مرجع سبق ذكره، ص 24.
- 42- حامد عبد المجيد دراز، "السياسات المالية" الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 207.
- 43- عبد السلام أبوقحف، "اقتصاديات الإدارة و الاستثمار" منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993، ص 175.
- 44- فريد النجار، "الاستثمار الدولي والتسويق الضريبي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 23-24.
- 45- عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، مكتبة ومطلعة الاشعاع الفنية، بيروت لبنان، 2001، ص 181.
- 46- كمال عليوش قريوع، "قانون الاستثمار في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 1999، ص 2.
- 47- عبد الله عبد المجيد المالكي، "استراتيجيات تشجيع الاستثمار في الأردن"، عمان، الأردن، 1994، ص 12.
- 48- كمال عليوش قريوع، مرجع سبق ذكره، ص 3.
- 49- حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص 210.
- 50- حسين مهران، "الاستثمار الأجنبي في مصر وإمكانية تطوره في ظل التحويلات المحلية والإقليمية والدولية"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مصر، العدد الأول يونيو 2000، ص 07.
- 51- نفس المرجع، ص 08.
- 52- طاهر حيدر حردان، مرجع سبق ذكره، ص 16.
- 53- أسامة عبد المجيد الغاني، "مستقبل الاقتصاد العربي في ظل الشركات المتعددة الجنسيات"، مجلة الشؤون العربية الصادرة عن ميدان التحرير، القاهرة مصر، العدد 108، ديسمبر 2001، ص 146.
- 54- Denis Tersen, Jean-Luc Bricot, «L'investissement International», édition armandcolin masson, Paris, France, 1996 P 7.

- 55- فريد النجار، "الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي"، مرجع سبق ذكره، ص 24.
- 56- عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص 481.
- 57- عبد السلام أبو قحف، "التسويق الدولي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 105.
- 58- عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص 482-483.
- 59- نفس المرجع ص 488.
- 60- فريد النجار، "الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي"، مرجع سبق ذكره، ص 36.
- 61- نفس المرجع، ص 36.
- 62- عمر صقر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003، ص 48.
- 63- نفس المرجع، ص 49.
- 64- نفس المرجع، ص 50.
- 65- فريد النجار، "الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي"، مرجع سبق ذكره، ص 18.
- 66- ملتقى فيصل يشير، "العولمة، إعادة الهيكلة والتنمية على ضوء أعمال وفكر فيصل يشير"، جامعة فرحات عباس سطيف، مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، دار الثقافة، سطيف في 15-16 ماي 2005، ص 284.
- 67- غريد لمجار، "الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي"، مرجع سبق ذكره، ص 19.
- 68- فريد النجار، "البورصات والهندسة المالية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999 ص 268.
- 69- شان وبرقسمان، "الاستثمار الأجنبي لمباشر في البلدان النامية إنجازات ومشاكل"، مجلة التموين والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 16 ديسمبر 1995، ص 06.
- 70- إبراهيم العموي، "قياس مؤشرات التنمية"، دار الوحدة العربية، مصر 1985، ص 224-225.
- 71- عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الإدارة والاستثمار"، مرجع سبق ذكره، ص 145.
- 72- نفس المرجع، ص 147.
- 73- نفس المرجع ص 141-142.
- 74- الدكتور رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره ص 240.
- 75- نفس المرجع ص 258.
- 76- عمر صقر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، مرجع سبق ذكره ص 94.
- 77- فريد النجار، "الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي"، مرجع سبق ذكره، ص 180.
- 78- أسامة عبد المجيد الغاني، "مستقبل الاقتصاد العربي في ظل الشركات المتعددة الجنسيات" ص 120.
- 79- عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الاستثمار الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص 366-368.
- 80- نفس المرجع، ص 380.
- 81- عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص 488-490.
- 82- نفس المرجع، ص 491.
- 83- سعيد توفيق عبيد، "الاستثمار في الأوراق المالية"، مرجع سبق ذكره ص 100.
- 84- أحمد زكريا صيام، "مبادئ الاستثمار"، دار المناهج، الأردن، 1997 ص 79.
- 85- طاهر حيدر حردان، "مبادئ الاستثمار"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1997، ص 35.

- 86- نفس المرجع : ص 50.
- 87- أحمد زكريا صيام ، مرجع سبق ذكره، ص 87.
- 88- طاهر حيدر حردان ، مرجع سبق ذكره، ص 50-51.
- 89- أحمد زكريا صيام ،مرجع سبق ذكره، ص 30 .

الفصل الثالث

واقع وآفاق الاقتصاد العربي في ظل التطورات الراهنة

الفصل الثالث: واقع وآفاق الاقتصاد العربي في ظل التطورات الراهنة.

تمهيد:

تختلف المنطقة العربية عن باقي مناطق العالم كونها مجموعة متجانسة متقاربة من حيث العادات والتقاليد والديانة و الثقافة و اللغة، ضف إلى ذلك أنها تحتوي على مؤهلات اقتصادية كبيرة سواء كانت موارد طبيعية كالأراضي الواسعة والمواد الأولية والمعدنية أو موارد بشرية أغلبها طاقة شبانية تحتاج إلى التدريب و التمرين ،ومنذ حصول الدول العربية على استقلالها السياسي سعت جاهدة إلى النهوض باقتصادياتها وتطويرها من خلال تبني عدة خطط تنموية تارة ،والدخول في مشروعات تكتليه إقليمية تارة أخرى.

لقد شهدت اقتصاديات الدول العربية العديد من التطورات الهائلة خلال السنوات الأخيرة، بفضل الإصلاحات الهيكلية التي قامت وتقوم بها ،وهذا ما يؤهلها إلى لعب دور مستقبلي في النظام العالمي الجديد، شرط مدى نجاحها في مواكبة التطورات و المستجدات الدولية الحديثة، حيث تطرح هذه الأخيرة مجموعة من التحديات على المنطقة العربية سواء على مستوى كل دولة أو على مستوى الإقليم بكامله ،ويحظى الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية بالغة لما يوفره من إمكانيات مالية وتقنية في الدول العربية خاصة والدول النامية عامة ،كما يساعد على سير عملية التنمية الاقتصادية ،هذه الأسباب وغيرها هي التي أدت بالدول العربية إلى الانعراج نحو جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي الحقيقة يوجد الاستثمار الأجنبي المباشر بين تحديات وقيود تعرقل الانطلاقة الحقيقية له ،وبين آفاق وطموحات مستمدة مما يوفره الوطن العربي من إمكانيات وامتيازات ،وبين المد و الجزر سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى واقع آفاق التكتل الاقتصادي العربي في ظل التطورات الراهنة من خلال تحديد خصائص الاقتصاد العربي ثم التحدث عن التحديات التي تواجه التكتل الاقتصادي العربي في ظل التطورات الراهنة ،ثم ندأرُق إلى المشروعات البديلة والمناخية للتكتل الاقتصادي العربي وبعد ذلك سنبين آفاق التكتل العربي في ظل التطورات الراهنة ،وفي الأخير نقوم بعرض الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية .

المبحث الأول : خصائص الاقتصاد العربي.

تتميز الاقتصاديات العربية ببعض الخصائص التي تميزها عن باقي البلدان النامية وهذا نظرا للموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي تحتله إضافة إلى طبيعة اقتصادياتها حيث يحتوي الوطن العربي على الموارد الطبيعية، خاصة مصادر الطاقة و الثروات المعدنية، أما البعض الآخر من الخصائص فهو يشابه فيه مع باقي الدول النامية، وسنتناول من خلال هذا المبحث الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد العربي من اقتصادية وجغرافية وبشرية ثم نعرض على الإمكانيات التي يتوفر عليها من طبيعية وزراعية وصناعية وخدمية.

المطلب الأول : الخصائص الجغرافية.

يتميز الوطن العربي بمساحة شاسعة واستراتيجية تمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى الخليج العربي وجبال المزوش شرقا. ومن البحر الأبيض المتوسط وجبال طوروس شمالا إلى أواسط إفريقيا و المحيط الهندي جنوبا ، يتوسط الوطن العربي قارات العالم القديم على امتداد قارتي آسيا وإفريقيا ، يحده من الغرب المحيط الأطلسي ، ومن الشمال تركيا والبحر الأبيض المتوسط ، ومن الجنوب خليج عدن ، وهضبة البحيرات وإفريقيا الوسطى ومن الشرق الخليج العربي وخليج عمان⁽¹⁾.

أما بالنسبة للموقع الفلكي فيقع في المنطقة الدافئة المعتدلة شمال خط الاستواء ، حيث يمتد بين دائرتي عرض 2 درجة و 37 درجة شمالا ؛ وبين خطي طول 10 غربا و 60 شرقا ، تبلغ مساحته 14.3 مليون كلم²، ما يوازي عشر مساحة اليابسة. يقع معظمها في المناطق الجافة وشبه الجافة بنسبة قدرها 89%، وتتوزع على قارتي إفريقيا و آسيا بنسبة 75% و 25% على التوالي ، ويحتوي على منافذ بحرية من عدة جهات، البحر الأبيض المتوسط من الشمال و المحيط الأطلسي من الغرب وبحر العرب والمحيط الهندي من الجنوب . كما انه يحتوي على طرق بحرية مهمة كمضيق جبل طارق وقناة السويس⁽²⁾... وبفعل موقعه يتعرض العالم العربي لتأثيرات مناخية مختلفة ومتنوعة ، وتشكل من الأقاليم المناخية العامة التالية⁽³⁾:

- 1- مناخ البحر المتوسط : يتميز بشتاء ممطر ومعتدل وصيف حار وجاف.
 - 2- المناخ الصحراوي : أمطاره قليلة وغير منتظمة.
 - 3- المناخ المداري الموسمي : يتميز بشتاء جاف وصيف ممطر .
- يشكل الوطن العربي وحدة واحدة بأجزاء متكاملة ، له خصائصه الجغرافية التي تميزه عن باقي البلدان الأخرى⁽⁴⁾.

- 1- هو حلقة اتصال تجاري وحضاري في الماضي والحاضر، برا وبحرا، لأنه يقع في وسط القارات الثلاث، وبين عالمين صناعيين.
- 2- تتنوع بذبته الجيولوجية التي انعكست على الوارد الطبيعية فتتوعدت وتكاملت .
- 3- غني بثرواته الطبيعية لاسيما البترول والغاز الطبيعي والحديد .
- 4- يملك ساحلا به ثروة مائية وسمكية، وبه يطل على العالم المتطور، كما يتوفر على خيرات بحرية كثيرة كالمرجان والؤلؤ⁽⁵⁾.

المطلب الثاني : الخصائص الاقتصادية.

إن الوطن العربي يتميز ببعض الخصائص تماثل في بعضها خصائص الدول النامية وتختلف بعضها نظرا لطبيعة الاقتصاد العربي . ومن ذلك فانه يصنف ضمن مجموعة الدول النامية بكل مشاكلها وصعوباتها وطموحاتها، لذلك فإن التعامل مع الدول العربية كمجموعة اقتصادية واحدة يستوجب الوقوف على حقيقة التفاوت الموجود بين هذه الدول بالنسبة إلى مستويات النمو والتطور، وتباين الأنظمة والظروف المحيطة بها، وحجم الموارد وكيفية توزيعها وتخصيصها، والنقل الاقتصادي النسبي لكل بلد داخل المجموعة⁽⁶⁾.

الفرع الأول: طبيعة الاقتصاديات العربية.

تتمثل طبيعة الاقتصاديات العربية في العناصر التالية⁽⁷⁾:

1- **التخلف الحاد في مستويات تطور القوى الإنتاجية من مادية وبشرية:** انعكس هذا التخلف على طرق الإنتاج وحجمه الإجمالي والدخل القومي، ومعدلات نمو فروع الاقتصاد ما عدى القطاع الخارجي المتمثل في الصناعة الاستخراجية وخاصة النفطية منها، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى هذا التخلف الهيمنة الاستعمارية وتأثيراتها على الاقتصاد التي كانت على النحو التالي⁽⁸⁾:

- أ- تمزيق الوطن العربي إلى كيانات إدارية عديدة .
 - ب- نهب ثروات الوطن العربي لسنوات طويلة أي طيلة مدة الاحتلال .
 - ج- اعتماد التنمية في الوطن العربي دائما وأبدا على الرأسمال الأجنبي .
 - د- اللجوء دائما إلى الدول الاستعمارية لطلب المساعدات .
 - هـ- الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية المرتبطة بالطلب الخارجي والمتمثلة في المواد الأولية وإهمال القطاع الزراعي والصناعي وهذا نتيجة هيمنة الدول المتقدمة على جميع المجالات .
- وباعتبار أن التخلف الاقتصادي والتبعية ليست صفة خاصة يتصف بها الاقتصاد العربي دون غيره من اقتصاديات الدول النامية، وإنما هي صفة مشتركة مع بروز مميزات تخص كل بلد حسب ظروفه وإمكانياته الاقتصادية، ولذلك سوف نعرض أسباب تخلف الاقتصاد العربي وتبعيته ناهيك عن الهيمنة الاستعمارية المذكورة سابقا فيما يلي⁽⁹⁾:

- أ- سوء استغلال الموارد المتاحة.

ب- ضعف مؤسسات التركيب القاعدي والبنية التحتية .

ج- ضعف الترابط بين اقتصاديات الوطن العربي.

د- ضعف درجة التأثير والاستجابة السريعة و التحكم في الوسائل العلمية الحديثة .

التركيب المشوه والتباين الشديد في مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي: حيث ترتفع نسبة مساهمة قطاع الإنتاج الأولي وقطاع الخدمات، وتتنخفض نسبة مساهمة القطاع الإنتاجي، هذا الوضع يعكس اختلالاً في التركيب الهيكلي للاقتصاديات العربية، الشيء الذي يجعل الدول العربية تزيد من اعتمادها على الأسواق العالمية لمواجهة الطلب المحلي، وفيما يلي جدول يبين نسبة مشاركة كل قطاع في الناتج الإجمالي المحلي.

جدول رقم (01): الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالنسبة المئوية.

القطاعات	السنوات	1985	1995	1996	2000	2004	2006
القطاع الإنتاجي		56.2	51.3	53.2	52.5	49	50.9
الزراعة		9.2	13.1	13.2	12.6	13.6	12.9
الصناعة الاستخراجية		26.8	19.1	21.1	21.3	15.6	18.9
الصناعة التحويلية		9.4	10.8	10.8	11	11.5	11.5
التشييد		9.9	6.8	6.6	6.2	6.7	6.2
الكهرباء		0.9	1.5	1.5	1.4	1.6	1.4
قطاع الخدمات		43.8	48.7	46.8	47.5	51	49.1

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1997، ص 213.

والتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006، ص 214-215.

3- التمايز في توزيع الدخل القومي بين الطبقات والفئات الاجتماعية: حيث يستحوذ أصحاب رأس المال وملاك الأراضي والعقارات على أكبر نسبة، كما أن هناك اختلالاً في توازن الثروة بين الدول العربية لصالح الدول البترولية مع سوء استخدام الثروة بين القطاعات وفروع الاقتصاد.

4- بروز الطابع الاستهلاكي للاقتصاد: وارتباطه بضعف حجم التراكيمات الرأسمالية وسوء استخدامها وبطبيعة تركيب التجارة الخارجية وتأثيراتها السلبية على معدلات النمو الاقتصادي، وما خلفته من تبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي.

الفرع الثاني: الخصائص الاقتصادية.

على الرغم من وجود بعض الاختلافات بين خصائص الاقتصاديات العربية إلا أننا سنحاول تحديد

أهم الخصائص المشتركة و المتمثلة فيما يلي⁽¹⁰⁾:

1- اقتصاد تصدير خامات: شكلت صادرات المواد الخام ما نسبته 93.5% من مجمل الصادرات العربية لعام 1985، بينما لم تتعد السلع الصناعية والصادرات الغذائية 6% من مجمل الصادرات العربية لنفس العام⁽¹¹⁾.

2- اقتصاد ضعيف الاستقرار ويتصف بالتبعية لغيره: إن اعتماد الاقتصاد العربي على تصدير الخامات واستيراد السلع الصناعية يؤدي به إلى عدم استقرار النظام الاقتصادي بسبب تغيرات الأسعار، حيث تنخفض أسعار المواد الأولية وترتفع أسعار السلع الاستهلاكية و الصناعية في غالبية الأحيان. ويرجع عدم استقرار الاقتصاد العربي وضعفه إلى النقاط التالية⁽¹²⁾:

أ- عدم مرونة الهياكل الاقتصادية العربية.

ب- عجز الميزان التجاري لمعظم الدول العربية.

ج - استمرار وضع الحواجز الجمركية بين الأقطار العربية.

د - استثمار عائدات البترول في الدول الغربية.

هـ - عجز الموازنات العامة وميزان المدفوعات، هذا بسبب المشاكل الهيكلية.

3- اقتصاد متزايد المديونية: أصبحت الأقطار العربية مدينة رغم أنها دول منتجة للنفط، وقد نجم عن هذه المديونية إبطاء حركة التنمية، وإضعاف أصول الترابط العربي والتعاون المشترك، كما أصبحت خدمة الديون عبئا متزايدا على الاقتصاد العربي، كما أن هذه المديونية ناتجة عن اضطرابات ومشاكل هيكلية يصعب حلها والخروج منها .

4- اقتصاد عجز في السلاح والغذاء: عجزت الدول العربية عن تحقيق تقدم جوهري في توفير الغذاء والسلاح المطلوب للدفاع عن الأمة، فالوطن العربي ينفق ربع ثرواته الوطنية للغذاء فقط كما ينفق على شراء السلاح في حالات الحرب عشر مليارات من الدولارات سنويا، ويرتفع هذا المبلغ إلى 25 و35 مليار دولار سنويا في حالات الحرب.

5- اقتصاد خدمات وتوزيع: حيث يتغلب قطاع الخدمات على القطاع الإنتاجي. فقد تضاعفت الملائات الإنتاجية في السنوات الأخيرة تاركة المجال واسعا أمام قطاع الخدمات ويظهر ذلك جليا في الجدول الذي يتكلم على الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في الصفحة 126.

6- ضعف الترابط البيني: يتميز التبادل العربي في مجالات المشاريع و التجارة ورؤوس الأموال والأيدي العاملة والخبرات والمعلومات بما يلي⁽¹³⁾:

أ- ضعيف وصغير الحجم.

ب - هزيل يتأثر بالتقلبات السياسية العربية والدولية.

ج - غير دائم بحيث لا يصلح كأساس للتخطيط الاقتصادي.

7- عدم وجود توازن بين القطاعات الاقتصادية في الوطن العربي: حيث يأخذ قطاع المحروقات حصة الأسد من الاهتمامات ورؤوس الأموال .

الفرع الثالث : تقسيم الدول العربية إلى عدة نماذج اقتصادية مختلفة :

يمكن تقسيم الاقتصاديات العربية إلى المجموعات التالية (14):

1- دول ذات هيكل اقتصادي متنوع: تعتمد بشكل أساسي على القوى العاملة المحلية، وتضم هذه المجموعة كل من العراق و الجزائر و سوريا و مصر.

2- دول تعتمد على عوائد النفط: وهي قليلة السكان نسبيا . أراضيها الصالحة للزراعة محدودة وتستعين بالقوى العاملة العربية و الأجنبية الوافدة إليها تضم هذه المجموعة كل من البحرين و الكويت و ليبيا و قطر و السعودية و الإمارات العربية

3- دول لا يشكل الإنتاج البترولي فيها أهمية: باستثناء عمان، وتشمل كل من وتونس والمغرب و الأردن و اليمن و السودان .

4- دول ذات اقتصاد رعوي زراعي: وتشمل جيبوتي و الصومال و فلسطين و لبنان و موريتانيا.

أما الدكتور حمدي عبد العظيم فيقسم الوطن العربي على أساس الدخل على النحو التالي (15):

1- دول الخليج العربي ذات الدخل المرتفع .

2- دول عربية متوسطة الدخل: مصر ، الجزائر، العراق، سوريا، ليبيا، لبنان .

3- دول عربية منخفضة الدخل: الصومال ، جيبوتي ، اليمن، السودان، موريتانيا، فلسطين .

المطلب الثالث : الخصائص الاجتماعية للوطن العربي.

حققت الدول العربية إنجازات هامة في تنمية الموارد البشرية لكن أداؤها لا يزال متدنيا في بعض المجالات مقارنة مع الدول النامية و بدرجة ضعيفة جدا مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة ، و تتفاوت الإنجازات في الدول العربية تبعا لتفاوت الموارد و الإمكانيات، وكفاءة استخدامها و كذا الظروف الاجتماعية و السياسية المحيطة بها ، حيث يظهر هذا التفاوت كبيرا بدءا من نصيب الفرد من الساعات الحرارية إلى أدنى الحاجات على سلم أولويات الفرد، لذلك لا يمكننا التصميم عند الحديث عن الجوانب البشرية في الوطن العربي (16).

الفرع الأول : النمو السكاني.

يبلغ المعدل الوسطي للنمو السكاني في العالم العربي 3% و هذه النسبة تختلف بين الدول العربية ، و ما يمكن أن نلاحظ بداية أن هنالك أقطار عربية تشكو اكتظاظا سائيا مثل مصر والمغرب واليمن و أقطار أخرى تشكو من خلل سكاني، فبلدان الخليج العربي و السودان ، فمستدار الاكتظاظ أو الخلل يعتبر نسبي في ضوء قدرة اقتصاد كل بلد عربي على استيعاب حجم معين من السكان ، و تقدر الإحصائيات أن عدد السكان في الوطن العربي وصل إلى 170 مليون نسمة سنة 1980، و أكثر من 200 مليون نسمة سنة 1995، و حالة استقرار معدل الزيادة السنوية البالغ 4.7 مليون نسمة . فسيضاعف عدد السكان كل 24 سنة ، و يقدر ب290 مليون نسمة في سنة 2000. (17)

و تشير تقديرات المكتب العالمي للشغل بجنيف إلى أن حجم السكان في العالم العربي تَصُور على النحو التالي :

جدول رقم (2):تطورات حجم السكان في العالم العربي بالملايين.

السنوات	1980	1985	1990	2000
ذكور	85.250	98.929	114.351	148.517
الإناث	83.113	97.538	112.650	146.114
المجموع	129.363	169.467	227.001	294.231
نسبة الذكور إلى الإناث%	%101.4	%101.4	%101.5	%101.6

المصدر: إبراهيم سليمان عيسى، مرجع سبق ذكره، ص21.

الفرع الثاني:توزيع السكان في الوطن العربي .

قياسا على العلاقة بين النمو السكاني و الموارد الطبيعية يتجلى لنا أن توزيع السكان في الوطن العربي ينطوي على مجموعة من المتناقضات، حيث يظهر أن هناك اختلال في توزيع السكان من منطقة لأخرى ومن دولة لأخرى، وفيما يلي جدول توزيع السكان عبر البلدان العربية،و بعض المؤشرات الديموغرافية.

جدول رقم (3): توزيع السكان في العالم العربي.

العمر المتربق	متوسط معدل النمو السنوي 2008-1995	عدد السكان بالملايين					المساحة بالآلاف	البلد
		2008	2006	2000	1983	1981		
62	2.46	5.8	5.6	4	3.7	3.5	98	الأردن
63	5.38	4.7	4.2	2	1.1	0.1	84	الإمارات
47	5.12	1.12	9.6	6.3	0.4	0.5	6	البحرين
61	1.10	10.3	10.12	9.5	6.7	6.5	166.4	تونس
57	1.63	34.6	33.48	31	21	19.5	2381	الجزائر
-	3.15	8.6	8.17	6.8	-	0.3	22	جيبوتي
56	2.44	24.8	23.67	20	9.9	0.3	2150	السعودية
47	2.65	38	36.29	34	20.3	19.2	2507	السودان
65	2.54	19.6	18.71	19	10	9	185	موريا
39	1	10.38	10.18	6.5	4.6	4.4	638	الصومال
57	3.11	30.5	28.80	26	14.5	13.5	435	العراق
47	2.31	2.8	2.57	-	1.1	0.8	212	صان
-	-	-	-	-	-	3.8	26	فلسطين
-	8.71	1.4	1.04	-	0.3	0.2	11	قطر
70	4.76	3.4	3	2.2	1.5	1.5	18	الكويت
65	0.97	3.9	3.9	4.2	2.8	3.2	10	لبنان
57	3.25	7.2	6.8	6	3.3	3.1	1757	ليبيا
65	2.18	74.2	71.34	63.6	45.1	43.3	1001	مصر
56	1.64	32.5	31.56	40	22.2	20.9	447	المغرب
44	2.64	3.2	3	3	1.7	2	1031	موريتانيا
48	3.56		22.6	16	9.8	9.5	528	اليمن

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لسنة 2009:

الفرع الثالث : الخصائص البشرية للوطن العربي.

تتمثل الخصائص البشرية للوطن العربي في النقاط التالية :

- 1-نسبة الأمية مرتفعة جداً: وصلت في الستينات و السبعينات في بعض الدول العربية إلى حوالي 90% من إجمالي السكان و هذا راجع إلى الاستعمار و السياسة الانغلاقية التي كان يفرضها على مستعمراته من جميع النواحي لكن هذه النسبة بدأت تنخفض في التسعينات ،و هذا بسبب تحسن المستوى المعيشي ،و اتخاذ أغلبية الدول العربية في البداية إجبارية للتعليم الابتدائي و الأساسي.

2 - التركيبة السكانية: هي تركيبة شبانية تفوق 50% من مجموع السكان و تصل في الجزائر الى 75% و

هذا ما يعطي للوطن العربي أفضلية الحصول على اليد العاملة المتوفرة بشكل واضح.

3- تعاني الدول العربية من ندرة الأيدي العاملة الماهرة عامة أما دول الخليج فتعاني من ندرة اليد العاملة الماهرة و غير الماهرة ،بسبب قلة عدد سكانها الذي يبلغ عددهم حوالي 22 مليون نسمة فقط ،لذلك تستعين هذه الدول بالعمالة المهاجرة إليها من دول آسيا و الدول العربية المجاورة ،إذ تمثل العمالة الأجنبية في دولة الإمارات العربية المتحدة حوالي 84% من عدد السكان ،بينما تبلغ في قطر 83% ،وفي الكويت 59% وفي السعودية 31% من مجموع السكان⁽¹⁸⁾ . وتعتبر العمالة الوافدة بمثابة الركيزة الأساسية التي تقوم عليها اقتصاديات دول الخليج، ولولا هذه العمالة لما أمكن لهذه الدول أن تخطو خطوات واسعة في مجال البناء والتعمير ، وإقامة مشروعات البنية الأساسية خلال فترة قصيرة نسبيا.

4 - تعاني الدول العربية أيضا من هجرة الأدمغة خاصة دول المغرب العربي ،وبالخصوص الجزائر وهذا يرجع إلى عدة أسباب نذكر منها ما يلي:

أ - عدم توفر مناصب الشغل و الإمكانات اللازمة للبحث .

ب - الإغراءات الكبيرة المقدمة من طرف الدول المتقدمة .

ج - الوضعية الصعبة التي تعيشها والتي تشهدها الدول العربية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ،ففي الجزائر وحدها خرج ما يفوق أربعة آلاف طالب حاصل على شهادة ليسانس فما فوق للدراسة في الخارج و بالخصوص في فرنسا و هذا في السنة الدراسية 2008 - 2009 .

المبحث الثاني : التكتل الاقتصادي العربي والتحديات التي تواجهه في ظل التطورات الراهنة.

على امتداد النصف الثاني من القرن العشرين، لم تنقطع الدورات العربية بمختلف الأشكال، وفي مختلف المناسبات، لأجل تأمين وحشد التأييد لفكرة إقامة تكتل اقتصادي عربي يرقى إلى التكامل و الاندماج، وإذا كانت المرحلة السابقة من حياة الأمة العربية لم تكن تسمح بتجسيد هذا التكتل لا اقتصاديا ولا سياسيا، فالمعطيات الحاضرة و المتغيرات الخارجية والداخلية المطروحة في الوطن العربي، تحتم اخذ فكرة التكتل بجميع أشكاله بجدية أكثر من أي وقت مضى . هذا لان الكيانات الصغيرة غير قابلة للاستمرار والمنافسة، وان المصالح الاقتصادية بانث تفرض مزيدا من التكتل و التكامل و الاتحاد ويظهر ذلك بوضوح من خلال تجربة الاتحاد الأوروبي الذي نشأ بين سبوعية من الدول وهو الآن يبحث عن أوروبا موحدة بوضعت جانبا كل الخلافات و التناقضات وهي تبحث في كيفية الاستفادة من هذا التكتل وتحقيق قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية، يمكنها مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة كقوة اقتصادية وعسكرية واليابان و دول شرق آسيا من جهة أخرى كقوة اقتصادية بوسنتاول من خلال هذا المبحث مفهوم التكتل الإقليمي ثم نتطرق إلي واقع التكتل الاقتصادي العربي و المعوقات التي تكتفه و التحديات التي تواجهه وفي الأخير نتطرق إلى أسباب فشل مساعي التكتل الاقتصادي العربي .

المطلب الأول: مفهوم التكتل الإقليمي.

شهد العالم مؤخراً نشاطاً متسعاً في صعيد تكوين التكتلات و التجمعات الاقتصادية سواء كانت في إطار ثنائي أو إقليمي، فهذه الظاهرة هي نتيجة للروابط التاريخية و الثقافية و الجغرافية القائمة بين الدول المنظمة إلى هذه التكتلات⁽¹⁹⁾.

وقبل أن نتطرق إلى لب الدراسة يجب أن نتطرق إلى بعض المفاهيم و أهدافها .

الفرع الأول: تعريف التكتل الإقليمي.

في البداية نبدأ بالتعرف على كلمة إقليمي وهو وسط يتناول التفاعلات التعاونية بين الدول في منطقة معينة⁽²⁰⁾. أما بالنسبة لتعريف كلمة تكتل أو تكامل فهناك اتجاهين رئيسيين يمكن التمييز بينهما في تعريف التكتل⁽²¹⁾.

الاتجاه الأول: اتجاه عام يعرف التكتل على أنه شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة دون المساس بسيادة أي منها .

الاتجاه الثاني: اتجاه أكثر تحديداً، يعتبر التكتل عملية لتطوير العلاقات بين الدول، وصولاً إلى أشكال جديدة ومشتركة بين المؤسسات و التفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة .

ويبقى التكتل في مفهومه الحديث عملية سياسية اقتصادية و اجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة، لخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق عوائد مشتركة من خلال الاستغلال المشترك للإمكانيات و الموارد المتاحة بغية خلق مزيد من التداخل و الترابط بين هياكلها الاقتصادية و الاجتماعية لصالح تحقيق التنمية، وبلوغ درجة من الاندماج للوصول إلى الوحدة الاقتصادية وهذا كله في ظل شرطية القرار السياسي الموحد في ظروف موضوعية و واقعية تخدم أهداف العملية التكاملية⁽²²⁾.

ويعرف الدكتور لبيب شقير التكامل (التكتل) بأنه "عملية تحقيق الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول لتحديد درجاته المتصاعدة و التي تبدأ من منطقة التجارة الحرة إلى الاتحاد الجمركي ثم السوق المشتركة السويدة فالتكامل الاقتصادي الكامل، يتطلب إقامة التكتل الاقتصادي بأشكاله المتعددة وجود إرادة سياسية واعية وصارمة وقبل التنازل عن بعض سلطات الدولة لصالح الجماعة المتكاملة التي يتم إنشاؤها"⁽²³⁾. ومن هذا التعريف ينضح أن عملية التكتل ليست بسيطة، بل هي عملية على درجة من التعقيد و الشمول في العلاقات الاقتصادية و السياسية، كما أنها ترتبط بتحقيق تغيرات و آثار شكلية في الاقتصاد الوطني لأطراف في العملية التكتلية.

الفرع الثاني: أسباب التكتل الاقتصادي الإقليمي.

هناك عدة أسباب تؤدي بالدول إلى القيام بالتكتل الاقتصادي وسنأتي على ذكرها فيما يلي :

- 1- وجود روابط تاريخية قوية بين دول المجموعة و القرب الجغرافي⁽²⁴⁾.
- 2 - وجود روابط قومية معينة بين شعوب مجموعة من الدول. لكن هذه الروابط القومية لا تكفي لوحدها بل يجب توفر الإرادة السياسية و المصالح المشتركة و الظروف الملائمة⁽²⁵⁾.

- 3 - تقوية القوى التفاوضية ودعم الاستقلال السيامي .
- 4 - الرغبة القوية خاصة للدول النامية في تحقيق النمو و الالتحاق بركب الدول المتقدمة ، وهذا سيكون فوق الحسابات الضيقة للدولة والسيادة و السلطة وغيرها (26).
- 5 - تجنب النتائج السلبية التي تترتب على تحرير التجارة الخارجية مع الدول المتقدمة صناعيا ، خاصة إذا كانت الدول متقاربة فيما بينها في مستويات التنمية (27).

الفرع الثالث : أهداف التكتل الاقتصادي .

للتكتلات الاقتصادية و الإقليمية أهداف عديدة ليست كلها بالضرورة اقتصادية بل هناك أهداف سياسية واجتماعية وعسكرية ، وسوف نتطرق إلى هذه الأهداف كلا على حدى كما يلي (28) :

1-الأهداف العسكرية:

- أ- تكوين وحدة عسكرية بين الدول الأعضاء في التكتل لمواجهة العالم الخارجي .
- ب- التصدي للضغوطات الخارجية بسهولة في حالة التكتل الإقليمي .

2- الأهداف الاقتصادية :

- أ- الحصول على أسواق جديدة ذات حجم كبير .
- ب- سهولة الاستفادة من مهارة الفنيين و الأيدي العاملة بصورة أفضل .
- ج- تسهيل عملية التنمية الاقتصادية .
- د- تنويع الإنتاج وسهولة تصريفه .
- هـ- حماية اقتصاديات الدول الأعضاء من التقلبات والسياسات الأجنبية .
- و- زيادة حجم التجارة الإقليمية للدول الأعضاء .
- ز- زيادة حجم وقوة الترابط البنني بين الدول الأعضاء .

3. الأهداف السياسية :

- أ- توحيد القدرات التفاوضية للمجموعة الدول الأعضاء .
- ب- الإحساس والشعور بالوحدة عندما تكون المصالح الاقتصادية موحدة ، وهذا ما يؤدي بالشعوب إلى البحث عن وحدة سياسية .

- ج- رغبة جامحة لدولة ما في السيطرة على مجموعة من الدول استراتيجيا .

4- الأهداف الاجتماعية :

- أ- تحقيق الرفاهية .
- ب- الحصول على مستوى معيشي أفضل .
- ج- القضاء على البطالة بفضل المشروعات المشتركة بين الدول الأعضاء .
- د- القضاء على الأمية بفضل حسن استخدام قدرات الدول الأعضاء .

الفرع الرابع :شروط نجاح التكتلات الإقليمية .

يجب أن تتوفر في التكتلات الإقليمية بعض المقومات والشروط الأساسية التي يمكنها تحقيق الأهداف المسطرة بطريقة جيدة ,حيث تتمثل هذه الشروط فيما يلي (29):

1- الشروط الاقتصادية :

- أ- توفر البنية الأساسية الملائمة .
- ب- توفر الأيدي العاملة المدربة والماهرة و المؤهلة .
- ج- تخصيص المشاريع الإقليمية على أساس إقليمي .
- د- انسجام السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف دول المجموعة .
- هـ- توزيع مكاسب التكتل بعدالة .

2- الشروط السياسية:

- أ- وجود هياكل متماثلة لصناعة القرار في التكتل الإقليمي .
- ب- وجود أطروحات سياسية مشتركة بين دول التكتل الإقليمي
- ج- وجود وجهات نظر متطابقة ومتوافقة حول قضايا سياسية .
- د- تنظيم تدخلات الحكومات المحلية المؤثرة على العمليات التجارية .

الفرع الخامس : مزايا التكتل الاقتصادي الإقليمي.

هناك عدة مزايا نذكر منها مايلي (30):

- 1-اتساع حجم السوق.
- 2-تنويع فرص استغلال الموارد، وزيادة قابلية استخدامها صناعيا في مجالات وميادين الإنتاج المختلفة.
- 3- تيسير الاستفادة من المهارات والفنيين، والأيدي العاملة بصورة أفضل وعلى نطاق أوسع .
- 4- تحسين شروط التبادل وتعزيز القدرة على التفاوض بين الدولة والعالم الخارجي .
- 5- زيادة معدل النمو الاقتصادي .

الفرع السادس :إشكال التكتل الاقتصادي الإقليمي .

هناك خمسة أنواع للتكتل الاقتصادي الإقليمي وهي كالآتي (31):

- 1-مناطق التجارة الحرة: وفيها تلغى القيود الجمركية المفروضة على السلع الخاصة بالدول الأعضاء , ولكن يحتفظ كل عضو بتعريفته الجمركية الخاصة بالنسبة للدول غير الأعضاء, وقد تكون متعلقة ببعض المنتجات دون الأخرى, وتعرف مناطق التجارة الحرة على أنها اتحاد جمركي ناقص (32).

2-الاتحاد الجمركي: يعد درجة أكثر تقدماً من منطقة التجارة الحرة حيث يتم من خلاله توحيد التعريفات الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة كافة القيود على التجارة البينية ، ويمكن تلخيصه في أربع نقاط هي على النحو التالي:

أ-وحدة القانون الجمركي والتعريفات الجمركية .

ب - وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء .

ج - وحدة الحدود الجمركية للدول الأعضاء .

د - توزيع حصيلة الرسوم الجمركية حسب الاتفاقية المبرمة أو بالتساوي .

3- السوق المشتركة : وفيها يضاف إلى مقومات الاتحاد الجمركي إلغاء القيود على حركة عوامل الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء في السوق (33).

4 - الوحدة الاقتصادية: ويقصد بها الاتحاد الاقتصادي وهي درجة أعلى من السوق المشتركة ، فيتم من خلالها إدماج اقتصاديات الدول الأعضاء في اقتصاد واحد ، وذلك عن طريق تجميع الموارد و العوامل الإنتاجية المادية والبشرية وتوجيهها بشكل يتفق مع الوضع الجديد وتوفير حرية انتقال رأس المال والسلع والعمالة بين دول الاتحاد، و ذلك بقصد زيادة الإنتاج وتنمية الاستثمارات ،وتكامل العمليات الاقتصادية.

5- التكامل الاقتصادي : يتم من خلاله توحيد السياسات المالية والنقدية وسياسات مواجهة التقلبات الاقتصادية ، كما يتطلب الاندماج الاقتصادي الكلي إنشاء سلطة فوق قومية تكون قراراتها ملزمة للدول الأعضاء (34).

المطلب الثاني : واقع التكتل الاقتصادي العربي.

لقد تمت في الواقع محاولات كثيرة لتدعيم العلاقات الاقتصادية بين الأمة العربية ، والاستفادة من مزايا تكثيف التعاون الإقليمي والوصول إلى حل مشكلات المنطقة العربية الاقتصادية منها والاجتماعية ،وسجل الوطن العربي المشترك حافل بجوانبه المختلفة بالعديد من صيغ التعاون خاصة في المجال الاقتصادي، وقد تضمنت مسيرة العمل العربي المشترك محاولات عديدة من أجل تحرير التجارة العربية وإقامة أسواق مشتركة بدءا ببروتوكول الإسكندرية في 1944 وتلاه عقد معاهدة الدفاع المشترك والتعاون في 1950 ،ثم اتفاقية تسهيل التبادل التجاري في 1953 ، وكان عقد اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في 1957 علامة بارزة في مسيرة العمل المشترك ،وقد أسفرت هذه الاتفاقية ، تكوين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي أصدر قرار إنشاء السوق العربية المشتركة في عام 1964 ،وقد بلغ عدد الدول العربية المنظمة ، سبع دول غير أنها لم تدخل حيز التنفيذ قط (35).

وفي السبعينيات أقيمت الكثير من المشروعات العربية المشتركة والاتحادات الصناعية العربية، أقيمت دراسات عن الخطط الاقتصادية في الدول العربية ،ثم تم عقد مؤتمر القمة العربية عام 1980 ،ناقش قضية العمل العرب المشترك ،و1981 ، عقدت اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين الدول العربية ، ولكن لم تبدأ العمل بها إلا بعد صدور البروتوكول التنفيذي لها في 1987 ، والذي استهدف

إقامة منظمة تجارة عربية بعد عشر سنوات، وفي ظل هذا الزخم الهائل من المحاولات التكتيلية العربية سوف نتناول أهم هذه المحاولات وندرجها فيما يلي:

الفرع الأول : معاهدة الدفاع المشترك والدفاع الاقتصادي واتفاقية تسهيل التبادل التجاري .

نشأت المسيرة الجماعية للتكامل الاقتصادي العربي في 1950 بعقد اتفاقية أولى بعنوان معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية⁽³⁶⁾. ومن الناحية الاقتصادية يهمننا من هذه المعاهدة نقطتان هما⁽³⁷⁾:

1 — أنها كرست من جديد المبدأ الذي تضمنه ميثاق جامعة الدول العربية وهو تعاون الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية .

2 — أنها نصت في المادة الثامنة منها على إنشاء مجلس اقتصادي يتكون من وزراء الأقطار المتعاقدة المختصين بالشؤون الاقتصادية أو من يمثلونهم ليقتراح على حكومات البلدان العربية ما يراه كفيلًا بتحقيق أهداف التعاون الاقتصادي العربي .

وتعد هذه الاتفاقية من أولى الاتفاقيات الجماعية المنظمة لتحرير التجارة بين البلدان العربية، بل أنها أول اتفاقية في سلسلة الاتفاقيات الجماعية التي توالى في ظل الجامعة العربية، التي وضعت أسس التجمع العربي وأحكامه، وقد بينت الاتفاقية في محتواها أن الهدف من إبرامها هو تحقيق تعاون وثيق في المجالات الاقتصادية بين البلدان العربية . بما في ذلك تسهيل التبادل التجاري فيما بينها طبقاً لما يقرره ميثاق الجامعة العربية⁽³⁸⁾.

الفرع الثاني : مشروع الوحدة الاقتصادية العربية .

لعبت الاعتبارات السياسية الدور الأساسي وراء إعداد مشروع الوحدة الاقتصادية العربية وذلك في 1956، حيث اتخذت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية مبادرة تعبر عن الطموح السياسي بتأليف مجموعة من الخبراء العرب تتولى إعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية، والخطوات التي يجب إن تتبع من أجل تحقيقها، وعلى الرغم من أن مشروع الاتفاقية تم الانتهاء من إعداده في سنة 1957، إلا أنه كانت تنقص الجدية والحماس لترجمة هذا المشروع على أرض الواقع بالإضافة إلى غياب الإرادة السياسية العربية، إن الموافقة على الاتفاقية التي تم إعدادها في سنة 1957 تمت من جانب عدد محدود من الدول العربية وكان ذلك بعد مرور خمس سنوات على الأقل فقد وافقت كل من مصر والمغرب والكويت في جوان 1962، ثم العراق وسوريا في ديسمبر 1962 واليمن في ديسمبر 1963، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في أبريل 1964⁽³⁹⁾.

وقد كان المراد من وراء هذه الاتفاقية تحقيق وحدة اقتصادية كاملة بين البلدان الأعضاء في الجامعة العربية، وبصورة تدريجية، وتنص المادة الأولى على ما يلي :

1 — حرية انتقال رؤوس الأموال و الأشخاص.

- 2- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية و الأجنبية .
 - 3- حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي .
 - 4- حرية النقل والعبور .
- وللوصول إلى تحقيق الوحدة الكاملة تنص المادة الثانية بان تعمل الدول الأعضاء على :

- 1- جعل بلدانهم منطقة جمركية واحدة .
 - 2- توحيد أنظمة التجارة الخارجية والنقل والعبور .
 - 3- عقد الاتفاقات التجارية مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة.
 - 4- تنسيق السياسات الزراعية والصناعية والتجارية.
 - 5- توحيد التشريعات الاقتصادية والاجتماعية.
 - 6- توحيد التشريعات الضريبية والمالية والنقدية.
 - 7- اتخاذ إجراءات أخرى ملزمة لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية .
- تبدو هذه الاتفاقية في غاية الطموح إذا ما قورنت باتفاق 1953 . وفي الواقع لم يكن من السهل تطبيق هذه الاتفاقية بعد الانتهاء من التوقيع عليها، ذلك راجع إلى كثير من العراقيل التي كانت تقف في طريق الوحدة.

الفرع الثالث : السوق العربية المشتركة

لقد تم التوقيع على القرار الذي تمخضت عنه السوق العربية المشتركة في 13-08-1964 بالقاهرة ويشكل القرار المتفق عليه طريقاً وسطاً بين الاتفاق العربي حول التجارة والممرور عام 1953 وبين اتفاقية الوحدة الاقتصادية حيث يظهر وكأنه مرحلة من مراحلها و الحقيقة أن قيام سوق عربية مشتركة هي خطوة إلى الوراء بالقياس إلى مشروع الوحدة الاقتصادية الطموح، طالما أنه مرحلة من مراحل المرور إلى الوحدة الاقتصادية⁽⁴⁰⁾.

لقد تم إنشاء السوق العربية المشتركة بموجب القرار الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تحت رقم 17 بتاريخ 13/08/1964 حيث نص هذا القرار على ما يلي⁽⁴¹⁾:

نفذاً لأحكام اتفاقية الوحدة العربية الاقتصادية بين دول الجامعة العربية ورغبة من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تحقيق التقدم الاجتماعي و الازدهار الاقتصادي في الدول العربية المتعاقدة وتوحيد الجهود لتحقيق أفضل الشروط لتنمية الثروات ورفع مستوى المعيشة، وتحسين ظروف العمل وإرساء دعائم الوحدة الاقتصادية على أسس سليمة، قرر مجلس الوحدة الاقتصادية إنشاء السوق العربية المشتركة التي تهدف إلى تحقيق الأسس التالية :

- 1- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
- 2- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
- 3- حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي .

4- حرية النقل والعبور.

وتعتبر السوق العربية المشتركة من أهم المنجزات التي تحققت لمجلس الوحدة الاقتصادية ، حيث جاء قرار إنشاء السوق للتعبير عن رغبة المجلس في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، وأيضاً للعمل على تحقيق مزيد من التقدم ورفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل ، وما من شك إن الأهداف الكبيرة و الآمال العريضة التي كانت وراء قرار إنشاء السوق العربية المشتركة ، لم يتحقق منها إلا القليل إلى يومنا هذا ، حيث لم يوقع على مشروع السوق العربية المشتركة سوى أربع دول من بين الدول الأعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، فهذه المحاولة ولدت ميتة لأنها لم تعرف سوى الجمود و التردد إلى الآن⁽⁴²⁾. والمشكل المطروح هو أن السوق تسبق الوحدة وليس العكس ، وهذا ما يؤدي بنا إلى القول بأن الوحدة الاقتصادية العربية هي وحدة زائفة ، موجودة في عقول أصحابها ولا مجال لها في أرض الواقع.

الفرع الرابع : اتفاقية تيسير التجارة ومنطقة التجارة الحرة.

واعتباراً لما أفرزته محاولات التكتل الإقليمي السابق من شعور بالخيبة و الإحباط ، برزت توجهات جديدة في المسار التكاملي العربي تتسم بنصيب من المعقولية و الواقعية ففي 1981 أعدت اتفاقية تجارية جديدة باسم اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، تم التوقيع عليها من قبل 21 دولة ، وتهدف هذه الاتفاقية إلى الإعفاء الكامل من الرسوم والقيود على السلع الزراعية و الحيوانية و المواد الأولية و المواد الخام المعدنية و غير المعدنية ، كما تم تصنيف المنتجات الصناعية وفقاً لقوائم تحدد لاحقاً ضمن مفاوضات جماعية⁽⁴³⁾، وتم بعد ذلك إبرام اتفاقية أخرى في 1982 هي اتفاقية موحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية ، ووقعت عليها واحد وعشرين دولة، واحتوت أحكام هذه الاتفاقية على منح الأموال العربية ضمانات أساسية يمكن دعمها بامتيازات أخرى ، عن طريق اتفاقات ثنائية ، لكن وبالرغم من هذا الإجماع العربي لم يحض أي من هذين المشروعين بنجاح يذكر ، إذ حالت العراقيل التجارية والسياسية وغيرها دون تنفيذ الاتفاقين المشار إلهما كما كان متوقعا⁽⁴⁴⁾.

وتبقى الجهود قائمة لأقامة تكتل اقتصادي عربي مبني على أسس صحيحة وسليمة ، وتساعد في ذلك الإرادة السياسية الطموحة للخروج بالوطن العربي من دائرة التخلف والسير به إلى التنمية الشاملة.

المطلب الثالث : معوقات التكتل الاقتصادي العربي.

كثرت المشكلات المانعة للتكتل الاقتصادي العربي، وتشعبت باتجاهات عديدة تراوحت بين أسباب خارجية وأخرى داخلية ، وبين أسباب أيديولوجية وثقافية وإعلامية وتنظيمية وإدارية ومؤسسية وحتى نفسية ، تندرج كل هذه الأسباب ضمن مجموعة من المعوقات الاجتماعية والسياسية و الاقتصادية . التي حالت دون التوصل إلى حالة من التكتل تضمن الحفاظ على مصالح الدول العربية ضد العالم الخارجي⁽⁴⁵⁾ ويمكن إيجاز هذه المعوقات فيما يلي :

الفرع الأول : المعوقات الاجتماعية.

تتمثل فيما يلي (46):

- 1- التذبذب في المناخ العام السائد في العلاقات بين الدول العربية ذاتها هو أحد أهم المعوقات الاجتماعية التي أعاقَت التقدم نحو التكثُل الاقتصادي العربي وهذه العلاقة سادتها مشاعر الغيرة والتفضيل وحرص على تبوء الزعامة والاستئثار بالقدرة على التأثير و كمثل على هذا ما وقع بين مصر و الجزائر من اختلاف و انشقاق في العلاقات الاجتماعية في مباراة كرة قدم من أجل تبوء منصب تمثيل العرب على الصعيد العالمي .
- 2- الاختلافات الكبيرة و التباين في مستوى المعيشة بين مختلف الدول العربية.
- 3- تزايد معدلات النمو السكاني في بعض الدول العربية أدى إلى توسيع الفجوة بشكل كبير بين الأغنياء والفقراء.
- 4- تفشي الأمية بشكل كبير في المجتمعات العربية ، التي تصل في المتوسط العام إلى 50 % من إجمالي السكان ، فضلا عن تردي مستويات التعليم في مختلف مراحله.
- 5- مشكلات التطرف والإرهاب من جهة و التقليد الأعمى ومحاكاة المظاهر الاجتماعية للمجتمعات الغربية نتيجة للتبعية الثقافية و رواسب الميول الاستعمارية ، الأمر الذي أسفر على المزيد من انصراف و اهتزاز الهوية في العديد من البلدان العربية .
- 6- عدم تطور الثقافة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الأمر الذي يجعلها بعيدة عن التكامل ومرتبطة بالنفرة و القطرية .
- 7- غياب حركة شعبية مناضلة من أجل الوحدة العربية ، وارتباط التكثُل بالأجهزة الرسمية .

الفرع الثاني : المعوقات السياسية .

تتمثل فيما يلي (47):

- 1- وجود العالم العربي في صراعات سياسية منذ عقود طويلة (المغرب و الصحراء الغربية ، اليمن و السعودية ، العراق و الكويت ، المغرب و الجزائر.... الخ) ولا زال بعضها حتى اليوم .
- 2- فشل الجامعة العربية في التوصل إلى حلول عملية قابلة للتطبيق لهذه الصراعات .
- 3- التباين في أساليب صناعة القرار السياسي في الدول العربية .
- 4- سوء استخدام النفوذ السياسي للدول العربية في علاقاتها مع بعضها البعض .
- 5- تعارض الأنظمة السياسية والاختلاف الإيديولوجي.
- 6- عدم توفر الإرادة السياسية اللازمة لاتخاذ القرارات وتنفيذها (48).
- 7- حالة الانفصام بين الأنظمة الحاكمة وبين الأغلبية الشعبية الشيء الذي أدى إلى تفشي ظاهرة الإرهاب بدلا من الديمقراطية.

- 8- عدم فعالية الموائيق الرسمية المشتركة، والتتصل من الالتزامات ، لان التوقيع عليها كان لمجرد تفادي الحرج السياسي، دون نية مسبقة للتنفيذ .
- 9- غياب آليات ترشيد القرارات السياسية الخاصة بالعمل المشترك .
- 10 - ضغوط الدول الكبرى من جانب واتساع نفوذ الشركات العابرة للقوميات من جانب آخر وهذا نتيجة ازدياد أهمية النفط العربي .
- 11- عدم استقرار الأنظمة السياسية العربية خاصة في فترة الخمسينات و الستينات لان كل الدول العربية تعرضت إما للاحتلال أو الانتداب من قبل الدول الاستعمارية الكبرى الشيء الذي يجعلها دائما مرتبطة بهذه الدول رغم استقلالها منذ سنوات عديدة ، ولان مصلحة هذه الدول المستعمرة في عدم تكامل وتكتل الدول العربية وبقاءها متفرقة ، تسعى بكل ما آتت من قوة وحيلة للإبقاء عليها كما هي الآن .

الفرع الثالث : المعوقات الاقتصادية

وتتمثل فيما يلي (49):

- 1- التفاوت من حيث درجات النمو الاقتصادي.
- 2- الاختلاف بين الأنظمة و التشريعات التجارية والجمركية .
- 3- يعاني الاقتصاد العربي من ضعف القاعدة الإنتاجية ،و التوجه الخارجي لاستراتيجية التنمية فيها ، وغياب التصور الشمولي و التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول العربية .
- 4- تداخل الأهداف السياسية مع القرارات الاقتصادية .
- 5- التبعية الاقتصادية والمالية للدول العربية بالدول الغربية .
- 6- تنوع البنيات الاقتصادية واختلاف البنيات النقدية حيث ترتبط بعضها باليورو و بعضها بالدولار الأمريكي و أخرى بالجنيه الإسترليني .
- 7- تفاوت الدخول فهناك بلدان نفطية غنية وهناك بلدان متوسطة و أخرى فقيرة .
- 8- تعارض الأنظمة الاقتصادية بين الاشتراكية والرأسمالية .

المطلب الرابع : التحديات التي تواجه تكتل الدول العربية في ظل التطورات الراهنة .

إن التطورات الراهنة ونقصان بها العولمة التي اجتاحت العالم في السنوات القليلة الماضية وظهور المؤسسات الاقتصادية الدولية المروجة لها ، جعلت العالم العربي يعيش في دوامة و يواجه مجموعة من التحديات المصيرية نذكر منها ما يلي :

الفرع الأول : التحديات الاقتصادية.

وتتمثل في مجموعة من التوجهات العالمية و التحولات الاقتصادية التي عرفها العالم وسنأتي على ذكر بعض هذه التوجهات على النحو الآتي:

1- التوجه نحو حرية التجارة الخارجية: إن واقع تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى ما يلي⁽⁵⁰⁾:

أ- تحرير التجارة الخارجية و إلغاء القيود الجمركية على الواردات سيؤدي إلى القضاء على الصناعات العربية الناشئة.

ب- إن إلغاء الدعم على الزراعة في البلدان المتقدمة يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الواردات الغذائية .

ج - إن اشتداد المنافسة في الجودة والتكلفة ، مع ضعف التطور التكنولوجي وقصور هياكل الإنتاج ونظم الإدارة و التخلف في تطبيق نظم الجودة الشاملة يؤدي إلى عدم ملائمة شروط التبادل التجاري بالنسبة لصادرات الدول العربية .

د - سيطرة الشركات العالمية على التجارة المتعلقة بالخدمات و التكنولوجيا العالية التي تستعملها تجعل الدول العربية في حاجة ماسة دائما إلى تجديد الوسائل و الآليات وهذا ما يصعب تحقيقه و الوصول إليه في الوقت الحاضر.

2- التوجه نحو حرية رؤوس الأموال: وهنا نتكلم عن العولمة المالية التي تفرض مجموعة من التحديات و المتمثلة فيما يلي⁽⁵¹⁾:

أ- تؤدي إلى إفقاد الدول المضيفة لها درجة كبيرة من استقلالية قرارها الاقتصادي، وبخاصة في المجال النقدي، ومثال ذلك ارتفاع سعر الفائدة. في المراكز الرأسمالية سيسبب استنزاف الاحتياطات من العملة الصعبة.

ب- ضغط العولمة المالية على الدول القومية باستعمال الدولار واليورو محل العملة الوطنية.

ج - عدم القدرة على التوسع في السياسة النقدية الداخلية إلا بالاعتماد على فائض ميزان المدفوعات الجاري وتدفق القروض و الاستثمارات الأجنبية إليها، وهذا سيرهن مصيرها ومصير شعوبها بالاعتماد على عوامل خارجة عن إرادتها وسيطرتها وتتحكم بها القوى الكبرى في العالم

د- التعرض للأزمات المالية واحسن مثال على ذلك هي الأزمة المالية الآسيوية .

3- التحديات التي تفرضها التكتلات الإقليمية ، وندرجها فيما يلي⁽⁵²⁾ :

أ- تآكل المزايا الخاصة بالصادرات العربية.

ب - ارتفاع تكلفة برامج التنمية.

ج - اختلال النشاط الاقتصادي.

د - عدم قدرة الدول العربية في تصميم سياساتها التنموية بعيدا عن التكتلات الإقليمية القوية و المنظمات العالمية .

هـ - عند القيام بالمفاوضات تجد الدول العربية أمامها مجموعة من الخبراء و التقنيين الأكفاء من خيرة خبراء التكتلات الإقليمية و المنظمات العالمية وهذا ما لا يساعدها على تحقيق أكبر فائدة ممكنة .

الفرع الثاني : التحديات الاجتماعية .

تنسّم الأوضاع الاجتماعية الحالية في الوطن العربي بمجموعة من الصفات الأساسية الكمية والكيفية السلبية التي تقف عائقاً أمام مجهودات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فيها، حيث يعتبر العنصر البشري ذو دور غير مرض في تحقيق التنمية ، بل يشكل نقطة اختناق عويصة تعرقل سيرورة التنمية الاقتصادية ، خاصة مع ارتفاع معدلات البطالة و اتساع الفجوة بين مخرجات الأنظمة التعليمية و الاحتياجات البشرية للتنمية الاقتصادية ،و زيادة نسبة الإعاقة و ضعف أجهزة التخطيط و تنفيذ برامج التنمية البشرية التي تعتبر إحدى المعوقات الهامة أمام النمو الاقتصادي المتوازن المنشود، ولاشك أن ارتفاع معدلات النمو السكاني ،و تنامي حركة الهجرة الداخلية و النزوح البشري نحو المدن الرئيسية في مثل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة، ولا يمكن أن يؤدي إلا إلى تدني الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و تأزمها و تفاقم مشاكلها من خلال تزايد معدلات البطالة و استفحال معضلة التضخم ،و تنامي الفوارق الاجتماعية و المهنية بين الشرائح السكانية المختلفة في البلدان العربية⁽⁵³⁾.

وفيما يلي سنعرض الإحصائيات المتعلقة بتطور نسب التحضر في البلدان العربية في جدول تحت عنوان معدل النمو الحضري إلى إجمالي السكان في الوطن العربي في الفترة 1965 إلى 2007.

جدول رقم(4) :تطور معدل النمو الحضري في الوطن العربي.

الدول العربية	نسبة إجمالي الحضر إلى إجمالي السكان			
	1965	1985	2000	2007
الأردن	47	64	70	83
تونس	40	57	66	66.6
الجزائر	-	43	76	80
السعودية	39	72	82	85
الموستان	13	21	42	47
سوريا	40	50	64	74
الصومال	20	34	46	54
العراق	50	71	83	67
عمان	4	29	40	72
لبنان	50	80	87	90
مصر	41	46	57	60
المغرب	32	45	55	60
موريتانيا	7	35	66	67
اليمن	18	35	38	45

المصدر :التقرير العربي الموحد 2008

وحسب إحصائيات البنك العالمي و منظمة العمل العربية فإن معدل البطالة تجاوز في بعض الأقطار العربية 20% كما هو الحال في الجزائر 29% و اليمن و لبنان، و هذا لأن نسبة القوة العاملة في الدول العربية هي 85% من إجمالي السكان بينما معدل النمو السنوي لقوة العمل كانت على النحو التالي⁽⁵⁴⁾:

الفترة 1980-1985 - معدل النمو للعمل 36%

الفترة 1986-1995 - معدل النمو للعمل 3.4%

الفترة 1996-2000 - معدل النمو للعمل 3.2%

الفترة 2000-2007 - معدل النمو للعمل 3.8%

أما معدل نمو السكان فهو 3% و كل الدول العربية تتميز بطاقة شبانية كبيرة، أي معظم سكانها شباب و هذا يعتبر تحدي كبير لهذه الدول إذا لم تجد الوسيلة الناجعة للتعامل مع هذه الميزة التي من الممكن أن تنقلب إلى نقمة.

الفرع الثالث: التحديات التكنولوجية:

إن الثورة التكنولوجية الحالية زادت من الفجوة الموجودة بين العالم المتقدم و العالم الثالث ، الذي تنتمي إليه الدول العربية، و كان التقدم التكنولوجي بطيئاً في الدول العربية نتيجة للأسباب التالية⁽⁵⁵⁾:

1- التفاوت المتزايد للدخل بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، مما ولد ضعف في القدرة المالية للدول الفقيرة من أجل تمويل وتطوير البرامج التكنولوجية.

2- ضعف المهارات و الحوافز ونظام التعليم ومرافق البحوث.

3- عدم القدرة على التحكم في التكنولوجيا المتقدمة .

4- الفجوة التكنولوجية : وهي أن الدول المتقدمة لا تقوم بتصدير التكنولوجيا المبتكرة حديثاً ، وإنما تصدر التكنولوجيا من الدرجة الثالثة وهذا ما تحصل عليه الدول العربية من تكنولوجيا : مرورها بالدولة الأم ثم الدول الأوروبية فالدول العربية ، لذلك فإن الدول النامية عامة و الدول العربية خاصة تبقى بعيدة عن التكنولوجيا الحديثة.

5- ضعف ميزانية البحث والتطوير و التي تقدر ب 1% أو يقل عن تلك النسبة في بعض الدول العربية من مجموع الموارد الموزعة .

ولأجل هذه الأسباب يجب على الدول العربية السعي باستمرار إلى تعويض نقل واستيراد التكنولوجيا بصنع تكنولوجيا خاصة بها ، وبصورة أوسع تعويضها بسلسلة إنتاج تبدأ من المخابر العلمية إلى الدراسات الفنية للتطبيق ، ومن ثمة إلى خلق المؤسسات الكفيلة بوضع الاكتشافات العلمية موضع التطبيق داخل البلاد.

الفرع الرابع : تحديات اتجاه المنظمات الدولية.

تعاني الدول العربية من مشاكل تنموية عديدة دفعتها للقيام بالإصلاحات الاقتصادية بغية التقليل من حدة التخلف والفقر ، ولاتباع الإصلاحات وجب عليها اللجوء إلى التمويل الخارجي والاقتراض من

المنظمات الدولية لتحقيق التنمية، والنهوض باقتصادياتها الوطنية، لكن في حقيقة الأمر الدول التي لجأت إلى صندوق النقد الدولي تعاني من مشاكل هيكلية عويصة، أما الاصطلاحات والوصفات المقدمة من الصندوق فهي حل لمشاكل آنية ولذلك فإن الدول وقعت في فخ اسمه صندوق النقد الدولي حيث يفرض عليها إصلاحات اقتصادية باتباع النظام الرأسمالي، وتخفيض قيمة العملة وإزالة الدعم عن المواد الغذائية الأساسية وتسريح العمال، وتحرير التجارة الخارجية وإلغاء القيود الجمركية ومما يفتح المجال واسعا أمام الشركات المتعددة الجنسيات للقيام باكتساح الأسواق العالمية بمنتجاتها المتنوعة والعالية التقنية. ومنه فإن مواجهة هذه الشركات يعني مواجهة مخاطر العولمة ككل، ولا يتم ذلك إلا ببذل جهد كبير لتحقيق تنمية شاملة ومستمرة في كل الأقطار العربية وعلى المستوى القومي أي الوصول إلى الاندماج والتكامل الاقتصادي التام بين الدول العربية، ولا يمكن لهذه التنمية أن تتم إلا بالاعتماد على الموارد الوطنية بصورة رئيسية سواء كانت موارد محلية أو مغتربة.

المطلب الخامس : أسباب فشل مساعي التوحيد الاقتصادي في الوطن العربي.

الفرع الأول : الأساليب والوسائل المستعملة.

الأسباب المتعلقة بالأساليب والوسائل المستعملة نذكرها فيما يلي⁽⁵⁶⁾:

1- إن التحرك العربي سواء في مجال التعاون أو في مضمار التوحيد الاقتصادي قد اعتاد اغلبه أن يأتي في الماضي على شكل ردت فعل اتجاه أحداث وتطورات كانت تجرى في البلدان الأجنبية خصوصا في أوروبا الغربية، التي تتعامل معها الدول العربية تعاملًا اقتصاديًا وتجاريًا واسعًا وبينهما مصالح مشتركة وقد يكون هذا النمط من التحرك أمر لا مفر منه ولو أنه لم يجعل المحاولات العربية للتعاون والتكامل تجري مجرى التقليد القائم على أساس مقابلة التدابير الأجنبية دون مراعاة كافية للظروف الاقتصادية والاجتماعية العربية التي تختلف كل الاختلاف عن نظيراتها لدى دول أوروبا الغربية.

2- لقد اُسْتُعْمِلَتْ وسائل وأساليب المحاولات العربية للتكامل بنظرة آنية سكونية تجاه الواقع الاقتصادي العربي، فلم تجر في مضمار العمل الاقتصادي العربي المشترك محاولات جدية لرصد المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ناهيك عن تقصي التأثيرات المرتقبة لهذه المتغيرات ومن استعراض وقائع الأعمال التمهيدية لمختلف الاتفاقات الاقتصادية العربية. فإنه لا يعثر على أية دراسات أو عروض واقية بشأن الخصائص والمعطيات المتاحة، سواء في كل قطر على أفراد أو على صعيد الاقتصاد العربي ككل، وبالتالي فلا يمكن معرفة الاعتبارات التي على أساسها تمت الاتفاقية وعلى مقدار المنافع التي ينالها كل فرد أو كل دولة، ولا مقدار الضرر الذي سيحصل أو يصيب هذا الطرف أو ذاك.

الفرع الثاني : الأسباب الخارجة عن الوسائل والأساليب.

نذكرها فيما يلي⁽⁵⁷⁾:

1- ظاهرة اللامبالاة قطريا بما يتقرر جماعيا بشأن التكامل و التوحيد الاقتصادي وهذه الظاهرة تمثل حالة انفصام بما يجري الاتفاق عليه وتقريره جماعيا ، وبين الممارسات الفردية . إذ يبدو كما لو أن الأمرين يسيران في خطين لاصلة بينهما.

2- عوامل خارجية ناشئة عن خليط من التأثيرات الأجنبية المضادة للتكتل الاقتصادي العربي و الوحدة الاقتصادية العربية، وهذه التأثيرات الأجنبية تجري في سياق فرض التبعية على الاقتصاديات العربية فرديا لتبقى مشدودة برباط الانصياع الضغوط الخارجية ذات المصالح في الأقطار العربية ومن هذه الضغوط المديونية والتبعية الغذائية والاقتصادية والتكنولوجية وغيرها .

المبحث الثالث :المشروعات البديلة للتكتل الاقتصادي العربي.

إن الموقع الجغرافي للوطن العربي و انتسابه إلى الأيديولوجية (الدين)الإسلامية جعل منه مسرحا لمجموعة من المحاولات العديدة و المتكررة لتكتل كل حسب مصالحه فبالنسبة للموقع الجغرافي فتظهر عدة تكتلات منها التكتل الشرق أوسطي و التكتل الأوروبيومتوسطي و التكتل الإفريقي و غيره من المحاولات، أما بالنسبة للناحية الدينية فانتساب الدول العربية إلى الدين الإسلامي فهي بذلك محتواة في التكتل الإسلامي و لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى هذه التكتلات و التحديات التي تفرضها على التكتل الاقتصادي العربي.

المطلب الأول :مشروع التكتل الإسلامي.

يعتبر من بين المشروعات المتنافسة على تشكيل المنطقة العربية،لكن يعتبر هذا المشروع الأقل حظا في المنافسة كبديل مؤسس،و يعود ذلك إلى أن المدافعين الأساسيين عنه اعتبروا منبوتين دوليا ،و هما الجمهورية الإسلامية الإيرانية و السودان و الجماعات الإسلامية السياسية الذين اتخذوا أحيانا طابع العنف و التنظيم المسلح في داخل العالم الإسلامي و خصوصا في مصر و الجزائر و خوفا من أن تقوى شوكة المسلمين و يكونوا تكتل إسلامي قوي سيهدد لا محالة مصالح الدول الكبرى وخاصة أمريكا و اليهود لأن هدفهم الأساسي هو تحرير فلسطين و استرجاع القدس بعد التكتل و الحصول على القوة.

الفرع الأول : مدخل تاريخي لمشروع التكتل الإسلامي.

ترجع بداية هذا المشروع في العصر الحديث إلى جمال الدين الأفغاني الذي كرس كل حياته وجهوده للدعوة لجمع شمل المسلمين ، و تم حيدهم تحت لواء الجامعة الإسلامية للارتقاء بأحوال المسلمين ليصبحوا قوة حضارية جديدة ،و قد بدأت بالدعوة في منتصف القرن التاسع عشر، و لم تجد فكرة الجامعة الإسلامية تطبيقا على ارض الواقع ،بالرغم من أنه المشروع الوحيد حاليا صاحب القدرة الكبيرة و المؤثرات على التعبئة الشعبية⁽⁵⁸⁾.

لقد ظهرت بعض المؤشرات لتقوية مشروع التكتل الإسلامي في عام 1997،منها انعقاد المؤتمر الإسلامي في العاصمة الماليزية في الفترة الممتدة بين24-25فيفري1997 . و يهدف هذا المؤتمر إلى الاستغلال الكامل من جانب قادة العمل الإسلامي للقوة الاقتصادية الإسلامية ذات الإمكانيات التجارية و

الاقتصادية العظيمة .و يتميز العالم الإسلامي بإيجابيات عديدة منها الثروات الطبيعية الهائلة من زراعية ومعدنية و نفطية و طاقة بشرية ضخمة ، بحيث يمكن أن تشكل الدول الإسلامية فيما بينها هياكل انتاج ضخمة وسوقا واسعة للتبادل التجاري وتسويق المنتجات الزراعية و الصناعية ، ومراكز مالية عالمية للتمويل و الإقراض و الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك يمثل موقع العالم الإسلامي أهمية قصوى في التجارة الدولية و الاتصالات البحرية العالمية ، فمعظم الدول الإسلامية تقع في الممرات المائية الدولية⁽⁵⁹⁾.

وفي حقيقة الأمر أن المشروع الإسلامي لا يملك بناء مفصلا، وبرامج ومشروعات لا على المدى القصير ولا على المدى المتوسط .ومن ثم فهي تعبيرية أكثر منها عملية ، معنوية أكثر منها مادية ، بلاغية أكثر منها نزوعية نحو العمل.

الفرع الثاني : التحديات التي يطرحها المشروع الإسلامي .

يواجه المشروع الإسلامي مجموعة من التحديات التي تقف عائقا في وجه قيامه وهي على النحو

التالي:

1- تعدد اللغات و الأجناس و البيئات الاجتماعية واختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية و الثقافات الكبير في الثروات، وما يخلق ذلك من تنافر في غياب الوحدة.

2- الصراع الموجود بين الشيعة والسنة ومن يأخذ الريادة والقيادة لهذا المشروع، وإذا لم يتجاوز هذا المشروع هذه النقطة الجوهرية ، فسوف تكون بذرة فتنه قبل بدئه وخصوصا أن هناك من له مصلحة في إشعال نار الفتنة بين السنة والشيعة، لكي لا يظهر المشروع الإسلامي إلى الوجود ، ونقصد بهم الولايات المتحدة الأمريكية واليهود.

3- كما أن هناك خطر خارجي على المشروع الإسلامي من أطراف عديدة أهمها الولايات المتحدة الأمريكية التي ترى في هذا المشروع عدوا جديدا يمكن استخدامه للتعبئة تحت شعار مكافحة الارهاب الدولي⁽⁶⁰⁾.

وهذا ماحدث فعلا بعد أحداث 11 سبتمبر ، حيث اتهمت امريكا أفغانستان وعلى رأسها أسامة بن لادن بالتجبريات التي مست كل من مركز التجارة العالمي و البنتاغون ، قبل بداية التحقيق ودون أية أدلة تذكر ، وبذلك شنت الحرب على الشعب الأفغاني الأعزل ، ولم يقف الامر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية عند هذا الحد بل أعادت الكرة مرة ثانية و أعلنت الحرب على العراق بحجة الأسلحة النووية التي لم ير لها أي مبرر عاقل ، منذ بداية الأزمة ، وهاهي نعثو فسادا في الأرض الإسلامية بحجج واهية ، ولئن يقتصر الأمر عند ضرب العراق وأفغانستان فقط ، فهي تحاول استخدام أحداث 11 سبتمبر كذريعة لضرب وتصفية كل الدول الإسلامية المقاومة للسياسة الأمريكية و الإسرائيلية في المنطقة وكلما قويت شوكة بلد إسلامي إلا وحاولت أن تكسرها قبل أن تشتد وتهدد مصالحها . فالبداية كانت أفغانستان و العراق ثم هي تبحث في نفس الوقت على الأسباب لضرب سوريا وإيران ثم بعدها لبنان والبقية تأتي لأنها تعتبر كل رافض لسياستها عدو يجب التخلص منه ، كما أنها تحاصر التنظيمات

الإسلامية التحررية في فلسطين ولبنان كحركة حماس والجهاد وحزب الله ووصفها بالتنظيمات الإرهابية ومن هنا يتضح أن أمريكا تتربص للمشروع الإسلامي وتحاول إن تنتهم دعائه بالإرهابيين ، وتلصق بهم كافة أحداث الإرهاب الدولي .

إن مشروع التكتل الاسلامي مثله مثل التكتل العربي ، يواجه العديد من المشاكل و الصعوبات التي تؤجل تنفيذه ، وفي الحقيقة أن المشروع الإسلامي هو مكمل للمشروع العربي فالتكتلين يعيشان نفس الآمال و الطموحات ويعانيان من نفس المشاكل والصعوبات ، وينتميان إلى نفس الهوية الحضارية إلا أن المشروع الإسلامي أوسع واشمل ، ذو أبعاد كونية ، وهو تعبير عن استمرار المواجهة بين الشمال والجنوب لان أمة الإسلام صارت رمزا للجنوب .

المطلب الثاني: مشروع التكتل الشرق أوسطي .

الفرع الأول : مدخل تاريخي لمشروع التكتل الشرق أوسطي .

بدا هذا المصطلح السوق الشرق أوسطية يظهر للوجود بعد مباحثات السلام في مدريد سنة 1991. وفي الحقيقة أن الفكرة لم تكن وليدة التسعينات أو الثمانينات بل سبقت محادثات السلام منذ زمن طويل وتعود إلى ما قبل ولادة الدولة الصهيونية ، وكان مشروع الشرق أوسط مستندا منذ البداية إلى سياسة احتواء الأراضي المحتلة و المطبقة منذ وعد بلفور المشؤوم في 1948 وسياسة الجسور المفتوحة التي بدأت عام 1967 .

لقد صدر ما سمي تقرير هارفارد الذي شارك في إعداده اقتصاديون فلسطينيون وإسرائيليون وارانسيون وأمريكيون في جوان 1993 ، وقد بدا بتقرير مبدئي بين فلسطين وإسرائيل ثم تقرير مبدئي بين الأردن وإسرائيل، وقد انطلق التقرير في تناوله لاقتصاديات السلام في فترة الانتقال من افتراضات ثلاثة⁽⁶¹⁾ :

- 1- أن معاهدات السلام ستعطي الفلسطينيين السيادة الاقتصادية .
- 2- أن الاقتصاديات الثلاثة ستتحرك نحو تكوين منطقة التجارة حرة .
- 3- هذا التحول الجذري في العلاقات الاقتصادية ستدعمه مشروعات إقليمية لإدماج الاقتصاديات الثلاث .

إن مشروع الشرق أوسطي هو مشروع لتفكيك الوطن العربي و الأمة الإسلامية معا ، ولقد بدا التخطيط والتطوير الفكري للسيطرة على تلك المنطقة في العصر الحديث بالوثيقة التي أصدرها رئيس الوزراء البريطاني (كامبل برمان) في 1907 والتي اشتملت على تحديد المفاصل الاستعمارية في العالم وفي مقدمتها منطقة البحر الأبيض المتوسط لاعتبارات استراتيجية، ولذا يقترح التقرير ثلاث نقاط بالنسبة إلى المنطقة العربية هي⁽⁶²⁾ :

- 1- العمل على تجزئة هذه المنطقة و الإبقاء على شعبها متخلف .

2- ضرورة فصل الجزء الإفريقي في هذه المنطقة عن الجزء الآسيوي بحاجز بشري قوي وغريب .

3- يقوم هذا الحاجز على مقربة من قناة السويس ، ويشكل جسرا بریا لأوروبا، وتتشأ فيه دولة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة.

وبالفعل تحولت هذه الوثيقة إلى برنامج عمل بدا تنفيذه عندما حانت الفرصة الملائمة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وتوالت المحاولات لفصل المنطقة العربية عن بعضها البعض وتشكيل منطقة جديدة شرق أوسطية وسنأتي على ذكر بعض هذه المحاولات⁽⁶³⁾:

1- مركز تموين الشرق الأوسط بزعامة بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية .
2- إنشاء قيادة الشرق الأوسط باقتراح إنجليزي أمريكي في أواخر 1951، مع تشكيل قيادة عليا مركزها القاهرة مؤلفة من أمريكا ، بريطانيا ، فرنسا و تركيا ، لكن العرب رفضوا حلف الدفاع الشرق أوسطي الغربي .

3- منظمة دفاعية شرق أوسطية في 1952 وهي محاولة عربية أمريكية بريطانية .
4- حلف بغداد يتكون من إيران ، تركيا ، العراق وباكستان في عام 1955، ولكنه فشل بسبب رفض العرب له .

5- حلف السانتو حلف مركزي يحل محل حلف بغداد في منتصف الستينات لكنه لم يستمر . وظل التهديد الدائم و المستمر لإنشاء كتل إقليمية شرق أوسطي في المنطقة يرتبط ارتباطا أساسيا بمصالح الدول الغربية عامة ، و الولايات المتحدة الأمريكية خاصة⁽⁶⁴⁾.

6- مشروع مارشال للشرق أوسط في 1986 وجاء بعد زيارة أنور السادات للقدس في 1977، حيث اقترح شيمون بيراز أن تقوم هذه السوق وفق برنامج مشترك ، يرصد له 30 مليار دولار تديره الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوروبية والعربية ، من خلال بنك للتنمية وإعمار الشرق الأوسط . وأكد بيراز أن بناء سوق إقليمية مشتركة من شأنه أن يضمن عملية السلام ، ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل ولم تلقى النجاح المرجو منها⁽⁶⁵⁾.

وبعد كل هذه الاتفاقات تغيرت الأوضاع خصوصا بعد حرب الخليج الثانية على العراق ، الذي كان يعتبر رابع جيش عالمي ، واتفاق أوسلو الموقع بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن في سبتمبر 1993 تلتها أربع قمم اقتصادية في الدار البيضاء بالمغرب في نوفمبر 1994 ، وعمان بالأردن في أكتوبر 1995 ، والقاهرة بمصر في نوفمبر 1996 ، وآخر هذه المؤتمرات مؤتمر الدوحة في نوفمبر 1997⁽⁶⁶⁾.

الفرع الثاني : التصورات الممكنة للمشروع الشرق اوسطي .

1-التصور الإسرائيلي للمشروع الشرق أوسطي: هو ذلك التصور الذي طرحه شيمون بيراز حيث طرح تصوره الكامل في كتاب أصدره باللغة الإنجليزية عام 1993 بعنوان الشرق الأوسط الجديد الذي بلور

فيه أفكاره بشأن مستقبل المنطقة وصولاً إلى التكامل الاقتصادي بين دولها ، كما عبر عن ذلك الفكر في العديد من الحوارات و اللقاءات الفكرية⁽⁶⁷⁾ .

ويقوم النظام الاقتصادي الشرق أوسطي بحسب التخطيطات الإسرائيلية على أساس التسوية السلمية من إسرائيل والبلدان العربية ، وعلى أساس التعاون الذي يتم عن طريق عدة أطر على النحو التالي .

أ- إقامة مشروعات مشتركة في مجالات البنية التحتية المادية والاجتماعية

ب- إقامة مشروعات إنتاجية مشتركة ثنائية أو متعددة الأطراف .

ج- إنشاء مؤسسات إقليمية تحويلية و تجارية وتنسيقية ومالية .

وهدفها من هذه السوق الشرق أوسطية هو ضمان التمويل بالنفط و التمويل الاضافي من البنك والتزود بالمياه التركية و العراقية والمصرية .

2-التصور الأمريكي للمشروع الشرق أوسطي: هو عبارة عن تصور مكمل للتصور الاسرائيلي ، لان لهما نفس المصلحة في اقامة نظام شرق أوسطي وأمريكا فهمها الوحيد والواحد هو النفط العربي الخليجي ، وتقوم بجميع المحاولات التي تمكنها من الحفاظ والسيطرة عليه ،ولذلك فهي دائماً تبحث عن خطط للسلام ، لان التوتر في المنطقة يجعل هدفها صعب المنال ، ويتجلى التصور الأمريكي من خلال منطقة تجارة حرة بين اسرائيل وفلسطين و الدول المحيطة بهما منها مصر وسوريا ولبنان ، واذا ما تم ذلك فان تركيا و دول الخليج العربي سوف ينضمون الى هذا المشروع.و بهذا يتم البناء القابل لتقبل اطراف اخرى شرق أوسطية حسب المفهوم المتسع للشرق الاوسط ، ويتم هذا كله تحت الرعاية و الوصاية الأمريكية .

3-التصور العربي للمشروع الشرق أوسطي: في الحقيقة هناك تصورين للدول العربية ، فمنهم من يؤيد هذا المشروع ويرى فيه امكانية تحقيق التنمية بعد استكمال عمليات السلام بين فلسطين و اليهود ،لكن نظرتهم تتراجع بسبب همجية الكيان الصهيوني و السياسة العدائية الإرهابية التي يستعملها ضد الشعب الفلسطيني ،ومن بين هذه الدول هناك مصر والأردن ،أما البعض الآخر فيرى فيه مشروع استعماري يقوم على فكرة الاندماج والسوق الشرق أوسطية المشتركة ،وقد حذرت معظم الدراسات و المناقشات في الوطن العربي من مخاطر هذا المشروع على الدول العربية اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ، وهذا ما أكدته التاريخ حيث أثبت اليهود عدم وفائهم بالعهود التي ابرموها⁽⁶⁹⁾ .

الفرع الثالث : التحديات التي تفرضها السوق الشرق أوسطية.

هناك مجموعة من التحديات يفرضها و يطرحها المشروع الشرق أوسطي سوف نتناولها

بإختصار في ثلاث جوانب سياسية اقتصادية ومؤسسية ويمكن إيجاز أبرزها فيما يلي:

1-التحدي السياسي : ويتمثل في مجموعة من النقاط هي كالآتي⁽⁷⁰⁾:

أ- القضية مع العدو الصهيوني ليست قضية وجود وإذا أقررنا بشرعية وجود الكيان الصهيوني في

المنطقة فهذا يعني أن الشيء الذي حاربنا من أجله كان سراباً و اوهاماً.

- ب- يهدف النظام الشرق أوسطي إلى تدوير وتفتيت امتنا العربية والإسلامية وذلك عبر إدخال دول أخرى في منظومتنا العربية الإسلامية ،مثل :إسرائيل و اثيوبيا .
- ج- إطلاق عملية التطبيع الرسمي والعملي للعلاقات العربية الاسرائيلية قبل قيام إسرائيل بالوفاء باستحقاقات عملية التسوية السلمية سوف يجعل الدول العربية في حالة ضعف بالنسبة لهذه القضية
- د- فرض خريطة جديدة على الوطن العربي تمحي فيها الهوية العربية الإسلامية وتفرض هوية أخرى هي الهوية الشرق أوسطية .
- هـ- طمس الهوية العربية للمنطقة ونزع خصوصيتها الإسلامية ، للسماح لها باحتواء الحضور الصهيوني و طموحاته واطماعه ، والمقصود هو طمس الذاكرة التاريخية العربية الإسلامية.
- و- أضعاف الموقف العربي والانفراد به بعيدا عن ضوابط وقرارات الشرعية الدولية من خلال تغليب منظمة الأمم المتحدة .
- ز- سعي إيران إلى تنفيذ مخطط الخليج الفارسي الذي يهدد بطمس معالم الخليج العربي خاصة بعد نجاحها في الإطاحة بنظام صدام حسين و توسيع بوتقة التشيع في المنطقة
- 2-التحدي الاقتصادي: ويمكن إبرازها فيما يلي⁽⁷¹⁾ :

- أ- إعادة توزيع الموارد في المنطقة وفرض الشراكة الاسرائيلية ، لاستغلال تلك الموارد عبر صيغ آليات التعاون الإقليمي المقترح ، وإنهاء المقاطعة العربية للبضائع والسلع الاسرائيلية .
- ب- دمج إسرائيل في المنطقة التي رفضتها منذ القدم وفي ظروف تتيح لها تبوء مركز متميز على حساب العرب ، فالسوق الشرق أوسطية لإسرائيل تمكنها من استقطاب اكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية و المالية .
- ج- تفرض إسرائيل كعضو متميز في صيغة تعاون اقتصادي إقليمي تفتقر إلى الحد الأدنى من متعلبات التوازن الحضري وفي ظل اختلال كبير في موازين القوى الاقتصادية بين إسرائيل و الدول العربية .
- د- في حالة زيادة تدفق الاستثمارات الخارجية على المنطقة فإن إسرائيل هي التي تستقطب الجزء الأكبر.
- هـ- تزايد المنغوط على الدول العربية لتنمية سياساتها الاقتصادية وفقا للنموذج الغربي وتسريعه وفقا للإيقاع الإسرائيلي .

3-التحدي المؤسسي: تثير المؤسسات التي أنشأتها قمة الدار البيضاء لتكون إطارا للتعاون الإقليمي الشرق أوسطي، مخاوف كثيرة تجاه إمكانية التعايش بين هذه المؤسسات المزمع إنشاؤها و المؤسسات القائمة للتعاون الإقليمي كجامعة الدول العربية و أجهزتها و مؤسساتها ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، وترتبط هذه المخاوف أساسا تجاه الجامعة العربية ،كون صيغة التعاون الإقليمي التي

تلوح لها المؤتمرات الشرق أوسطية ذات صبغة إحلالية ، تهدف إلى إعادة تشكيل خريطة المنطقة كما تم بيانه سابقا ، مما يشكل تهديدا على جامعة الدول العربية ومؤسساتها كدور وإطار قومي .

المطلب الثالث : مشروع التكتل المتوسطي .

الفرع الأول : مدخل تاريخي لمشروع التكتل المتوسطي.

إن الشمال المتوسطي كان ولازال منبع خطر على الدول العربية ، وأساء شيء قامت به هذه الدول الأوروبية بعد الاستعمار الوحشي ، هو البذرة الصهيونية التي وضعتها في فلسطين بموجب وعد بلفور المشؤوم في 1948 بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، وهكذا جوزي وللمرة الألف الوطن العربي بإنشاء إسرائيل على أرض فلسطين كحل للمشكلة اليهودية في أوروبا ، وكتهديد رئيسي لطموحات توحيد المنطقة العربية وإنشاء قوة مؤثرة وكبيرة .

لقد بدا التفكير بهذه المنطقة بجدية مع بداية الثمانينات في إطار السياسة المتوسطية الشاملة للمجموعة الأوروبية ، وكان دليل ذلك في مارس 1985 ، حيث أعلن المجلس الوزاري تأكيد المجموعة الأوروبية على الأهمية التي توليها للتعاون مع الدول المتوسطية غير الأعضاء في الجماعة الأوروبية ، مع التركيز على ثلاث مجالات أساسية⁽⁷⁴⁾ :

1- دعم الإنتاج الغذائي لإنهاء التبعية الغذائية المتوسطية .

2- توسيع مجال التعاون الفني والعلمي والصناعي .

3- دعم التعاون الإقليمي .

وقد لعبت عدة عوامل دورا مميذا في جذب الاهتمام الأوروبي تجاه الدول المتوسطية في هذه المرحلة ومنها⁽⁷⁵⁾:

1- عوامل القرب الجغرافي ومشكلة الهجرة التي اعتبرتها أوروبا مشكلة أمنية .

2- يبدو أن دول شمال المتوسط قد وصلت إلى استنتاج مؤداه أن التنمية الحقيقية على نطاق واسع في الجنوب هي المطلب الرئيسي ليس فقط لمصلحة شعوب الجنوب المتوسطي ، ولكن أيضا لأمن شمال المتوسط .

3- تمثل دول المتوسط شريكا جوهريا لأوروبا لكونها مصدرا أساسيا للنفط والغاز الطبيعي .

4- تمثل دول الجنوب أسواقا هامة لأوروبا .

لقد تطور المشروع المتوسطي عبر عدة مؤتمرات وقمم أهمها مؤتمر برشلونة الذي مهدت له مجموعة من القمم ، وكانت قمة لشبونة أولها في عام 1991 ثم قمة كورفوراس في عام 1994 ، ثم قمة كان عام 1995 ، وإلى القمة المخصصة لموضوع التكتل المتوسطي في برشلونة عام 1995⁽⁷⁶⁾.

ويعد مؤتمر برشلونة نقطة تحول في العلاقات المستقبلية بين أوروبا ودول جنوب المتوسط ، وقد انعقد هذا المؤتمر في الفترة 27 - 29 نوفمبر 1995 ، حيث شارك فيه 12 دولة متوسطة هي مصر ، الأردن ، سوريا ، لبنان ، السلطة الفلسطينية ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، تركيا ، قبرص ، إسرائيل ،

إلى جانب 15 دولة من الأعضاء الاتحاد الأوروبي ، ويعتبر الأول من نوعه ، ولقد أكد إعلان برشلونة في مقدمته على عدة أمور نذكر منها ما يلي (77):

- 1- التشديد على الأهمية الاستراتيجية للبحر المتوسط .
- 2- التأكيد على إدراك الأطراف بأن الرهانات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية الجديدة على جانبي المتوسط تشكل تحديات مشتركة تتطلب تنسيقا كبيرا
- 3- الإشارة إلى ضرورة خلق إطار متعدد الأطراف مع احترام ممارسات وقيم كل المشاركين .
- 4- التأكيد أن الإطار متعدد الأطراف يعتبر مكملا لتدعيم العلاقات الثنائية
- 5- التأكيد على أن المشروع المتوسطي لا يحل محل المشروعات و المبادرات المطروحة في المنطقة .

وقد تضمن مشروع برشلونة ثلاثة أبعاد رئيسية :

البعد الأول : المشاركة السياسية الأمنية تتضمن عددا من المبادئ (78) :

- 1- احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحق في ممارسة الحريات الأساسية.
- 2- احترام حق وسلامة أراضي الدول وإقامة علاقة حسن الجوار فيما بينها.
- 3- عدم استخدام القوة في النزاعات بين الدول الأطراف.
- 4- تقوية التعاون بين الأطراف لمحاربة الإرهاب.
- 5- عدم احتلال أراضي الغير بالقوة.

البعد الثاني : المشاركة الاقتصادية والمالية: الهدف منها الإسراع في عملية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية المستدامة وتحسين الأوضاع المعيشية عن طريق زيادة فرص التوظيف و التقليل من حجم الفجوة ، وفي الأخير دعم التكامل والتعاون الإقليمي وافقت الدول المشاركة على وضع خطة من أجل إنشاء منطقة تجارة حرة متوسطة بداية من 2010 (79).

البعد الثالث : المشاركة الاجتماعية والثقافية والإنسانية :وهي كالاتي (80):

- 1- أهمية الحوار بين الثقافات والحضارات للتقريب بين شعوب في المنطقة.
- 2- التعامل من أجل التغلب على مشاكل الهجرة .
- 3- التعاون في مكافحة الإرهاب و المخدرات و الجريمة المنظمة و الفساد .
- 4- إبراز أهمية التعاون لإيجاد وسائل مكافحة العنصرية وكرهية الأجانب
- 5- تعزيز وتنمية المجتمع المدني و التعاون بين المنظمات غير الحكومية .

وأعقب مؤتمر برشلونة مجموعة من المنتقيات والمؤتمرات وهي كالاتي :

- 1- المؤتمر الثاني للشراكة الاورو متوسطية في قاليثا عاصمة مالطا في 15-16 افريل 1997
- 2- مؤتمر باليمو بين 3-4 جويلية 1998
- 3- الاجتماع الوزاري الثالث للمشاركة الأوروبية ومتوسطية ، شتوتجارت بين 15 و16 افريل 1999 .

الفرع الثاني : تحديات المشروع المتوسطي.

يفرض ما يلي⁽⁸¹⁾:

- 1- فرض التصور الخاص بالتعاون الإقليمي من خلال التعاون الأورو متوسطي .
- 2- الاندماج غير المتكافئ بين مجموعتين من الدول الاقتصادية ذات اختلاف كبير . فالدول الأوروبية دول متقدمة غنية ، بينما الدول العربية متخلفة وفقيرة .
- 3- وجود فروقات في القدرات الاقتصادية والتكنولوجية و السياسية .
- 4- وجود منافسة غير متكافئة بين الشركات العربية والشركات الأوروبية .
- 5- كما أن لهذه الاتفاقيات آثار عديدة على النشاط الإنتاجي تتلخص كالآتي⁽⁸²⁾ :
 - أ - التخلي عن الأنشطة الصناعية التي لا تستطيع المنافسة فيها
 - ب - إغلاق وحدات إنتاجية في قطاعات قادرة على المنافسة .
 - ج - إعادة هيكلة وحدات قادرة على اكتساب وضع منافس .
 - د - توسيع منشآت وقطاعات تحقق التنافس مستفيدة من اتساع السوق وحرية التجارة وهذا يبقى تحدي أمام الاقتصاديات العربية وصناعتها .

المطلب الرابع : المبادرة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد).

تمثل التنمية في إفريقيا معضلة رئيسية فشلت معظم الجهود التنموية المبذولة في التغلب عليها . ومحاولة القضاء على أحد أسبابها على الأقل و المتمثلة في ثلوث الفقر و التخلف والمرض ، وقد سعت الدول الأفريقية إلى تكوين مبادرة اتسمت بكونها نابعة من وجدان حكومات وشعوب تلك الدول . والتي عرفت اختصارا باسم النيباد ، حيث قرر زعماء دول جنوب إفريقيا والجزائر ومصر ونيجيريا . تكوين ما أسموه المشاركة الأفريقية من أجل تنمية إفريقيا وهي ما عرفت بحروفها الأولى (ما ب إف) في عام 2000 حيث تم تحديد القطاعات التي يجب أن تكون لها أولوية في جذب الاستثمارات الأجنبية . وتوجيه القطاع الخاص إليها وهي قطاعات التكنولوجيا الجديدة و المعلومات والاتصالات وتعزيز الأمن وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة خصوصا ، ثم بادرت السنغال بوضع خطة جديدة لحل مشاكل القارة الإفريقية ، فقامت فعلة (اوميجا) والتي تهدف الى إحراز التنمية في إفريقيا والعمل على خلق تنمية متواصلة لشعوب القارة ، وفي قمة منظمة الوحدة الإفريقية في لوساكا تم دمج خطي (ما ب) و (اوميجا) في مبادرة واحدة عرفت باسم مبادرة (النيباد) أو (المشاركة الإفريقية الجديدة من أجل تنمية إفريقيا)^(m) .

يدعم هذه المبادرة كل من الدول الثمانية الأكثر تطور في العالم إضافة إلى الدول الإفريقية في حد ذاتها . وما يمكن قوله أن كل هذه المشاريع البديلة تلقى تدعima من الدول الأوروبية والولايات المتحدة ، لأن هدف هذه الأخيرة هو منع التكتل العربي بصفة خاصة و التكتل الإسلامي بصفة عامة ، لأنه يهدد مصالحها في المنطقة خصوصا النفط العربي .

المبحث الرابع : آفاق التكتل العربي في ظل التطورات الراهنة.

رغم المحاولات المتكررة والمتعددة للدول العربية من أجل القيام بتكتل إقليمي اقتصادي متكامل ، ورغم مرور أكثر من نصف قرن على هذه التجارب و المحاولات إلا أنها باءت بالفشل ولم تحقق النتائج المرجوة منها ، السبب كان إما عدم ملائمة الوقت ، أو عدم تهيئة الظروف المناسبة لإنجاح التجربة ، وفي حقيقة الأمر لإنجاح أي تكتل يجب المرور بالتخرج من مرحلة إلى أخرى حتى الوصول إلى الوحدة ، وهذا ما كان غائبا في المحاولات العربية بالإضافة إلى انعدام الإرادة السياسية للمضي قدما في تنفيذ الاتفاقيات ، وكانت تبقى دائما حبرا على ورق ، وفي ظل التطورات الراهنة التي يشهدها العالم في جميع المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية وما يصاحبها من تكتلات إقليمية تحت رعاية المؤسسات الاقتصادية العالمية من البنك العالمي إلى صندوق النقد الدولي و المنظمة العالمية للتجارة .

لذلك وجب على الدول العربية التفكير وبجدية مطلقة في كيفية الوصول إلى اتفاق مشترك ورؤية واضحة فيما يخص عملية التكتل و التكامل الاقتصادي ، من أجل الحفاظ على المصالح العربية المشتركة ، والمضي في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية عربية ، تحذوها الإرادة السياسية الطموحة للوصول إلى الأهداف المرجوة ، على هذا الأساس سنقوم بدراسة آفاق التكتل العربي في ظل التطورات الراهنة ، بداية بتحديد مقومات التكتل الاقتصادي العربي ، ثم تبين العمل العربي المشترك ، وبعده نتطرق الى التعاون الاقتصادي المشترك ، ثم نتحدث عن إحياء السوق العربية المشتركة وفي الأخير نتحدث عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

المطلب الأول : مقومات التكتل الاقتصادي العربي

إن الوطن العربي يحتوي على مقومات التكتل الاقتصادي التي لو تم أخذها بعين الاعتبار لحدث التكتل الاقتصادي وصار من بين أقوى التكتلات الاقتصادية الإقليمية المنتشرة في ربوع الكرة الأرضية. الفرع الأول : المقومات غير الاقتصادية للتكتل الاقتصادي العربي .

هذه المقومات متعلقة بسكان الوطن العربي و التي يمكن أن نلخصها فيما يلي⁽⁸⁴⁾ :

- 1- وحدة اللغة : حيث يتكلم جل سكان الوطن العربي اللغة العربية ناهيك عن بعض اللهجات .
- 2- وحدة الجنس و الأصل والمنبت .
- 3- وحدة التاريخ و الثقافة .
- 4- وحدة القيم الروحية: الديانة الإسلامية هي السائدة في الوطن العربي .
- 5- الوحدة الجغرافية :الوطن العربي عبارة عن رقعة جغرافية متصلة فيما بينها .
- 6- وحدة العادات و التقاليد.

الفرع الثاني: المقومات الاقتصادية للتكتل الاقتصادي العربي.

تتمثل هذه المقومات فيما يلي⁽⁸⁵⁾:

1- يتوفر الوطن العربي على موارد طبيعية ضخمة رغم توزيعها بصورة غير متوازنة تتمثل في الأراضي الزراعية الشاسعة التي لم يستغل منها حتى الآن سوى 20 % ، وهي كافية لو أحسن استغلالها لأن تمد الوطن العربي بكل احتياجاته من الموارد الزراعية اللازمة سواءا للتغذية أو للصناعة ، إلى جانب المخزون الهائل من البترول و الغاز الطبيعي ، وكذا الثروة الحيوانية و السمكية و المعدنية ، وغيرها من المصادر الاقتصادية الأخرى .

2- إن الموقع الجغرافي للوطن العربي له أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية ، حيث تطل معظم الدول العربية على البحار ومحيطات العالم، وتتميز تضاريس العالم العربي بوجود مجاري ومساقط مائية تسمح بتوليد طاقة كهربائية هائلة .

3- توفر الموارد البشرية اللازمة في الوطن العربي ، وهذا يوفي بشرط هام من شروط الاستثمار الناجح وهو توفير حد أدنى من الأيدي العاملة لأي مشروع ، مع توفر حد أدنى من المهارات الفنية.

4- اتساع السوق العربية ، واتساع هيكل توزيع التجارة حيث يضم هذا السوق أكثر من 290 مليون مستهلك وهو ما يسمح بقيام المشروعات الضخمة ذات الإنتاج الاقتصادي .

5- تتوفر بالوطن العربي رؤوس أموال هائلة، لو تم استدعاؤها من الخارج لقضت على المديونية التي تقدر بحوالي 300 مليار دولار بينما رؤوس الأموال الموجودة في الخارج تشير الإحصائيات أنها أكثر من 900 مليار دولار .

وفي حقيقة الأمر هناك مجموعة من المقومات التي يتميز بها الوطن العربي و التي تدفعه دفعا لتكميل مسيرة النكتل الاقتصادي العربي ، وقد لا تتوفر هذه المقومات لتكتلات أخرى ، وهذا ما يدعونا للقول بأن الفرصة مازالت سائحة لتدارك بعض القصور ، وإصلاح بعض النقائص التي كانت في المسيرة التكميلية خاصة وأنه في الفترة الأخيرة لم بعد أمام الدول العربية الاختيار من عدمه في تحقيق النكتل الاقتصادي ، لأن هذا النكتل هو السبيل الوحيد لاكتساب الدول العربية القدرة على أن تجد لها مكانا يليق بها إلى جانب التكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى، فنحن نعيش الآن فترة يمكن القول عليها فترة التكتلات الإقليمية الاقتصادية التي يتوقع استمرارها وتعميقها في المستقبل .

ومن بين أهم هذه التكتلات منطقة التجارة الحرة تدعى النافتا وهي تضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك ، كما تمضي دول المجموعة الأوروبية في تعميق تكاملها بل واندماجها لتصل إلى أوروبا موحدة ، وهناك مجموعة الآسيان وهي دول شرق آسيا و التي تضم كلا من اليابان والصين و النمور الآسيوية الخمسة .ومما لاشك فيه أن ظهور تلك التكتلات اظهر نوعا من الحذر لدى بقية الدول التي لا تنتمي لتكتل اقتصادي معين ، وذلك خوفا من تأثير صادراتها و وارداتها ، ينطبق هذا الوضع على الدول العربية التي هي في أمس الحاجة إلى تكتل اقتصادي عربي يمكنه تحقيق مصالحها والدفاع عليها .

المطلب الثاني : العمل العربي المشترك وآفاقه.

ينبغي إعادة النظر في صيغة العمل العربي المشترك من خلال إعادة النظر التشريعي و المؤسساتي وتوضيح الخلاف الموجود حول مفهوم العمل العربي المشترك .

الفرع الأول : مفهوم العمل العربي المشترك

يعرف مغاوري شلبي علي مصطلح العمل العربي المشترك على انه "وجود عدد من الأطراف لكل منها رؤية خاصة بها ، وان هؤلاء الأطراف يختارون موضوعات معينة، يكون لديهم استعداد أن يتشاركوا في الإعداد لها وتنفيذها وذلك لتحقيق مصالح معينة، او للتغلب على مشاكل معينة قد يصعب التوصل اليها او حلها بدون هذا الاشتراك الجماعي فيها"⁽⁸⁶⁾.

بهذا التعريف نزع صفة الشمولية للعمل العربي المشترك ، وهذا ما يجب أن تفهمه الدول العربية وان تحدد مصطلحاتها و المفاهيم المتعلقة بالعمل العربي، لا أن تترك المفاهيم تتعدد وتتداخل، حيث يتم استعمال التعاون مرة و الوحدة مرة أخرى وهناك بعض المصطلحات أيضا تستعمل التنسيق و التضامن و التكامل والتضامن والاندماج حيث أن كل مصطلح من هذه المصطلحات له مفهوم خاص به وحتى نصل إلى عمل عربي مشترك ينبغي على الدول العربية القيام ببعض الإصلاحات وتجديد وإعطاء الثقة في بعض المجالات .

الفرع الثاني: تفعيل دور مؤسسات العمل العربي المشترك.

إن مسيرة التكامل العربي منذ منتصف القرن الماضي انبثق عنها العديد من المنظمات العربية المتخصصة كل حسب مجاله ، وهي تصب كلها في مصب واحد هو تحقيق التعاون والتكامل بين دول الجامعة العربية ، والنهوض باقتصادياتها وتحقيق معدلات نمو في جميع المجالات من أجل الوصول بركب التنمية ، وسنعرض بعض هذه المنظمات التي لها تأثير على عملية التكامل العربي فيما يلي :

1- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية: تم انشاؤه في 1964، ويعتبر من أهم مؤسسات العمل العربي المشترك ، نظرا لأهدافه التي تعتبر الأركان الرئيسية لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية ، وفي حالة نجاح المجلس في تحقيق أهدافه، فإن الوضع الاقتصادي في الدول العربية يمكن أن يساير التطورات الراهنة ، ويندمج بدون عقدة في النظام العالمي الجديد ، وذلك ما توفره أهداف المجلس من قوة تنافسية ومردودية انتاجية من جراء تطبيق اتفاقياته⁽⁸⁷⁾.

2- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: أنشئت في 1968/01/09 خارج نطاق الجامعة العربية بين السعودية والكويت وليبيا ثم انضمت إليها الجزائر وقطر والبحرين في 1980 و العراق وسوريا في 1982 ومصر في 1983 وتهدف هذه المنظمة إلى تحقيق التعاون بين أعضائها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي خاصة ما يتعلق باستخراج وتحويل النفط ، وتوحيد الجهود لتأمين وصول النفط إلى أسواق الاستهلاك بشروط عادلة و معقولة⁽⁸⁸⁾.

3- صندوق النقد العربي : تم تأسيسه باجتماع بغداد في 1975/02/22 بدعوة من الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية وبدا العمل بالاتفاقية في فيفري 1977 بعد تجاوز مجموع الاكتتاب نسبة 55% من رأسماله⁽⁸⁹⁾.

وكان يهدف الصندوق العربي للنقد إلى تحقيق بعض الأهداف نذكر ها فيما يلي⁽⁹⁰⁾ :

أ- تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول العربية .

ب - تطوير الأسواق المالية العربية.

ج - إرساء سياسات وأساليب التعاون النقدي العربي .

د- تحقيق مزيد من خطى التكامل العربي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية .

هـ - المحافظة على استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية

4 - كما أن هناك مجموعة من المؤسسات نذكرها فيما يلي⁽⁹¹⁾ :

أ- جامعة الدول العربية التي نشأت في 1945 .

ب - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار نشأت في 1970.

ج - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي نشأ في 1986

د- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين نشأت في 1968 .

هـ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية نشأت في 1970 .

الفرع الثالث : إحياء السوق العربية المشتركة :

برزت ظاهرة العولمة لتفرض نفسها على امتداد القارات جغرافياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، حيث بدأ النظام العالمي الجديد الذي يعمل من أجل اقتسام الأسواق العالمية بين القوى الفاعلة الكبرى ، تحقيقاً لمبدأ تعظيم المنفعة ولو على حساب إفقار الآخرين ، والمقصود هنا دول العالم الثالث ، وفي ظل هذا النظام الجديد لا يصبح هناك مكان للبلدان الضعيفة والصغيرة ، إلا بتوحيد جهودها وتنسيق مواقفها ، وتعزيز تعاونها الإقليمي ، وهذا ما يجب أن تقوم به الدول العربية من خلال إحيائها للسوق العربية المشتركة .

1- الدوافع والضرورات: جاءت الدعوة لإحياء فكرة السوق العربية المشتركة و تحقيقها على أسس جديدة و سليمة ، بمثابة استجابة واعية للعنيد من المتغيرات الإقليمية و الدولية التي تجعل من إقامة هذه السوق خياراً حتمياً و مسالمة و بقاء للمكانة العربية في عالم المستقبل . و من بين هذه التطورات التي دفعت إلى هذا المسار ، وجعلته ضرورة حتمية نذكر ما يلي⁽⁹²⁾:

أ- فطى المستوى الدولي: هناك عولمة الاقتصاد وهي من أبرز الظواهر التي يشهدها العالم المعاصر ، حيث يقصد بها المزيد من الظواهر والأنشطة الإنسانية التي تتصف بالعالمية، تتأثر و تؤثر في كل بقاع العالم و سكانه.

ب- أما على المستوى الإقليمي: فهناك تنامي رهيب للتكتل الإقليمي، حيث أنها تتنافس في السنوات الأخيرة على الفوز بنصيب أكبر من الأسواق العالمية، ومن أهمها النافتا في أمريكا والآسيان في شرق آسيا والاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى مجموعة التكتلات التي تهدد التكتل العربي.

ج- وفيما يخص المستوى العربي: فقد جاء الدعوة العربية لإقامة سوق عربية مشتركة بمثابة إدراك ووعي واستثمار مقصود لمناخ العلاقات العربية الراهنة، حيث هدأت الأمور في أغلب الدول العربية، ماعدا تلك التي تأثرت بحرب الخليج الثانية والثالثة، والإشكال القائم على الصحراء الغربية بين المغرب والجزائر والانتفاضة الفلسطينية الجديدة، وإذا لم يتم تجاوز هذه العقبات فإن الفرصة الضائعة لن هي السوق العربية المنشودة فحسب، ولكن التعاون العربي نفسه، إذا لم يتعزز بمشروعات قومية كبرى فإنه يظل عرضة لتقلبات السياسات والتيارات المحلية أو الوافدة على المنطقة، وإذا لم تسرع الدول إلى إيجاد حلول سريعة لمشاكلها، فإن التكتلات البديلة سوف تنمو بسرعة لأنها مؤيدة من طرف الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

2- آليات تحقيق السوق العربية المشتركة: اتبعت التجارب والمحاولات السابقة لإقامة سوق عربية مشتركة مناهج عديدة، واتبعت آليات مختلفة للوصول إلى هذا الهدف، ولكنها لم تنجح في ذلك، لا يعني هذا أن الآليات نفسها غير صالحة للوصول إلى أهدافها، ولكن الإخفاق كان يعود غالبا إلى غياب الإدارة السياسية وروح الالتزام بهذه الآليات والنصوص والاتفاقيات، لذلك فإن الآليات المطروحة لإحياء السوق العربية المشتركة والتي تم السير فيها بالفعل مستمدة من ثلاث مصادر وهي التجارب العربية السابقة بعد دراسة أسباب إخفاقها ومحاولة الاستفادة منها، ثم الواقع والمستجدات الراهنة عالميا وعربيا وأخيرا التجارب الأخرى الناجحة في التكامل الإقليمي ومدى ملائمة الأساليب التي استخدمتها على المستوى العربي، وسنذكر هذه الآليات على النحو التالي⁽⁹³⁾:

أ- على مستوى العمل الاقتصادي العربي المشترك: لقد شهدت مساعي إحياء السوق العربية المشتركة تحركين هامين مع نهاية 1997 وبداية 1998 ففي أول جانفي 1998، بدأ تنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة بين الدول العربية والتي تضم 14 دولة عربية انضمت بالفعل للاتفاقية والتزمت بتنفيذ بنودها الممثلة في:

- تحرير التجارة فيما بينها تدريجيا على مدى عشر سنوات ابتداء من فيفري 1998

- تخفيض تدريجي دوري منتظم للرسوم الجمركية بنسبة 10% سنويا.

- إزالة كافة عوائق التبادل العربي بشكل متدرج ومتواصل.

وهذا تطبيقا لقرار جامعة الدول العربية الصادر في فيفري 1997.

من جهة أخرى أنجز مجلس الوحدة الاقتصادية العربية خطوة تمهيدية هامة نحو تجميد السوق العربية المشتركة وذلك بقراره رقم 1067 الذي صدر في 1997/12/03 حيث ينص على "استئناف التطبيق الكامل لأحكام السوق العربية المشتركة في الدول الأعضاء وذلك في إطار قرارات المجلس

والمجهودات العربية الجارية في هذا الشأن، مع مراعاة القواعد الأخرى المنظمة لتحرير التجارة الملزمة للدول الأعضاء.

ب- على المستوى البرلماني العربي: أولى الاتحاد البرلماني العربي اهتماماً لفكرة إحياء وإقامة سوق عربية مشتركة، حيث قرر تشكيل شعبة للبرلمانات العربية المشتركة، وهذا من أجل إعطاء قوة دفع مؤثرة للتحرك نحو مشروع السوق العربية المشتركة.

ج- على المستوى الثنائي: تمثل اللجان المشتركة والاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية روافد هامة تدعم المساعي الرامية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وصولاً إلى السوق العربية المشتركة، حيث تتجاوز هذه الأطر العديد من العقبات والعراقيل التي تقف أمام هذا الهدف الكبير.

د- على مستوى التجمعات العربية الفرعية: رغم المحاولات الجادة للمنظمات الإقليمية العربية الثلاث اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون العربي ومجلس التعاون لدول الخليج العربي، في تحقيق إنجازات مهمة على طريق التكامل الاقتصادي بين دولها، إن المنهج الحالي للسوق العربية المشتركة لم يهمل هذه الناحية كأحد أساليب الاقتراب من هدف السوق المشتركة.

هـ- على المستوى الفكري والأكاديمي: عكس المحاولات السابقة فلقد واكب الدعوة المصرية لإنشاء سوق عربية مشتركة نشاط علمي وأكاديمي وشعبي واسع تركز على فكرة إحياء التكامل الاقتصادي في الضمير والرأي العام العربي، وتمثل هذا النشاط في عشرات الندوات واللقاءات والاجتماعات بين المفكرين والمتخصصين، والخبراء ورجال الأعمال والاقتصاد والبنوك وغيرهم. تركزت كلها على تحليل الوضع العربي والبحث على أفضل السبل لتحقيق التكامل والسوق العربية المشتركة، ومن هذه اللقاءات والندوات ما يلي⁽⁹⁴⁾:

- ندوة السوق العربية المشتركة جانفي 1995 .
- ندوة الإعلام والأمن الغذائي العربي مارس 1997.
- مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية فيفري 1997.
- ندوة الاقتصاد من أجل مستقبل عربي أكتوبر 1997.
- مؤتمر السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي، نوفمبر 1997.
- كما أن هناك مجموعة من المؤتمرات والندوات تلت هذه الأخيرة .

ويصاغ الدكتور سليمان المنذري طريقة جديدة، وهيكل جديد للسوق العربية المشتركة من خلال بدايته العمل مع المفكرين الاقتصاديين العرب، بمراجعة كافة الاتفاقيات، المبرمة في إطار العمل العربي المشترك، وإحداث التعديلات اللازمة وفق متطلبات المرحلة الحالية، وبعد ذلك الخروج بميثاق جديد أو معاهدة السوق العربية المشتركة ويقترح ما يلي⁽⁹⁵⁾:

أ- دمج الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية وأمانة مجلس الوحدة الاقتصادية كنواة للسوق العربية المشتركة.

ب-وضع جهاز تنفيذي للسوق على النحو التالي:

- إدارة تحرير التبادل التجاري وتوحيد التعريفات الجمركية.
- إدارة انتقال الأشخاص واليد العاملة .
- إدارة النقل والعبور.
- إدارة الإحصاء والتقديرات.

ج-إنشاء سلطة تشريعية تتكون من مجلس وزاري يجتمع كل ثلاث أشهر على مستوى وزراء المال والاقتصاد والتجارة.

د-إنشاء برلمان عربي تمثل فيه الدول الأطراف، وهذا لمراقبة العمل والمصادقة على القرارات وإلزام الحكومات على تنفيذها.

وبتحقيق السوق العربية المشتركة بتحقيق ما يلي⁽⁹⁶⁾:

- أ- توسيع حجم السوق العربية.
- ب- تحقيق درجة أعلى من التكامل الاقتصادي العربي.
- ج- التخفيف من حدة التبعية للخارج.
- د- تحقيق درجة أفضل لاستقلال القرار العربي.
- هـ- تدعيم الأمن القومي.
- و- دعم المركز التفاوضي الاقتصادي العربي.

الفرع الرابع: إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

تعاظم وتتأكد قيمة وأهمية التكامل الاقتصادي العربي يوما بعد يوم في ضوء التحولات الاقتصادية العالمية التي شهدتها فترة التسعينات، خاصة بعد انتصار الرأسمالية، وفشل النظام الاشتراكي وتطبيقاته وتفتك الاتحاد السوفياتي، وإفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة النظام الاقتصادي والسياسي وانتشار التكتلات الاقتصادية وعولمة الإنتاج والمعلومات والأزمات الاقتصادية⁽⁹⁷⁾.

إن قرار إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يكتسب أهمية بالغة ومميزة مقارنة بالمحاولات السابقة، وبالنظر إلى الظروف المسجدة عالميا وعربيا، لقد تم اتخاذ القرار في مؤتمر القمة العربية المنعقدة في 22 جوان 1996 بالقاهرة للمعنى في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى⁽⁹⁸⁾.

وانطلاقا من الإيمان بأن التجارة هي المدخل الرئيسي لتحقيق السوق العربية المشتركة، فقد أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية في 19 فيفري 1997، البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات، اعتبارا من أول جانفي 1998 وتنتهي في عام 2007 وقد تم تخفيض هذه المدة بناء على قرار القمة العربية الثالثة عشر التي انعقدت في عمان في مارس 2001 لتنتهي في عام 2005، أي تم اختصارها إلى ثماني سنوات، وفيما يلي أهم بنود البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى⁽⁹⁹⁾.

1- إلغاء القيود غير الجمركية.

2- التحرير التدريجي للتبادل التجاري بين الدول الأعضاء.

3- تبادل المعلومات والبيانات.

4- وضع آلية فعالة لتسوية المنازعات التجارية.

5- منح معاملة تفضيلية للدول العربية أقل نمواً.

6- التشاور بين الدول الأعضاء حول الأنشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة بالتجارة، مثل البحث العلمي وحماية الملكية الفكرية.

كما شملت الاتفاقية على المبادئ التالية⁽¹⁰⁰⁾:

1- تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية على السلع العربية.

2- العمل على تطبيق مبدأ الشفافية لخلق الثقة في مجال التعامل التجاري.

3- السماح للدول الأعضاء باستخدام مبدأ المعاملة بالمثل.

4- تطبيق معاملة خاصة للدول العربية أقل نمواً.

كما حددت الاتفاقية الأسس والقواعد التالية⁽¹⁰¹⁾:

1- تلتزم الدول الأطراف في الاتفاقية على تنفيذها في وقتها المحدد.

2- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية، فيما يتعلق بالأسس الفنية والإجراءات الوقائية ومواجهة حالة الدعم.

3- المراجعة النصف سنوية لتنفيذ البرامج من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

4- يتم إحلال الرسوم المخفضة محل الرسوم السارية ابتداءً من 1998/01/01.

5- لا تطبق هذه الأحكام على المنتجات والمواد المحظورة لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية.

6- يجب أن تكون السلعة عربية المنشأ حتى يطبق عليها البرنامج.

7- يتم اتخاذ القرارات بالأغلبية أي ثلثي (3/2) أصوات الدول الأعضاء.

وبالنظر إلى واقع التجارة العربية البينية والذي يمثل 8% من إجمالي التجارة العربية عام 2000 ثم انتقلت إلى 10% عام 2002، ظهرت مبادرة جديدة من طرف بلدان مجلس التعاون الخليجي التي أقرت مؤخراً تحرير التبادل التجاري بينها يمتد الى أفق عام 2014، وفي ظل التطورات الراهنة خصوصاً مع اندثار مبدأ السيادة كفاعل أساسي لتثبيط وعرقلة العمل العربي المشترك، ومما لا شك فيه أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سوف يترتب عليها نتائج اقتصادية مثالية، وبعبارة المدى نذكر منها مايلي⁽¹⁰²⁾:

1- تصبح المنطقة واجهة للاستثمار العربي والأجنبي.

2- الاستفادة من سوق كبيرة.

3- تحقيق وفورات الحجم ورفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج.

4-تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

5-زيادة فرص التوظيف ورفع كفاءة العمالة العربية.

6-دعم القدرات التنافسية للإنتاج العربي داخل وخارج السوق العربية بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة للاستثمارات العربية والأجنبية.

المبحث الخامس : الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية.

إن حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد ارتبطت نشأتها بحركة الاستعمار العالمي، عندما اتجهت الدول الصناعية الكبرى إلى بسط نفوذها على أسواق إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، من خلال تأسيس مصالح اقتصادية وتجارية ارتبطت بشكل أساسي بالصناعات الاستخراجية، وبعد تحرر الدول المستعمرة من هيمنة الاستعمار، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر الأداة الرئيسية من أجل الولوج إلى أسواق هذه الدول التي أصبحت تدعى بالدول النامية تارة ودول العالم الثالث تارة أخرى، وهذا كله من أجل الاستفادة من المزايا والإعفاءات واليد العاملة غير المكلفة، وبذلك أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر في الكثير من الحالات بديلا عن الصادرات ومن أجل الوصول إلى هدف الدراسة نطرح السؤال التالي والذي مفاده مامدى استفادة الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل العولمة؟

وحتى نقوم بالإجابة على هذا السؤال سنتناول في هذا المبحث الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية وهذا من خلال تبين المناخ الاستثماري في الدول العربية ثم نتحدث عن الاستثمارات العربية اللبنانية ثم نصل إلى توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطورها خلال التسعينات وبداية القرن الحالي، وفي الأخير نتحدث عن صعوبات وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

المطلب الأول: المناخ الاستثماري في الدول العربية.

تشير مختلف الدراسات إلى أن مناخ الاستثمار هو الذي يحكم تدفق الاستثمارات عبر العالم، فالبلد الذي يتمتع بأكبر درجة من الاستقرار أو يتوفر على بنية صناعية صلبة، فضلا عما يقدمه من الإعفاءات والضمانات هو الذي يستحوذ على أكبر قدر من تدفقات رؤوس الأموال، ولطالما كثر الحديث عن هروب رؤوس الأموال العربية إلى الخارج بسبب عدم ملائمة المناخ الاستثماري وذلك حتى قبل تفجيرات 11 سبتمبر 2001.

الفرع الأول: الإمكانيات التي يتوفر عليها الاقتصاد العربي.

يتوفر الوطن العربي علم، إمكانيات هائلة خاصة الإمكانيات الطبيعية وعلى هذا الأساس سنأتي على ذكر هذه الإمكانيات بداية بالإمكانيات الطبيعية ثم الزراعية فالخدمية وأخيرا الصناعية.

1-الإمكانيات الطبيعية : تتمثل فيما يلي (103):

أ-يمتلك الوطن العربي نسبة 60% من الاحتياط العالمي للبترول ويساهم بحوالي ثلث الإنتاج العالمي للنفط، كما يمتلك احتياطي هام جدا من الغاز الطبيعي يقدر، بـ 25% من الاحتياطي العالمي.

- ب- يحتل الوطن العربي المركز الثاني في إنتاج الفوسفات بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ويساهم كل من مصر والجزائر والمغرب وتونس والأردن بخمس الإنتاج العالمي، حيث يبلغ الإنتاج السنوي 29 مليون طن في حين يقدر الاحتياطي العربي بحوالي مليار طن.
- ج- يمتلك الوطن العربي احتياطي كبير من الحديد، حيث يتركز في كل من موريتانيا وتونس والجزائر ومصر والمغرب.
- د- أما المنغنيز فيستخرج من مصر والجزائر والمغرب، ويساهم الوطن العربي بحوالي 12% من الإنتاج العالمي.
- هـ- كما يملك الوطن العربي الرصاص حيث ينتج حوالي 200 ألف طن سنوياً أي ما يعادل 10% من الإنتاج العالمي.
- و- كما يحتوي الوطن العربي على كميات هائلة من الفحم الحجري والنحاس.
- ز- يحتوي الوطن العربي على ثروات مائية هائلة منها السطحية ومنها الجوفية ويأتي على رأس ذلك نهر النيل بمصر ونهري دجلة وفرات في العراق، كما أن أغلب الدول العربية تطل إما على البحار أو على المحيطات وهذا ما يوفر لها ثروة سمكية هائلة.
- 2- الإمكانيات الزراعية: تمارس الدول العربية الزراعة منذ القدم، ولا زالت تعد حرفة رئيسية لدى بعض الدول غير البروتولية، تعتبر الزراعة من أهم القطاعات الاقتصادية في هذه الدول، حيث يضم القطاع الزراعي أكبر نسبة من العمال، كما أن مساحة الأراضي المزروعة في الدول العربية متفاوتة من دولة لأخرى، ومن أهم المحاصيل التي تنتجها الدول العربية نجد في شبه الجزيرة العربية وشمال إفريقيا زراعة القمح والشعير والزيتون والكروم والحمضيات، كما نجد في المناطق الزراعية المطرية الصيغة في السودان واليمن زراعة الذرة والفل السوداني أما الوديان والأنهار فتسودها زراعة القمح والشعير والبقول، كما نجد في جنوب السودان المحاصيل الاستوائية كالبن والشاي والأناناس والموز، وتسود المناطق الصحراوية زراعة النخيل، حيث توجد بالوطن العربي أجود أنواع التمور في العالم⁽¹⁰⁴⁾.
- وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة حوالي 197 مليون هكتار أي ما يمثل حوالي 14.1% من المساحة الكلية للوطن العربي والتي تقدر بـ 1402 مليون هكتار، أما ما هو مستغل فقدّر سنة 2008 بـ 80 مليون هكتار وهو ما يعادل 40.5% من المساحة الإجمالية الزراعية⁽¹⁰⁵⁾.
- 3- الإمكانيات الصناعية: تحتل الصناعة المركز الثاني بعد الزراعة إلا أن هناك عدة مقومات لتطويرها والتوسع فيها كالمواد الخام والطاقة والميزة التي تطبع القطاع الصناعي كونه مازال ضعيفاً، وقائماً على الصناعات الاستراتيجية والصناعات التقليدية الحرفية⁽¹⁰⁶⁾.
- ويمكن التعرف على قيمة الناتج الصناعي العربي خلال الفترة الممتدة بين 1994 و 2000 من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (5) تطور الصناعة في الوطن العربي للمواد الخام.

إجمالي القطاع الصناعي		الصناعة التحويلية		الصناعة الإستخراجية		السنوات
المساهمة في الناتج الإجمالي المحلي %	الناتج (مليار دولار)	المساهمة في الناتج الإجمالي المحلي %	الناتج (مليار دولار)	المساهمة في الناتج الإجمالي المحلي %	الناتج (مليار دولار)	
29.2	145.5	10.7	53.4	18.5	92	1994
30.2	161.5	10.8	57.9	19.3	103.6	1995
32.2	189	10.6	62	21.3	127	1996
32.3	196.2	10.9	66.2	21.4	130	1997
27	158.6	11.6	67.9	15.5	90.7	2000
30.9	190.9	11.3	71.5	19	119.4	2004
37.1	263.2	10.8	76.4	26.3	186.8	2006

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006، ص54

4- البنية الأساسية والإمكانيات الخدمية:

أ- الطرق المعبدة: اهتم الوطن العربي بزيادة وتحسين الطرق المعبدة ذلك بأنها بمثابة الشرايين التي تغذي الجسم، فهي تربط مراكز الإنتاج بآماكن الاستهلاك وتساعد على تحقيق خطط التنمية، وزيادة على ذلك فقد أسس لها هيئات عربية منها الاتحاد العربي للنقل، والاتفاقية المتوقعة لتنظيم النقل بين الدول العربية⁽¹⁰⁷⁾.

ب- السكك الحديدية: تعتبر مدعمة لدور الطرق المعبدة في دعم الاقتصاد وتسهيل نقل المنتجات ويساهم في تخفيض استهلاك الطاقة في تجنب حوادث الطرق وضحاياها⁽¹⁰⁸⁾.

ج- النقل المائي: يمتاز الوطن العربي بطول سواحله وكثرة موانئه، لكن هناك ضعف في أسطوله التجاري، وهذا ما يفتح المجال واسعا أمام المستثمرين للدخول في هذا المجال، كما يوجد النقل النهري خصوصا في مصر عبر نهر النيل والعراق عبر نهري الدجلة والفرات.

د- النقل الجوي: قام الوطن العربي بأشواط كبيرة فيما يخص تهيئة وتجهيز المطارات، حيث أصبح يتوفر على العديد منها، لكنه يبقى يعاني من نقص في أسطوله الجوي.

هـ- تحسنت الاتصالات في معظم الأقطار العربية، وذلك بعد استخدام عربسات وتوسيع الخدمات الدولية عبر المحطات الأرضية والأقمار الاصطناعية، واستمر هذا التحسن في عقد التسعينات وبداية الألفية الثالثة، بصفة محسوسة جدا⁽¹⁰⁹⁾.

ويشير التقرير العربي للتنمية لعام 2009 إلى بعض الدول العربية قطعت شوطا، لا بأس به في تطوير البنى التحتية فيما يتعلق بوسائل الاتصال، ولكن تبقى مع ذلك متواضعة أي تحت الحد الأدنى مقارنة مع المعدلات العالمية⁽¹¹⁰⁾.

الفرع الثاني: خصائص السلوك الاستثماري في الدول العربية.

تشير حالات التعثر والفشل التي واجهت العديد من مشروعات الاستثمار في الدول العربية إلى غياب السلوك الاستثماري الفعال في المنطقة العربية، ومن أهم خصائص السلوك الاستثماري العربي ما يلي⁽¹¹¹⁾:

1- الإفراط في منح التراخيص دون مراعاة حالات الاحتكار أو المنافسة وظروف الطلب والربح في الأسواق.

2- التقليد الأعمى لمشروعات الاستثمار دون دراسة الأسواق.

3- المغالاة في استيراد التكنولوجيا المتقدمة والتي لا تلائم البيئة المحلية ولا السلوكات الاستهلاكية المحلية

4- الموافقة على عقود تراخيص دون فهم واستيعاب بنودها.

5- غياب النظرة الدولية للمستثمر العربي والتركيز على الأبعاد المحلية فقط.

6- عدم دراسة سلم حاجات المستثمر الأجنبي وبنوافعه اتجاه الاستثمارات في السوق العربي.

7-عدم تحري الدقة في اختيار المستثمر الدولي ذي السمعة الجيدة.

المطلب الثاني: الاستثمارات العربية البيئية.

الفرع الأول: توزيعها.

على الرغم من أن المناخ الاستثماري في الدول العربية قد تحسن نوعا ما، فانعكس ذلك على زيادة الاستثمارات البيئية العربية من 400 مليون دولار في 1990 إلى 10 مليار دولار في عام 2009 وبلغت القيمة التراكمية للاستثمارات العربية البيئية حسب تقديرات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار إلى 28 مليار دولار في الفترة الممتدة بين 1985 و 2006، إلا أن ذلك يبقى دون المستوى المطلوب⁽¹¹²⁾.

ورغم تواضع مستوى الاستثمارات والمشروعات المشتركة بين الدول العربية، إلا أنها تمثل رقما مهما في الواقع الاقتصادي العربي، حيث يقدر عدد المشروعات العربية المشتركة نحو 900 مشروعا مشتركا، عربيا عربيا وعربيا دوليا، يقارب رأسمالها جميعا 75 مليار دولار، ويوضح التطور التاريخي للمشروعات العربية المشتركة أن هذه المشروعات وحتى بداية السبعينات ظلت محدودة، وتتركز في الأنشطة التمويلية حيث لم يكن هناك أكثر من 150 مشروع صغير مجموع رأسمالها 300 مليون دولار. تعمل في مجال الصناعات الاستهلاكية أو الوسيطة المتواضعة التكنولوجيا ثم تزايدت هذه المشروعات في حقبة السبعينات والثمانينات لتصل إلى الأرقام المذكورة سابقا في نهاية التسعينات، أما من حيث التوزيع الجغرافي للمشروعات، فقد حظيت دول مجلس التعاون الخليجي العربي بالمرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية والعديدية والمالية، وبلغت أهميتها النسبية المالية بـ 59.5 % من مجموع المشروعات العربية والمالية، بلغت برأسمال مدفوع قدره، 38.270 مليار دولار وجاءت بلدان النيل في المرتبة الثانية بـ 28.1% من الناحية العددية و 15.4 % من الناحية المالية وتأتي في المرتبة الثالثة بلدان المشرق العربي وفي المرتبة الرابعة المغرب العربي⁽¹¹³⁾.

الفرع الثاني : عراقيل الاستثمار العربي في المنطقة العربية.

لقد حظي استثمار الأموال العربية داخل الوطن العربي باهتمام كبير لدى الدول المشاركة في التجمعات و الملتقيات و المؤتمرات التي تنادي بالوحدة و التكامل العربي، لكن تواجه عدة مشاكل وعراقيل منها الداخلية وأخرى خارجية، ومن جملة الاهتمام بهذا الاستثمار العربي البيئي وجود مشكلة الفجوة التمويلية في العالم العربي و التي وصلت هذه الفجوة إلى 70%، ويتم تغطيتها من خلال التمويل الاقتراضي و الإعانات . هذا بالرغم من وجود إحصائيات متضاربة حول الأموال العربية في الخارج فبعضهم يقدرها بين 800 و 1200 مليار دولار و البعض الآخر يقدرها بين 1000 و 3000 مليار دولار غير أن المؤكد هو أن هذه الأموال بإمكانها إحداث الوثبة النوعية التي تنفع بالوطن العربي إلى الأمام⁽¹¹⁴⁾ إن تحقيق هدف جذب المدخرات العربية ،وتوجيهها للاستثمار في القطاعات المتاحة داخل المنطقة العربية ، يتطلب في أول الأمر الحد من هجرة الأموال العربية إلى الخارج ، وإعادة توطينها في البلدان العربية ، خاصة في ظل المتغيرات العالمية⁽¹¹⁵⁾ ، وكما قلنا سابقا فإن تنفق رؤوس الأموال العربية يواجه

من الناحية التطبيقية العديد من العراقيل . كان من بينها عوامل جاذبة من البلدان الأجنبية المستقبلية للأموال وعوامل طاردة من داخل البلدان العربية .

وعلى هذا الأساس سنقوم بتبيين أهم الأسباب التي أدت إلى هروب الأموال العربية للخارج و التي تكون على النحو التالي :

1-المعوقات الداخلية : يمكن تلخيصها في النقاط التالية⁽¹¹⁶⁾:

أ - ضعف المقدرة الاستيعابية للاقتصاديات العربية.

ب - عدم مقدرة البنوك و الشركات و المؤسسات المالية العربية على استثمار ما لديها من فرائض مالية ، بالرغم من توفر الفرص الاستثمارية ذات الجدوى في المجالات المتعددة .

ج - ظهور المشاكل الإدارية و القانونية رغم الإصلاحات القائمة و المتمثلة في تعقيد و بطئ الأجهزة البيروقراطية و القوانين المفروضة غير الملائمة لانسحاب رؤوس الأموال بين الدول العربية بل يتعدى الأمر إلى هروبها إلى الخارج .

د - ضعف البنية التحتية رغم ما تقوم به الدول العربية من مجهودات في هذا المجال إلا أنها مازالت بعيدة .

هـ - غياب التطبيق العملي على أرض الواقع للإصلاحات الإدارية و التنظيمية و التشريعية الخاصة بجذب الاستثمارات العربية في البلدان العربية .

و - المعاناة الكبيرة في مراكز الحدود العربية الجوية منها والبرية . وسوء المعاملة في بعض الأحيان يجعل المستثمرين العرب يحجمون عن العمل في هذه الدول .

ز - المبالغة في الرسوم و الضرائب في بعض الأحيان ، إضافة إلى تعدد أسعار الصرف و تغييرها من وقت لآخر و العراقيل التي توضع للتحويلات للخارج لقيمة الأصول وللأرباح .

2-المعوقات الخارجية: يمكن إرجاع سبب تمركز الأموال العربية بنسب كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية إلى اعتبارات لعل أهمها ما يلي⁽¹¹⁷⁾:

أ - اتساع وتنظيم الأسواق المالية النقدية و التجارية وغيرها .

ب - اتساع التحركات المالية بالسرعة و الحرية .

ج - قوة عملات هذه البلدان و إمكانية استخدامها كعملة دولية .

د - اطمئنان المستثمر إلى استقرار الأحوال الأمنية و الاقتصادية و الاجتماعية في هذه البلدان .

هـ - الارتباط ولسنين طويلة من طرف بعض الدول العربية المنتجة للبترول مع هذه البلدان خاصة في مجال البترول و التجارة والبنوك .

و الملاحظة التي يمكن قولها في هذا المجال هو انه مهما تكن أهمية الأسواق الخارجية و

الخصائص التي تتميز بها عن الاستثمار في البلدان العربية فعلى المستثمر العربي أن يعي حقيقة الآو هي

أن أمواله في الخارج لا تخلو من المخاطر ، التي يمكن تصنيفها إلى مجموعتين من المخاطر هي على النحو التالي⁽¹¹⁸⁾:

المجموعة الأولى: تتعلق بالمخاطر النقدية المتمثلة في احتمالات انخفاض سعر الصرف للعملة المستثمرة بها ، إضافة إلى انخفاض قيمتها و هبوط قوتها الشرائية نتيجة التضخم و الأزمات الاقتصادية التي تصيب في كل مرة هذه الدول .

المجموعة الثانية: تتعلق باحتمالات فرض القيود على حرية التحويل خاصة بعد تفجيرات 11 سبتمبر 2001 فان الولايات المتحدة الأمريكية فرضت حصارا كبير على التحويلات الخاصة بالأموال العربية وسبب ذلك تحججها بتمويل الإرهاب الدولي .

كما تجدر الإشارة إلى المضايقات الكثيرة التي تواجهها كثير من الأموال العربية في الخارج خصوصا بعد تلك الأحداث ، إذ أعدت الإدارة الأمريكية أربع قوائم تضم أكثر من 150 شخصية و مؤسسة متهمة بتواطئها في تمويل عمليات إرهابية . وهو ما يجعل الأموال العربية أشبه ما تكون بتوظيفات تحت الرهن ، ولهذا السبب كان على الحكومات و الدول العربية السعي في سبيل استرجاع أكبر قدر ممكن من هذه الأموال التي هي بصدد البحث عن ملاذ أكثر أمنا ، بدلا من السعي وراء استقطاب و استعطاف المستثمر الأجنبي ، ومنحه الدرجة الأولى من حيث الأفضلية مقارنة مع المستثمر المحلي⁽¹¹⁹⁾.

المطلب الثالث : توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية.

بالرغم من التشريعات الاستثمارية المتراكمة لدى الدول العربية بما تنطوي عليه من تحفيزات و ضمانات و امتيازات ، وبالرغم من الزيارات المتتالية لمسؤولي هذه الدول إلى أوروبا و أمريكا من أجل شرح هذه التشريعات طمأنة للمستثمرين في الخارج ، والترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في دولهم لم تفلح الدول العربية في جذب الاستثمارات بمستوى يستحق الذكر ، خصمنا بعد تفجيرات 11 سبتمبر 2001 ، حيث أشارت التقارير الأخيرة بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية إلى تآزم الوضعية وتدنّي فضيعة في مستويات تدفقاته⁽¹²⁰⁾.

وعلى هذا الأساس سنحاول تتبع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ، ونقارنه بمستوى التدفقات العالمية و التدفقات في الدول المتقدمة و النامية على السواء ، ثم نصل في تدفقه إلى الدول العربية كل دولة على حدى .

الفرع الأول : مقارنة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع التدفقات العالمية .

شهدت فترة التسعينات ظهور النظام العالمي الجديد وانفراد النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بالتوجيه و التنظيم و التنظير وازدادت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي عامة و البلدان العربية خاصة .

جدول رقم (06): تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم والدول العربية (مليون دولار)

السنوات الدول	1992الى1997	1998	1999	2000	2002	2004	2006
العالم	310879	690905	1086750	1387953	817574	678751	559576
الدول المتقدمة	180750	472545	828352	1107987	571483	489907	366573
الدول النامية	118596	194055	231880	252459	219721	157612	172033
الدول العربية	4043	9434	6912	7677	8127	6686	8581

Source : nations unies rapport sur l'investissement dans le monde, Genève, 2006, P367.

جدول رقم (07): تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم و الدول العربية بالنسبة المئوية (مقارنة الدول العربية بالنسبة للدول الأخرى) :

البيان	السنوات	1992الى1997	1998	1999	2000	2002	2004	2006
نسبة التدفق في الدول العربية مقارنة بالعالم	1.3	1.3	1.3	0.6	0.5	1	1	1.5
نسبة التدفق في الدول العربية مقارنة بالدول المتقدمة	2.2	2	0.8	0.7	1.4	1.4	2.3	
نسبة التدفق في الدول العربية مقارنة بالدول النامية	3.4	4.8	3	3	4.2	3.7	5	

المصدر : المرجع السابق للجدول رقم (06) :

الملاحظات:

- 1- نلاحظ أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم عرفت تطورا كبير خلال فترة التسعينات لكن عرفت تراجع مع بداية الألفية الثالثة ، خصوصا مع ظهور ما يعرف بالإرهاب الدولي و عولمته
- 2- الدول المتقدمة أصبحت دول مستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر حيث أنها تصل كميات كبيرة من الاستثمارات وصلت في سنة 2004 إلى 80% من الإجمالي .
- 3- بالنسبة للدول النامية فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تطورت بصورة واضحة . لكن يجب أن نؤكد بأن التطور لم يمتد بالتساوي على جميع الدول النامية و إنما ذهب إلى البعض، منها كالصين و كوريا وماليزيا و إندونيسيا وجنوب إفريقيا إذ أنها تحصل على اغلب التدفقات و لا يبقى سوى جزء قليل تقسمه باقي الدول النامية الأخرى.
- 4- أما الدول العربية فرغم الإصلاحات التي قامت بها التحفيزات والمزايا التي تقدمها إضافة إلى الضمانات التي تمنحها ، فتدفع الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها ليمثل سوى جزء قليل من

الإجمالي حيث تتراوح نسبة التدفق بين 0.5 إلى 1.5 من الإجمالي العالمي لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وأعلى نسبة من التدفق حققتها الدول العربية كانت في 2007 بـ 4.5 % من الإجمالي أما اضعف نسبة فكانت في سنة 2000 بـ 0.5 من الإجمالي.

5- وباعتبار الدول العربية تنتمي إلى فئة الدول النامية فنلاحظ أن هناك مبالغ مهمة تتدفق إلى الدول النامية وصلت إلى: 252459 مليون دولار. أما حصة الدول العربية منها فهي لا تتعدى 7677 مليون دولار ما نسبته 3% من إجمالي التدفقات إلى الدول النامية ولم تحصل الدول العربية على نسبة مهمة سوى في 2006 و1998 كانت على التوالي بـ 5% و4.8% أما باقي النسب كانت تحت 4% ووصلت في بعض الأحيان حتى 2%، ويدل هذا على ضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية وهذا لعدة أسباب سيأتي ذكرها في الصعوبات.

6- وإذا قارنا تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول العربية مع الدول المتقدمة، فيظهر أن النسبة تقل عما هي مع الدول النامية حيث تتراوح 2.3% و0.7% السبب الذي يجعل هذه النسبة ضعيفة جدا و السبب هو تحول الدول المتقدمة من دول مصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة كما كانت عليه في الستينات والسبعينات إلى دول مستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في التسعينات وبداية القرن الواحد والعشرين.

7- لم توفق الدول العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دولها وهذا راجع إلى عدة معطيات كامنّة في اقتصاد البلدان العربية خصوصا وأن أغلبها كان يتبع النظام الاشتراكي في التسيير الاقتصادي والسياسي والبعض الآخر يتبع النظام الملكي وهذه التناقضات في الأنظمة جعلت المستثمر الأجنبي يتهرب ويفر منها بل حتى الأموال والمستثمرين العرب والمحليين يقومون باستثمار أموالهم خارج البلدان العربية وهذا لتوفر الشروط الملائمة لعملية الاستثمار.

8- الدول العربية تسعى جاهدة بما أوتيت من قوة للتحول والقيام بإصلاحات في جميع المجالات حتى تتلاءم اقتصادياتها مع النظام العالمي الجديد وهذه الإصلاحات بدأت تظهر ثمارها لكنها لم تصل إلى الحد المطلوب.

الفرع الثاني: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية.

سنحاول من خلال هذا الفرع تبين تطور التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة إلى كل دولة

عربية على حدى وسيظهر ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (08) تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى كل دولة عربية على مدى بملايين الدولارات.

السنو السنو	المجموع الكل	1997الى1992	1998	1999	2000	2002	2004	2006
الجزائر	4434	93	501	507	438	1196	1065	634
مصر	5590	820	1076	1065	1235	510	647	237
ليبيا	136	31-	128-	128-	142-*	101-*	96-*	700*
المغرب	7618	551	417	850	215	2825	481*	2279
تونس	4163	457	668	368	779	486	821	584
السودان	3805	35	371	371	392	574	713	1349
الصومال	2	1	-	1-*	-	-	-	1*
جيبوتي	30	2	3	4	3	3	4	11
البحرين	2415	602	180	454	364	81	217	517
العراق	9-	2	7*	7-*	3-*	6-*	2-*	-
الأردن	1857	67	310	158	787	100	56	379
لبنان	1564	52	200	250	298	249	257*	358*
عمان	479	79	101	39	16	83	23	138
فلسطين	643	154*	218	189	62	20	-	-
قطر	2221	182	347*	113*	252*	296*	631*	400*
السعودية	1518	280	4289	780-	1884	20	615-	208
سوريا	1098	108	82	263	270	110	115	150*
الإمارات	1510	254	258*	985-*	515-*	1184*	834*	481*
اليمن	9	203	219-	308-	6	136	102	89
الكويت	153	70	59	72	16	147-	7	67

Source : rapport sur l'investissement dans le monde, Op cit,P 368-371.

*تقدير

(-) تشير إلى خروج الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهروبها .

الملاحظات :

- 1- أول شيء يتبادر إلى الأذهان من خلال التطلع إلى الجدول السابق هو تذبذب التدفقات إلى الدول العربية و عدم انتظامها .
- 2- تعاني بعض الدول العربية من هروب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من بلادها و هذا ما يظهر من خلال الأرقام ذات الإشارة السالبة و أكثر البلدان عرضة لهذه الظاهرة هي ليبيا و العراق بالدرجة

الأولى ثم المملكة السعودية ، حيث أن هذه الاستثمارات دخلت في وقت سابق ولعدة ظروف و صعوبات تخرج مرة أخرى .

3- ضعف التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية مقارنة بالتدفقات العالمية و التدفقات الموجهة للدول المتقدمة .

4- من خلال المجاميع لهذه الفترة نلاحظ أن المغرب تحصل على أكبر التدفقات حيث وصل مجموع التدفقات إليه ب 7618 مليون دولار من 97 إلى 2006 ، وتأتي في المرتبة الثانية مصر بمجموع تدفقات قدره 5590 مليون دولار في نفس الفترة أما المرتبة الثالثة فحصلت عليها الجزائر بمجموع قدره 4434 مليون دولار في نفس الفترة ، أما المرتبة الرابعة فعادت إلى تونس بمجموع تدفقات قدره 4163 مليون دولار

5- أما الدول الأقل استقطاباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة من مجموع الدول العربية في هذه الفترة فتأتي في المرتبة الأولى العراق حيث تحصل على مجموع تدفقات قدر ب -9 مليون دولار وهذا يرجع إلى هروب الاستثمارات الأجنبية المباشرة منه أكثر من دخولها إليه وهذا يرجع إلى أن الفترة المعينة في الجدول تلت حرب الخليج الثانية وكانت فيها حرب الخليج الثالثة هذه الأشياء هي التي جعلت العراق يتصدر الصدارة في المؤخرة ، ثم يأتي من بعده الصومال حيث تحصل على مجموع تدفقات قدرة ب 2 مليون دولار ، وفي حقيقة الأمر أن هذا البلد يعاني من حالة فقر مدقعة للغاية و اغلب الإحصائيات غير متوفرة أو منعدمة . و أكبر تنفق حصل عليه هو مليون دولار ، ويأتي في المرتبة الثالثة اليمن حيث تحصل على مجموع إيجابي قدر ب 9 مليون دولار و السبب هو أن اليمن كان يعيش فترة صعبة جداً من اللأمن و اللأستقرار الذي كان يسوده وهو الذي جعل الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحكف عن الدخول إليه ، أما المرتبة الرابعة فتحصلت عليها دولة جيبوتي بمجموع قدره 30 مليون دولار كان متوسط التدفقات إليها 2 مليون دولار في فترة 92 - 97 ثم بدأت تحقق تحسينات طفيفة حتى وصلت إلى 11 مليون دولار في 2006 .

المطلب الرابع : صعوبات اجتذاب الدول العربية للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

بالإضافة إلى الصعوبات التي حددناها سابقاً والمتعلقة بالاستثمارات البينية والصعوبات التي يتلقاها المستثمر العربي في استثمار أمواله داخل الدول العربية نزيد على تلك الصعوبات المذكورة سابقاً الصعوبات التالية⁽¹²⁰⁾:

- 1- تدني مستوى الدخل وبطء وتيرة النمو فضلاً عن مسألة حجم السكان في الكثير من البلدان العربية إلى حد لا يتيح توفير أسواق جذابة أي ضيق السوق العربية في بعض البلدان.
- 2- تدني مستوى المدخلات المحلية مقترناً بندرة منظمي المشاريع مما يقلص النطاق المتاح لتنفيذ المشاريع المشتركة مع المستثمرين الأجانب.

- 3- نقص المهارات الإدارية ومجموعة واسعة من المهارات التقنية في العديد من البلدان العربية مما يؤدي إلى مستويات إنتاجية متدنية
- 4- وجود نقص في الهياكل الأساسية الجديدة لاسيما الإمدادات من الطاقة التي يمكن الاعتماد عليها ولا شبكة اتصالات سلكية ولاسلكية جيدة ولا مرافق نقل مبرمجة وملائمة ولا إمدادات المياه تتسم بالكفاءة وغيرها من البنى التحتية الارتكازية ذات الأهمية البالغة في استقطاب المشاريع الصناعية.
- 5- تعرض مسيرة التكامل الاقتصادي العربي إلى الشلل شبه التام وبالمقابل طرح بدائل من الخارج كالسوق الشرق أوسطية أو الشراكة الأوروبية متوسطة أو الوحدة الأفريقية والتي ستؤدي إلى انفصال الاقتصاديات العربية وجعلها دائرة اقتصادية متقاطعة فيما بينها متكاملة دولياً وإقليمياً، وتقسيم المحتوى الاقتصادي العربي إلى أجزاء غير متآخية ودفع مؤسساته إلى مزيد من التفكك وهذا ما يؤدي إلى ظهور توترات وانفعالات هنا وهناك نتيجة لعدم استقرار المنطقة أمنياً واقتصادياً وسياسياً الأمر الذي يجعل المنطقة العربية غير جذاب للاستثمارات الأجنبية المباشرة⁽¹²¹⁾.
- 6- إن تفجيرات 11 سبتمبر 2001 بالملايات المتحدة الأمريكية واتهام هذه الأخيرة الدول العربية بصلوعها في هذه الأحداث وتدعيمها للإرهاب الدولي جعل المستثمرين الأجانب يهابون الدخول إلى المنطقة العربية خصوصاً بعض الدول فيها وهذا ما أدى إلى ضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- 7- لقد تسببت برامج الخصخصة والتعديل الهيكلي في تخفيض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية كما أدت أيضاً إلى انخفاض مستوى استقطابه له وهذا راجع إلى ما تسببه هذه الأخيرة من توترت داخلية نظراً لأن صندوق النقد الدولي لا يراعي الظروف الداخلية لأي بلد يقدم له الإصلاحات .
- 8- البيروقراطية والرشوة والمحسوبية والعراقيل الجسدية وارتفاع الضرائب والرسوم وغيرها من العراقيل خصوصاً الفساد الإداري، فلا مشاريع مدروسة بطريقة جيدة وذات مردودية كبيرة وصعوبة الحصول على بعض المستلزمات الأساسية كالمياه والكهرباء والعقار والغاز والهاتف، تجعل من المناخ الاستثماري منفراً للمستثمر الأجنبي، لا جاذب له.
- 9- التعقيدات المصرفية والمالية خصوصاً في مرحلة نقل الأموال والأرباح من البلد وهذا ما لا يحفز المستثمر الأجنبي.
- 10- ضعف بعض المؤشرات في الاقتصاد العربي يجعل من مناخه الاستثماري ضعيفاً وهذا ما يجعل المستثمر الأجنبي يخاف من المخاطرة بأمواله.

خلاصة الفصل الثالث:

أولى النتائج المتوصل إليها هو أن كل الدول العربية تنتمي إلى الدول النامية أو الأقل نموا إضافة إلى إن معظم الدول العربية تشارك في ضعف الهياكل القاعدية والتخلف التكنولوجي والواقع الإداري يؤكد على وجود البيروقراطية والمحسوبية والرشوة وكثرة الإجراءات الروتينية المملة.

وتجدر الإشارة إلى أن التكتلات الاقتصادية والتجارية العالمية تمثل تحديا كبيرا أمام البلدان العربية. فبقدر ما تتيح هذه التكتلات و الأسواق مزايا أمام أعضائها ، فإنها تضيق الخناق أما على الصادرات العربية ، خاصة وأنها تضع مقاييس صعبة و عديدة على المنتجات التي تدخل إلى أسواقها ، الأمر الذي يفرض على الدول العربية أمرين هامين هما تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات العربية ، وإقامة تكتل اقتصادي وتجاري عربي يفتح أسواقا متبادلة أمام الصناعات العربية و بذلك تقوي قدراتها التنافسية الجماعية ، لذلك فإن الدعوة لإقامة تكتل اقتصادي قوي يرقى إلى الوحدة أو تحقيق سوق عربية مشتركة هو بمثابة مطلب ملح و مدخل مناسب لتوحيد المواقف و المصالح العربية ومخرج مناسب من التحديات الجمة التي تعترض التكتل العربي ابتداء من البرامج التصحيحية و الخصوصية المفروضة من المنظمات الاقتصادية العالمية إلى التهديدات الداخلية للوطن العربي كالسوق الشرق أوسطية اغو الشراكة الأورو متوسطية و التي تدعمها الدول الغربية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وهذا كله من أجل مصلحة اليهود في المنطقة .

إن التكتل الاقتصادي العربي يفتح المجال واسعا أمام المستثمرين العرب و الأموال العربية المغتربة ، وأيضا يكون وسيلة ناجعة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر لتوفر القوة التفاوضية و المناخ الاستثماري الجيد ، إضافة إلى ذلك فإن أفضل وسيلة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ضمان إنتاجية ملائمة لذلك الاستثمار سواء كان عربي أو أجنبي ، هي ضمان تأهيل السكان المحليين بمستويات تعليم ملائمة ومقبولة، وكذا ضمان السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي و تحسينها ، وتوفير نظام قانوني عادل وفعال .

وبعد هذا الفصل سنخصص دراستنا في الجزائر حيث سنتطرق في الفصل الرابع ، واقع آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

قائمة هوامش الفصل الثالث:

- 1- مصطفى حسين وآخرون، 'أبعاد التنمية في الوطن العربي'، دار المستقبل، عمان، الأردن، 2005، ص 09.
- 2- إبراهيم منيمان عيسى، 'أزمة المياه في الوطن العربي: المشكلة والحلول الممكنة'، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2003، ص 20.
- 3- محمد الصقور وآخرون، 'قضايا التنمية العربية'، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1994، ص 16.
- 4- نفس المرجع، ص 16.
- 5- عبد الجابر تيم وآخرون، 'مستقبل التنمية في الوطن العربي'، دار البازوري، العنمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص 04.
- 6- سليمان المنذري، 'السوق العربية المشتركة في عصر العولمة'، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1999، ص 201.
- 7- نفس المرجع ص 201 - 203.
- 8- قدور بوزيدي، 'التكامل الاقتصادي العربي'، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامع الجزائر، جويلية 1999، ص 132.
- 9- نفس المرجع، ص 133 - 137.
- 10- محمد الصقور وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 19 - 20.
- 11- انظر الجدول رقم (01) المتعلق بالهيكل القطاعي للنتائج الداخلي الخام.
- 12- عبد الجابر تيم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 53.
- 13- محمد الصقور وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 20.
- 14- عبد العزيز عجمية، 'فصول في الاقتصاد العربي'، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1988، ص 38-39.
- 15- حمدي عبد العظيم، 'الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية'، دار زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1988، ص 134.
- 16- قدور بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص 115.
- 17- إبراهيم سليمان عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 21.
- 18- حمدي عبد المنليم، مرجع سبق ذكره، ص 135.
- 19- (التكتلات) مفردتها تكتل و تشير إلى دمج أجزاء في كل واحد، رغم حداثة عهدها فقد ازداد الاهتمام بها في الأدب الاقتصادي على نطاق واسع، بحيث أصبحت إحدى المفاهيم الاقتصادية الواسعة الانتشار في الوقت الحاضر. والتي يصب معناها في التكامل الاقتصادي.
- 20- إكرام عبد الرحيم، 'التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي'، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2002، ص 41.
- 21- نفس المرجع، ص 42.
- 22- عبد الوهاب حميد رشيد، 'الدور التكاملي لمشروعات العربية المشتركة، الطموحات و الأداء'، دار كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع، بيروت لبنان، 1985، ص 20.
- 23- محمد لبيب شقير، 'الوحدة الاقتصادية تجاربها وتوقعاتها'، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1986، ص 82.
- 24- محمد شوقي عبد العال، 'التنظيم الإقليمي العربي دراسة في أزمة الفعالية'، مجلة شؤون عربية، صادرة عن جامعة الدول العربية، تونس، العدد 9، سبتمبر 2000، ص 14.
- 25- محمد لبيب شقير، مرجع سبق ذكره، ص 72.

- 26- احمد فؤاد مندور، "التكتل الاقتصادي العربي"، ا. لمجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر العدد الأول 2004، ص 09.
- 27- محمد لبيب شقير، مرجع سبق ذكره، ص 74.
- 28- إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 52 - 55.
- 29- كامل بكري، "التكامل الاقتصادي"، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1984، ص 32-35.
- 30- نفس المرجع، ص 42 - 44.
- 31- إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 62.
- 32- غريب الجمال، "اقتصاديان الوطن العربي"، معهد الدراسات الإسلامية، القاهرة، مصر، 1970، ص 512.
- 33- احمد فؤاد مندور، مرجع سبق ذكره، ص 11.
- 34- نفس المرجع، ص 11.
- 35- إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 82.
- 36- الشاذلي العياري، "القطاع الخاص و مستقبل التعاون العربي المشترك"، منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن 1996 ص 11.
- 37- محمد لبيب شقير، مرجع سبق ذكره، ص 351-352.
- 38- إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 83 - 84.
- 39- احمد فؤاد مندور، مرجع سبق ذكره، ص 15.
- 40- عبد الحميد براهيم، "أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 1983، ص 295.
- 41- الكاتب غير موجود، "السوق العربية المشتركة"، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الإمارات العربية المتحدة، 2001، ص 54.
- 42- احمد فؤاد مندور، مرجع سبق ذكره، ص 23.
- 43- إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 87.
- 44- الشاذلي العياري، مرجع سبق ذكره، ص 21.
- 45- إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 93.
- 46- أسامة المجذوب، "العولمة و الإقليمية"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2000، ص 123 - 124.
- 47- نفس المرجع، ص 124 - 125.
- 48- محمد محمود الإسماعيل، "العمل العربي الاقتصادي المشترك تقسيمه و مستقبله"، المجلة المصرية للتخطيط، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، المجلد الخامس، العدد الأول 1997، ص 27.
- 49- إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 97 - 100.
- 50- سعيد عيطو مصطفى، "الاستراتيجيات العربية في مواجهة المتغيرات الدولية"، في ندوة استراتيجيات التغيير، المؤتمر السنوي الرابع، مركز وايد سيفرين للاستثمارات و التطوير الإداري، 1994، ص 540.
- 51- محمد الأطرش، "حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الكويت، العدد 260، 2002، ص 23.
- 52- مغاوري شلبي علي، "العرب و الاتحاد الأوروبي من التعاون إلى المشاركة"، مركز زايد العلمي للتنسيق والمتابعة، الإمارات العربية المتحدة، 2003، ص 81 - 82.

- 53- عبد الفتاح العموص ، "التحديات الاجتماعية أثرها على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي"، مركز الدراسات العربي الأوروبي ، باريس ، فرنسا 1995، ص 143.
- 54- نفس المرجع، ص 146.
- 55- حبيب إدريس بوسوف، "نقل التكنولوجيا إلى الدول العربية"، المؤتمر الدولي الثاني، مركز الدراسات العربي الأوروبي ، باريس ، فرنسا ، 1994، ص 659.
- 56- محمود الحمصي ، 'خطط التنمية العربية و اتجاهاتها التكاملية و التنافرية' ، مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1986، ص 75-76.
- 57- نفس المرجع، ص 77-79.
- 58- إكرام عبد الرحيم مرجع سبق ذكره، ص 209.
- 59- نفس المرجع، ص 210.
- 60- إبراهيم كروان ، 'المعضلات العربية في التسعينات' ، مجلة السياسية الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، مصر، العدد 117، جوان 1994، ص 11 .
- 61- محيي محمد مسعد ، 'بحوث في الاقتصاد العربي واهم تحديات القرن الواحد و العشرين' ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية، مصر ، 2001، ص 55.
- 62- إكرام عبد الرحيم ، مرجع سبق ذكره، ص 219.
- 63- احمد صدق النيجاني، 'في مواجهة النظام الشرق أوسطي' ، دار المستقبل العربي ، بيروت ، لبنان ، 1994، ص 40.
- 64- علاء عبد الوهاب ، 'الشرق الأوسط سيناريو الهيمنة الإسرائيلية' ، سيناء للنشر ، القاهرة ، مصر ، 1995، ص 80 .
- 65- نفس المرجع ، ص 105.
- 66- محمد وهبة ، 'إسرائيل و العرب و السوق الشرق أوسطية' ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، مصر، 1995، ص 78.
- 67- علي الدين هلال، 'الجامعة العربية و السلام العربي الإسرائيلي'، مجلة عالم الفكر، مصر، المجلد الخامس و العشرين العدد 04 ، أبريل 1997، ص 25.
- 68- إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 224.
- 69- حسين معلوم وآخرون، 'العولمة و التحولات المجتمعية في الوطن العربي'، مكتبة مديولي، القاهرة ، مصر، 1999، ص 129-130.
- 70- سليمان المنذري ، 'السوق العربية المشتركة في عصر العولمة' ، مرجع سبق ذكره، ص 222 .
- 71- إكرام عبد الرحيم ، مرجع سبق ذكره، ص 234.
- 72- سليمان المنذري، 'السوق العربية المشتركة في عصر العولمة' ، مرجع سبق ذكره، ص 223.
- 73- نفس المرجع، ص 224.
- 74- محمد سلمان ، 'السياسة المتوسطة للاتحاد الأوروبي' ، مجلة السياسية الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، مصر العدد 138، أكتوبر 1999، ص 243.
- 75- وفاء نسيم، 'التعاون الاورومتوسطي'، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام القاهرة، مصر، العدد 138، أكتوبر 1999، ص 248.
- 76- سليمان المنذري، 'السوق العربية المشتركة في عصر العولمة'، مرجع سبق ذكره، ص 225.
- 77- خالد عبد اللطيف، 'مستقبل العلاقات بين الشمال والجنوب في البحر المتوسط'، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، العدد 123، أكتوبر 1996، ص 201.

- 78- سليمان المنذري، "السوق العربية المشتركة في عصر العولمة"، مرجع سبق ذكره، ص 227.
- 79- وفاء نسيم، مرجع سبق ذكره، ص 248.
- 80- سليمان المنذري، "السوق العربية المشتركة في عصر العولمة"، مرجع سبق ذكره، ص 227.
- 81- إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 255.
- 82- سليمان المنذري، "السوق العربية المشتركة في عصر العولمة"، مرجع سبق ذكره، ص 228.
- 83- علي عمرو، "المبادرة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، العدد 149، يوليو 2002، ص 238.
- 84- إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 101.
- 85- إجلال راتب، "التعاون والتكامل الاقتصادي العربي"، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، 1990، ص 14.
- 86- مغاوري شلبي علي، "منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى"، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الإمارات العربية المتحدة، 2007، ص 13.
- 87- نبيل شحادة، "الجات وانعكساتها على الاقتصاديات العربية"، سلسلة رسائل البنك الصناعي، الكويت، العدد 42، 1994، ص 40.
- 88- سليمان المنذري، "التطور التاريخي لآليات التكامل الاقتصادي العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1993، ص 114.
- 89- نبيل شحادة، مرجع سبق ذكره، ص 44.
- 90- سليمان المنذري، "التطور التاريخي لآليات التكامل الاقتصادي العربي"، مرجع سبق ذكره، ص 112.
- 91- مغاوري شلبي علي، "منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى"، مرجع سبق ذكره، ص 16.
- 92- "السوق العربية المشتركة"، مرجع سبق ذكره، ص 15.
- 93- نفس المرجع، ص 41.
- 94- نفس المرجع، ص 45.
- 95- سليمان المنذري، "السوق العربية المشتركة في عصر العولمة"، مرجع سبق ذكره، ص 262.
- 96- محمد الأطرش، "العرب والعولمة مالمعمل"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998، ص 425.
- 97- مغاوري شلبي علي، "منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى"، مرجع سبق ذكره، ص 33.
- 98- محمد الأطرش، مرجع سبق ذكره، ص 425.
- 99- مغاوري شلبي علي، "منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى"، مرجع سبق ذكره، ص 34.
- 100- نفس المرجع، ص 40.
- 101- سليمان المنذري، "السوق العربية المشتركة في عصر العولمة"، مرجع سبق ذكره، ص 190.
- 102- نبيل شحادة، مرجع سبق ذكره، ص 81.
- 103- نعيم الظاهر، "دراسات في الواقع العربي التنموي، الاقتصادي الاجتماعي"، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 17-20.
- 104- يونس أحمد البطريق، "الملاحم الرئيسية في اقتصاديات الدول العربية"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1985، ص 240.
- 105- عبد المطلب عبد الحميد، "السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة"، مجموعة النيل العربية، مصر، 2005، ص 65.

- 106- عبد العزيز عجمية، مرجع سبق ذكره، ص 141.
- 107- نعيم الظاهر، مرجع سبق ذكره، ص 44.
- 108- نفس المرجع، ص 45.
- 109- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2006، ص 83.
- 110- عبد المجيد قدي، "تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في البلاد العربية بين الواقع والمأمول"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 09، 2003، ص 84.
- 111- فريد النجار، "الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 64.
- 112- حسين رحيم، "دور الأسواق المالية في عمليات الخصخصة في البلدان العربية"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 09، 2003، ص 163.
- 113- "السوق العربية المشتركة"، مرجع سبق ذكره، ص 37-38.
- 114- حسين رحيم، مرجع سبق ذكره، ص 163.
- 115- سليمان المنثري، "الفرص الصناعية في مسار التكامل الاقتصادي والتنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1995، ص 75.
- 116- نفس المرجع، ص 80.
- 117- نفس المرجع، ص 84-85.
- 118- نفس المرجع، ص 89.
- 119- حسين رحيم، مرجع سبق ذكره، ص 165.
- 120- طلال محمد مفضي بطاينة، "العولمة وانعكاساتها على الدول العربية"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 09، جانفي 2006، ص 21.
- 121- نفس المرجع، ص 26.

الفصل الرابع

واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفصل الرابع: واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد:

عرفت الجزائر منذ الاستقلال أزمات ومراحل متعددة تراكمت خلالها معطيات أدت بها إلى الوضع الحالي، حيث يتميز بصعوبات جمة في مختلف المجالات، إن الخوض في عدة أنواع من التسيير وتطبيق عدة سياسات بداية بالنظام الاشتراكي، ثم الإصلاحات التي قامت بها وتقوم بها للتحويل إلى اقتصاد السوق والانضمام إلى مختلف المنظمات العالمية الفاعلة فتملت هذه الإصلاحات في إلغاء القيود الجمركية وتخفيض من الرسوم والضرائب بالتدرج وتحسين المنظومة المالية وإلغاء القيود البيروقراطية ومحاولة تحسين أداء المنظومة الإدارية وتشجيع الاستثمارات بجميع أنواعها خاصة الأجنبية منها، إن هذه الإصلاحات سيكون لها في المستقبل نتائج إيجابية على الاقتصاد الجزائري.

ومادما نتحدث عن الاستثمارات فقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حديث الوسط الاقتصادي بصفة خاصة، لأنه ذو أهمية كبيرة في تغيير مسار العلاقات الاقتصادية ودفعها إلى الأمام وتحقيق التنمية الشاملة، ومن هذا المنطلق تبنت الجزائر سياسات وإجراءات وإصلاحات في جميع المجالات لتشجيع الاستثمار الأجنبي وهذا بفضل الإصلاحات التي تقوم بها، من خلال وضع التشريعات والقوانين التي تضمن استقطاب الاستثمارات، وتقديم الضمانات اللازمة لكسب ثقة المستثمرين الأجانب والخواص المحليين.

وستتناول في هذا الفصل واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال تبين المناخ الاستثماري ثم ننقل إلى واقع الاستثمار قبل الإصلاحات الاقتصادية وبعد ذلك نتطرق إلى واقع الاستثمار أثناء مرحلة إعادة الهيكلة وفي الأخير نتحدث عن واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر بعد التحولات الاقتصادية.

المبحث الأول: المناخ الاستثماري في الجزائر:

تسعى الجزائر بكل ما أوتيت من قوة في الآونة الأخيرة لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا من خلال تهيئة المناخ الاستثماري المناسب خاصة في ما يخص سن القوانين والتشريعات وإزالة العراقيل الإدارية والبيروقراطية، وتقديم الحوافز التشجيعات والضمانات اللازمة لذلك، وعليه سنتطرق إلى المناخ الاستثماري في الجزائر وتطوره بداية بالمناخ الجغرافي والطبيعي ثم نتحدث عن المناخ السياسي والاقتصادي والمناخ الاجتماعي والقانوني وأخيرا المناخ المؤسسي.

المطلب الأول: المناخ الجغرافي والطبيعي.

بحكم موقع الجزائر الاستراتيجي، فإنها تدخل ضمن مجال قائمة الدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر نظريا، حيث إنها تتميز باتساع الرقعة الجغرافية المقدرة مساحتها بـ 2.381.741 كلم²، واجهتها الشمالية لها شريط ساحلي يطل على الجنوب حوالي 2000 كلم، أما حدودها الجغرافية فيحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق تونس وليبيا ومن الجنوب مالي والتشاد، ومن الغرب المغرب وموريتانيا. وهي تقع في شمال المتوسط وأوروبا وتتوسط بلدان المغرب العربي، بالإضافة إلى تنوع الأقاليم المناخية في الجزائر من المناخ الصحراوي إلى المناخ القاري إلى مناخ البحر الأبيض المتوسط.

إن التنوع الذي تزخر به الجزائر جغرافيا أثر إيجابي على توفر موارد طبيعية متعددة، ففي الصحراء هناك البترول والغاز الطبيعي والفحم وفي الشمال هناك الحديد والنحاس، وأيضا على تنوع المحاصيل الزراعية خاصة التمور في الصحراء والبرتقال والكروم في الشمال والحبوب في المناطق الداخلية، كل هذه المؤهلات الجغرافية والطبيعية تجعل من الجزائر مكانا خصبا لتتفق واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لذلك يجب على الدولة الجزائرية الاستفادة إلى أقصى الحدود من هذه الميزة.

الفرع الأول: الخصائص المتعلقة بالأرض.

تغطي الغابات أربع ملايين هكتار منها 700.000 هكتار ذات تشجير حديث أنجز في إطار عمليات التشجير التي قامت بها البلاد منذ الاستقلال، وهناك مشروع كبير سمي بالسد الأخضر على شكل حاشية غابية من الشرق إلى الغرب في المنطقة الشمالية للصحراء، طوله 1500 كلم، وعرضه 20 كلم، أما الغابات الطبيعية فهي متواجدة بصفة رئيسية في الشمال وتغطي 650.000 هكتار منها 60% من الصنوبر، وفيما يخص الأراضي الزراعية فهي متواجدة بشكل رئيسي في المنطقة الشمالية والداخلية فالمنطقة الشمالية تزرع بها الخضر والفواكه، أما المنطقة الداخلية فهي موجهة بشكل كبير لزراعة الحبوب وبفضل المبادرات العالية لتسب أرامي زراعة جديلة خاصة في منطقة الجنوب، وهذا عن طريق تقديم الإمكانيات والمساعدات الكبيرة التي تجسدت فيما يسمى بصندوق الجنوب⁽¹⁾.

الفرع الثاني: الخصائص المتعلقة بالموارد المائية:

تعتبر الموارد المائية في الجزائر محدودة والكمية المتوفرة لكل فرد ضعيفة، ويمكن أن نتخلص مستقبلا وهذا نظرا للزيادة في الطلب المرتبطة بالنمو الديموغرافي والاقتصادي، وأيضا المخاطر التي تهدد هذا العنصر الحيوي من مخاطر التلوث البيئي والمائي.

تستقبل الجزائر كمية من الأمطار بمعدل 100 مليار م³ في السنة، يتبخّر منها حوالي 85% أي ما يعادل 85 مليار م³ من مياه الأمطار يعود إلى طبقات الجو ويستحيل إعادتها، أما 15% المتبقية وهي 15 مليار م³، فتتقسم بين المياه الجارية السطحية التي تقدر بـ 12.4 مليار م³ في السنة وبين المياه التي تتسرب إلى قعر الأرض والتي تقدر بـ 2.6 مليار م³ في السنة (2).

إن خاصية تساقط الأمطار في الجزائر لها عدة ميزات تتمثل في:

1-اختلال التساقط بين الشرق والغرب، حيث تستقبل المنطقة الشرقية أكبر كمية من الأمطار مقارنة بالمنطقة الغربية وهذا لأن المنطقة الغربية تعترضها حواجز طبيعية في المغرب تحول دون تسرب السحاب الممطر.

2-اختلال التساقط بين الشمال والجنوب، حيث أن المنطقة الشمالية تستقبل أكبر الكميات من الأمطار، ثم تنخفض هذه الكميات في المناطق الداخلية بسبب التضاريس التي تتميز بها البلاد، ولا يصل إلى المنطقة الجنوبية من الأمطار إلا القليل لأن السحاب يكون قد أفرغ حمولته في المنطقة الشمالية والداخلية، ماعدا الأمطار الموسمية التي تسقط في بعض الأحيان.

3-اختلال التساقط خلال فصول السنة، حيث تسقط كميات كبيرة خلال فصل الشتاء، بينما باقي الفصول تكون قليلة وفي بعض الحالات منعدمة.

4-مرور المنطقة بفترات جفاف تجعل البلاد في أزمة مائية كبيرة في بعض الحالات، حتى وصل الأمر بالدول الجزائرية إلى التفكير في شراء سفن لاستيراد المياه أو اللجوء إلى تغذية مياه البحر. من هذا كله نستطيع القول أن تساقط الأمطار له خاصيتين أساسيتين هما:

1-اختلال التساقط خلال الزمان.

2-اختلال التساقط في المكان.

وفيما يلي سنعرض جدول بيئة الموارد المائية المستعملة في الجزائر.

جدول رقم (09): الموارد المائية المستعملة في الجزائر (مليار م³).

المناطق	الأحواض الساحلية	السهول العليا	الجنوب	المجموع
الموارد المائية السطحية	11.1	0.7	0.6	12.4
الموارد المائية الجوفية	-	1.8	1.7	3.5
المجموع	11.1	2.5	2.3	15.9

المصدر: زبيري رابع، مرجع سبق ذكره، ص 16.

ونشير إلى أن الجنوب الجزائري يحتوي على كميات هائلة من المياه الجوفية المتكونة عبر تنسيق طويلة لكن المشكل في أنها غير متجددة إلا بنسبة ضعيفة جدا.

الفرع الثالث: الخصائص المتعلقة بالموارد الطبيعية.

تملك الجزائر احتياطي كبير من الغاز الطبيعي إضافة إلى حقول البترول المكتشفة قديما وحديثا، إضافة إلى وجود مناطق عذراء لم يتم بعد استغلالها، وهذا ما يؤهلها لأن تكون مناطق خصبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وبضائف إلى الميادتين السابقتين وجود مناجم الحديد خاصة بالمنطقة الشمالية الشرقية بولاية عنابة كما توجد مناجم للحديد لم تستغل بعد بغار جبيلات بولاية بشار، كما تتواجد أنواع أخرى من المعادن كالنحاس والفوسفات وغيرها.

المطلب الثاني: المناخ الاقتصادي.

إن الجزائر كغيرها من البلدان العربية تنتمي إلى البلدان النامية وبذلك فهي تتميز بنفس الخصائص الاقتصادية لهذه الدول بكل مشاكلها ومصاعبها وطموحاتها، لذلك فإن التعامل مع الاقتصاد الجزائري يستوجب التعرف على طبيعة هذا الاقتصاد ومميزاته، إضافة إلى الطموحات التي يسعى إلى تحقيقها.

الفرع الأول: اقتصاد ريعي.

يقوم الاقتصاد الجزائري على استراتيجية استنزافية للثورة البترولية والغازية لا تراعي فيها محدودية الاحتياطات وضرورة استغلالها والكفاءة والرشادة في تخصيص عائداتها، والعدالة في توزيع منافعها وحماية حقوق الأجيال القادمة فيها، وإن هذا الوضع الذي يقوم على سياسة التوسع في التسويق الأولى على حساب استراتيجية التصنيع المتنامي لهذه الثروة، جعل الاقتصاد الجزائري رهين الإيرادات الربعية المتحققة في الأسواق الدولية، وانعكاسات سياساتها الاتفاقية في تنامي آليات الاعتماد على الربيع الداخلي وآثاره السلبية، إن خاصية الاعتماد على المحروقات التي تساهم بنسبة 35% من الناتج الداخلي الإجمالي وتشكل 64% من الإيرادات الماسة للدولة وحوالي 98.5% من إجمالي الصادرات، ولا يتجاوز إجمالي الصادرات خارج المحروقات في أحسن الأحوال مليار دولار⁽³⁾.

وفيما يلي جدول يمثل تقييم الميزان التجاري في الجزائر لسنتي 2002-2003.

الجدول رقم 10: الميزان التجاري الجزائري لسنتي 2002-2003.

نسبة للمئ	2003		2002		السلوات
	مليون دولار	مليون دج	مليون دولار	مليون دج	العملة المستعملة
التقويم بالدولار					
8.32 %	13008	1006802	12009	957027	الواردات
26.62 %	23836	1804046	18825	1499933	الصادرات
58.86 %	10828	797244	6816	542906	الميزان التجاري ⁽⁴⁾
-	183 %	183 %	157 %	157 %	معدل التغطية ⁽⁵⁾

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الثاني 2003، الجزائر، جوان 2004، ص 51.

يظهر لنا جليا من خلال الجدول السابق أن الميزان التجاري حقق فائض في كلتا السنتين، حقق معدل نمو قدره 58.86%، ولا يظهر التحليل بصورة جيدة حتى نقوم بعرض هيكل الصادرات، وبذلك يتبين لنا مصدر النمو.

جدول رقم (11): هيكل الصادرات لسنتي 2002-2003 (مليون دولار).

السنوات	2002		2003		نسبة النمو
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
المتعينين					
المحروقات	18091	%96.10	23172	%97.21	%28.09
خارج المحروقات	734	%3.90	664	%2.79	%9.54
المجموع	18825	%100	23836	%100	%26.62

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره ص52

يتجلى لنا من خلال هذا الجدول هيكل الصادرات الوطنية، حيث يتكون في أغلبه من المحروقات، وبذلك فإن الاقتصاد الجزائري والتجارة الخارجية الجزائرية مبنية أساسا على ما تحققه عائدات المحروقات وأسعارها، وهذا لأن الصادرات تبلغ نسبتها 96.10% في سنة 2002 مقابل 3.90% للصادرات خارج المحروقات أما في 2003 ارتفعت نسبة الصادرات من المحروقات إلى 97.21% وهذا راجع إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية، الشيء الذي أدى إلى انخفاض الصادرات خارج المحروقات إلى 2.79% من إجمالي الصادرات، وما يمكن قوله عن الصادرات خارج المحروقات إضافة إلى ضعفها كونها انخفضت في سنة 2003 عما كانت عليه في سنة 2002 حيث حققت نسبة نمو سالبة قدرت بـ -9.54%.

الفرع الثالث: اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد.

حيث أضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي وتحد من كفاءة السياسات والمؤسسات الاقتصادية وفعاليتها، وتعطل المنظومة القانونية والنشريعة، وازدادت شبكات الاقتصاد الموازي وتنامت أحجام الثروات التي تتحرك في قنواته، الأمر الذي يؤثر على تأهيل الاقتصاد الجزائري، فكم من الجهود ضاعت وتبددت بسبب ضعف المؤسسات وانتشار الفساد في أجهزتها، وكم من المشاريع التي عطلت أو ألغيت أو جمدت⁽⁶⁾.

لقد تحمل المجتمع من جراء ذلك تكاليف كبيرة بسبب تقييد القوانين وتجاوز السلطات والتعدي على الصلاحيات⁽⁷⁾ هذا الوضع أضعف قدرة الدولة المؤسساتية وزعزع عنصر الثقة فيها، وهي أمور أساسية في الإصلاح والبناء والتأهيل الاقتصادي ومواجهة تحديات الاندماج في الاقتصاد الدولي⁽⁸⁾.

الفرع الرابع: بعض الخصائص الأخرى.

إضافة إلى ما تم ذكره سابقا هناك بعض الخصائص التي سنوردها فيما يلي⁽⁹⁾:

- 1- التخلف الحاد في مستويات تطور القوى الإنتاجية من مادية وبشرية.
- 2- انخفاض مساهمة القطاع الإنتاجي في الناتج الداخلي الخام وارتفاع مساهمة قطاع الخدمات.

- 3- التمايز في توزيع الدخل القومي بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.
- 4- اقتصاد ذو طابع استهلاكي ضعيف، التراكمات الرأسمالية إضافة إلى سوء استخدامها.
- 5- اقتصاد ضعيف الاستقرار ويتصف بالتبعية لغيرة في جميع المجالات.
- 6- اقتصاد خدمات وتوزيع.

المطلب الثالث: المناخ القانوني.

ككل الدول الحديثة الاستقلال تبنت الجزائر مباشرة بعد استرجاعها لسيادتها الوطنية قانونا يتعلق بالاستثمارات كما أن هذا الأخير عرف تطورا في الجزائر على ثلاث مراحل هي الستينات والثمانينات والتسعينات.

الفرع الأول: فترة الستينات.

عرفت هذه الفترة قانونين هامين للاستثمار نوردتهما فيما يلي:

1- قانون الاستثمار الصادر في 1963: كان هذا القانون موجها إلى رؤوس الأموال الأجنبية أساسا، وقد خولهم بعض الضمانات التي يستفيد منها كل المستثمرون، وبعض الضمانات خاصة بالمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية⁽¹⁰⁾.

أ- الضمانات العامة وهي أربعة⁽¹¹⁾:

- حرية الاستثمار للأشخاص المعنوية والطبيعية الأجنبية.

- حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات.

- المساواة أمام القانون ولاسيما المساواة الجبائية.

- ضمان ضد نزع الملكية، وإن كان ذلك فبتعويض عادل.

ب- الضمانات الخاصة⁽¹²⁾.

- تكون هذه المؤسسات في وضعية تعاقدية.

- ضمان استقرار النظام الضريبي لمدة 15 سنة.

- تخفيض نسبة الفائدة الخاصة بقروض التجهيز المتوسطة وطويلة الأجل.

- تخفيض جزئي أو كلي للضريبة على المواد الأولية المستوردة.

لم يعرف هذا القانون تطبيقا بسبب أن المستثمرين شككوا في مصداقية، كما أنه لم يتبع بنصوص تطبيقية، وكان غير مطابق للواقع، حيث كانت الجزائر تقوم بتأميمات في تلك الفترة (1963-1964) وبينت الإدارة الجزائرية نيتها في عدم تطبيقه مادامت لم تدرس الملفات التي أودعت لديها⁽¹³⁾.

لقد فشل هذا القانون في تجنيد رأس المال الأجنبي من أجل التنمية، رغم الامتيازات الممنوحة، وهذا لاعتبارات سياسية واقتصادية نذكر منها مايلي⁽¹⁴⁾:

أ- انعدام الثقة من طرف رأس المال الأجنبي الذي يرى في الجزائر بلد غير مستقر سياسيا، إضافة إلى اتباعه للنظام الاستراكي.

ب- نقص الأخبار في الاقتصاد الجزائري، وخضيق السوق، وارتفاع تكاليف الإنتاج.

2- قانون الاستثمارات الصادر في 1966: بعد فشل قانون 1963، تبنت الجزائر قانونا جديدا للاستثمارات وهذا من أجل تحديد دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية ومكانه وأشكاله والضمانات الخاصة به،

وذلك تطبيقات لتعليمات مجلس الثورة، ويختلف هذا القانون جذريا عن القانون الأول، ويظهر ذلك من خلال المبادئ التي وضعها القانون⁽¹⁵⁾.

وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي⁽¹⁶⁾:

أ- المبدأ الأول: الاستثمارات الخاصة لا تتجز بحرية في الجزائر، وانفراد الدولة بالقطاعات الحيوية.

ب- المبدأ الثاني: منح الضمانات والامتيازات على النحو التالي:

- المساواة أمام القانون ولا سيما المساواة الجبائية.

- إمكانية تحويل الأموال والأرباح الصافية.

- الضمان ضد التأميم، وإذا تم ذلك فبموجب نص تشريعي يؤدي إلى تعويض خلال 09 أشهر يساوي التعويض القيمة الصافية للأموال المحولة إلى الدولة.

لم يعرف هذا القانون تطبيقا على الاستثمارات الأجنبية ولكن طبق على الاستثمارات الخاصة الجزائرية فقط، كما أن هذا القانون لم يجلب المستثمرين الأجانب مثله مثل القانون السابق لسنة 1963، والسبب يعود إلى النقطتين التاليتين⁽¹⁷⁾:

أ- كانا ينصان على إمكانية التأميم

ب- الفصل في النزاعات فيهما كان يخضع للمحاكم الجزائرية والقانون الجزائري.

الفرع الثاني: فترة الثمانينات.

تميزت هذه الفترة بانتهاج استراتيجية تنمية جديدة، لتدعيم الاقتصاد الوطني وإنعاشه، وتصحيح كل أخطائه السابقة، وهذا من خلال المخططين الخماسيين الأول، والثاني، فتبنت مجموعة من القوانين نوردها فيما يلي:

1- قانون 1982: يتعلق هذا القانون بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وطرق سيرها⁽¹⁸⁾، وبذلك تكون قد رفضت وأكدت نيتها في رفض الاستثمار الأجنبي المباشر، ودخول الرأسمال الأجنبي، وفضلت الاستثمار عن طريق الشركات المختلطة الاقتصاد جاء هذا القانون ليحدد الإطار العام الذي يخول في نطاقه لمؤسسة أو لعدة مؤسسات أجنبية، ويبين كيف ذلك، كما تستفيد المؤسسات الأجنبية من امتيازات جبائية ويسمح لها بتحويل أرباحها لبلادها الأصلي.

رغم كل مميزاته فشل هذا القانون نتيجة تفشي ظاهرة البيروقراطية التي حالت دون التوسع في المشاريع الاستثمارية الخاصة، ودائما الدولة لا تجد ما تقوم به إلا إصدار قانون جديد.

2- قانون 1986: في هذه الفترة واجه الاقتصاد الوطني أزمة حادة، وهي انهيار أسعار البنزول وانخفاض قيمة الدولار، وبالتالي تدهورت إيرادات الصادرات النفطية، كذلك تفاقم الديون الخارجية، وارتفاع نسبة التضخم، في ظل هذه الأوضاع الصعبة، قامت الدولة بتعديلات على قانون 82-13، وإصداره في شكل قانون جديد هو 86-13، أقرت فيه تفصيل الاستثمار من خلال مشاركة رأس المال الأجنبي مع المؤسسة العمومية في حد أقصى 49%، وقد منح امتيازات عديدة للمستثمرين الأجنبي أهمها⁽¹⁹⁾:

أ-ضمان التعويض في حالات التأميم أو نزع الملكية.

ب-تحفيزات وتسهيلات جبائية.

ج-رفع أو تخفيض رأسمال الشركة المختلطة حسب اللزوم والحاجة.

د-المشاركة في التسيير.

3-قانون 1988: في هذه السنة تبنت الجزائر الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى ظهور المؤسسات

العمومية الاقتصادية، استخلافًا للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي، في هذه السنة أصدرت

الجزائر مجموعة من القوانين المتعلقة بتنظيم الاستثمار وكانت تهتم بما يلي:

أ-توجيه المؤسسات الاقتصادية العمومية⁽²⁰⁾.

ب-تنظيم صناديق المساهمة⁽²¹⁾.

ج-القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية⁽²²⁾.

د-توجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة⁽²³⁾.

ومن أهم المميزات التي جاء بها هذا القانون نذكر مايلي⁽²⁴⁾.

أ- إزالة القيد المتعلق بمبلغ الاستثمار الذي جاء به قانون 82-13.

ب-إلغاء الإجراءات المتعلقة بالاعتماد.

ج- المؤسسات فيه غير خاضعة للوصاية الوزارية.

د- المؤسسات فيه غير خاضعة للرقابة المعروفة الممارسة على المؤسسات الاشتراكية

هـ- المؤسسات خاضعة للقانون التجاري يكون تأسيسها في شكل شركة أسهم أو شركة ذات مسؤولية

محدودة.

و- صناديق المساهمة هي التي تتولى تسيير الأسهم الحصص التي تقدمها المؤسسات العمومية

الاقتصادية للدولة مقابل الرأسمال التأسيسي للمشروع.

ز- كان تأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد يعطى البروتوكول يبرم بين الوزارة الوصية والشركة

الأجنبية، والعقد يبرم بين الشركة الأجنبية والمؤسسة الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي، بينما

أصبح البروتوكول يبرم بين صناديق المساهمة والشركة الأجنبية، والعقد يبرم بين المؤسسة العمومية

الاقتصادية والشركة الأجنبية، أي هناك إلغاء ضمني لبعض أحكام القانونين 82-13 و 86-13 في

هذا المجال.

الفرع الثالث: فترة التسعينات.

1-قانون النقد والقرض 90-10 لسنة 1990: هو قانون خاص بالنقد والقرض وليس خاص بالاستثمار،

وإنما له علاقة وطيدة بالاستثمارات، حيث جاء تحت عنوان تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال،

يتيح هذا القانون إمكانية معالجة ملفات الاستثمار على مستوى بنك الجزائر، ويكرس مبدأ وضع نظام بنكي

على مستويين، ويعني ذلك أن التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك الأخرى كموزعة للقروض⁽²⁵⁾.

حدد هذا القانون بوضوح العلاقة الجديدة لحركة رؤوس الأموال مع الخارج وجسد بذلك ولأول مرة شعار (الباب مفتوح)، حيث تتميز طبيعة هذه العلاقة بخاصيتين هما⁽²⁶⁾:

أ- في المجال المالي: الترخيص بفتح مكاتب للتمثيل أو فروع في الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، وكذا المساهمات الأجنبية في البنوك والمؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري، شريطة أن تمنح البلاد الأجنبية المعاملة بالمثل للراغبات الجزائريين أو الشركات الجزائرية، ومن هنا يتأكد أن هذا القانون نص على حرية إنشاء بنوك ومؤسسات مالية خاصة، وتكون لغير المقيمين سواء لوحدهم أو بالتعاون مع المقيمين.

ب- في المجال الاستثماري: يرخص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة أو بالاستثمار المباشر، وتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل مشاريع اقتصادية. وقد أقر هذا القانون أربعة مبادئ نذكرها فيما يلي⁽²⁷⁾.

- المبدأ الأول: حرية الاستثمار.

- المبدأ الثاني: حرية تحويل رؤوس الأموال.

- المبدأ الثالث: تبسيط وتسهيل عملية قبول الاستثمار.

- المبدأ الرابع: تطبيق الضمانات الواردة في الاتفاقية الدولية التي وقعت عليها الجزائر.

2- قانون الاستثمار لسنة 1993: لقد ألغى هذا القانون صراحة كل القوانين الصادرة في نفس الموضوع والقوانين المخالفة له وذلك ما نصت عليه المادة 49 والتي كانت كما يلي⁽²⁸⁾ "عدا القوانين المتعلقة بالمحروقات تثنى جميع الأحكام السابقة المخالفة لهذا المرسوم التشريعي".

لقد نعلق القانون 93 12 بترقية الاستثمار وجاء لينسجم مع برنامج إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري، وتحقيق سياسة الانفتاح ولتكملة قانون النقد والقرض 90-10 الذي أبرز الانفتاح التشريعي للاقتصاد الوطني، من خلال تحسين الشروط المتعلقة بجذب واستقبال رؤوس الأموال الأجنبية بما فيها الاستثمارات وتشجيعها.

إن المرسوم التشريعي لسنة 1993 هو نتيجة سياسة اقتصادية لمرحلة دامت ثلاثين سنة أراد المشرع من خلاله مساهمة الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت منذ سنة 1988. بإشياء المؤسسات العمومية الاقتصادية، كما يهدف إلى تحرير الاقتصاد الوطني بإرساء قواعد اقتصاد السوق، وبالتالي الانتقال من سياسة مناهضة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فتح الباب على مصراعيه للرأسمال الخاص الوطني والأجنبي، فكان بذلك الهدف المعلن هو التنمية، لكن الهدف الحقيقي هو البحث عن حل للخروج من أزمة المديونية، على هذا الأساس فاللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة لحل أزمة المديونية،

فالخروج من المديونية هو الذي سيسمح للجزائر بأن تسطر سياسة تنموية كما سبق لها وأن فعلت ذلك في السبعينات⁽²⁹⁾.

3- قانون 1994 المتعلق بمناطق التوسع الاقتصادي والمناطق الحرة.

أ- مناطق التوسع الاقتصادي: حددت بواسطة المرسوم التنفيذي 94-321 والذي نص في مادته الرابعة على تعريف وتحديد مناطق التوسع الاقتصادي والتي كانت على النحو التالي⁽³⁰⁾: "تتكون مناطق التوسع الاقتصادي من الفضاءات الجيو اقتصادية التي تتطوي على خصائص مشتركة من التجانس الاقتصادي والاجتماعي أو متكاملة، تزخر بطاقات من الموارد الطبيعية والبشرية والهياكل القاعدية المطلوبة الكفيلة بتسهيل إقامة الأنشطة لإنتاج السلع والخدمات وتطويرها".

إن الهدف الأساسي من تكوين مناطق التوسع الاقتصادي هو الوصول في المدى القصير أو المتوسط إلى إبراز بعض المناطق المشتملة على عناصر ذات طابع اقتصادي مالي ضريبي، إذن فالهدف هو التجانس الاقتصادي والاجتماعي، ووجود الموارد الطبيعية والبشرية والهياكل القاعدية هي عبارة عن شروط لكي تعتبر المنطقة منطقة توسع اقتصادي⁽³¹⁾.

ب- المناطق الحرة: حددت بواسطة المرسوم التنفيذي 94-320 الذي نص عليها المرسوم التشريعي تحت رقم: 93-12 فعرفها بذلك المشرع الجزائري في المادة الثانية من المرسوم التنفيذي 94-320 بأنها⁽³²⁾ "مساحات مضبوطة الحدود، تمارس فيها أنشطة صناعية أو تجارية أو خدمية، ويمكن أن تكون أراضي الأساس بالقرب من مطار أو ميناء أو منطقة صناعية" وفي الجزائر تم تهيئة ميناء جيجل ليؤدي المهمة، لكن في أواخر سنة 2004 ألغت الحكومة هذه المناطق الحرة، لأن دورها أصبح ليس مهم لأن الجزائر بصدد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبذلك فإنها ستخضع الضرائب إلى أقصى الحدود حيث تصبح الجزائر كأنها منطقة حرة كبيرة، لأنها ستخضع إلى شروط المنظمة العالمية للتجارة.

ظهرت المناطق الحرة في الستينات وتم استخدامها في السبعينات والثمانينات، وفي نهاية 1990 تم تعداد 55 بلد يكون قد لجأ إلى المناطق الحرة الصناعية بمجموع 130 منطقة، الهدف من اللجوء إلى المناطق الحرة هو ترقية الصادرات من المنتجات المصنعة والحصول على العملة الصعبة بالإضافة إلى خلق مناصب عمل ونقل التكنولوجيا، وبالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي للبلاد المضيف⁽³³⁾.

4- الخصوصية: إن حتمية عولمة الاقتصاد أدت بالسلطات العمومية إعادة النظر في وضعية المؤسسات الوطنية، وهذا انطلاقا من 1994، حيث تم اتباع برنامج ضخم للإصلاح الاقتصادي الشامل، بعد أن تميزت الوضعية الاقتصادية للبلاد طيلة سنوات مضت بتفوق القطاع العمومي والتسيير المركزي، إن الهدف من الإصلاحات كان من جهة إعادة الاعتبار للمؤسسة كعامل اقتصادي يتمتع بالاستقلالية التامة عن الدولة ومن جهة أخرى وضع آليات تشريعية تسمح للدولة بتكريس دورها كسلطة عمومية ومنظم استراتيجي، إن عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق تطلب إصدار عدة نصوص وتعديل نصوص أخرى، وكان القانون المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية رقم: 95-12 الصادر في 26 أوت 1995، وكذا القانون المتعلق بتسيير

رؤوس الأموال التجارية للدولة الصادر في 6 أكتوبر 1995، وحسب هذين القانونين فتحت الدولة المنافسة على مصراعيها في عدة قطاعات منها السياحة، النقل، الخدمات، الصناعات التحويلية والصناعات الميكانيكية. لكن أبقت على قطاع المحروقات كقطاع خاص بالدولة تتدخل فيه مباشرة (34).

إن التعليم 95-12 المتعلقة بخصوصية المؤسسات العمومية الاقتصادية استخدمت جهازين مكلفين بالخصوصية وهما (35):

أ- المجلس الوطني لمساهمات الدولة: يضم 14 وزيرا يرأسه رئيس الحكومة، تتمثل مهامه في إعداد وإنجاز برنامج الخصوصية.

ب- المجلس الوطني للخصوصية: يقوم هذا المجلس بتقييم قدرات المؤسسات الاقتصادية العمومية، على أساس التقارير المنجزة من قبل خبراء مستقلين وأوضح رئيس المجلس الوطني للخصوصية في تقرير أصدره يوم 08 ماي 1998، أن نمية نجاح العملية لم تتعد 25% وفي نفس الشهر أعدت قائمة بـ 89 مؤسسة للبيع، ومنذ بداية عملية الخصوصية تأسست 1033 مؤسسة (36).

كما صدر القانون الجديد للخصوصية بواسطة الأمر رقم 01-04 بتاريخ 20 أوت 2001 والمتعلق بالمؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصخصتها، والهدف الأساسي لهذا الأمر مواجهة ثقل اتخاذ القرار الذي يتسبب في ثقل عملية الخصوصية منذ 1995 (37).

إن الخصوصية في الجزائر لا يمكن أن تتجح إلا في إطار استراتيجية مدروسة للتنمية، وخارج هذا الإطار فإن ذلك يعد نوعا من الهروب إلى الأمام والمغامرة (38).

الفرع الرابع: القانون الجديد لدعم الاستثمار.

يتضمن هذا القانون محاور أساسية نذكر منها ما يلي (39):

1- مبدأ الشفافية: يقصد به كل المعلومات المتعلقة بالاستثمار ومحيطه، بحيث يجب أن تكون متوفرة بشكل عادي دون تمييز أو تكلفة ولا يتم تحقيق هذا المبدأ إلا بوجود شرطين أساسيين هما:

أ- حرية الاستثمار وتوفير الحماية بقوة القانون.

ب- عدم التمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين ومعاملتهم بطريقة عادلة في مجال الحقوق والواجبات.

2- مبدأ سهولة حركة رؤوس الأموال: عن طريق حرية تحويل العوائد الناجمة عن الاستثمار ولتوفير هذا المبدأ يجب توفر حرية التحويل وحرية دخول العملة الصعبة إلى الأسواق.

3- مبدأ الاستقرار: يؤدي هذا المبدأ دورا هاما في ترقية العلاقات الاقتصادية والسياسية لبلد ما مع مختلف دول العالم، وهذا نتيجة وجود الأخطار السياسية المتعلقة بـ:

أ- نزاع الملكية.

ب- الاستيلاء والتأميم.

ج- الحروب الأهلية والخارجية والانفصالات.

د- تحويل رأس المال والعملية الصعبة.

ويستفيد المستثمر المحلي أو الأجنبي من أحد النظامين المنصوص عليهما في الأمر المتعلق بالاستثمار الصادر في 20 أوت 2001 والمتمثلان فيما يلي⁽⁴⁰⁾:

1- النظام العام: تتمتع الاستثمارات في ظل النظام بالحد الأدنى المضمون لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات بامتيازات جبائية وجمركية وتتمثل هذه الاستثمارات في:

أ- اقتناء أصول تدرج ضمن استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة تأصيل منتوجات قديمة.

ب- المساهمة في رأسمال المؤسسة العمومية.

ج- استفادة النشاطات في إطار الخصوصية الكلية أو الجزئية.

أما المزايا الممنوحة فهي كالآتي:

أ- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

ب- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

ج- الإعفاء من نفع رسم نقل الملكية، فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار العيني.

د- الإعفاء طيلة مدة تقدر أداها بسنتين وأقصاها خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات، والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري وأصبحت حاليا المدة تقدر بعشر سنوات كأقصى تقدير.

2- النظام الاستثنائي: تستفيد الاستثمارات التالية:

أ- الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة.

ب- الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيا متطورة وخاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية وتؤخر الطاقة وتؤدي إلى تنمية مستدامة.

أما المزايا الممنوحة فهي كالآتي:

أ- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.

ب- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادة في رأس المال.

ج- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

د-الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات التي تدخل في إنجاز المشروع.

هـ-تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية، بالنسبة للسلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

و-الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية في إطار الاستثمار لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء.

واعتمادا على المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات تأتي قوانين المالية في كل سنة بتعديلات حسب الظروف الاقتصادية والمالية للبلاد إضافة إلى إبرام اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف وانتهاج نظام الخصوصية للمؤسسات العمومية، وهذه الإصلاحات كلها من أجل التحول إلى نظام اقتصاد السوق، وما يمكن ملاحظته في المناخ الاستثماري القانوني هو أن الجزائر رفضت الاستثمار الأجنبي المباشر لمدة طويلة من الزمن، ثم فتحت له الباب على مصراعيه، لقد كان تفتح الجزائر على الرأسمال الخاص والأجنبي وموازيا مع تقاوم الأزمة الاقتصادية، ويظهر هذا التفتح من خلال القوانين التي أصدرتها في فترة الثمانينات والتسعينات وبداية الألفية الثالثة وبهذه القوانين تكون الجزائر قد وفرت الجو والشروط القانونية لضمان الاستثمار الأجنبي، والشيء الذي يثبت نية الجزائر في تحرير الاستثمار هو إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي، وما يمكن قوله في هذا الصدد أن هناك تطابق بين المبادئ التي تبنتها الجزائر على المستوى الداخلي، والمبادئ المكرسة على المستوى الدولي، وبذلك انسجمت السياسة الاقتصادية الجزائرية مع توجهات اقتصاد السوق المبنية في سياسة صندوق النقد الدولي، والتي تتمثل آخر خطواتها في تبني أمرا خاصة بالخصوصية⁽⁴¹⁾.

المطلب الرابع: المناخ المؤسسي.

منذ قانون 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار، بدأت الدولة الجزائرية تفكر بجدية في السبل الناجعة لجلب الاستثمارات الأجنبي المباشرة وهذا من خلال الإصلاحات الشاملة الرامية إلى التفتح على الاقتصاد العالمي وأيضا تهيئة المناخ المؤسسي الذي يسهل عملية الاستثمار إضافة إلى الضمانات والتحفيزات التي ما فتئت تقدمها لصالح المستثمرين الأجانب والمحليين على السواء.

الفرع الأول وكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI):

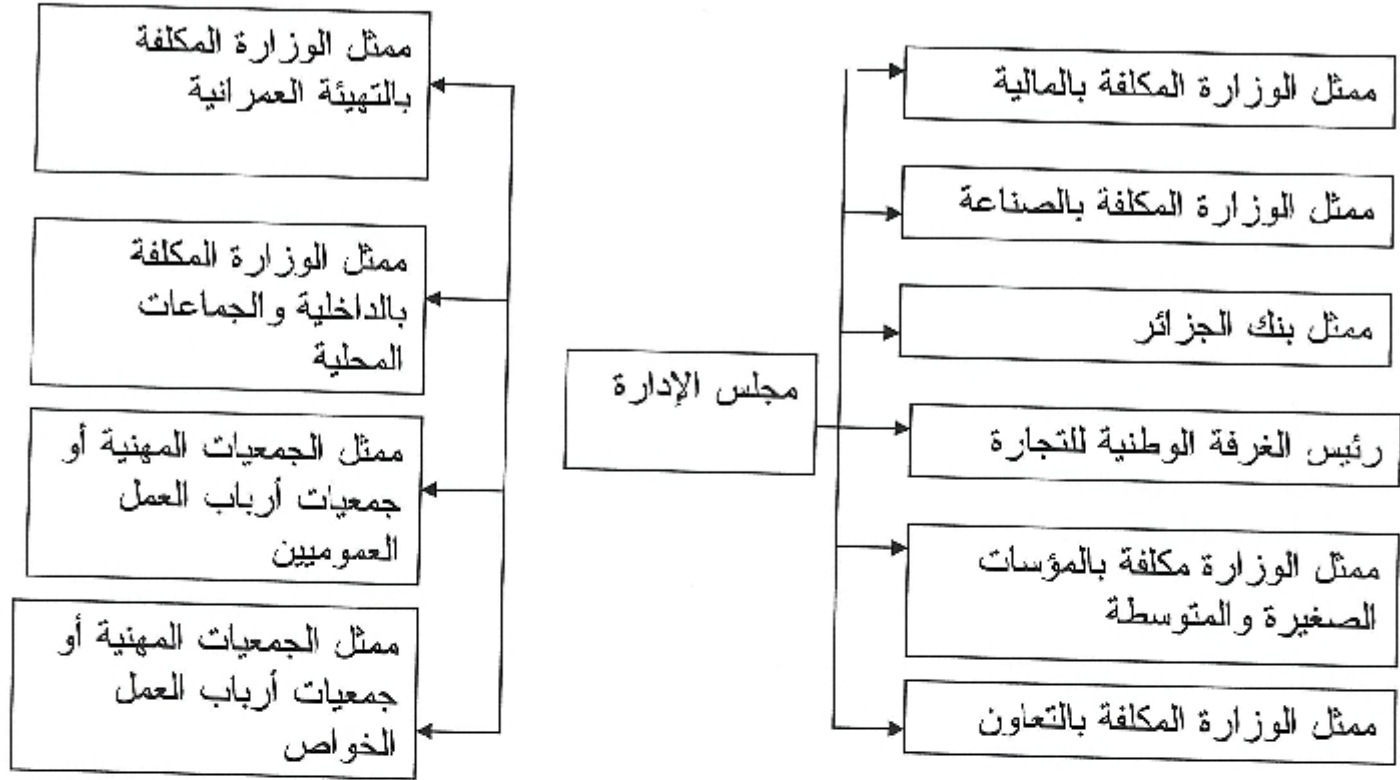
تأسست هذه الوكالة عام 1993 وذلك بموجب المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات، وهي جهاز حكومي له طابع إداري أنشئ لخدمة المستثمرين، وقبل مضي سنة من تأسيسها أصبحت الوكالة مرجعا أساسيا لكل ما يتعلق بالاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر، وذلك بفضل القوانين الخاصة بالاستثمار، وبفضل أسلوب عملها البعيد عن الروتين الإداري، لاسيما بعد إنشاء الشباك الوحيد الذي يوفر الجهد والوقت للمستثمر، ويتميز أسلوب عمل الوكالة بالتحرك الدائم للترويج والتعريف بالمناخ الاستثماري في البلاد، وبإعداد الملفات الخاصة بالفرص الاستثمارية وعرضها على المستثمرين⁽⁴²⁾.

لقد دعم قرار نشأة وكالة ترقية ودعم الاستثمار، صدور المرسوم التنفيذي 94-319 الذي يدعو إلى تحديد صلاحياتها وتنظيم سيرها⁽⁴³⁾؛

1- مهامها: تتمثل مهام الوكالة فيما يلي: ⁽⁴⁴⁾.

- أ- تدعيم ومساعدة المستثمرين في إطار تنفيذ المشاريع الاستثمارية.
 - ب- العمل على ترقية الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتطويرها.
 - ج- ضمان متابعة احترام المستثمرين للالتزامات التي تعهدوا بها.
 - د- وضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي التقني التشريعي والتنظيمي والمتعلق بممارسة أنشطتهم.
 - هـ- تضمن توزيع كل المعطيات والمعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار.
 - و- تساعد المستثمرين على استيفاء الإجراءات اللازمة بإقامة الشباك الوحيد.
 - ز- تشجع المستثمر كتابيا باستلام تصريح الاستثمار الذي أودعه وتبلغه بقرار منحة المزايا المطلوبة أو رفضها.
 - ح- نشر القرارات المتعلقة بالاستثمارات.
 - ط- تحدد المشاريع المهمة بالنسبة للاقتصاد الوطني، من حيث الحجم الأرباح والمردودية.
 - ي- تضمن تنفيذ كل تدبير تنظيمي مرتبط بالاستثمار.
 - ك- تسهر على جعل كل قرار تتخذه إلزاميا.
 - ل- التعريف بالمناخ الاستثماري والترويج للفرص الاستثمارية عن طريق المشاركة في المؤتمرات والمعارض والندوات وتنظيم التظاهرات والندوات.
 - م- تعمل على تصحيح النظرة الخارجية للبلاد.
- #### 2- الهيكل التنظيمي لوكالة دعم وترقية الاستثمار.
- أ- مجلس الإدارة: يرأس الوكالة، كذلك يتحكم في الفروع عن طريق ممثل لكل فرع، ويتكون مجلس الإدارة من عدة فروع نوضحها فيما يلي:

شكل رقم (09): فروع مجلس الإدارة.

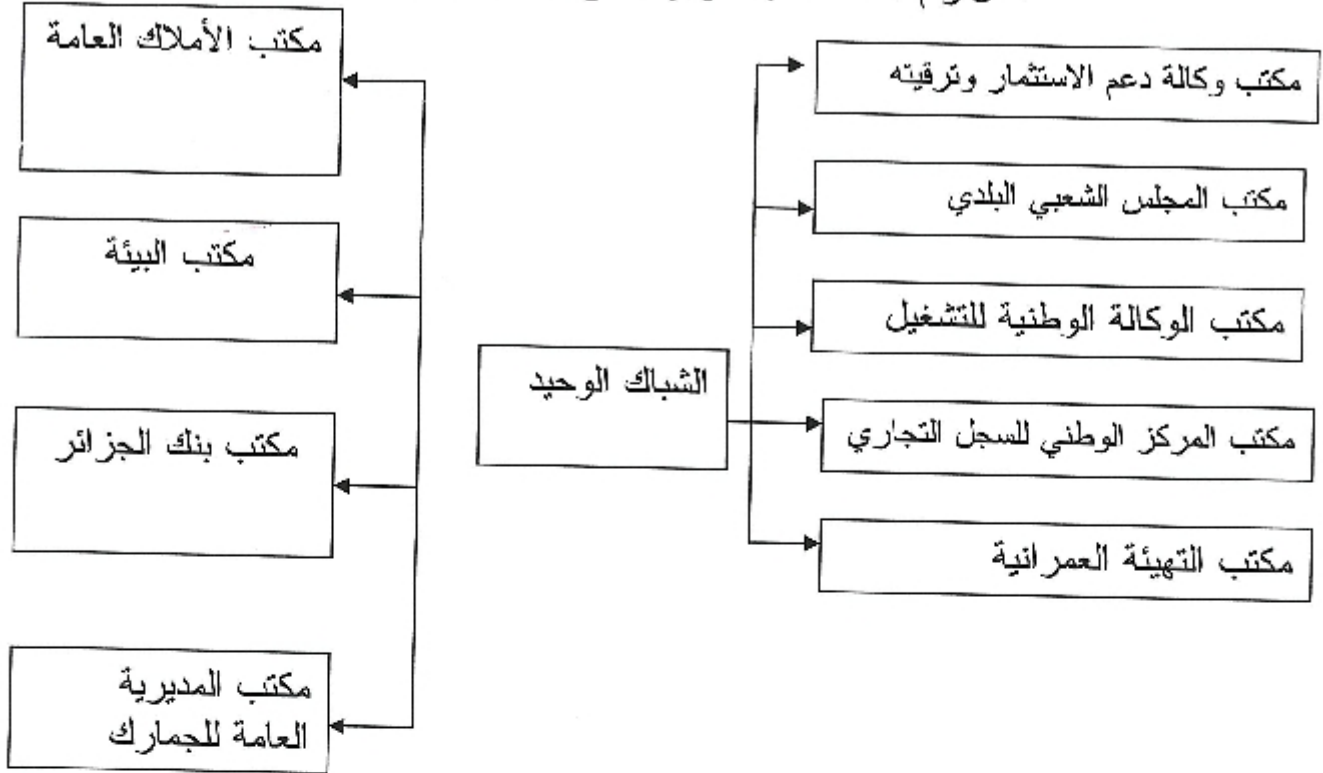


المصدر: بالاعتماد على منشورات وكالة دعم وترقية الاستثمار

ب- الشباك الوحيد: ينشأ على مستوى الهيكل اللامركزي للوكالة ويقوم بما يلي⁽⁴⁵⁾:

- يضم الهيئات والإدارات المعنية بالاستثمار
 - يوفر الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات
 - يتأكد الشباك بالاتصال مع الإدارة والهيئات المحلية.
 - تحديد الأراضي والعقارات الخاصة بعملية الاستثمار من خلال تمثيل الهيئات المكلفة بالعقار
- يوجد داخل الشباك الوحيد مجموعة من المكاتب كل حسب اختصاص سنوضحها في الشكل الموالي.

شكل رقم 10: المكاتب الموجودة على مستوى الشباك الوحيد.



المصدر: بالاعتماد على منشورات وكالة دعم وترقية الاستثمار.

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

أنشأت وكالة ترقية ودعم الاستثمار بمقتضى المرسوم التشريعي 93-12 وكننتيجة لها وتكملة لأحكامها، وعملا بأحكام المادة السادسة من الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار. أنشئت لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار، ونصت عليها المادة الأولى من الأمر رقم 03-01 وعرفتها على أنها "مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"⁽¹⁶⁾.

تتولى الوكالة في مجال الاستثمارات المهام التالية⁽⁴⁷⁾:

- 1- الاتصال مع الإدارة والهيئات المعنية.
- 2- تتولى ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها.

- 3- تسهيل استيفاء الشكليات التأسيسية عند إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع من خلال الشباك الوحيد.
 - 4- تتأكد من التزام المستثمرين بالتعهدات المقدمة خلال فترة الإعفاء .
 - 5- تسيير صندوق دعم الاستثمار.
 - 6- تسيير المحفظة العقارية وتقديم المعلومات والمعطيات الاقتصادية.
 - 7- إبراز فرص الاستثمار.
 - 8- التعريف بالمحيط الاستثماري في الجزائر.
 - 9- تحديد العراقيل والضغوطات التي تعيق إنجاز الاستثمارات وتقتراح على السلطات العمومية المعنية التدابير التنظيمية والقانونية لحلها.
 - 10- تنظيم ندوات وملتقيات دراسية يرتبط محتواها بهدف الوكالة.
 - 11- إقامة علاقات تعاون مع هيئات أجنبية مماثلة.
 - 12- تشكل مجموعة من الخبراء يقومون بمعالجة الوسائل الخاصة بالاستثمار.
- أما فيما يتعلق بتنظيم وتسيير الوكالة فيديرها مجلس إدارة يرأسه ممثل رئيس الحكومة، يديرها مدير عام ويساعده أمين عام كما يجتمع مجلس الإدارة في دورة عادية أربع مرات في السنة، بناء على استدعاء من رئيسه، كما يوجد على مستوى الإدارة شباك وحيد يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار، يؤول الشباك الوحيد قانونيا ليوثر الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات، كما يتأكد من تحقيق وتبسيط الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وإنجاز المشاريع ويسهر على تنفيذ هذه الإجراءات بالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية⁽⁴⁸⁾.
- الفرع الثالث: المجلس الوطني للاستثمار (CNI):
- هو عبارة عن تنظيم وهيئة رئيسة لمجموعة المؤسسات المكلفة بترقية ودعم الاستثمار، يرأسه رئيس الحكومة ويتشكل من ⁽⁴⁹⁾:
- 1- الوزير المكلف بالمالية.
 - 2- الوزير المكلف بالجماعات المحلية.
 - 3- الوزير المكلف بالطاقة والمناجم.
 - 4- الوزير المكلف بالتجارة.
 - 5- الوزير المكلف بالمساهمة وترقية الاستثمار.
 - 6- الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - 7- الوزير المكلف بالصناعة.
- تتمثل مهامه فيما يلي: ⁽⁵⁰⁾
- 1- يقترح استراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها.

2- يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار مساهمة للتطورات.

3- فصل في الاتفاقيات الثنائية⁽⁵¹⁾:

أ- الاتفاق بين الوكالة لحساب الدولة والمستثمر.

ب- الاتفاقية المبرمة بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار.

ج- الاتفاق على منح المزايا ونوعها حسب طبيعة كل استثمار.

4- يقترح على الحكومة القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ودعم الاستثمار وتشجيعه.

5- بحث ويشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمارات وتطويرها.

المطلب الخامس: المناخ السياسي والأمني.

مرت الجزائر بفترات عصيبة على الساحة السياسية والأمنية، كان من أهم مظاهرها عدم الاستقرار السياسي والأمني، وهذا بسبب الخلافات والصراعات على السلطة خصوصا في بداية التسعينات، فأدى إلى نقص التمويل الخارجي ونفور المستثمرين الأجانب من الاستثمار في الجزائر، رغم الامتيازات والتسهيلات والتحفيزات التي قدمتها الجزائر إلى مستثمرين المحليين والأجانب على السواء، ومما زاد الطين بلة هو الإعلام الغربي الذي كان ولا يزال يعطي نظرة أمنية سيئة للعالم على الوضع في الجزائر.

لقد بدأ الاستقرار يعود إلى الجزائر منذ أن اكتملت مؤسساتها وهاذا منذ 1995 حين انتخب الرئيس ليمين زروال، وتحسنت الوضعية أكثر بعد انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على رأس الجمهورية الجزائرية سنة 1998، خاصة مع موافقة الأغلبية الساحقة على قانون الوئام المدني عام 1999 الذي جاء على شكل استفتاء مقترح من رئيس الجمهورية، وبذلك بدأ يعود الهدوء والأمن والاستقرار للبلاد.

إن هذا الاستقرار في مؤسسات الدولة ولد تحسنا كبيرا في المناخ الاستثماري السياسي والأمني خاصة مع النجاح النسبي لقانون الوئام المدني وإعادة انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة ثانية التي كان شعارها الصالحة الوطنية الشاملة، إن هذا التحسن ظهر من خلال ازدياد حركة الاستثمار ونموها بسرعة، وتنوعت مصادر الاستثمار خصوصا بعد الشروع في عمليات الخصخصة التي أصبحت تعني الاقتصاد بكامله ماعدا قطاع المحروقات.

المطلب السادس: الإجراءات المتخذة لتحفيز الاستثمار.

الفرع الأول: ميدان العقار الصناعي.

لمواجهة مشكل العقار قامت الحكومة بـ⁽⁵²⁾:

1- إعداد استراتيجية واضحة ونهائية بهدف تحديد سعر توازني بإمكانه أن يؤمن أفضل عرض للأراضي.

2- تحرير أكبر عدد ممكن من الأراضي خاصة الموجودة في المناطق المطلوبة للاستثمار فيها، وعرضها على المستثمرين بكل شفافية والتوجيه الفعال للمتعاملين.

3- خلق مركز مراقبة للعقار، وبذلك معلومات للعقار الصناعي والأرضي.

4- تحديد هيئة مسؤولة تقوم بتسهيل إجراءات إنجاز ومتابعة مراحل العمل في مجال العقار الصناعي، وضمان متابعة الإجراءات والقرارات المتخذة.

5- تقديم المعلومات حول الأراضي المتوفرة للمتعاملين الاقتصاديين.

6- الربط بين مختلف الوكالات وذلك من قبل وزارة المساهمة وترقية الاستثمار.

7- تخفيض إجراءات الحصول على العقار الصناعي، إضافة إلى تقليص فترة التسليم.

8- العمل على استرجاع الأراضي سواء كانت للقطاع العام أو الخاص المخصصة للاستثمار.

الفرع الثاني: إصلاح النظام القضائي والمالي.

فيما يخص الإجراءات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة نذكر مايلي (53):

1- تكوين مناسب وملئم للقضاة عن طريق تكثيف التكوين القاعدي.

2- خلق محاكم متخصصة في حل النزاعات الناتجة عن المعاملات التجارية.

3- تنفيذ وتطبيق قرارات المحكمة إضافة إلى إدماج واستعمال تكنولوجيا المعلومات.

4- التقليص في آجال الإعلان عن الحكم وخلق مركز للتحكيم التجاري.

5- التطوير التقني في الإدارة الاقتصادية والمصرفية.

6- وجود الأدوات المالية والأوعية الإذخارية وسهولة طرحها وتملكها وتداولها.

7- فتح المجال أمام المصارف والمؤسسات المالية الخاصة.

الفرع الثالث: إصلاح النظام الجمركي والضريبي:

هناك عدة جهود مبذولة في هذا المجال تمثلت فيما يلي (54):

1- تسهيل أكبر للإجراءات الجمركية العامة.

2- تعديلات هامة في ما يخص التعريفات الجمركية.

3- تسهيلات في مجال الضرائب وتخفيضها إما جزئيا أو كليا.

4- تسهيلات جبائية عامة وأخرى استثنائية

5- إنتهاج سياسة جبائية ناجحة في إقناع المستثمرين بالاستثمار في الجزائر.

وفيما يلي سنقوم بعرض جدول يبين نقاط قوة وضعف المناخ الاستثماري وهو عبارة عن تلخيص

للمناخ الاستثماري في الجزائر.

جدول رقم (12): جدول يبين نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات للمناخ الاستثماري.

نقاط القوة	نقاط الضعف
- بيئة سياسية مستقرة - حجم متوسط للسوق (32 مليون نسمة) - قوة عمل شابة وتوجد عدة لغات - القرب الجغرافي من السوق الأوروبي - الاندماج الاقتصادي التدريجي - موارد طبيعية وطاقات بشرية هائلة - مرونة سوق العمل	- تباطؤ وتراجع الهياكل القاعدية - صعوبة الحصول على تمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - نظام قانوني بطيء - نقص المعلومات المؤهلة الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر لكل قطاع. - صعوبة الحصول على عقار صناعي رغم الإصلاحات
الفرص	التهديدات
- قطاع المحروقات والطاقة - المناجم - قطاع الفلاحي - السياحة - الصيد - الاتصالات وقطاع الخدمات - منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي في 2010	- الأمان - تباطؤ وتيرة الإجراءات الإدارية - بيروقراطية الإدارة العامة - هجرة الأدمغة - نقص التنسيق بين السياسات الوطنية - انعدام المنافسة في بعض الأسواق

Source : Nations Unies, Rapport d'activité 2003, OP Cit, P61.

المبحث الثاني: واقع الاستثمار قبل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

عانت الجزائر غداة الاستقلال من أزمت متعددة الأوجه، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو السياسي، مما دفع بالمسؤولين للبحث وبسرعة عن الحلول لتخطي تلك الفترة العصيبة، وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، ومن بين أهم القطاعات التي لم تستغن فيه الجزائر عن الخارج هو قطاع المحروقات، الذي يعتبر حجر الأساس للاقتصاد الجزائري، وباعتبار الجزائر انتهجت النظام الاشتراكي في جميع مجالات الحياة، قامت الاعتماد على المخططات التنموية الثلاثية والرابعة الأولى والأخيرة وعلى هذا الأساس سنتناول، في هذا المبحث وضعية الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال إلى نهاية المخطط الرباعي الثاني، ثم نتحدث عن توزيع الاستثمارات بصفة عامة في هذه المرحلة.

المطلب الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري قبل بداية الإصلاحات الاقتصادية.

عاش الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال حالة ركود شبه تامة، وكان على الدولة الإسراع في إيجاد الحلول الناجعة والسريعة للنهوض باقتصادها. ولقد مرت هذه المرحلة بأربع فترات هي على النحو التالي:

الفرع الأول: رحلة البحث عن الذات من 1962 إلى 1966.

كان الهم الوحيد للجزائر بعد الاستقلال في 05 جويلية 1962، يتمثل في استرجاع سيادتها وتوازنها الاقتصادي الذي فقدته نتيجة الاستعمار الفرنسي، فحاولت السيطرة على الموارد والثروات الطبيعية ومن أهمها البترول والغاز وبدأت فعلا باسترجاع ممتلكات البلد من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات كتأميم الأراضي الزراعية في 1963 وتأميم المناجم والبنوك في 1966.

لقد كان الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال على قدر كبير من التدهور والتردي حيث ورثت الجزائر عن الاستعمار معالم كثيرة للتخلف وكانت متمثلة فيما يلي⁽⁵⁵⁾:

1- **الاردواجية الاقتصادية على مستوى القطاعات:** حيث يشكل كل قطاع من قطاع حديث كان يسيطر عليه المعمرين، وقطاع تقليدي متخلف يمتلكه الجزائريين.

2- **سيطرة القطاع الزراعي على النشاط الاقتصادي الوطني:** حيث كان نحو 80% من القوة العاملة متركزة في النشاط الفلاحي.

3- **التفاوت الجهوي بين مختلف ولايات الجزائر خصوصا بين الريف والمدينة.**

4- **التخصص الاقتصادي:** حيث طغى إنتاج البترول والخمور على باقي المنتوجات فهما يشكلان لوحدهما 80% من قيمة الصادرات الجزائرية.

5- **تدني مستوى الحياة:** بمعنى انخفاض المستوى التعليمي والثقافي والصحي وقلة وسائل النقل والهيكل السكنية والترفيهية وغيرها.

إن خروج المستعمر الفرنسي من الجزائر أدى إلى تدهور القاعدة الصناعية حيث توقف الإنتاج في كثير من الوحدات الصناعية والمناجم بسبب مغادرة تسعة من عشرة (9/10) من المستوطنين الأوروبيين المشرفين على المصانع، وكذلك تهريب الأموال إلى الخارج التي كانت مقدرة بـ 110 مليار فرنك فرنسي، والتهرب من تسديد 20 مليار فرنك فرنسي كدين، مما تسبب في إفراغ الخزينة من الأرصدة النقدية والذهبية وزيادة على هذا كله، امتناع البنوك الأجنبية من تقديم القروض وتمويل المشاريع، كما قام المستعمر عند إحساسه بأنه سينهزم بتخريب المؤسسات الصناعية والطرق وتدمير 8000 قرية و3000 هكتار من الغابات وسلب وقتل الماشية فانخفض عددها من سبعة ملايين رأس إلى ثلاثة ملايين رأس⁽⁵⁶⁾.

إن عملية التنمية عشية الاستقلال كانت وفق المنهج الاشتراكي وكان هذا حسب توجيهات مؤتمر طرابلس سنة 1962، الذي حدد معالم السياسة الجزائرية وركز على ما يلي⁽⁵⁷⁾.

1- **التخطيط الاقتصادي للموارد الجزائرية والتسيير الاشتراكي للمؤسسات مع التصنيع الشامل (الصناعية المصنعة) لتحقيق تنمية متوازنة بين كل الفروع الاقتصادية في كل مناطق الدولة وبناء مجتمع اشتراكي.**

2- **إيجاد سلطة سياسية حاكمة تضع مصالح الشعب فوق كل اعتبار فتدخلت الدولة في الاقتصاد وأنشأت البنك الجزائري في 1962 ومجموعة من المؤسسات والشركات الوطنية الهامة أهمها سونطراك 1963، كما كان التحيز لصالح الصناعة الثقيلة.**

الفرع الثاني: بداية نظام التخطيط من 1967 إلى 1969.

تعتبر سنة 1967 بداية جديدة في تاريخ تنظيم الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال، لأنها سنة البدء في التخطيط⁽⁵⁸⁾، ولم يكن ذلك ممكناً قبل هذا التاريخ نظراً لعالمين هامين هما⁽⁵⁹⁾.

1-حادثة عهد الجزائر بالاستقلال الذي حصلت عليه قبل خمس سنوات فقط.

2-عدم توفر الشروط الموضوعية⁽⁶⁰⁾ التي تعطي الدولة قدرة التحكم في القوى الاقتصادية الوطنية.

لقد وضعت الدولة الجزائرية الأسس الضرورية لتخطيط التنمية الاقتصادية وإنشاء دولة قوية من خلال الإجراءات التي قامت بها، حيث بدأت بتأميم قطاع توزيع مواد ومشتقات البترول إلى جانب هذا، كان هناك التحضير لتأميم كل مصادر ثرواتها الباطنية، وكان هذا في 1967 وفي نفس السنة تم وضع المخطط الثلاثي الذي كان التحضير له في سنة 1969، ومن أهداف هذا المخطط هو التهيئة للإنطلاق في عملية التخطيط الاقتصادي وتطوير قطاعات النشاط الاقتصادي وإحداث التكامل بينهما⁽⁶¹⁾.

لقد اعتبر بعض الاقتصاديين والسياسيين هذه المرحلة بمرحلة تجريبية ورتبوا المخطط الثلاثي ضمن برامج التنمية الاختبارية، أما البعض الآخر فاعتبروه خطة اقتصادية لا ترقى إلى تسمية مخطط، لأن الفترة الزمنية كانت قصيرة والأموال المعبأة كانت قليلة مقارنة بعمليات التخطيط في البلدان الاشتراكية الأخرى⁽⁶²⁾.

الفرع الثالث: بناء قاعدة صناعية من 1970 إلى 1978.

اشتملت هذه الفترة مخططين رباعيين، فكان المخطط الرباعي الأول في الفترة الممتدة من 1970

إلى 1973، أما المخطط الرباعي الثاني فكان في الفترة الممتدة من 1974 إلى 1977.

1-المخطط الرباعي الأول (1970-1973): كان يهدف هذا المخطط إلى نقطتين أساسيتين هما:⁽⁶³⁾.

أ-تقوية ودعم البناء الاقتصادي الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد.

ب-جعل الصناعة المصنعة في الدرجة الأولى من بين عوامل التنمية.

ويعتبر هذا المخطط بداية التخطيط الفعلي للتنمية في الجزائر، حيث قام بتقوية القطاع العام عن طريق القضاء على الرأسمال الأجنبي، والقيام بمجموعة من التأميمات المختلفة بما فيها المحروقات سنة 1971 وإحداث ثورة زراعية في 08/11/1971، وتطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات بتاريخ 16/11/1971.

2-المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): سجل هذا المخططقفزة استثمارية كبيرة كما ونوعاً، وساعد

على تحقيق هذه القفزة عدة عوامل نذكر منها:

أ-التجربة المكتسبة في التخطيط.

ب-الظروف المالية المواتية بفضل تحسن أسعار البترول في السوق الدولية.

وتتلخص أهم الاتجاهات الأساسية للسياسة العامة للمخطط الرباعي الثاني في المحاور الرئيسية التالية⁽⁶⁴⁾:

أ- تدعيم وتوسيع التغييرات الاجتماعية.

ب- تطوير القاعدة المادية للمجتمع.

ج- اعتماد مبدأ اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي.

د- تطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين دول العالم الثالث.

كما كان يهدف هذا المخطط إلى توسيع القطاع العام وتدعيم المنجزات المحققة خلال المخططين السابقين، وتحسين ظروف المعيشة للفرد الجزائري وخلق فرص العمل للقضاء على البطالة عن طريق الاهتمام بالاستثمارات الإنتاجية وإعطاء الأولوية للتنمية الزراعية في إطار هياكل الثورة الزراعية؟
المطلب الثاني: توزيع الاستثمارات في هذه المرحلة:

باعتبار هذه المرحلة درسناها في أربعة فترات عند تقييمها لوضعية الاقتصاد الجزائري، فسنبتع نفس الطريقة وهي توزيع الاستثمارات على أربعة مراحل فنقوم في بداية الأمر بتقييم كل مرحلة على حدى ثم نتوصل إلى تقييم المرحلة كلية.

الفرع الأول: توزيع الاستثمارات في الفترة (1962-1966):

هذه المرحلة هي التي سبقت الاستقلال مباشرة، حيث تميز الاقتصاد خلالها بالعجز التام، وهذا نتيجة رحيل الإطارات الأوروبية عامة والفرنسية خاصة، وتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج، وايضا عدم وجود ترابط بين القطاعات والتبعية التامة للاقتصاد الفرنسي في هذه المرحلة، وأهم ما يمكن قوله أنه هناك تفاوت كبير بين التقديرات والاستثمارات المنجزة ففي 1963 كانت التوقعات الاستثمارية تشير إلى 2166 مليون دينار جزائري، لم ينجز منها سوى 537 مليون دينار جزائري، بمعدل إنجاز قدره 25%.

أما سنة 1964 فكانت التوقعات الاستثمارية تقدر بـ 2198 مليون دينار جزائري أنجز منها 1002 مليون دينار جزائري تحت معدل إنجاز 45%، حيث لوحظ تحسن ملحوظ عن السنة السابقة وقدر هذا التحسن بـ 20% من قيمة الإنجاز، لتتخفص في سنة 1965 الاستثمارات المتوقعة إلى 1365 مليون دينار جزائري أما قيمة الإنجاز فقدرت بـ 55%، ليحقق أكبر معدل في هذه الفترة من قيمة الإنجاز، وفي 1966 كانت الاستثمارات المقدرة بـ 2254 مليون دينار جزائري، ينجز منها 960 مليون دينار جزائري بمعدل إنجاز قدره 42%.

الفرع الثاني: توزيع الاستثمارات في المخطط الثلاثي (1967-1969):

خلال هذه الفترة ظهر تطور كبير مقارنة بالفترة السابقة وسنبين ذلك من خلال جدول يوضح توزيع الاستثمارات خلال هذه المرحلة.

جدول رقم (13): استثمارات المخطط الثلاثي (مليار دج)

القطاعات	التقديرات	نسبة كل قطاع إلى المجموع	الإنتاج	معدلات الإنتاج	نسبة كل قطاع إلى المجموع
الزراعة	1.26	%13.91	1.39	%110.3	
الصيد البحري	0.01	%0.11	-	-	
الري	0.35	%3.86	0.49	%140	
مجموع الزراعة والري	1.62	%17.88	1.89	%116.05	%20.52
المحروقات	2.27	%25.05	2.25	%111.01	
الصناعة الأساسية	2.18	%24.04	1.58	%72.5	
الصناعات التحويلية	0.49	%5.41	0.37	%75.5	
الأخرى	0.46	%5.07	0.44	%95.65	%53.6
المناجم والطاقة	7.02	%77.5	6.79	%96.7	%74.13
مجموع القطاع المنتج	0.34	%3.75	0.18	%52.9	
السياحة	-	-	0.07	-	
النقل	0.12	%1.32	0.11	%91.6	
المواصلات السلكية واللاسلكية	-	-	-	-	
التخزين والتوزيع	0.46	%5.07	0.36	%78.26	%4.03
مجموع القطاع شبه المنتج (الخدمات)	0.34	%3.75	0.28	%82.35	
شبكة النقل	0.34	%3.75	0.24	%70.58	
السكن	0.81	%8.94	0.84	%103.7	
التربية والتكوين	0.09	%1	0.65	%722.22	
الاستثمارات الأخرى	1.58	%17.44	2.01	%127.22	%21.94
مجموع الاستثمارات الأساسية	9.06	%100	9.16	%101.1	%100

المصدر: موقع وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية مديرية، الإحصائيات والمحاسبة الوطنية، إحصائيات 1978-1967، الجزائر، أوت 1980. عن طريق الباحث www.google.com

لقد تم توزيع الاستثمارات الفعلية في المخطط الثلاثي بين ثلاث مجموعات متجانسة من حيث طبيعتها، فكانت المجموعة الأولى والتي أخذت حصة الأسد في هذا المخطط هي الاستثمارات الإنتاجية المباشرة بـ 6.79 مليار موزعة بين الزراعة بـ 1.88 مليار دج والصناعة بـ 4.91 مليار دج، ثم يأتي في المرتبة الثانية الاستثمارات غير الإنتاجية بـ 2.01 مليار دج موزعة بين البنية التحتية الاقتصادية بـ 0.28 مليار دج والبنية التحتية الاجتماعية بـ 1.73 مليار دج وفي المرتبة الثالثة جاءت الاستثمارات شبه الإنتاجية

وهي الخدمات بـ0.36 مليار دج، وبذلك كانت النسبة المئوية لكل هيكل على التوالي كما يلي: 74.13%، 21.94 %، 4.03%.

وتعكس هذه الأوزان النسبية الأولويات الخاصة بالمخطط في توزيع وتقسيم الاستثمارات بين القطاعات، حيث حظي هيكل الإنتاج بالأولوية المطلقة وهذا ليس غريبا أو إخلالا بالتوازن الاقتصادي، بل هي سياسة مقصودة، وتستجيب لرغبة الدولة في تطوير جهازها الإنتاجي الذي يشكر من الضعف والتبعية للخارج، سواء بالنسبة للزراعية أو الصناعة.

إن حجم الاستثمار الفعلي للمخطط الثلاثي كان قد بلغ 9.16 مليار دج، حيث بلغت نسبة الإنجاز 101.1% وبذلك فاقت قيمة التقديرات التي قدرت بـ9.06 مليار دج، ومن خلال تتبع أرقام المخطط يظهر أن قطاع الزراعة والري حقق حجم إنجاز فعلي أكثر من المقدر حيث كان الإنجاز الفعلي يساوي إلى 1.88 مليار دج بينما، التقديرات كانت تساوي إلى 1.62 مليار دج كما حقق قطاع الاستثمارات الأساسية حجم إنجاز فعلي أكثر من المقدر حيث كان الأول يساوي إلى 2.01 مليار دج بينما الثاني يساوي إلى 1.58 مليار دج، هذا بالنسبة للقطاعات التي حققت زيادة في الإنجاز الفعلي عن الإنجاز المقدر، بينما هناك قطاعات أخرى كانت فيها نسبة الإنجاز الفعلي أقل من التقديرات، ويظهر ذلك من خلال المقارنة بين ما تم تحقيقه وما تم تقديره، فكان قطاع الصناعة قد حقق حجم إنجاز فعلي بحجم 4.91 مليار دج، بينما كانت التقديرات الخاصة بهذا القطاع تساوي إلى 5.40 مليار دج، أما إذا جمعنا كلا من قطاع الزراعة والري الذي حقق زيادة وقطاع الصناعة الذي حقق انخفاض عن التقديرات، حيث يشكل هذين القطاعين القطاع المنتج فيلاحظ أن القطاع، المنتج قد حقق نقص في قيمة الإنجاز الفعلي عن التقديرات ويظهر ذلك من خلال الأرقام التالية حيث كان حجم الإنجاز الفعلي يساوي إلى 6.79 مليار دج، بينما كانت التقديرات تساوي إلى 7.02 مليار دج، هذا بالنسبة للقيم الفعلية، أما إذا قمنا بالمقارنة بواسطة النسب فإن مجموع الاستثمارات الفعلية حقق زيادة عن التقديرات بنسبة 1.1% أما الاستثمار في القطاع المنتج فقد حقق انخفاض بنسبة 3.35% وكان هذا الانخفاض نتيجة الانخفاض المحقق في قطاع الصناعة بـ9.1% والزيادة في قطاع الزراعة والري بـ116.05%، كما سجل أيضا انخفاض في نسبة إنجاز مشاريع القطاع شبه المنتج (الخدمات) بـ21.74% وارتفاع في استثمارات البنية الأساسية بـ27.22%، يلاحظ في هذا المخطط أن هناك توازن بين التقديرات والإنجاز الفعلي، وهذا بسبب قلة الأموال المعبأة لذلك، وبذلك كانت هناك سهولة في تحقيقها.

الفرع الثالث: توزيع الاستثمارات في المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

قامت الدولة فعلا في ظل المخطط الرباعي الأول بتجديد حجم مرتفع من الاستثمارات يتناسب مع طموحها الكبير للتغلب على مشكلات التخلف والقفز بسرعة إلى مستويات عالية من التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ويظهر ذلك من خلال الأرقام المقدمة في الجدول الموالي.

جدول رقم (14): توزيع استثمارات المخطط الرباعي الأول (مليار دج)

القطاعات	التقديرات	نسبة كل قطاع إلى المجموع	الإيجاز	معدلات الإيجاز	نسبة كل قطاع إلى المجموع
الزراعة	2.92		2.94		
الصيد البحري	0.12		0.07		
الري	1.90		1.34		
مجموع ازراعة والري	4.94	%17.80	4.35	%88.06	%11.98
المحروقات	4.57		9.78		
الصناعات الأساسية	5.21		7.52		
الصناعات التحويلية الأخرى	1.19		1.32		
المناجم والطاقة	1.43		2.18		
مجموع الصناعات	12.40	%44.68	20.8	%167.74	%57.28
مجموع القطاع المنتج	17.34	%62.48	25.15	%145.04	%69.26
السياحة	0.7		0.78		
النقل	0.8		1.13		
المواصلات السلكية واللاسلكية	0.37		0.40		
التخزين والتوزيع	-		0.29		
مجموع القطاع شبه المنتج (الخدمات)	1.87	%6.75	2.60	%139.03	%7.16
شبكة النقل	1.14		1.13		
السكن	1.52		1.54		
التربية والتكوين	3.31		3.04		
الاستثمارات الأخرى	2.57		2.21		
مجموع قطاع الهياكل الأساسية (غير المنتج)	8.54	%30.77	7.92	%92.74	%21.82
مجموع الاستثمارات	27.75	%100	36.31	130.84	%100

المصدر: موقع وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، مرجع سابق ذكره.

أول ملاحظة تظهر جليا هي الفرق الكبير بين قيمة الاستثمارات الفعلية بين المخطط الثلاثي والمخطط الرباعي الأول حيث تضاعفت قيمة الاستثمارات الإجمالية المحققة بحوالي أربع مرات من 9.16 مليار دج إلى 36.31 مليار دج، ويدل هذا على وجود إرادة سياسية لمضاعفة الجهد الاستثماري للدولة من أجل تنمية القوى الإنتاجية للمجتمع، ومن بين النتائج التي حققها هذا المخطط هو ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي وارتفاع عدد العمال المشتغلين أي التخفيض من البطالة، كما كان هناك ارتفاع في الاستثمارات الإجمالية.

لقد اهتم المخطط الرباعي الأول بصفة واضحة بتنمية الجهاز المادي الإنتاجي والمتمثل في الزراعة والصناعة وأعطاه الأولوية في عمليات الإنجاز بنسبة قدرها 69.26 % من مجموع الاستثمارات المنجزة في هذا المخطط وكانت القيمة بحجم 25.15 مليار دج، فكانت نسبة الزراعة والري 11.98 % من مجموع الاستثمارات المنجزة بقيمة 4.35 مليار دج والصناعة بـ 57.28 % من مجموع الاستثمارات المنجزة بقيمة 20.80 مليار دج.

يظهر جليا أن الاهتمام بقطاع الخدمات أو القطاع شبه المنتج كان ضعيفا جدا وهذا بنسبة للأرقام المعروضة، حيث لم يحض هذا القطاع سوى بـ 2.6 مليار دج أي ما عادل 7.16 % من مجموع الاستثمارات الفعلية وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بنظيرتها في القطاع الصناعي، كما أن القطاع غير المنتج أو ما يعرف بقطاع الهياكل الأساسية فقد حاز على نسبة لا بأس بها قدرت بـ 21.82 % من مجموع الاستثمارات الفعلية بقيمة قدرت بـ 7.92 مليار دج في حقيقة الأمر تعكس هذه النسب والأرقام التوجيهات الأساسية للدولة التي تهدف إلى تطوير وتحقيق مبدأ الصناعة الثقيلة أو الصناعة المصنعة، ومن بعدها يأتي تطوير القطاعات الأخرى لهذا كانت نسبة قطاع الصناعة بالخصوص مرتفعة جدا بل حققت ارتفاعا في قيمة الإنجاز عن التقديرات.

إن حجم الاستثمار الفعلي للمخطط الرباعي الأول كان قد بلغ 36.31 مليار دج حيث بلغت نسبة إنجاز الاستثمارات بـ 130.84 % وبذلك فاقت قيمة التقديرات بـ 30.84 % التي قدرت بـ 27.75 مليار دج، ومن خلال تتبع أرقام المخطط يظهر أن قطاع الزراعة والري حقق انخفاض في معدل الإنجاز حيث انخفض بـ 88.6 % فكانت التقديرات التقديرات، 4.94 مليار دج بينما الإنجاز الفعلي للاستثمارات كان 4.35 مليار دج، وهذا عكس ما حدث في المخطط الثلاثي، أما قطاع الصناعة فهو الذي أخذ حصة الأسد في التقديرات وفي الإنجاز الفعلي، حيث حقق زيادة كبيرة في الإنجاز الفعلي عن التقديرات فكانت نسبة الزيادة 67.74 % عن التقديرات المقدرة بـ 12.40 مليار دج، بينما الإنجاز الفعلي المحقق بـ 20.8 مليار دج وبذلك يكون قطاع الإنتاج قد حقق نسبة زيادة بـ 45.05 % من التقديرات المقدر بـ 17.34 مليار دج، بينما الإنجاز الفعلي وصل إلى 25.15 مليار دج، كما حقق أيضا قطاع الخدمات زيادة قدرت بـ 39.03 % من التقديرات التي بلغت 1.87 مليار دج بينما الإنجاز الفعلي المحقق كان يساوي إلى 2.6 مليار دج، وفي الأخير القطاع غير المنتج الذي حقق انخفاض في الإنجاز الفعلي قدر بـ 7.26 % من التقديرات التي بلغت 8.54 مليار دج بينما الإنجاز الفعلي قدر بـ 7.92 مليار دج

الفرع الرابع: توزيع الاستثمارات في المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

هو ثالث مخطط أعدته الدولة منذ الاستقلال، وقد كان حجمه الاستثماري المرخص به مقدر بـ 110 مليار دج، ويزيد هذا الحجم عن حجم الاستثمار التقديري للمخطط الثلاثي بـ 12 مرة وعن حجم الاستثمار التقديري للمخطط الرباعي الأول بـ 4 مرات، وتظهر هذه الزيادات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (15): توزيع استثمارات المخطط الرباعي الثاني (مليار دج)

القطاعات	التقديرات	نسبة كل قطاع إلى المجموع	الإنتاج	معدلات الإنتاج	نسبة كل قطاع إلى المجموع
الزراعة	12.00		5.85		
الصيد البحري	0.12		0.09		
الري	4.60		2.97		
مجموع الزراعة والري	16.72	%15.17	8.91	%53.29	%7.35
المحروقات	19.50		36.00		
الصناعات الأساسية	21.86		28.46		
الصناعات التحويلية	4.01		5.07		
الأخرى	2.63		4.62		
المناجم والطاقة	48.00	%43.55	74.15	%154.5	%61.16
مجموع الصناعة	64.72	%58.72	83.06	%126.37	%68.51
مجموع القطاع المنتج	1.50		1.24		
السياحة	6.46		5.27		
النقل	1.51		2.32		
المواصلات السلكية واللاسلكية	1.00		1.39		
التخزين والتوزيع	10.50	%9.53	10.22	%97.34	%8.43
مجموع القطاع سبه المنتج	2.73		3.45		
مؤسسات إنجاز البناء والأشغال العمومية	3.09		2.66		
شبكة النقل	0.70		0.57		
المناطق الصناعية	8.30		8.55		
السكن	9.95		5.95		
التربية والتكوين	10.23		6.77		
الاستثمارات الأخرى	35.00	%31.75	27.95	%79.85	%23.05
مجموع الهياكل الأساسية	110.22	%100	121.23	%110	%100
مجموع الاستثمارات					

المصدر: موقع وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، مرجع سبق ذكره.

سجل المخطط الرباعي الثاني حجم استثمارات فعلي قدر بـ 121.23 مليار دج وهو بذلك يزيد بـ 13 مرة عن إجمالي الاستثمارات الفعلية في المخطط الثلاثي وأكثر من ثلاث مرات عن حجم الاستثمارات الفعلية في المخطط الرباعي الأول، ويظهر بذلك أهمية الأرقام المعبأة في هذا المخطط.

كما سجل هذا المخطط نسبة زيادة في إجمالي الاستثمارات الفعلية المحققة قدرت بـ 10% وكالعادة أخذ القطاع المنتج حصة الأسد من إجمالي الاستثمارات الفعلية فكانت نسبته 68.51% مقسومة بين قطاع الزراعة والري بـ 7.35% وقطاع الصناعة بـ 61.16% ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع الهياكل الأساسية بـ 23.05% وفي الأخير قطاع الخدمات بـ 8.43%.

وإذا تفحصنا تطور النشاط الاستثماري بين مختلف القطاعات نجد أن القطاع الوحيد الذي سجل السرعة في الإنجاز و تجاوز الهدف التقديري هو القطاع الصناعي بنسبة زيادة عن الهدف قدرت بـ 54.5%. حيث كانت التقديرات تساوي إلى 48 مليار دج، بينما الاستثمار الفعلي المحقق وصل إلى 74.15 مليار دينار جزائري، كما حقق القطاع المنتج نسبة زيادة قدرت بـ 26.37%، وهذا بعدما كانت التقديرات تساوي إلى 64.72 مليار دج، في حين بلغ الاستثمار الفعلي المحقق 83.06 مليار دج، وانخفاض نسبة الزيادة في القطاع المنتج كانت النتيجة الانخفاض الكبير في القطاع الزراعي الذي لم يحقق قيمة إنجاز كبيرة حيث وصلت إلى 53.29% من إجمالي التقديرات التي بلغت 16.72 مليار دج في حين وصلت الاستثمارات المنجزة إلى 8.91 مليار دج. وعلى عكس القطاع المنتج فإن في القطاعات كلها لم تصل إلى الهدف المسطر وهو الوصول إلى أرقام التقديرات فكانت نسبة الإنجاز في قطاع الخدمات هي 97.34% من إجمالي التقديرات، وهذا بعدما كانت التقديرات تساوي إلى 10.50 مليار دج فصارت الإنجازات الفعلية تساوي إلى 10.22 مليار دج، بالنسبة لقطاع الخدمات لم يكن الانخفاض كبير، أما قطاع الهياكل الأساسية فكانت نسبة الإنجاز نوعا ما منخفضة حيث قدرت بـ 79.85% من إجمالي التقديرات التي بلغت 35 مليار دج في حين وصلت قيمة الاستثمارات الفعلية إلى 27.95%.

والأكيد أن التفاوت الكبير هذا كان مقصودا في المخطط نظرا للسياسة المتبعة من طرف البلاد، لكن ما يمكن قوله أن هذا التفاوت الكبير في سرعة إنجاز الاستثمارات بين مختلف القطاعات سيؤدي إلى اختلالات توازنية على صعيد الطلب القومي للسلع والخدمات، ويظهر هذا جليا بين طلب اليد العاملة في القطاع الصناعي وطلب اليد العاملة في القطاعات الأخرى، كما يظهر ذلك جليا من طلب القطاع الصناعي على السلع والخدمات وطلب القطاعات الأخرى، ومن خلال هذا التفاوت يحدث هناك تفاوت اجتماعي.

الفرع الخامس: تقييم المرحلة.

سنقوم بعرض جدول يبين تطور الاستثمارات مقارنة بتطور الناتج الداخلي الإجمالي، ونسبة الاستثمارات إلى الناتج الداخلي الإجمالي.

جدول رقم (16): تطور الناتج الداخلي الإجمالي والاستثمارات خلال هذه المرحلة (1967-1979) بملايير الدينارات الجزائرية.

البيانات	السنوات	19969-1997	1973-1970	1977-1974	1979-1978
الناتج الداخلي الإجمالي	56.8	114	158.5	115.58	
الاستثمارات	9.16	36.31	121.23	54.78	
نسبة الاستثمارات إلى الناتج الداخلي الإجمالي	%16	%31.8	%76.5	%47.4	

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، "الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية"، مرجع سبق ذكره، ص 186

يظهر من خلال هذا الجدول أن نسبة الاستثمارات إلى الناتج الداخلي الإجمالي كانت دائما في ارتفاع مستمر خاصة في فترة المخطط الرباعي الثاني، حيث كان هناك اهتمام كبير وجدوى عالية في تنفيذ الاستثمارات بالرغم من وجود اهتمام بقطاع الصناعة وإهمال القطاعات الأخرى إلا أنه تحقق من خلال هذه الفترة الأهداف المسطرة وهي إنجاز صناعة مصنعة في البداية بإمكانها حمل وتطوير وقيادة الاقتصاد الوطني إلى بر الأمان خصوصا مع الارتفاع الدائم في أسعار البترول، لكن بعد هذه الفترة بدأت الاستثمارات تنخفض وتعرف عراقيل عديدة وهذا ما سنبينه في الأجزاء المقبلة.

والأهم أن هذه الفترة لم نعرف استثمارات أجنبية مباشرة بل كان هناك هروب لرؤوس الأموال الأجنبية بسبب السياسة التي انتهجتها الجزائر والمتمثلة في التأميمات، إضافة إلى النظام الاشتراكي الذي يرفض هذا النوع من الاستثمارات.

المبحث الثالث: واقع الاستثمار أثناء مرحلة إعادة الهيكلة (1980-1989):

في هذه المرحلة أعيد النظر في السياسة الاقتصادية الوطنية، وفيها بدأت سلاحي الإصلاح الاقتصادي تظهر إلى الوجود بعدما قام المسؤولين بتقييم مرحلة الستينات ومرحلة السبعينات، قرروا إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وفق استراتيجية تنموية جديدة، أسلوبها التخطيط ووسائلها إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية عضوبا ومالبا، لقد شملت هذه الفترة المخططين الخماسيين الأول والثاني، وسنتاولها بالتفصيل فيما يلي من خلال تبين الوضعية الاقتصادية للجزائر في هذه المرحلة، ثم توزيع الاستثمارات في المخططين ومدى نجاحهما.

المطلب الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة (1980-1989).

إن سياسة تخطيط التنمية التي تتضمنها هذه المرحلة تميزت بتطبيق مخططين خماسيين هاميين من حيث حجم الاستثمارات البالغة أكثر من 715 مليار دج، ومن حيث المدة الزمنية لكل مخطط التي هي خمس سنوات، مقابل ثلاث سنوات وأربع سنوات في المخططات السابقة إن التوجه الجديد لسياسة تخطيط التنمية هو التركيز على إعادة تنظيم الاقتصاد الجزائري وفق المحاور التالية⁽⁶⁵⁾:

1- التهيئة الإقليمية بهدف إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية توزيعاً متوازناً بين مناطق البلاد لمنع النزوح الريفي إلى المدن.

2- إعادة هيكلة المزارع والمؤسسات الاقتصادية بتجزئتها إلى وحدات أصغر بهدف التحكم الأفضل في التسيير.

3- مراجعة استراتيجية التنمية على أساس اعتماد أولوية الاستثمار في قطاع الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، بنسبة عالية هي أكثر من 51% من مجموع استثمارات الفترة.

4- اعتماد سياسة الاستثمار الرأسي⁽⁶⁶⁾ في القطاع الإنتاجي الصناعي تحت عنوان تجميع الطاقات الإنتاجية المتاحة، بدلا من الاستثمار الأفقي⁽⁶⁷⁾.

5- تطبيق لا مركزية التخطيط بالرجوع إلى مخططات الأعوان الاقتصاديين، كالبلديات والولايات والمؤسسات الاقتصادية في إعداد المخططات الوطنية.

الفرع الأول: إعادة تنظيم الاقتصاد في الفترة (1980-1984)

انقطعت العملية التخطيطية لسنتين استكمالاً للاستثمارات التي لم ينته تنفيذها في المخطط الرباعي الثاني وهذا في 1978 و 1979، ثم بدأ التخطيط في خضم السلطة الجديدة سنة 1979 وبدأت عملية تطبيق المخطط الخماسي الأول من 1980 وامتدت حتى سنة 1984 ورفع شعار هذا المخطط كما يلي: "من أجل حياة أفضل" ووضعت أهدافه في مؤتمر استثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في جوان 1980، وكانت هذه الأهداف على النحو التالي⁽⁶⁸⁾.

1- توفير الحاجيات المائية ببناء السدود وحفر الآبار.

2- زيادة الإنتاج النباتي والحيواني باستصلاح الأراضي وإعادة تشجير الغابات.

3- تنمية الصيد البحري ببناء أرصفة جديدة في الموانئ وتوفير وسائل الصيد الحديثة.

4- الاهتمام بصناعة مواد البناء لتلبية احتياجات قطاع السكن.

5- تحسين نوعية الإنتاج التي تتلائم مع المستهلكين، بتطوير الصناعات الغذائية والصناعات النسيجية.

من خلال الشعار المرفوع في هذه الفترة يظهر أن وجهة التنمية انتقلت من التنمية الاقتصادية إلى التنمية الاجتماعية وكأننا وصلنا بالاقتصاد الوطني إلى مرحلة متطورة، وبذلك بدأت تصرف الأموال وتبعثر هنا وهناك، بحجة تحقيق الرفاهية الاجتماعية. ولقد تميز المخطط الخماسي الأول (1980-1984) بميزتين رئيسيتين هما⁽⁶⁹⁾:

1- هو مخطط ساهمت في إعداده الهياكل الحزبية والمجالس المنتخبة مناقشة وإثراء.

2- أو تجربة تخطيطية لفترة أطول من سابقتها وحددت هذه الفترة بخمس سنوات.

لقد جاء المخطط الخماسي الأول كاستراتيجية تنموية جديدة بناء على ما تم تقييمه خلال فترة الستينات والسبعينات، حيث كان محور هذه الفترة هو إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية والاعتقاد

السائد هو أن إعادة الهيكلة كانت واجبة، لأن النشاط الاقتصادي الوطني أخذ في التوسع الأفقي والعمودي⁽⁷⁰⁾، مع كبر حجم الهياكل الاقتصادية، حيث أصبحت الشركات الوطنية سنة 1980 حوالي 150 شركة. وتكمن أهداف إعادة الهيكلة في ثلاث نقاط هي⁽⁷¹⁾:

- 1- تحسين شروط تسيير الاقتصاد وضمان التطبيق الفعلي لمبادئ اللامركزية في التسيير.
 - 2- تدعيم فعالية المؤسسات العمومية بالتحكم الأفضل في الإنتاج عن طريق الاستعمال العقلاني للموارد المالية والمادية والكفاءات البشرية.
 - 3- توزيع الأنشطة بكيفية متوازنة عبر التراب الوطني.
- كان عدد المؤسسات سنة 1980 في حدود 150 شركة وطنية، وعند إعادة الهيكلة العضوية انقسمت إلى حوالي 480 شركة وطنية سنة 1982، وامتد هذا التقسيم إلى المؤسسات الولائية ليرتفع عددها إلى 504 ثم إلى المؤسسات البلدية ليبلغ عددها 1079 شركة مع العلم أن عدد المؤسسات المحلية قبل الانقسام كان 430 شركة ولائية وبلدية⁽⁷²⁾.
- إن الانقسام غير العادي والسريع في آن واحد كان قويا جدا، حيث وصلت نسبة الهيكلة العضوية ما بين 100% إلى 220 % في ظرف زمني لا يتعدى السنتان 1981-1982، وفي 1986 تمت دراسة لمعرفة انعكاسات إعادة الهيكلة على تطور نشاط المؤسسات المحلية الولائية والبلدية في 28 ولاية وكانت النتائج كالآتي⁽⁷³⁾.

- 1-وضعية مالية سيئة.
 - 2-غلق 110 وحدة منها 28 بلدية و26 ولائية.
 - 3-تعيش هذه المؤسسات المحلية على السحب من حساباتها على المشكوف.
- وهكذا تبين أن وضعية هذه المؤسسات تسيير في اتجاه شيء منذ 1983، ومن الأسباب القوية التي أدت إليها وضعية هذه المؤسسات أيضا، تدخل الإدارة وفرض أسعار غير اقتصادية على الإنتاج والخدمات بدعوة تغليب الاعتبارات الاجتماعية ومتطلبات التنمية السريعة والسير إلى الأمام في تطبيق شعار المخطط وهو من أجل تحقيق حياة أفضل. إن عملية تقسيم المؤسسات لم تكن مدروسة أبدا لأن هناك شركات عالمية قوية جدا لها فروع ووحدات في أقطار العالم، فالعبرة إذن ليست في كبر حجم المؤسسات، وإنما العبرة في طرق تسييرها والوصول إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية البحتة ثم يأتي بعد ذلك البحث في تطوير الوضعية الاجتماعية ولكن لا يكون هذا أبدا على حساب المصالح الاقتصادية.

الفرع الثاني: القيام بإصلاحات عاجلة في الفترة (1985-1989).

تطابقت هذه المرحلة مع تطبيق المخطط الخماسي الثاني، وبالرغم من أنه مخطط طموح في برامج الاستثمارية، ويتطلع إلى إعطاء دفع قوي لتطبيق سياسية التهيئة الإقليمية، على غرار المخطط الخماسي الأول الذي اهتم كثيرا بوضع النصوص التنظيمية لهذه السياسة وتنمية الهياكل الأساسية في المناطق المستهدفة، كما اعتبر هذا المخطط أن للزراعة والصناعة دورا حيويا في استقطاب السكان إلى

المناطق الداخلية من البلاد⁽⁷⁴⁾. ورفع هذا المخطط شعار "العمل والصرامة من أجل ضمان المستقبل"، فكان العمل في هذه الفترة قائما على إعادة التوازن الشامل للاقتصاد الوطني الذي يهدف إلى التكامل بين القطاعات الاقتصادية والتوازن بين الأقاليم المختلفة في البلاد⁽⁷⁵⁾. ومن المعروف أن كل مرحلة من التخطيط الاقتصادي تتميز باعتماد أولويات وأهداف أساسية، حيث تتخلص هذه الأولويات بالنسبة للمخطط الخماسي الثاني فيما يلي⁽⁷⁶⁾:

1- تنظيم الاقتصاد الوطني.

2- تطوير قطاع الفلاحة والري.

3- تقليل الاعتماد على الخارج.

ويعود اختيار هذه الأولويات إلى ظروف الاقتصاد الوطني من جهة والاقتصاد الدولي من جهة أخرى. لقد شهدت هذه الفترة مظاهر الأزمة التي بدأت على أكثر من صعيد، حيث تفاجئ الاقتصاد الوطني بنكسة عنيفة تمثلت في انهيار أسعار البترول سنة 1986 بنسبة 50% مع انخفاض قيمة الدولار بنسبة 40% عن سنة 1980. فكانت بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس، وبالتالي تبين بوضوح ضعف وهشاشة البنيان الاقتصادي الوطني، وهكذا تميزت هذه الفترة بالسقوط الحر لإيرادات الصادرات الخاصة بقطاع المحروقات، حيث تم تسجيل تراجع بنسبة 39% سنة 1986 و 31% سنة 1987، أما خلال سنة 1988 فقد وصلت النسبة إلى 42% مقارنة بنسبة 1985، كما زاد الوضع الاقتصادي تأزما من النقل المفرط لخدمة الديون الخارجية، مما اثر سلبا على النمو الاقتصادي ورصيد الميزان التجاري، وبذلك على رصيد ميزان المدفوعات وسعر الصرف كما يوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (17): مؤشرات نمو الاقتصاد الوطني ونقل المديونية.

البيانات	السنوات	1985	1986	1987	1988	1989
النمو الاقتصادي السنوي		5.4+	1.3+	0.8-	2-	3.4+
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دج)		5.17+	15-	0.3+	10.9-	11.8-
سعر صرف الدينار بالدولار		5.03	4.71	4.84	5.93	7.61
الديون الخارجية (مليار دولار)		17.5	21	24.1	25.1	25.8
خدمات الديون الخارجية (مليار دولار)		4.79	5.13	5.28	6.55	7.01
نسبة خدمة الدين إلى قيمة الصادرات		35%	62.5%	55.5%	80.3%	69.5%

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مرجع سبق ذكره ص 213.

من خلال الأرقام الموجودة في الجدول يتضح أن الاقتصاد الجزائري في حالة تدهور كبيرة إذا ما قارنا معدلات النمو الاقتصادي السنوية بمعدلات النمو السكانية التي تقدر بـ 3.2% سنوياً، فالأكيد أن هذه النتائج أقل ما يقال عنها أنها تنذر بإنزلاق خطير لوضعية الاقتصاد الوطني،

إن نتائج الإصلاح الاقتصادي جاءت مخيبة للآمال التي كانت موضوعة على المخططين الخماسيين الأول والثاني، وهذا ما أدى إلى استمرار التدهور الاقتصادي والاجتماعي، وإذا كان النمو الاقتصادي الحقيقي للاقتصاد الجزائري قد سجل 7% خلال فترة (1970-1978) فقد تراجع وبشكل مخيف ومرعب ابتداء من بداية الفترة (1980-1984) إذ سجل 4.3% ثم وصل ليسجل النمو الاقتصادي قيم سالبة وصلت إلى 2.7% خلال الفترة (1987-1988).

المطلب الثاني: توزيع الاستثمارات في هذه المرحلة (1980-1989).

الفرع الأول: توزيع استثمارات المخطط الخماسي الأول (1980-1984).

تزيد استثمارات المخطط الخماسي الأول عن مثيلتها في المخطط الرباعي الثاني بشكل ملحوظ، لأن حجم الترخيص المالي في هذا الأخير هي 110.22 مليار دج، بينما ارتفع الرقم في المخطط الخماسي الأول إلى 459.21 مليار دج بنسبة زيادة كبيرة جداً تقدر بأربع مرات، وفيما يلي جدول يوضح توزيع استثمارات المخطط الخماسي الأول.

جدول رقم (18) : توزيع استثمارات المخطط الخماسي الأول (مليار دولار).

القطاعات	التقديرات	نسبة كل قطاع إلى المجموع	الإنجاز	معدلات الإنجاز	نسبة كل قطاع إلى المجموع
الزراعة	20.8		13.8		
الري	13.66		12.24		
الصيد البحري	0.56		0.24		
مجموع الفلاحة والري	35.02	%7.63	26.28	%75	%7.62
مجموع الصناعة	177.2	%38.59	120.74	%68	%35.02
مجموع القطاع المنتج	212.22	%46.21	147.02	%62.28	%42.64
السياحة	2.18		1.23		
النقل	12.72		8.12		
اتصالات السلكية واللاسلكية	4.74		4.17		
التخزين والتوزيع	18.2		9.31		
مجموع القطاع شبه المنتج	37.83	%8.24	22.84	%60	%6.62
مؤسسات إنجاز الأشغال العمومية	20.7		12.97		
الهيكل الأساسية للمواصلات	19.67		19.75		
المناطق الصناعية	1.97		0.58		
السكن والتجهيز	53.73		48.68		
التربية والتكوين	36.63		30.4		
الصحة والحماية الاجتماعية	9.14		7.03		
الهيكل الأساسية الإدارية	7.2		5.09		
برامج التنمية البلدية	27.23		27.04		
برامج خاصة	11.35		-		
استثمارات أخرى	21.55		23.42		
مجموع الهياكل الأساسية	209.17	%45.55	174.96	%83.64	%50.74
مجموع الاستثمارات	459.21	%100	344.81	%75	%100

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، ج2: إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، مرجع سبق ذكره، ص130.

أول ملاحظة نتبادر لأذهاننا هو أن المخطط لم يصل إلى التقديرات المسطرة عكس جميع المخططات السابقة التي فاقت الإنجازات فيها التقديرات بصفة واضحة. إن الكميات التي حددتها الدولة لإنفاقها في شكل استثمارات خلال فترة هذا المخطط هي، 459.21 مليار دج، حيث اعتبر هدفا رقيقا للإنجاز في نهاية سنة 1984، وتكل حصيلة تنفيذ المخطط الخماسي الأول أن حجم الإنجاز الفعلي بلغ ما مقداره 344.8 مليار دج، وهو رقم يدل على أن معدل الإنجاز بلغ 75% من التقديرات والمؤكد أن جل القطاعات لم يتم الوصول فيها إلى نسبة تنفيذ 100%، ماعدا في الاستثمارات الأخرى، حيث بلغت نسبة

الإنجاز 109%، وبذلك ظهر انخفاض شديد في تنفيذ الاستثمارات في هذا المخطط، حيث بلغت نسبة الإنجاز في القطاع المنتج 69.28% مقسومة بين قطاع الزراعة والري بـ75% وقطاع الصناعة بـ68% أما القطاع شبه المنتج فقد بلغت نسبته 60% وكأعلى نسبة في الإنجاز النسبة الخاصة بقطاع الهياكل الأساسية المقدرة بـ83.64% ويرجع ذلك إلى السياسة المنتهجة من طرف الدولة في تطوير الحالة الاجتماعية تنفيذا لشعار المخطط الخماسي الأول المرفوع تحت عنوان 'من أجل حياة أفضل' إن الانخفاض في الإنجاز راجع إلى أسباب رئيسية هي (77):

1- ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت على قدرة التموين والتمويل لأن انخفاض أسعار المحروقات وفي طبيعتها البترول الخام الذي عرف انخفاضا من 34 دولار للبراميل إلى 28 مليار دولار جدير بأن يشكل ضغطا قويا على الإيرادات الجزائرية من الصادرات التي تشكل فيها المحروقات 98% وكان الرقم التقديري لهذه الإيرادات بأسعار بداية 1980، وهو 325 مليار دج لكل فترة المخطط، ولم يتحقق هذا الهدف إلا بنسبة 91% ويقابل هذا الوضع أن الرقم الفعلي لقيمة الواردات من السلع قد بلغ عن مجموع السنوات الخاصة بالمخطط ما يقارب 240 مليار دج، بزيادة نسبية عن الحجم التقديري للمخطط هي أكثر قليلا من 9%، ومن دلالات التباين في الصادرات والواردات، أنه في الوقت الذي تعرضت فيه أسعار الواردات للارتفاع والتي يأتي معظمها من البلدان الصناعية الرأسمالية بحوالي 90% سجلت الصادرات إلى هذه البلدان انخفاضا محسوسا، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار المحروقات.

2- ضعف انتظام عمليات التوزيع خاصة في مواد البناء، وهذا ما يشكل اختناقا كبيرا في تموين أعمال إنجاز البرامج الاقتصادية.

3- ضعف المتابعة الفنية بسبب نقص مكاتب الدراسات، وندرة المؤسسات المتخصصة في الدراسات الهندسية والفنية والتكنولوجية، وبسبب تمركز هذه المصالح الفنية في كبريات المدن أو بعض المناطق.

4- ضعف التحكم في وسائل الإنتاج، بسبب مستوى التكوين المنخفض، ونقص الأيدي العاملة الماهرة والمؤهلة، وأيضا بسبب تدهور مستوى التسيير وسوء تنظيم العمل مما يؤدي إلى التسبب والإهمال.

لقد أعطى هذا المخطط الأولوية الكبرى إلى تطوير وتنمية الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا من أجل إقامة بنية تحتية قوية وكانت التقديرات 209.17 مليار دج بنسبة 45.55% من مجموع الاستثمارات، لكن لم ينجز منها سوى 174.96 مليار دج أي ما يعادل 50.74% من قيمة الإنجاز المحقق الإجمالي، أما نسبة إنجاز القطاع في حد ذاته فبلغت 83.64% كأعلى نسبة في الإنجاز بين القطاعات، ثم يأتي بعدها القطاع المنتج بـ212.22 وهو أعلى التقديرات لكن نسبة الإنجاز كانت منخفضة حيث لم يتحقق سوى 69.28% بقيمة 147.02 مليار دج وفي الأخير يأتي القطاع شبه المنتج (الخدمات) بمبلغ تقديري قدره 37.83 مليار دج حيث كانت نسبته ضعيفة جدا قدرت بـ8.24% من إجمالي التقديرات لم يتحقق منه سوى 22.84 مليار دج بمعدل إنجاز 60% ونسبة 6.62% من إجمالي الإنجازات الفعلية.

الفرع الثاني: توزيع استثمارات المخطط الخماسي الثاني (1985-1989).

انطلاقاً من الوضعية الاقتصادية الوطنية والدولية، ومتطلبات التنمية في مرحلة السنوات الخمس المقبلة، قرر المخطط الخماسي الثاني تحديد برامج استثمارية تقوم على محورين أساسيين هما استثمار وتنشيط الطاقات الاقتصادية المتاحة، وتدعيم القطاع الإنتاجي عن طريق تنمية قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، المتمثل في شبكات الطرق بمختلف أنواعها والسكن والتكوين والتربية والصحة وغيرها، وفيما يلي جدول يمثل ويبين توزيع استثمارات المخطط الخماسي الثاني.

جدول رقم (19): توزيع استثمارات المخطط الخماسي الثاني (مليار دج)

القطاعات	التقديرات	نسبة كل قطاع إلى المجموع	الإنتاج	معدلات الإنتاج	نسبة كل قطاع إلى المجموع
الزراعة	30	%14.36	13.56	%53.54	%11.42
الغابات	7				
الصيد البحري	1				
الري	41				
مجموع الزراعة والري	79				
المحروقات	39.8	%31.67	28.74	%49.08	%23.08
الصناعات الأساسية	44.6				
الصناعات التحويلية	58.5				
المنجم والطاقة	31.3				
مجموع الصناعة	174.2				
مجموع القطاع المنتج	253.2	%46.03	127.8	%50.48	%34.5
السياحة	1.8				
النقل	15				
المواصلات السلكية واللاسلكية	8				
للتخزين والتوزيع	15.85				
مجموع القطاع شبه المنتج	40.65	%7.4	24.46	%60.17	%6.6
مؤسسات إنجاز الأشغال العمومية	19				
شبكة النقل	43.6				
المناطق الصناعية	1.9				
السكن والتهيئة العمرانية	86.45				
التربية والتكوين	45	%46.57	218.22	%85.2	%58.9
الاستثمارات الأخرى	60.02				
مجموع الهياكل الأساسية	256.15				
مجموع الاستثمارات	550	%100	370.5	%67.36	%100

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، ج2، إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، مرجع سبق ذكره، ص223.

يتطلب تقييم تطور إنجاز المخطط الخماسي الثاني استعراض أهم المتغيرات التي تحكم هيكله العام، ويتمثل هذه المتغيرات بصفة عامة في الاستثمار والتشغيل والإنتاج والاستهلاك، وهي كميات اقتصادية لا بد من معالجتها بكل دقة وتحليلها تحليلًا علميًا معمقًا، يستند إلى المعطيات الاقتصادية والاجتماعية الماضية والراهنة والمستقبلية على الصعيدين الوطني والدولي لقد تمثلت أهداف المخطط الخماسي الثاني في (78):

1- استثمار 550 مليار دج بمتوسط سنوي يبلغ 110 مليار دج وبمعدل نمو استثماري 7.3% في العام.

2- تشغيل 946 ألف عامل جديد بمتوسط سنوي قدره 189.2 ألف منصب شغل جديد وبنسبة نمو سنوية هي 4.6%.

3- تحقيق معدل نمو سنوي للإنتاج الداخلي الإجمالي 6.6%

4- رفعت معدل النمو الاستهلاكي النهائي المتوسط بنسبة سنوية هي 5.9%.

خضع تحديد هذه الأهداف لشروط ضمان تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وروعية في ذلك مقاييس ثلاثة هي النمو الديمغرافي السنوي المقدر بـ 3.2% وتطور القوة العاملة التي قدرتها بـ 4% سنوياً، وتطوير مستوى الاستهلاك العائلي.

من خلال الأرقام الإحصائية المعلن عليها في استثمارات القطاع العام خلال الفترة (1985-1989) قد بلغت حجم 370.5 مليار دج، ويمثل هذا الرقم الاستثمار الفعلي بمعدل قدره 67.36% من الهدف المحدد.

لقد كان التوزيع العام للاستثمارات الفعلية للسنوات الخمس في المخطط كما يلي (79):

1-1985 بقيمة 77 مليار دج أي 70% من الهدف السنوي.

2-1986 بقيمة 75 مليار دج أي 68% من الهدف السنوي.

3-1987 بقيمة 69.9 مليار دج أي 63.5% من الهدف السنوي.

4-1988 بقيمة 69.4 مليار دج أي 63% من الهدف السنوي.

5-1989 بقيمة 78.67 مليار دج أي 71% من الهدف السنوي.

ما يمكن قوله وملاحظته هو أن الاستثمارات الفعلية كانت دائما أقل بكثير من الأرقام التقديرية السنوية والتي حددت في البداية بـ 110 مليار دج، كما كان هناك تناقص دائم في قيمة الاستثمارات الفعلية مقارنة بسنة 1985، إلا في السنة الأخيرة فشهد هناك ارتفاع طفيف عن نسبة الأساس 1985.

أما بالنسبة للتشغيل فكان فرق كبير بين الأهداف المحددة والأرقام الفعلية المحققة، ويظهر ذلك من خلال الفرق بين التقديرات وما تم تحقيقه، حيث تم خلق 377 ألف منصب عمل جديد مقابل هدف كلي مسطر من مناصب الشغل قدر بـ 946 ألف منصب عمل جديد، فكانت نسبة التحقيق أقل من 40% وكانت هذه المناصب موزعة على سنوات المخطط كما يلي (80):

1-1985: مناصب العمل الجديدة هي 122 ألف منصب، نسبتها 32.36% من الإجمالي.

- 2-1986: مناصب العمل الجديدة هي 74 ألف منصب، نسبتها 19.63% من الإجمالي.
- 3-1987: مناصب العمل الجديدة هي 64 ألف منصب، نسبتها 16.98% من الإجمالي.
- 4-1988: مناصب العمل الجديدة هي 61 ألف منصب، نسبتها 16.18% من الإجمالي.
- 5-1989: مناصب العمل الجديدة هي 56 ألف منصب، نسبتها 14.85% من الإجمالي.

ولعل التفسير الذي يمكن أن ندلي به في هذا المقام لهياكل هو أنه يعبر بكل وضوح عن ظاهرة اختلال توازن التنمية التي انحرفت عن الاستثمار في القطاعات المنتجة ويظهر ذلك من خلال تقسيم مناصب العمل الجديدة على القطاعات، فكان نصيب الإدارة 52.5% والخدمات بـ17.5% والزراعة بـ13.3% والصناعة بـ10.6% والأشغال العمومية بـ6.1%. فهذا التقسيم يبين بكل وضوح انحراف التنمية عن مسارها الصحيح الذي كان مطبق في فترة الستينات والسبعينات.

لقد واصل المخطط الخماسي الثاني على نفس الوتيرة التي سبقته وطبقت في المخطط الخماسي الأول، حيث أعطى الأولوية للهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية بتحصلها على مبلغ تقديري قدره 256.15 مليار دج كانت نسبة الإنجاز فيه 85.2% بقيمة 218.22 مليار دج ونسبة 58.9% من إجمالي الإنجازات، وكانت النسب المحققة في قطاع الهياكل الأساسية هي العليا في كلتا الحالتين في التقديرات وفي الأرقام المحققة وفي نسبة الإنجاز وفي النسبة إلى الإجمالي، ويأتي في المرتبة الثانية القطاع المنتج بمبلغ تقديري يساوي إلى 253.2 مليار دج تحقق منه 50.48% بقيمة إنجاز فعلي قدرت بـ127.8 مليار دج مقسمة بين القطاع الصناعي الذي حظي بالنسبة الكبرى والمتمثلة بـ23.08% من الإجمالي المحقق وبمبلغ إنجاز قدر بـ85 مليار دج بنسبة إنجاز 49.08% من التقديرات التي كانت تساوي إلى 174.2 مليار دج، أما الزراعة فكانت نسبتها ضعيفة جدا مقدرة بـ11.42% من الإنجاز الحقيقي، أما مبلغ الإنجاز الفعلي فقدر بـ42.3 مليار دج ونسبة إنجاز 53.54% من التقديرات التي كانت تساوي إلى 79 مليار دج ويأتي في الأخير القطاع شبه المنتج بقيمة تقديرية تساوي إلى 40.65 مليار دج تحقق منها 60.17% أي ما يعادل قيمته 24.46 مليار دج ونسبة 6.6% من إجمالي الاستثمارات المحققة.

في الحقيقة أنه كل الظروف اجتمعت حتى لا يتم تحقيق الأهداف المسطرة في هذا المخطط، وذلك بسبب العراقيل والصعوبات التي وقفت أمام تنفيذ هذا المخطط بطريقة جيدة وسليمة، نذكر منها مايلي:

- 1- ضعف وسوء التنسيق.
 - 2- انحراف مسار التنمية عن طريق الصحيح.
 - 3- انخفاض قيمة العملة بسبب تأثرها بانخفاض الدولار والفرنك الفرنسي.
 - 4- انخفاض قيمة الصناعات بسبب انخفاض أسعار المحروقات.
 - 5- الأزمات الداخلية خصوصا أحداث 5 أكتوبر.
- وفيما يلي سنقوم بعرض جدول يبين تطور الاستثمارات مقارنة بتطور الإنتاج الداخلي الإجمالي ومعدل الاستثمارات إلى الناتج الداخلي الإجمالي.

جدول رقم (21): تطور الناتج الداخلي الإجمالي والاستثمارات (مليار دج)

البيانات	السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990
الإنتاج الداخلي الإجمالي		287.9	306.8	316.8	382	497.5	532.15
الاستثمارات		77	75	69.9	69.4	78.7	95
نسبة الاستثمارات إلى الناتج الداخلي		%26.7	%24.6	%22	%18.2	%15.82	%17.8

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول: الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مرجع سبق ذكره، ص186.

يؤكد هذا الجدول ما توصلنا إليه سابقا وهو انخفاض قيمة الاستثمارات ويظهر ذلك جليا في مقارنة النسب في سنوات المخطط حيث كانت النسبة في بداية المخطط 26.7% لتتخفص إلى 15.82% في نهاية المخطط والسبب واضح هو عدم إمكانية تحويل التقديرات إلى حقائق وإنجازات بسبب الصعوبات والعراقيل التي ذكرناها سابقا، وحتى في هذه الفترة فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت غائبة دائما ماعدا في قطاع المحروقات والسبب هو القوانين والوضعية العامة للاقتصاد الوطني.

المبحث الرابع: واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر بعد التحولات الاقتصادية.

إن الفترة السابقة التي تميزت بالمخططات منذ الاستقلال لم ترق إلى الطموحات التي كانت معلقة عليها ، و أدت بالجزائر إلى الدخول في أزمت متتالية، وهذا بسبب العقلية السائدة إضافة إلى تأزم الوضعية الاقتصادية العالمية لسنة 1986 و انخفاض أسعار البترول والدولار إلى مستويات متدنية أزمت الوضع في الجزائر ، فانفجر الوضع في الداخل و تأزمت الوضعية مع الخارج بسبب المديونية .وهذا ما أدى إلى التفكير في تغيير النظام السياسي والإقتصادي من النظام الإشتراكي إلى النظام الرأسمالي .

المطلب الأول: دوافع التحولات الاقتصادية:

لقد توافقت الدوافع والأوضاع داخليا وخارجيا للقيام بالتحولات الاقتصادية والسياسية ، وهذا ما أدى بالجزائر إلى القيام بالخطوات الأولى للإصلاحات الاقتصادية التي كانت منذ بدايه الثمانينات وسدّرت هذه الدوافع فيما يلي :

الفرع الأول : على المستوى الداخلي.

1- ركود الجهاز الإنتاجي للإقتصاد الجزائري : ويعود ذلك إلى عاملين أساسيين هما ⁽⁸¹⁾:

أ- قلة الأيدي العاملة المؤهلة: حيث وقع إختلال التوازن بين إنشاء المصانع وتكوين الإطارات و الأيدي العاملة المدربة القادرة على إدارة و تشغيل وصيانة المصانع بالكفاءة المطلوبة ، ونتيجة لهذا ظهرت مشاكل تتعلق بمستوى الإنتاجية و التحكم في التقتيات وحسن إستثمار التجهيزات المتوفرة .

ب- المشاكل التنظيمية: عرف تسيير القطاع العام هو الآخر نقائص تعود إلى حجم الإستثمارات و إلى تعدد و وظائفها و كثرة الأعمال الفرعية التي تقوم بها، الأمر الذي أدى إلى تداخل الصلاحيات الاقتصادية .

2- إختلال التوازنات الاقتصادية الكبرى: نجم عن المخططات الإنمائية التي لم تكن متوازنة في معظمها ، حيث كانت في كل مخطط تمنح الأولوية لقطاعات على حساب أخرى⁽⁸²⁾.

3- تدهور و تراجع القطاع العمومي: حيث تميز القطاع العام بعدم النجاعة والفعالية ، خاصة بعد انخفاض أسعار البترول ، وهذا ما شكل عبء كبير على ميزانية الدولة ، ويرجع ضعف وتدهور القطاع العمومي إلى دفع أجور المستخدمين بشكل لا يتماشى والقدرات المالية للمؤسسة العمومية إضافة إلى تواجد البطالة المقنعة داخلها ، كما أن انعدام المنافسة و إبتاع سياسة الدعم يجعل هذه المؤسسات في ركود و عجز دائم .

4- تأزم الوضعية المالية : و يظهر ذلك من خلال ارتفاع نسبة التضخم والمديونية ، فالتضخم كان نتيجة زيادة الطلب الداخلي في انعدام وعدم ملائمة الزيادة في الإنتاج الداخلي إضافة إلى إرتفاع التكاليف ، وتخلي الدولة عن سياسة الدعم بالتدريج ، أما المديونية فكانت نتيجة الاعتماد على الواردات لسد حاجيات المواطنين المتزايدة ، وانخفاض عوائد البترول بسبب انخفاض أسعاره ، حيث يعد المصدر الوحيد المهم لتسديد الديون والواردات ، كما أن أسعار الفائدة في الأسواق العالمية لرأس المال قد ارتفعت هي الأخرى .

الفرع الثاني : على المستوى الخارجي.

تجمعت عدة عوامل على المستوى الخارجي وادت إلى ضغوطات كبيرة على الاقتصاد الوطني حتي يغير من سياسته وطريقة تسييره ، وهذه العوامل نذكرها فيما يلي⁽⁸³⁾:

1- تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1986 : إن تدهور سعر البترول الخام والدولار ، قد طرحا مجموعة من العقبات والعراقيل أمام التنفيذ الجيد للمخطط الخماسي الثاني ، حيث انخفضت مداخيل الجزائر إلى نسبة تفوق 40 % ونتيجة لذلك سارعت الحكومة إلى إتخاذ سلسلة من الإجراءات التقشفية التي أصبحت فيما بعد تمهيدا للدخول في عهد جديد من الإصلاحات الاقتصادية لتصبح بدورها مدخلا للتحويلات الاقتصادية الكبرى في الجزائر .

2- انهيار المعسكر الاشتراكي بعد نهاية الحرب الباردة: و بذلك تفكك الاتحاد السوفياتي ، والديمقراطيات الشعبية في أوروبا الشرقية ، وما خلفه من نتائج على العلاقات الاقتصادية الدولية.

3- ظهور النظام العالمي الجديد الذي يمثل القطار الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية سياسيا واقتصادي وعسكريا ، و بذلك تحول الصراع من إيديولوجي بين الشرق والغرب إلى صراع إقتصادي بين الشمال والجنوب، و خير دليل على ذلك الحروب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد أفغانستان و العراق.

4- ضغوطات المنظمات الدولية : لقد تميز ميزان المدفوعات الجزائري بالعجز في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ، وهذا ما أدى بالدولة إلى عدم قدرتها على تمويل الواردات .حتى الموارد الأونية والعنادر الضروري منها . لسير عملية الإنتاج ، الأمر الذي جعلها مضطرة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية ، باللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، الذين يهدفان من وراء تقديم المساعدات للبلدان الموجودة في ضائقة مالية واقتصادية ، إلى فتح أسواقها أمام الصادرات و استثمارات البلدان المصنعة

و توجيه هذه البلدان النامية نحو اقتصاد السوق ، وتفرض هذه المنظمات مجموعة من الإجراءات على المتعاقدين معها من أجل الحصول على قروض ومعالجة العجز في موازين مدفوعاتها ، ونلخص هذه الإجراءات فيما يلي⁽⁸⁴⁾:

- أ- تخفيض النفقات و الاستثمارات العامة.
 - ب- تخفيض قيمة العملة الوطنية .
 - ج- الحد من دور القطاع العام.
 - د- جعل سعر الصرف متماشيا والنسبة الواقعية (تعويمه).
 - هـ- تراجع الدولة عن دعم بعض السلع الأساسية .
 - و- إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي أو تقليصها إلى أدنى حد .
 - ز- إلغاء القيود على التجارة الخارجية.
 - ح- فتح المجال أمام القطاع الخاص و الاستثمارات الأجنبية .
 - ط- تسريح العمال و التقليل من البطالة المقنعة .
 - ي- خصخصة المؤسسات العمومية الاقتصادية .
 - ك- الإلغاء التدريجي أو الكلي لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي.
- المطلب الثاني : الإصلاحات المنجزة.

لقد لجأت الجزائر إلى إحداث تغييرات وإصلاحات عميقة سمحت بتغيير سير اقتصادياتها ، وهذا بإحداث قطيعة مع أساليب التسيير السابقة والدخول ضمن مسار إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي ، ومن جملة الإصلاحات و التغييرات التي قامت بها نذكر ما يلي :

الفرع الأول : إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري .

1- إصلاح القطاع العام و خصوصته: لقد ظهر من خطابات الحكومة أنها مستثمرة في إصلاح القطاع العام ، وهذا من خلال تصفية 88 مؤسسة عمومية ، حيث أقرت أن هذه العملية هي عملية تطهير للمؤسسات العمومية الاقتصادية في مرحلة أولى ثم البحث عن السبل والطرق لتوسيع رأسمالها و إستقلاليتها و بالفعل بادرت الحكومة بوضع قوانين متعلقة بترقية الإستثمارات الخاصة الأجنبية و المحلية من جهة و القوانين المتعلقة بخصخصة المؤسسات العمومية⁽⁸³⁾، و آخر تصريحات رئيس الحكومة في منتصف ديسمبر من سنة 2004 أكد أن كل المؤسسات العمومية الوطنية معروضة للخصخصة ما عدا شركة سوناطراك الذي يدور حولها جدل كبير .

2- تعويم نظام الصرف و تحرير المبادلات التجارية: و كان هذا من خلال الإجراءات الجديدة والمتمثلة في إنشاء سوق بين البنوك بالعملة الصعبة ، وإنشاء مكاتب للصرف ابتداء من من الفاتح جانفي 1996 أما الإجراءات الخاصة بتحرير التجارة الخارجية فتمثلت في تخفيض الرسوم الجمركية و إلغاء الحواجز الحمائية ، خصوصا بعدما أبدت الجزائر نيتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة⁽⁸⁶⁾

3- **الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر:** لقد شهدت الفترة إقبال السلطات الجزائرية على الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملفت للإنتباه ، وهذا عكس المراحل السابقة التي كانت ترفض فيه هذا الأخير إما بطريقة مباشرة أو عن طريق وضع عراقيل قانونية و اقتصادية ، و بالفعل في هذه المرحلة راجعت الدولة القوانين المتعلقة بترقية الإستثمار بصفة عامة والإستثمار الأجنبي بصفة خاصة (87) و قد شمل التغيير قطاع المحروقات كما شمل قطاعات أخرى ، وكان ذلك من أجل الإنفتاح أكثر على القطاع الخاص ، وقد قامت الدولة بتوفير الظروف والشروط القانونية و الاقتصادية الملائمة التي تسمح بجلب الإستثمار الأجنبي المباشر ، وذلك من أجل إعطاء الحرية الاقتصادية للمتعاملين الإقتصاديين على أساس مبدأ المنافسة التامة و من أهم الأسباب التي أدت إلى الإنفتاح على الإستثمار الأجنبي المباشر نذكر ما يلي :

أ- الإختلالات العميقة التي صاحبت تطور الإقتصاد الوطني.

ب- الأزمة السياسية التي ساهمت في توقيف مسار التنمية.

ج- صعوبة الحصول على التمويل لتسيير برامج التنمية و ضمان الإستهلاك للمواطنين.

د- تعاضم المديونية بمشقيها الداخلي و الخارجي.

هـ- الضغوطات الدولية من الهيئات والمنظمات العالمية.

و- المرحلة الإنتقالية التي دخل فيها الإقتصاد الجزائري وسياسة الإصلاحات التي قام بها ، وهذا من أجل التوجه نحو إقتصاد السوق . و هذا ما أدى بالمشروع الاقتصادي الجزائري إلى تعديل و تشريع قوانين تتلاءم مع التغيير الحاصل في الإقتصاد الجزائري.

4- **الإصلاحات الجبائية والجمركية :** لقد قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات و التعديلات على النظام الضريبي منذ مطلع التسعينات وهذا حتى يتماشى هذين النظامين مع المرحلة الجديدة التي يمر الإقتصاد الجزائري ، خصوصا بعد بداية المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة ، و إرسال رسالة الأمانة . وهذا ما جعل الجزائر تستجيب لشروط المنظمة والمتمثلة في الإلغاء التدريجي ثم الكلي لجميع القيود الجمركية و الضريبية و تخفيضها إلى أقصى الحدود.

5- **الإصلاح البنكي و المالي :** للنظام المالي أهمية بالغة في عملية الإستثمار و النمو الإقتصادي ، وتجسيد هذا النظام فرض على الدولة الجزائرية الشروع في إصلاح المؤسسة التي تحكمه سواء تعاق الأمر بالبنوك أو بشركات التأمين بغرض جعلها ملائمة لمقتضيات المرحلة. وهو ما يتطلب إنشاء مؤسسات مالية جديدة تسمح بتوفير إحتياجات الصرف والقرض و توجيهها نحو الإستثمار، وهذا ما قامت به الجزائر بإنشاء مجلس النقد والقرض الذي صار أعلى هيئة مالية و إنشاء بورصة القيم المنقولة ، كما فتحت المجال أمام الخواص حيث تم إنشاء عشر بنوك خاصة، (88) منها بنك الخليفة وبنك البركة و البنك الجزائري التجاري والصناعي.

الفرع الثاني : برنامج إعادة جدولة الديون الخارجية .

لم تلجأ الجزائر إلى هذا النوع من الإصلاحات مع صندوق النقد الدولي إلا بعد أن وصلت إلى وضعية صعبة جدا ، حيث أنها في 1994 كادت أن تصل إلى حافة الإختناق المالي ، نتيجة الإفراط في الاقتراض قصير الأجل الذي تبعه الإنخفاض الحاد في أسعار البترول منذ 1986 ، وفي ظل هذه الأوضاع العميرة و المتأزمة شرعت الجزائر بداية من افريل 1994 في إبرام اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي منتهيا الإجمالية أربع سنوات ، مرفقتين باتفاقيات إعادة الجدولة للديون الخارجية لدى نادي باريس فيما يتعلق بالديون الخارجية العمومية ، ونادي لندن فيما يتعلق بالديون المصرفية⁽⁸⁹⁾.

إن برنامج إعادة جدولة الديون الخارجية كان يرمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها فيما يلي⁽⁹⁰⁾:

- 1- الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة في الجزائر مع معدلات التضخم السائدة في البلدان الصناعية.
- 2- رفع معدل النمو الإقتصادي بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة و خفض البطالة تدريجيا.
- 3- خفض التكاليف الإنتقالية للتصحيح الهيكلي على الفئات الإجتماعية الأكثر تضررا.
- 4- القضاء على العجز في ميزان المدفوعات.
- 5- تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات العملة الصعبة.

الفرع الثالث: برنامج الإنعاش الاقتصادي.

لقد أعقبت برنامج إعادة جدولة الديون الخارجية مجموعة من الإصلاحات والتعديلات في القوانين ، و لعل أهم هذه البرامج الإصلاحية و أكبرها لحد الآن هو برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي انطلق في تطبيقه منذ 2001 ، والذي رصدت له أموال كبيرة قدرت بـ 7 ملايين دولار ما يعاد 550 مليار دج ،وزعة على القطاعات الاقتصادية لمدة ثلاث سنوات ، و كان يهدف هذا البرنامج إلى⁽⁹¹⁾:

- 1- تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.
- 2- فك العزلة على المناطق النائية.
- 3- إصلاح و توسيع شبكات التزود بالمياه الصالحة للشرب وتطهيرها.
- 4- تطوير المنشآت الصحية.
- 5- تحسين ظروف التمدرس للتلاميذ.
- 6- إعادة تأهيل المرافق الاجتماعية.
- 7- تطوير المنشآت و المرافق الجوية.
- 8- توسيع شبكات الاتصال انسلكية واللاسلكية والخدمات البريدية
- 9- توفير مناصب العمل والتقليل من البطالة المرتفعة
- 10- تخفيض أزمة السكن ، بتوجيه جزء كبير من هذه الاموال إلى هذا القطاع .

11- تطوير وتنمية القطاع الزراعي من أجل التخفيف من التبعية الغذائية ، و هذا بالإعتماد على

إصلاح الاراضي خاصة في الجنوب الجزائري وهذا بتقديم المساعدات المالية و المادية لأجل ذلك

المطلب الثالث : آثار الإصلاحات الاقتصادية على مؤشرات الاقتصاد الكلي.

إن انفتاح الاقتصاد الجزائري خلا العشرية الأخيرة من القرن السابق و بداية القرن الحالي ،

سمح بالتوجيه التدريجي للاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق ، فالتشريعات و القوانين الجديدة، تعد أكثر

سهولة للتطبيق ، و أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وهو ما أدى إلى تحسن مؤشرات

الاقتصادي الكلي.

الفرع الأول : فترة التسعينات.

إن تجربة الجزائر في الإصلاح الاقتصادي لسنوات التسعينات من خلال برنامج الاستقرار

الاقتصادي الأول المتفق عليه مع الصندوق النقد الدولي أبريل 1994 إلى مارس 1995 وبرنامج التصحيح

الهيكلية أبريل 1995 إلى مارس 1997 ، و الإصلاحات التي مازالت سارية المفعول إلى يومنا هذا لها

سمات أساسية تنبثق من محتويات و أهداف و سياسات الإصلاحات الاقتصادية التي ينادي بها الصندوق

والبنك العالمي .

لعل من سمات نجاح الإصلاحات السيطرة على التوازنات النقدية والمالية على المستوى الكلي و

لو بشكل نسبي و مؤقت ، إلا أن هذه النجاحات في تحقيق التوازنات الكبرى لم تخف الجوانب السلبية

الناجمة عن إغفال الأساس الهيكلي لإختلالات التوازنات الاقتصادية والاجتماعية ، فيما يخص الجوانب

الإيجابية لنجاح الإصلاحات في الجزائر ، فإنها تمثلت في السيطرة على الحدود النقدية والمالية للأداء

الاقتصادي ، فلنأخذ أهم مؤشر لذلك و المتمثل في عجز الموازنة العامة ، الحقيقة أن الموازنة العامة عرفت

تحسنا ملحوظا حيث انخفض العجز من -8.7% سنة 1993 إلى -4.4% سنة 1994 لتسجل فائضا بلغ

3% و 2.4% في سنتي 1996 و 1997 على التوالي ، هذه النتيجة من دون شك تبعد الخطر ، لكن هذا

التحسن يعود إلى عدة أسباب نذكرها فيما يلي⁽⁹²⁾:

1- التقليل من النفقات العامة و بالأخص نفقات الدعم الاجتماعي.

2- الزيادة في إيرادات الحكومة و خاصة ضريبة الدخل.

3- توقف الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية من طرف الدولة .

4- التحسن الذي شهدته أسعار البترول في الأسواق العالمية .

5- الامتناع عن تسديد الديون بسبب إعادة الجدولة، وهذا ما وفر احتياطات إضافية ساعدت هذا

التحسن.

فالبيانات الرسمية تؤكد أن الإيرادات ارتفعت بالقيمة المطلقة و بالأسعار الجارية من 320 مليار دج

سنة 1993 إلى 824.8 مليار دج و 924.7 مليار دج سنتي 1996 و 1997 عل التوالي ، أي من

27.6% إلى 33% و 34% من الناتج المحلي الإجمالي ، أما النفقات العامة فبالرغم من زيادتها بالقيمة

المطابقة و بالأسعار الجارية ، فقد تراجعت كنسب من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة ، فمن 390.5 مليار دج إلى 589.1 مليار دج ثم 845.2 مليار دج أي انتقلت من 33.6% إلى 29% ثم إلى 31 % خلال سنوات 1993، 1996، 1997 على التوالي⁽⁹³⁾:

وفيما يلي جدول يمثل أثر الإصلاحات الاقتصادية خلال فترة التسعينات على الإيرادات والنفقات و نسبتها من الناتج الإجمالي الداخلي.

جدول رقم (22): أثر الإصلاحات الاقتصادية على الإيرادات والنفقات .

السنوات	1993	1996	1997
الناتج الداخلي الإجمالي (مليار دج)	1166	2564.8	2762.4
الإيرادات العامة (مليار دج)	320	824.8	924.7
نسبة الإيرادات إلى الناتج الداخلي الإجمالي	27.6%	33%	34%
النفقات العامة	390.5	589.1	845.2
نسبة النفقات إلى الناتج الداخلي الإجمالي	33.6%	29%	31%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على عمار عماري، مرجع سبق ذكره ، ص 97.

أما النقطة الثانية في رصد تجربة الإصلاحات الاقتصادية و التكييف الهيكلي في الجزائر تتعلق بمعدل التضخم ، حيث تشير الإحصائيات والتقارير إلى إنخفاض هذا المعدل من 38.4 % سنة 1994 إلى 15 % سنة 1996 ليصل إلى 5.73 % سنة 1997 ، ثم واصل الإنخفاض حتى وصل في سنة 1998 إلى 5%⁽⁹⁴⁾. إن هذا الإنخفاض في معدل التضخم جاء كنتيجة لانخفاض قيمة الدينار من جهة والتعديلات التي أحريت على أسعار السلع المدعومة من طرف الدولة من جهة أخرى ، (لا أن ما يمكن أن نشير إليه هو تقيؤ مستوى الزيادة في الأجور مقارنة بالزيادة في مستوى الأسعار، وهذا ما أضعف القدرة الشرائية للمواطنين و مستوى معيشتهم.

أما النقطة الثالثة التي ندرجها في رصد الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر فهي نمو الناتج الداخلي الإجمالي وهذا من خلال الجدول الموالي .

جدول رقم (23): نمو تطور الناتج الداخلي الإجمالي خلال فترة التسعينات بملايير الدينارات الجزائرية.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الناتج الداخلي الإجمالي	555.8	844.5	1048.5	1166	1472	1966.5	2564.4	2762.4	2860	3160

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي و الإجتماعي ، مشروع دراسة حول تطور الحماية الإجتماعية و آفاقها المستقبلية الدورة الثامنة عشر ، 2001 ، الجزائر ، ص 54 .

هذا الجدول يبين أن الناتج الداخلي تضاعف عدة مرات خلال فترة التسعينات ، حيث كان 555.8 مليار دج في سنة 1990 ثم تضاعف في سنة 1992 ليصل إلى 1048 مليار دج ، ثم تضاعف مرة أخرى في سنة 1996 ليصل إلى قيمة 2564.8 مليار دج . وفي سنة 1999 وصلت قيمة الناتج الداخلي الإجمالي إلى 3162 مليار دج ، وهذا كله نتيجة الإصلاحات الاقتصادية من جهة و ارتفاع أسعار المحروقات من جهة أخرى.

أما النقطة الرابعة التي يمكن أن ندرسها فهي الاتجاه الإيجابي في ميزان المدفوعات ، الذي سجل بعض الفوائض ، وهذا بفضل عملية إعادة الجدولة للديون الخارجية الجزائرية من ناحية ، و الارتفاع النسبي في أسعار البترول و كذا خفض قيمة الدينار الجزائري إضافة إلى توقف وتموين المؤسسات الصناعية بما تحتاجه من مواد أولية وتجهيزات ، وبما أن ميزان المدفوعات تحسن وحقق فوائض مهمة، نتج عن ذلك إرتفاع في إحتياطات الجزائر من العملة الصعبة ، حيث أنه كان أقل من 2 مليار دولار خلال الفترة (1986-1994) ثم بدأ في التزايد منذ 1994 حتى وصل إلى 8 مليار دولار في نهاية سنة 1997، لم يكن هذا التحسن نتيجة عن ارتفاع أسعار البترول فقط بل كان نتيجة للتدعيم بالتحويلات الاستثنائية التي استفادت منها الجزائر خلال هذه الفترة ، تم ارتفاع ليصل في ماي 1998 إلى 8.9 مليار دولار.

أما فيما يخص بعض السلايات التي أثارها عملية الانفتاح على الأسواق العالمية فنذكرها فيما يلي⁽⁹⁵⁾:

1- صعوبة تحمل المنافسة من طرف المؤسسات الاقتصادية العالمية على الأسواق المحلية.

2- تقليص الطلب نتيجة لارتفاع الأسعار.

3- إنخفاض في المستوى المعيشي لفئات واسعة من السكان .

4- زيادة التكلفة الاجتماعية الناتجة عن سياسة إعادة الهيكلة .

5- زيادة البطالة بسبب تسريح العمال .

الفرع الثاني : بداية الألفية الثالثة.

إن هذه الفترة صادفت برنامج الإنعاش الاقتصادي ، الذي يعتبر برنامج طموح ، رصدت له أسوال كثيرة تبلغ 550 مليار دج أي ما يقارب 7ملايير دولار في مدة ثلاثة سنوات ، وهذا من أجل تحقيق النمو الاقتصادي ، وإعادة بعث الاقتصاد من جديد ، لكن ما يمكن ملاحظته في هذا البرنامج أنه اتجه هو الآخر إلى الهياكل الاجتماعية و لم يعط الإهتمام الكبير للقطاع الإنتاجي الذي يعتبر أساس من أسس التنمية الشاملة ، و حسب رأيي الخاص فإن برنامج الإنعاش الاقتصادي تحول إلى برنامج الإنعاش الاجتماعي ، و هذا ما يفسر نسب البطالة المرتفعة ، وفيما يلي جدول يبين المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية وتطورها في هذه المرحلة.

جدول رقم " (24) بعض المؤشرات الاجتماعية والإقتصادية .

المؤشرات	2000	2001	2002
عدد السكان (ملايين)	30.4	30.8	31.3
الناتج المحلي الإجمالي بمليار دولار	53.3	54.9	55.7
نسبة النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي	%2.4	%2.1	%4.1
التضخم	%0.3	%4.3	%1.5
نسبة مشاركة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي	%8.8	%9.8	%12.4
نسبة مشاركة الصناعة الإستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي	%51.9	%46.8	%54.3
نسبة مشاركة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي	%7.8	%7.9	%7.9
نسبة مشاركة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي	%31.5	%35.5	%25.4

Source : nations Unies , Examen de la politique de l'investissement en Algérie , Genève juillet 2004 , Pxi

أولى الملاحظات التي يمكن إيدأؤها قبل بداية تحليل الجدول هو أن مؤشرات الإقتصاد الكلي عرفت تطورا كبيرا، و تحسنت بطريقة جيدة خصوصا بعد بداية تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي ، أما إذا عدنا إلى الجدول فنلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي في تطور مستمر ، و يرجع ذلك إلى عدة أسباب في بدايتها تحسن أسعار المحروقات التي يعتمد عليها الإقتصاد الجزائري بصفة منفردة ، حيث تمثل نسبة تتراوح ما بين 96% و 98% من إجمالي الصادرات ، فأى ارتفاع أو انخفاض في أسعار البترول يعود مباشرة بالإيجاب أو السلب على الإقتصاد الجزائري ، و تظهر هذه الأهمية من خلال نسبة مشاركة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي فتأتي في المرتبة الأولى ، الصناعة الإستخراجية ، حيث تشارك بأكثر من النصف إلا في سنة 2001 و السبب واضح هو انخفاض طفيف في أسعار لمحروقات ، أما المرتبة الثانية فتحتلها الخدمات التي تملك نسب مهمة ، فكانت نسبة مشاركة قطاع المحروقات 31.5% ثم ارتفعت إلى 35.5% بسبب انخفاض مشاركة القطاع الإستخراجي ، ثم انخفضت إلى 25.4% في سنة 2002 و انسحب واضح هو أسعار الارتفاع، إذ في سنة 2002 سجلت أسعار البترول مستويات مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة.

ويأتي في المرتبة الثالثة القطاع الزراعي وبالرغم من أن الزراعة تحتل أهمية كبيرة في البلاد إلا أن نسبتها ضعيفة مقارنة بالقطاعات السابقة ، و رغم كل المجهودات و الإصلاحات التي شهدها هذا القطاع إلا أنه يبقى ضعيف في نسبة المشاركة و التحسن الذي ظهر في 2002 حيث وصلت نسبة المشاركة إلى 12.4% من الناتج المحلي الإجمالي ، فالسبب يعود إلى المساعدات و الأموال التي رصدت لهذا القطاع في برنامج الإنعاش الإقتصادي ، أما المرتبة الأخيرة فيحتلها القطاع الصناعي الذي لم تتعد نسبة مشاركته في الناتج المحلي الإجمالي 8 % ووصلت في أحسن الأحوال إلى 7.9 % ، و هذا الأمر واضح لأن البلاد

ليست لديها قاعدة صناعية قوية ، و رغم المجهودات التي تقوم بها لجلب الإستثمارات المحلية الخاصة و الأجنبية المباشرة ، إلا ان هذا القطاع مازال يشهد ضعف كبيراً و تلزمه مجهودات أكثر للرفي به ، لأن القطاع الإنتاجي الصناعي يعتبر ذو أهمية كبيرة في تحقيق التنمية.

المطلب الرابع : توزيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه المرحلة.

في البداية نقول أن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في ما يخص المناخ القانوني والمناخ المؤسسي و الإنفتاح الاقتصادي الذي تسعى إلى تحقيقه ، حققت بعض التدفقات الإستثمارية الأجنبية المباشرة لكن تبقى ضعيفة مقارنة بالتدفقات العالمية وعلى هذا الأساس سنقوم بتتبع تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في مرحلة التسعينات وبداية الألفية الثالثة ، وقبل ذلك سنقوم بعرض كلي للإستثمارات وتطورها.

الفرع الأول : توزيع الإستثمارات بصفة عامة.

للإشارة فقط فإن الإستثمارات حظيت باهتمام كبير من طرف السلطات الجزائرية خصوصاً بعد فشل نظام المخططات التنموية في تحقيق الأهداف المسطرة. وبذلك بدأ التفكير في سن القوانين والتشريعات التي بإمكانها أن تضمن السير الحسن للعملية الإستثمارية و كان أول قانون جاد في هذا الموضوع سنة 1993 الذي شرع للإستثمار في الوضعية الجديدة التي تعيشها الجزائر ، و على هذا الأساس سنقوم بعرض تطور الإستثمار في هذه المرحلة.

جدول رقم (25): تطور الإستثمارات في التسعينات و بداية الألفية الثالثة.

البيانات/السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الناتج الداخلي الإجمالي	1166	1472	1966.5	2564.8	2762.5	2860	3162	4100	3577
الإستثمارات	315	418	573	639.5	681	761	823.4	922.1	829.8
نسبة الإستثمار إلى الناتج الداخلي الإجمالي	%27.01	%28.40	%29.14	%24.93	%24.65	%26.61	%26.04	%22.49	%123.2

Nations unies ,examen de la politique de l'investissement en Algérie, 2004 Op.Cit, P20.

-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، مشروع دراسة حول تطور الحماية الاجتماعية و آفاقها المستقبلية ، مرجع سبق ذكره ، ص 54 .

من خلال الجدول يظهر لنا أن نسب نمو الإستثمارات كانت متذبذبة رغم أن القيم كانت دائماً في ارتفاع إلا في سنة 2001 فشهدت انخفاض .

وأوضح وزير المالية السابق بن أشيهو لمجلة الاقتصاد والأعمال الصادرة في ديسمبر 2003 "أن الإستثمارات ارتفعت في هذه السنة إلى 1262 مليار دج أي أكثر من 15 مليار دولار مقابل 823.4 مليار دج في سنة 1999 ، محققاً بذلك زيادة قدرها نحو 5 مليارات دولار ، و تكمن أهمية هذه الزيادة في توزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية ، و على رأسها القطاع الزراعي و قطاع البناء و السكن" ، إن نمو الإستثمارات بهذه الطريقة يعتبر مؤشراً إيجابياً يدل على أن المؤسسات الجزائرية ماضية قدماً في سياسة التأهيل و التحديث.

الفرع الثاني: توزيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه المرحلة.

عرفت الجزائر انفتاح كبير على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة الأخيرة، هذا ما ساعدها على تحسین التدفقات بالنسبة لهذا النوع من الإستثمارات ، لأنها في فترة سبقت هذه الفترة كانت ترفض الاموال الأجنبية بجميع الطرق و كانت أمامها عقبات كثيرة ومتنوعة ، وفيما يلي سنقوم بعرض جدول يبين تطور التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر .

جدول رقم (26): تطور تدفق الاستثمارات فترة (1992-2003)

السنوات	1992 إلى 1997	1998	1999	2002	2004	2006	2008
قيمة الاستثمارات (مليون دولار)	93	501	507	2000	3270	5500	9050

Source : rapport sur l'investissement dans le monde , Nations unies , Op, Cit ,P368

من خلال هذا لجدول يظهر التطور الملحوظ الذي شهده الإستثمار الأجنبي المباشر خصوصا مع بداية الألفية الثالثة وتزامن ذلك مع برنامج الإنعاش الإقتصادي .

والملفت للانتباه هو أن قطاع المحروقات هو الذي يحظى بالنصيب الأكبر في كل سنة فمثلا في سنة 2002 كانت التدفقات الإستثمارية الأجنبية تساوي 02 مليار دولار نصيب قطاع المحروقات منها هو 1.7 مليار دولار أما الباقي فهو موجه إلى باقي القطاعات. هذا التوجه الكبير نحو قطاع المحروقات أدى إلى ضعف القطاعات الأخرى و عدم إمكانية حصولها على التدفقات يعني أنها أقل ، و فيما يلي سنقوم بعرض الدول الأجنبية الأكثر إستثمارا في لجزائر من خلال الجدول الموالي :

جدول رقم (27): عرض الدول العشر الأكثر استثمارا في الجزائر (ألف دولار)

رقم	الدول	1998	1999	2000	2001	المجموع
1	الولايات المتحدة الأمريكية	256891	89882	205664	354369	906806
2	مصر	51	3	100	362992	363146
3	فرنسا	76656	137460	49472	80413	344001
4	اسبانيا	16209	16373	35596	152867	221045
5	إيطاليا	92820	11800	9262	34383	148265
6	ألمانيا	20062	7836	66509	37791	132198
7	هولندا	2812	623	1308	71944	76687
8	الإمارات العربية المتحدة	36015	2001	14092	23254	49345
9	اليابان	16648	2787	21092	8818	49345
10	بلجيكا	14648	571	4484	12384	32041

Source : Nations Unies ,Examen de la politique de l'investissement en Algérie, Op Cit , P12

تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى من بين الدول الأكثر استثمارا في لجزائر ، و هذا ليس غريبا ، لان أي منطقة يوجد بها بترول فحتمًا أنك ستجد الولايات المتحدة هناك ، فلذلك نجد أغلب

استثماراتها في الجزائر، خاصة بقطاع المحروقات ، إلا أنها في الآونة الأخيرة تبنت بعض المشروعات في قطاع الكيمياء والصيدلة و لكنها تبقى ضعيفة مقارنة بقدرتها الاستثمارية⁽⁹⁶⁾ .

و يأتي في المرتبة الثانية مصر بالرغم من أنها لم تحقق مشاريع كثيرة قبل سنة 2001 إلا أنها عادت بقوة و حصلت على المرتبة الثانية في مجموع التدفقات و ذلك بمشروع الهاتف النقال GSM الذي تطور و نمي بسرعة هائلة.

أما المرتبة الثالثة فهي لفرنسا بحكم أن لها علاقات متواصلة مع الجزائر ، بحكم التاريخ ، و يبقى الاقتصاد الجزائري مرتبط بالاقتصاد الفرنسي في عدة مجالات ، ثم تأتي بعدها الدول الأخرى . و إذا قمنا بمقارنة صغيرة بين دول إفريقيا الشمالية ممثلين في الجزائر، تونس، المغرب و مصر فيما يخص تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها. فنلاحظ هناك ثلاث مراحل في مجال مقارنتنا من 1985 إلى 2003 وهي⁽⁹⁷⁾:

2- المرحلة الأولى تبدأ من 1985 إلى 1989 حيث تحتل فيها مصر المرتبة الأولى بـ 1156.6 مليون دولار كمتوسط سنوي ، و السبب في ذلك أن مصر دخلت في الإصلاحات مبكرا، أما المرتبة الثانية فعادت إلى تونس بـ 100.3 مليون دولار حيث تعتبر السياحة فيها هي الأهم بالنسبة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، أما المرتبة الثالثة فعادت إلى المغرب بـ 66.3 مليون دولار و أخيرا الجزائر بـ 6.9 مليون دولار كمعدل سنوي ، وصادفت هذه المرحلة المخطط الخماسي الثاني أين عرفت الجزائر مشاكل و مصاعب اقتصادية جمة و ظهور التوترات الاجتماعية مما جعل تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها يكون ضعيفا جدا.

2- المرحلة الثانية : تبدأ من 1990 إلى 1994 ،حيث حافظت فيها مصر على المرتبة الأولى لكن هناك انخفاض كبير في قيمة التدفقات إليها و السبب يعود إلى التدهور الأمني، كما حافظت تونس على المرتبة الثانية لكن تضاعفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إليها بأربع مرات،حيث بلغ المعدل السنوي 407.8 مليون دولار و تأتي المغرب في المرحلة هذه في المرتبة الثالثة بـ 389.6 مليون دولار، وتبقى الجزائر الأقل تدفقات بقيمة سنوية تقدر بـ 30 مليون دولار ، و السبب معروف و هو التدهور الأمني وعدم الاستقرار السياسي والمرحلة الإنتقالية، التي كانت تمر بها الجزائر ، حالت دون تطور قيمة التدفقات رغم الإصلاحات التي شرعت فيها .

3- المرحلة الثالثة: تبدأ من 1995 إلى 2003 ، و فيها قفزت المغرب إلى المرتبة الأولى بمتوسط سنوي قدره 1137 مليون دولار ، أما مصر فانخفضت التدفقات فيها ونزلت إلى المرتبة الثانية بمتوسط سنوي يساوي إلى 795 مليون دولار ، كما صعدت الجزائر إلى المرتبة الثالثة بفضل الإصلاحات التي قامت بها مع صندوق النقد الدولي و أيضا برنامج الإنعاش الاقتصادي و غيرها من الإصلاحات و التعديلات ، فالجزائر حققت في هذه المرحلة تدفقات مهمة قدرت بـ 608 مليون دولار كمتوسط

سنوي لهذه المرحلة ونقهرت تونس مجدا و صارت في المرتبة الأخيرة بمتوسط سنوي يساوي إلى 543 مليون دولار.

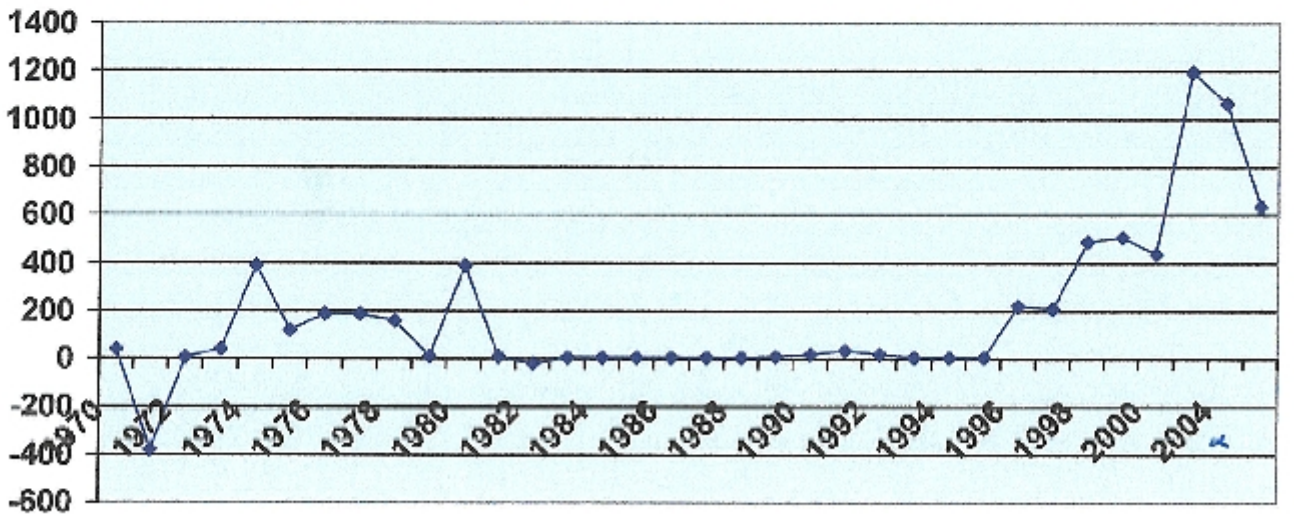
4- أما فيما يخص مجموع التدفقات الإستثمارية المباشرة إلى هذه الدول ، فحققت مصر المرتبة الأولى بمجموع 20983 دولار وتأتي تونس في المرتبة الثانية بـ 14604 دولار و المغرب في المرتبة الثالثة بـ 12273 مليون ، وتبقى الجزائر في المرتبة الأخيرة بـ 6336 مليون دولار ، و فيما يلي جدول يبين هذه التدفقات الإستثمارية المباشرة .

جدول رقم (28): مقارنة بين دول شمال إفريقيا في تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إليها (مليون دولار)

المخزون 2006	تطور التدفقات			البلدان
	2003-1995	1994-1990	1989-1985	
10336	608	30	6.9	الجزائر
21983	795	757.2	1156.6	مصر
16273	1137	389.6	66.3	المغرب
14604	543	407.8	100.3	تونس

Source : nations unies , Examen de la politique de l'Investissement en Algérie , Op Cit P09.

سواصل المقارنة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لكن هذه المرة في الجزائر و طريقة تطوره منذ 1970 إلى غاية 2003 والشكل البياني الموالي يوضح ذلك:
شكل رقم (11): تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في الفترة (1970-2003) (مليون دولار).



Source : Nations Unies, Examen de la politique de l'investissement en Algérie, Op cit, P06.

حسب الشكل البياني نلاحظ ثلاث مراحل تطور من خلالها الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر نذكرها فيما يلي (98):

الفترة الأولى (1970-1980): في هذه الفترة حققت الجزائر بعض التدفقات الاستثمارية المباشرة ، خاصة في قطاع المحروقات و خصوصا بعد سنة 1971 أين فتحت المجال أمام المستثمرين الأجانب ، سنة 1971 هناك قيمة سالبة والسبب هو أن هذه السنة تم فيها تأمين البترول و هذا ما أدى بهروب بعض المستثمرين الأجانب خوفا من حالة التأمين لكن بعد تلك السنة حققت الجزائر كميات متذبذبة بين الصفر و 400 مليون دولار ، وفي هذه الفترة القوانين الجزائرية لا تسمح للمستثمر الأجنبي بالاستثمار مباشرة لحسابه الخاص ، بل لابد عليه أن يقوم بشراكة مع مؤسسات الدولة .

الفترة الثانية (1981-1995): هذه الفترة هي الأسوأ بالنسبة إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث لم يتعدى المعدل السنوي الست ملايين دولار بل في سنة 1982 حققت الجزائر هروب للاستثمار الأجنبي المباشر و الأسباب مختلفة ، ففي البداية القوانين و التشريعات الوطنية هي التي كانت عائقا أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة كما أدت الأوضاع الاقتصادية الصعبة و الأزمة التي مرت بها الجزائر إلى نفور الاستثمارات الأجنبية المباشرة منها، لكن مع بداية التسعينات إضافة إلى الأسباب السابقة وبالرغم من قانون ترقية الاستثمار في سنة 1993 إلا أن الوضعية الأمنية المتدهورة و اللاإستقرار السياسي و الاقتصادي عمقت من أزمة الجزائر ، و هذا ما أدى بها إلى الدخول في إصلاحات من أجل التأقلم مع النظام العالمي الجديد.

الفترة الثالثة : (1996-2006): منذ دخول الجزائر في الإصلاحات الاقتصادية مع صندوق النقد الدولي بدأت تظهر نتائج إعادة الهيكلة الاقتصادية خصوصا مع قانون ترقية الاستثمارات في 1993، حيث بدأت تظهر نتائج هذه الإصلاحات بعد تحسن الوضعية الأمنية منذ سنة 1996 إلى يومنا هذا، فالجزائر قطعت أشواطاً كبيرة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من تشجيع لها وتقديم الإمتيازات والأوليات لها لكنها تبقى ضعيفة مقارنة بالتدفقات العالمية .

المطلب الخامس : صعوبات و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

رغم ما تتوفر عليه الجزائر من مناخ استثماري ذو خصائص إيجابية وبالرغم من الإصلاحات التي قامت بها في مطلع التسعينات في السهل القانوني و المجال الاقتصادي ، وبالرغم من التسهيلات و المزايا المتعددة و الحوافز الممنوحة للمستثمرين ، بالرغم من كل هذا فما زالت هناك صعوبات و عراقيل يواجهها المستثمر الأجنبي و المحلي على السواء تجعله ينفّر و يبتعد عن الاستثمار في الجزائر ، وعلى هذا الأساس سنقوم بعرض هذه العراقيل التي تحول دون تطور الاستثمارات بالطريقة المأمولة و الفرص و الآفاق الموجودة في الجزائر.

الفرع الأول: صعوبات و عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

هناك صعوبات كثيرة تواجهها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر نذكر منها ما يلي (99):

- 1- التباطؤ في تنفيذ برنامج الخصخصة.
 - 2- عجز كبير في الاتصالات و المعلومات.
 - 3- صعوبة الحصول على العقار الصناعي.
 - 4- وجود قطاعات كثيرة تخضع لإعادة الهيكلة.
 - 5- تخلف كبير في الهياكل القاعدية.
 - 6- عدم تلاؤم النظام القضائي أي هناك لا أمن قضائي.
 - 7- غياب المعلومات و الدراسات ذات النوعية فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر و الخاصة بقطاعات النشاط الاقتصادي.
 - 8- صعوبة الحصول على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وكذلك صعوبة الحصول على تمويل الصناعات الصغيرة و المتوسطة.
- كما توجد هناك عراقيل إدارية نذكر منها ما يلي⁽¹⁰⁰⁾:

- 1- البيروقراطية و الروتين الإداري في الإجراءات و إنجاز المعاملات.
 - 2- انعدام أنظمة معلومات ملائمة.
 - 3- عدم التنسيق بين الهيئة المشرفة على الاستثمار و الهيئات الأخرى التي لها دور في عملية الاستثمار.
 - 4- الرشوة و الفساد الإداري.
 - 5- المحسوبية و التعقيدات الإدارية.
 - 6- صعوبة الحصول على العقار الصناعي .
- بالإضافة إلى وجود عراقيل سياسية نذكر منها ما يلي⁽¹⁰¹⁾:
- 1- وجود اضطرابات داخلية.
 - 2- وجود مشاكل في الحدود الجزائرية.
 - 3- انعدام الاستقرار السياسي.
 - 4- الوضعية الأمنية المتدهورة رغم ما عرفته من تحسن كبير ، إلا أنها تبقى كمصدر خطر على المستثمرين الأجانب.

الفرع الثاني : آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

يرى البعض من الاقتصاديين و المفكرين أن الأسباب التي لها تأثير على اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج هي⁽¹⁰²⁾:

- 1- ضرورة المحافظة و التحكم في السوق الداخلية للبلد المضيف.
- 2- ضرورة تجاوز عراقيل التصدير نحو هذا البلد (جمركية - جبائية - حمائية).
- 3- أهمية الثروات الطبيعية المحلية.

4- الاستقرار السياسي و الأمني للبلد المضيف.

إذا أخذنا هذه المعايير بعين الاعتبار يتضح أن التدابير التشجيعية الموجهة للاستثمارات المباشرة لا تدخل في اتخاذ القرار إلا بطريقة ثانوية ، فمثلا لو طبقنا هذه المعايير على الجزائر في وضعها الحالي ، فالمشكل الأساسي بالنسبة للمستثمرين الأجانب يبقى عدم الاستقرار السياسي و الأمني ، و لتتجاوز الجزائر هذه العقبة قامت بمنح ضمانات قانونية معتبرة تمثلت في تجميد القانون الجزائري و إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي أساسا من أجل جلب الاستثمارات الأجنبية ، و من أجل تدعيم هذه السياسة الداخلية إلزمت الجزائر على المستوى الدولي بإبرامها معاهدة متعددة الأطراف و معاهدات ثنائية تتعلق بحماية و تشجيع الاستثمارات مع عدد معتبر من الدول (103).

و من بين العوامل التي تحدد قوة المناخ الإستثماري في الجزائر نذكر ما يلي :

- 1- الموقع الجغرافي المميز ، حيث تتوسط بلدان المغرب العربي ، و على مقربة من أوروبا ، وتمثل بوابة على أفريقيا.
- 2- تملك ثروة بشرية مهمة ، نسبة الشباب فيها حوالي 75% متعلمة و متفقة.
- 3- مساحة كبيرة و متعددة الأقاليم، و سوق هامة .
- 4- القدرة على تحقيق الاستقرار بمعناه الشامل.
- 5- تملك ثروات باطنية هائلة.
- 6- تحتوي شريط ساحلي يبلغ 1200 كلم ، غني بالثروة السمكية و به حقول من المرجان.
- 7- نسبة المتعلمين تبلغ 70 % من مجموع السكان.
- 8- بها عدة مطارات دولية و أخرى مفتوحة للملاحة الداخلية.
- 9- انتشار السوانى على طول الساحل من الشرق إلى الغرب.
- 10- استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي.
- 11- إقتصاد فتي و منطقة عذراء يمكن استغلالها بطريقة جيدة.
- 12- توفرها على قوانين تنظم الاستثمار الأجنبي المباشر و على أجهزة استثمارية تسعى لتوفير المناخ الاستثماري الملائم.

وفي تقرير لهيئة الأمم المتحدة في ديسمبر من سنة 2004 حول الاستثمار في الجزائر حددت

الفرص التالية (104):

- 1- الانفتاح على الإقتصاد العالمي و التحول من تطبيق النظام الاشتراكي إلى تطبيق النظام الرأسمالي و ذلك بإعادة هيكلة اقتصادها
- 2- دخولها في مفاوضات من أجل الانضمام إلى التكتلات الجهوية كالإتحاد الأوروبي و التكتل الأورو متوسطي و التكتل العربي و الإفريقي ، كما دخلت في مفاوضات من أجل الانضمام إلى التكتلات العالمية كالمنظمة العالمية للتجارة.

3- كما حددت القطاعات التي تتوفر الجزائر فيها على فرص كبيرة⁽¹⁰⁵⁾ :
قطاع المحروقات.

أ- قطاع المناجم.

ب- قطاع السياحة

ج- قطاع الصيد .

د- الإلكترونيك .

هـ- الزراعة .

و- القطاع المالي و المصرفي .

ز- قطاع الاتصالات والمواصلات.

خلاصة الفصل الرابع:

من خلال ما سبق ذكره يتبين لنا أن الجزائر عملت على ترقية صورتها في كل القطاعات ، و استعملت كل الوسائل المتاحة لديها من أجل تحقيق النمو الاقتصادي و الرقي الاجتماعي ، و الوصول إلى التنمية الشاملة، فبعد الاستقلال انتهجت النظام الاشتراكي على جميع الأصعدة ، حيث يعتمد هذا النظام على المخططات التنموية لتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية ، فبدأت تجربة الجزائر بالمخطط الثلاثي ثم المخططين الرباعي الأول والرابعي الثاني، و في الأخير المخططين الخماسيين الأول و الثاني ، و في فترة المخططات التنموية كانت القوانين والتشريعات الجزائرية تمنع المستثمرين الأجانب من الاستثمار في أي قطاع لحسابه الخاص دون المشاركة مع مؤسسات الدولة والخضوع إلى الرقابة الدائمة ، وفي حقيقة الأمر قبل قانون 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات كانت القوانين ترفض الاستثمارات الأجنبية أحيانا ، و أحيانا أخرى تضع أمامها قيود وعراقيل ، وهذا ما جعل فترة الستينات و السبعينات و الثمانينات ضعيفة من حيث التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة .

لكن مع الأزمة الكبيرة التي وقعت فيها الجزائر مع نهاية الثمانينات ، عجلت بذهاب النظام الاشتراكي والدخول في إصلاحات على جميع الأصعدة من أجل تجاوز الأزمة والخروج منها بأخف الأضرار، فعمدت الجزائر إلى تغيير النظام الاقتصادي بإحداث تعديلات و تحولات على القوانين و التشريعات من أجل الدخول في اقتصاد السوق الذي يعني النظام الرأسمالي، وهذا ما يعتبر تحول جذري في سير النظام الاقتصادي ،و كذلك من أجل مواكبة النظام العالمي الجديد الذي أصبح لا يعترف بالحدود و لا بالقيود و جعل العالم كقرية صغيرة.

إن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر خففت من حدة الأزمة التي حلت بها من جهة، ومن جهة أخرى، فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد شهد تطورات كبيرة خصوصا بعد 1998، أين انتهت فترة الإصلاحات مع صندوق النقد الدولي ، و عرفت الجزائر أرقام لا يستهان بها مقارنة مع الدول العربية والدول النامية ، لكن تبقى هذه التدفقات ضعيفة مقارنة بالتدفقات العالمية.

إن النظام العالمي الجديد في ثوب العولمة له عيوب و له محاسن متعلقة بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لكن الأهم أنه ساعد على تطور التدفقات بطريقة حسنة مقارنة بالفترة التي سبقته ، و هذا ما ينطبق على الدولة الجزائرية ، حيث أنها حققت قبل ظهور هذا النظام متوسط تدفق يقدر بـ 6 ملايين دولار ، لكن مع ظهور هذا النظام الذي توافق مع الإصلاحات التي قامت بها الجزائر ، ارتفع التدفق إلى حوالي 600 مليون دولار كمتوسط سنوي ، و في بعض السنوات حققت أكثر من مليار دولار ١٩٩٥ تقريبا للاستثمار الأجنبي المباشر.

قائمة هوامش الفصل الرابع :

- 1- أحمد هني، "اقتصاد الجزائر المستقلة"، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 1991 ، ص 9.
- 2- رايح زيري، "إشكالية الماء الشروب في الجزائر بين الندرة الطبيعية و سوء التسيير"، مجلة الاقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة عنابة ، العدد 07، سنة 2008 ص9.
- 3- صالح صالحي، "الأثار المتوقعة لاتضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي" مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، العدد 01، 2002، ص 51.
- 4- الميزان التجاري يحسب بالفرق بين الصادرات و الواردات (X- M) .
- 5- معدل التغطية وهو مدى تغطية الواردات من قبل الصادرات و يحسب عن طريق العلاقة التالية : (الصادرات/ انواردات) $100 \times$.
- 6- صالح صالحي ، مرجع سبق ذكره ، ص 50.
- 7- نفس المرجع ، ص 51.
- 8- نفس المرجع ، ص 52.
- 9- سليمان المنذري ، "السوق العربية المشتركة في عصر العولمة"، مكتب مديولي القاهرة ، مصر ، 1999، ص 203-201.
- 10- الجزائر ، قانون رقم 63-277 الصادر في 26 جويلية 1963، يتضمن قانون الاستثمارات ، الجريدة الرسمية، العدد 53، الموافق لتاريخ 02 أوت 1963 ، المادتين 01 و 02.
- 11- نفس المرجع ، المواد: 03، 04، 05.
- 12- نفس المرجع ، المواد: 08، 09، 12، 14، 19، 31.
- 13- كمال عليوش قريوع ، "قانون الاستثمارات في الجزائر" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 1999 ص6.
- 14- محفوظ نغشب ، دراسات في القانون الاقتصادي ، المطبعة الرسمية ، الجزائر 1989 ، ص 91 .
- 15- الجزائر ، الأمر رقم 66-284 للمؤرخ في 15 ديسمبر 1966، المتعلق بقانون الاستثمارات المادة الأولى .
- 16- نفس المرجع ،المواد: 02، 05، 14، 16.
- 17- كمال عليوش قريوع ، مرجع سبق ذكره ، ص 9- 10
- 18- الجزائر ، قانون رقم 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982 المتعلق بإنشاء الشركات المختلطة الاقتصادية و طرق سيرها.
- 19- الجزائر ، القانون رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986 ، مكمل و معدل لقانون 82-13 ، المتعلق بإنشاء الشركات المختلطة الاقتصاد و طرق سيرها.
- 20- الجزائر ، قانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.
- 21- الجزائر ، قانون رقم 88-03 المؤرخ في 12 جانفي 1988، يتضمن صناديق المساهمة وكيفية عملها.
- 22- الجزائر ، قانون رقم 88-04 المؤرخ في 12 جانفي 1988، يتضمن القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية.
- 23- الجزائر ، قانون رقم 88-25 المؤرخ في 25 أوت 1988، يتعلق بتحديد الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة.
- 24- كمال عليوش قريوع، مرجع سبق ذكره، ص 10-11.
- 25- الجزائر ، قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، يتعلق بالنقد والقرض.

- 26- محمد بلقاسم حسن يهلول، "الجزائر بين الأزمة الاقتصادية، الاقتصادية والأزمة السياسية"، مطبعة دحطب، الجزائر، 1993، ص 173-174.
- 27- كمال عليوش قريوع، مرجع سبق ذكره، ص13.
- 28- الجزائر، مرسوم تشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 93-64 الموافق لـ 10 أكتوبر 1993
- 29- كمال عليوش قريوع، مرجع سبق ذكره، ص16
- 30- الجزائر، المرسوم التنفيذي رقم 94-321 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 المتعلق بترقية الاستثمار وتعيين شروط مناطق التوسع الاقتصادي وضبط حدودها.
- 31- كمال عليوش قريوع، مرجع سبق ذكره، ص28
- 32- الجزائر، المرسوم التنفيذي رقم 94-320 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، المتعلق بالمناطق الحرة، الجريدة الرسمية رقم 94-67 الموافق لـ 19 أكتوبر 1994.
- 33- كمال عليوش، قريوع، مرجع سبق ذكره، ص31
- 34- Ahmed Ben HALIMA, système bancaire algérien », édition Casbah, Alger, 1997, P50.
- 35- الجزائر، التعليم رقم 95-12 المؤرخة في 26 أوت 1995 المتعلقة بخصوصية المؤسسات العمومية الاقتصادية.
- 36- الخصوصية في الجزائر، مجلة الجيش، المركز التقني للاتصال والإعلام والتوجيه، سطاوالي، الجزائر، العدد، 459، أكتوبر 2001، ص28.
- 37- الجزائر، الأمر، رقم 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بالخصوصية وإدارة المؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية رقم 01-47، المؤرخة في 22 أوت 2001.
- 38- علي سعيدان، "لروس في الاقتصاد السياسي"، الجزائر، فيفري 2004، ص104.
- 39- الجزائر، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 01-47 الصادرة في 22 أوت 2001، المواد 7-14.
- 40- الأمر رقم 01-03 مرجع سبق ذكره المواد: 11-29-30-31.
- 41- كمال عليوش قريوع، مرجع سبق ذكره، ص126.
- 42- الجزائر، مرسوم للأعمال والاستثمار، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، نوفمبر 1999، ص42.
- 43- الجزائر، المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 المتعلق بسلأه وكالة لرقابية ودعم الاستثمار وتحديد صلاحياتها وتنظيم سيرها.
- 44- الجزائر، فرص للأعمال والاستثمار، مرجع سبق ذكره ص40-41.
- 45- نفس المرجع، ص43.
- 46- الأمر رقم 01-03، مرجع سبق ذكره المادتين 01 و06.
- 47- Nations Unies, Rapport d'activité, Examen de la politique de l'investissement en Algérie, Genève, décembre 2003, P25.
- 48- Ibid, P26.
- 49- الجزائر، المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 24 ديسمبر 2001 المتعلق بتنظيم وهيكلية المجلس الوطني للاستثمار، المادة الرابعة.
- 50- الأمر رقم 01-03، مرجع سبق ذكره، المادة 18 و 19.
- 51- نفس المرجع، المادة 12.

- 52- Nations Unies, Rapport d'activité 2003, Op.Cit, P49.
- 53- I Bid, P50.
- 54- I Bid, P50.
- 55- سمير أيوب، "الاقتصاد الجزائري"، مجلة صامد الاقتصادي، الصادرة عن مؤسسة صامد، لبنان، العدد 27، أبريل 1981 ص 105.
- 56- عبد القادر كشير، 'نمو تنظيم اقتصادي جديد، من منظور الدول النامية'، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1995، ص 170.
- 57- نفس المرجع، ص 171.
- 58- التخطيط بصفة عامة، هو عملية حصر وتوجيه للإمكانيات البشرية والمالية والمادية للمجتمع من أجل خلق قدرات عمل جديدة في آجال محددة.
- 59- أما التخطيط بالنسبة للجزائر بعد الاستقلال فيمثل وسيلة النهوض بالاقتصاد الوطني في مجالات الإنتاج والرفي الاجتماعي والثقافي، وسلاح التغلب على مشاكل التخلف الموروثة عن عهد الاستعمار الذي كان السبب المباشر لهذه الظاهرة.
- 60- محمد بلقاسم حسن بهلول، 'سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر'، الجزء الأول، بناء قطاع اقتصادي عمومي رائد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1999 ص 160.
- 61- الشروط الموضوعية هي الخبرات البشرية والإمكانيات المالية والمادية.
- 62- عبد القادر كشير، مرجع سبق ذكره، ص 171.
- 63- محمد بلقاسم حسن، بهلول، ج 1- بناء قطاع اقتصادي عمومي رائد، مرجع سبق ذكره، ص 163.
- 64- نفس المرجع ص 194-195.
- 65- نفس المرجع ص 257.
- 66- محمد بلقاسم حسن بهلول، 'سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر'، ج 2، إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1999، ص 05.
- 67- الاستثمار الرأسي: هو الاستثمار الإنتاجي و التوسع فيه أي الاستثمار المباشر.
- 68- الاستثمار الأفقي: هو الاستثمار غير الإنتاجي و المقصود به هو التوسع في التوزيع، أي البحث عن أسواق جديدة لتصرف المنتجات.
- 69- عبد الله خبايا، 'الاقتصاد العام'، المعهد التربوي الوطني، الجزائر 1996، ص 104.
- 70- محمد بلقاسم حسن بهلول، ج 2، إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، مرجع سبق ذكره، ص 09.
- 71- التوسع العمودي و هو التوسع في نفس القطاع و إحداث التكامل بين فروعها أما التوسع الأفقي فيأتي بعد التوسع العمودي و يكون من خلال التوسع في جميع القطاعات و الوصول إلى تكاملها و هذا من أجل تحقيق التنمية الشاملة.
- 72- محمد بلقاسم حسن بهلول، 'الجزائريين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية'، مرجع سبق ذكره، ص 46.
- 73- نفس المرجع، ص 47.
- 74- نفس المرجع، ص 48.
- 75- محمد بلقاسم حسن بهلول، ج 2، 'إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني'، مرجع سبق ذكره، ص 135.
- 76- عبد الله خبايا، مرجع سبق ذكره، ص 104.
- 77- محمد بلقاسم حسن بهلول ج 2، إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، مرجع سبق ذكره، ص 140.
- 78- نفس المرجع، ص 106-107.

- 79- وزارة التخطيط ، تقرير خاص بالمخطط الخماسي الثاني (1985-1989) الجزائر ، 1985 ، ص 11.
- 80- المجلس الوطني للتخطيط ، تقرير حول إنجاز المخطط الخماسي الثاني ، الجزائر ، أكتوبر 1990 ص 31.
- 81- نفس المرجع، ص 105.
- 82- الهادي خالدي ، "المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي" ، دار هومة ، الجزائر ، 1996 ، ص 105.
- 83- نفس المرجع ، ص 216.
- 84- نفس المرجع ص 217.
- 85- مروان عطوان ، "الأسواق النقدية و المالية" ، دار الهدى للطبع و النشر ، 1993 ، ص 20.
- 86- الهادي خالدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 218.
- 87- راجع المبحث الأول من هذا الفصل حيث تطرقنا في المطلب الثالث بالتفصيل إلى تعديلات القوانين المتعلقة بترقية الاستثمار منذ الاستقلال .
- 88- الهادي خالدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 217.
- 89- محافظ بنك الجزائر ، "تقرير حول التقدم الاقتصادي و النقدي في لجزائر" ، مقدم أمام نواب المجلس الشعبي الوطني يوم 06 نوفمبر 2000.
- 90- صندوق النقد الدولي ، تقرير حول الوضعية الاقتصادية في الجزائر" ، واشنطن 1998 ، ص 13.
- 91- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، "تقرير حول الطرف الاقتصادي و الاجتماعي" ، الدورة العامة العادية الثالثة والعشرين ، السادس الأول من سنة 2003 ، الجزائر ، ص 171.
- 92- عمار عماري ، "الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على القطاع الصناعي الجزائري" ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، العدد 01 ، 2002 ، ص 97.
- 93- "العولمة ، إعادة الهيكلة و التنمية على ضوء أعمال فيصل يشير" ، ملتقى دولي ، سطيف الجزائر ، 15-16 ماي 1999 ، ص 329.
- 94- نفس المرجع، ص 267.
- 95- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، "مواجهة العولمة ضرورة بالنسبة للبلدان الضعيفة" ، الدورة العاشرة ، الجزائر ، ماي 2001 ، ص 24.
- 96- Nations Unies ,Examen de la politique de l'investissement en Algérie, Op Cit ,P12.
- 97- Ibid, P09.
- 98- Ibid, P6-7.
- 99- Ibid, P 65-66.
- 100- Nations unies, rapport d'activité, 2003, Op Cit ,P60,
- 101- "مناخ الاستثمار في الجزائر" ، مجلة الاقتصاد و الأعمال ، الإمارات العربية المتحدة ، عدد خاص ، نوفمبر 1999 ، ص 36.
- 102- كمال عليوث قريوع ، مرجع سبق ذكره ، ص 72.
- 103- نفس المرجع، ص 73.
- 104- Nations Unies ,Examen de la politique de l'investissement en Algérie, Op Cit , P53-54.
- 105- Ibid, P67.

الخاتمة

أصبحت العولمة أحد أهم المعالم الرئيسية في النشاطات العالمية منذ نهاية الحرب الباردة ، فلم يقتصر تأثيرها على الأوجه السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية للعالم فقط ، بل إنها تضع النظام العالمي في مواجهات لم يسبق لها مثيل ، و هي بناء نظام عالمي جديد مبني على الأحادية القطبية ، و لذلك بنت لدى العديد قناعة بان العولمة في جوهرها مفعمة بسمات و تفاعلات النظام الرأسمالي القديم، و أنها ليست جديدة تماما كما يدعى البعض . بل هي قناع جديد لمشروعات و أنظمة عالمية سابقة لها . و من ثمة فإن هذا القناع العولمي الجديد مازال محكوما بالتاريخ و الأنظمة السابقة له في التفاعل بين عالم الشمال الغني و المتقنم و القوي ، و عالم الجنوب الفقير و المتخلف و الضعيف ، و الأكيد أن مؤائد البحث العلمي و حلقات النقاش لم تعرف موضوعا أكثر تشعبا من موضوع العولمة ، حيث أنها أخذت مساحة ضخمة من الجدل و الاهتمام و بادر كل برأيه في بئر العولمة العميق ، و أصبح لكل منهم رؤيته و نظريته إليها، و تفسيره لها ، و استخلص الجميع اتفاقا مشتركا محوره أنها ظاهرة غامضة رغم الوضوح ومعقدة رغم البساطة وأن غايتها محددة مسبقا، رغم أن شكلها و مظلومونها لم يكتمل بعد.

إن أوضاعنا الحاضرة تحتاج منا إدراك أهمية التعولم و أهمية الاندماج في الاقتصاد العالمي للوصول إلى العالمية لنصبح فاعلين فيه وليس فقط جزء منه متأثرين بما يحدث في العالم، وبالتالي فإننا نحتاج في عملية التعولم إلى خصوصياتنا الذاتية، وقيمنا الداخلية المحلية التي لها ميزة الانفراد والتميز عن الآخرين، واستخدامها من منطلق إبداعي لتقوية مجموعة المزايا التنافسية التي نمتلكها سواء كانت مطلقة أو نسبية، وعلى هذا الأساس يجب تشييد وبناء نظام ثقافي إنساني يتأسس من العمل الجماعي ويعكس بذلك ثراء الحضارات البشرية الملتزمة بثوابتها وأطرها القومية، ويستجيب لمتطلبات تطوير الحضارات، وليس الإمعان في إعدامها ومحاصرة إنجازاتها تمهيدا لتأكيد سيطرة وهيمنة ثقافات البلدان المتقدمة وقيمها، وما يتطلب ذلك من تفجير لأزمة الهوية وفتح الباب على مصراعيه لإثارة تساؤلات البقاء والاستقلالية والتميز والخصوصية، وما إلى ذلك من مؤشرات الصراع والعنف والانغلاق وترك جانبا مفاهيم التصالح والتسامح والانفتاح، وخير دليل على ذلك ما يروج في عصرنا هذا من صراع الحضارات وحوار الحضارات.

ومن أهم التطورات والتحويلات التي عرفتتها مرحلة النظام العالمي الجديد هو بروز ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل مهم وكبير مكان عمليات الاقتراض الدولي والتصدير، وبذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر مصدر حيوي للتنفقات المالية الدولية، حيث أصبح القوة الدافعة للاندماج المالي الدولي، وهذا بارتفاع عدد الشركات، المتعددة الجنسيات التي تعتبر السائل الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف، كل هذه الصفات التي يحملها الاستثمار الأجنبي المباشر جعلت «نظام» دول العالم والمدارس الفكرية الاقتصادية تهتم به، لأنها وجدت فيه الآلية التي تمكن الدول من تطوير اقتصادياتها في ظل النظام العالمي الاقتصادي الجديد.

وباعتبار الدول العربية من هذا العالم فإنها لم تتوان في القيام بإصلاحات كبيرة وعميقة على اقتصادياتها التي تتسم بالضعف في الهياكل القاعدية والتخلف التكنولوجي، والواقع الإداري الذي يتسم بالفساد والبيروقراطية والمحسوبية والرشوة وكثرة الإجراءات وتعقدها إضافة إلى المدة الزمنية الطويلة التي تأخذها ومن أهم الأسباب التي أدت إلى هذه الإصلاحات هو محاولة الانفتاح والاندماج في النظام العالمي الجديد من جهة، وتهيئة المناخ الاستثماري المناسب والملائم لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وحتى يتسنى للدول العربية تبوء مكانة مرموقة بين دول العالم والتكتلات الإقليمية الموجودة مفروض عليها إقامة كتل اقتصادي قوي يرقى إلى الوحدة، وتحقيق سوق عربية مشتركة هو بمثابة مطلب ومدخل مناسب لتوحيد المواقف والمصالح العربية، ومخرج وحل مناسب للتحديات العديدة التي تعترض التكتل العربي، إن التكتل الاقتصادي العربي يفتح المجال واسعا أمام المستثمرين العرب ويكون وسيلة ناجعة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا لتوفر القوة التفاوضية والمناخ الاستثماري الجيد.

وفيما يخص الجزائر فإنها قامت بإصلاحات وتحولات جذرية في نظامها الاقتصادي والسياسي، وهذا منذ مطلع التسعينات، حيث خففت هذه الإصلاحات من حدة الأزمة التي كانت تتخبط فيها من جهة ومن جهة أخرى فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد شهدت تطورات كبيرة خصوصا بعد سنة 1998، أين أنهت الجزائر فترة الإصلاحات الاقتصادية مع صندوق النقد الدولي وعرفت الجزائر أرقام لا يستهان بها مقارنة مع الدول العربية والدول النامية لكن تبقى هذه التدفقات ضعيفة مقارنة بالتدفقات العالمية التي تبلغ في المتوسط 0.1% من التدفقات العالمية، كما أنها ضعيفة أيضا مقارنة بالتدفقات إلى الدول المتقدمة.

ومن خلال ما تم ذكره فيما يخص التحولات الاقتصادية العالمية، قابلت ذلك الدول العربية بإصلاحات في اقتصادياتها وكانت على مستويين فهناك مجموعة من الدول قامت بإصلاحات اقتصادية منذ مدة طويلة نوعا ما، فهي الآن في نوع من الاستقرار ومن بين هذه الدول مصر وتونس، أما البعض الآخر من الدول فما زالت في المرحلة الانتقالية ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد الانتهاء من الإصلاحات، ومن بين هذه الدول الجزائر واليمن، وفيما يخص تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية فإنها عرفت تطورات هامة لكن بالمقابل تبقى ضعيفة إذا ما قارناها بالتدفقات العالمية والتدفقات إلى الدول المتقدمة وهذا بسبب الوجهة الجديدة للتدفقات الاستثمارية المباشرة نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية الكبرى في كل من أوروبا وأمريكا وشرق آسيا.

وتبعا لما تم ذكره فإن اختبار الفرضيات هو على النحو التالي:

الفرضية الأولى تم اختبارها عليها في الفصل الأول أين تحققنا من صحتها حيث اعتبرت العولمة واقع قائم بالفعل ولذلك فالدول العربية مجبرة في ظل النظام العالمي الجديد أن تعدل وتصحح وتكيف اقتصادياتها من أجل تعظيم إيجابيات العولمة والتقليل من سلبياتها وما يؤكد ذلك هو أن معظم الدول العربية دخلت في إصلاحات اقتصادية من أجل الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي، وتجلي ذلك في الفصل الثالث والرابع، أما الفرضية الثانية فهي صحيحة أيضا حيث تؤكد في الفصل الثاني أن الاستثمار الأجنبي

المباشر مصدر حيوي للتدفقات المالية الدولية وصار بذلك البديل الرئيسي لعمليات الإقراض الدولي والتصدير وكذلك القوة الدافعة للاندماج في الاقتصاد العالمي وفيما يخص عدم نجاعة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خصوصا في القطاع المالي هو الذي أدى إلى قلة دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها فيعتبر هذا نصف الحقيقة ومن بين الأسباب المهمة التي أدت إلى ضعف التدفقات يتمثل في انعدام الاستقرار السياسي والأمني وكذلك انعدام سياسة واضحة في عمليات الخصخصة، وصعوبة الحصول على عقار صناعي ومشروعات استثمارية مدروسة الجوى رغم التسهيلات والامتيازات التي يتغنى بها المسؤولين في الملتقيات والمحافل الدولية، وما زاد هذا الأمر تعقيدا وصعوبة هو نقشي ظاهرة الفساد الإداري من بيروقراطية ومحسوبية ورشوة في جميع القطاعات المالية والجمركية والإدارية، وهذا كله في خضم الإصلاحات التي تقوم بها الجزائر لكنها تبقى ذات أثر ضعيف مقارنة بالفساد الموجود، والحقيقة يجب تطهير هذه المرافق لسير العملية الاستثمارية بنجاح وفعالية.

وعلى ضوء ما تم ذكره نستخلص النتائج التالية:

- تؤكد كل المؤشرات أن العولمة تمثل مرحلة تاريخية في تطور العالم، جوهرها سيادة النموذج الحضاري الغربي في امتداده الرأسمالي وفلسفته الليبرالية، القائم على التفوق العلمي والتقدم التقني والاقتصادي.
- تؤدي العولمة بأشكالها ومظاهرها المختلفة إلى الحد من سلطة الدولة وضعفها أمام القوى العظمى التي تسيطر على تيارات العولمة في السياسة والثقافة والاقتصاد والإعلام.
- تمثل العولمة خطرا على خصوصيات وثقافة الشعوب المحلية نتيجة تفوقها التقني في عرض وتقديم ثقافتها الرأسمالية الليبرالية، فلم تعد العولمة تحديا اقتصاديا أو سياسيا أو تقنيا فحسب، ولكنها أيضا تمثل تحديا على التعليم والتربية والثقافة والفكر.
- العولمة ليست عصا سحرية لحل جميع المشاكل، ولا هي السم القاتل، وإنما هي مجموعة من التفاعلات السلبية والإيجابية.
- العولمة كظاهرة وكاتجاه قسري فرضي يجتاح العالم، تختلف عن التعولم كعملية إدارية مخططة، يتم تأكيد مهامها وصياغة هذه المهام بشكل يحافظ على الكينونة الذاتية، والقدرة على فرض الخيارات والاختيارات وليس الاستجابة لها فقط، إذن فالعولمة لا تتيح الاختيار الحر ولا نعترف بالتنوع، لا تفر بالتكافؤ، ولكنها تقترن بالاحتمية والجهرية.
- إن العولمة تثار أوجدته المصلحة وأفرزته الحاجة وغلته الرغبة ومن لا يتعامل مع هذا التيار بحكمة تجرفه آليات التهميش والإزاحة عن الطريق، ويضع نفسه في أحضان النقيض والانعكاش، ومن يتردد يضع نفسه في مفترق الطرق بين أن يكون فاعلا وبين أن يكون رغما عنه مفعولا به.
- إن العولمة ظهرت نتيجة التطورات الكبيرة التي شهدتها العالم، حيث أن هذه التطورات كانت مصاحبة بالقوة التي يريد أصحابها الانفراد والاستحواذ على العالم، ومن ثم فإدراك هذه الحقيقة

- يجعلنا نفهم جيدا آليات التحول مهما اختلفت الأساليب وتعددت الأنماط وتباينت الأشكال ووفقا لتحولات الزمن وحقائق التاريخ فالعولمة قاسم مشترك لأهداف أي قوة صغرت أم كبرت، وحلم السيطرة على العالم حلم قديم وأزلي راود الفلاسفة والحكماء والزعماء، وبذلك هو هدف الجميع وإن أخفى بعضهم ذلك.
- إن العولمة ظاهرة لا يجدي معها الإنكار والاستنكار، بل تحتاج إلى اعتراف مبني على الإدراك الواعي وهي عملية تقوم على الفهم والتحليل والاستيعاب واختيار الطريق الأمثل الذي يوصل إلى امتطاء ظهر هذه الظاهرة والتفوق بها.
 - العولمة تحد من فكرة الدولة القومية والأمة والهوية والثقافة المحلية، وتتجه نحو التكتل والتكامل الإقليمي والعالمي المدعومين بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتفوق التقني.
 - هناك تناقض كبير بين مفهوم العالمية والعولمة، فالعالمية كنزعة إنسانية نحو الانفتاح على الثقافات والحضارات الأخرى للتفاعل معها وتبادل التأثير والتأثر معها، أما العولمة كعملية مدارة وغائية ذات طبيعة إمبريالية تعكس إدارة الهيمنة، وتقوم على أساس فرض قيم ومعايير وأنماط وإرادة طرف معين على بقية الأطراف الأخرى.
 - إن مؤسسات العولمة تعمل كلها لصالح البلدان المتقدمة لأن هذه الأخيرة هي التي أوجدتها وحددت أهدافها وأسلوب عملها.
 - إكتمال ثالوث المنظمات العالمية التي تتحكم في النظام العالمي الجديد من الناحية النقدية والمالية والتجارية، والتي هي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة، يعني إحكام السيطرة على خبرات البلدان النامية عامة والبلدان العربية خاصة.
 - ضعف الاستثمارات العربية البينية نتيجة لقلّة الترابط بين الاقتصادات العربية والتكامل فيما بينها.
 - ضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية مقارنة بالتدفقات العالمية وبالخصوص مقارنة بالدول المتقدمة.
 - انعدام الإرادة السياسية لدى الحكام العرب من أهم الأسباب التي أدت إلى فشل مساعي التكتل العربي.
 - عدم المساواة بين الدول العربية حيث أن هناك بلدان غنية وأخرى فقيرة، وكثرة النزاعات في المنطقة العربية وعجز جامعة الدول العربية عن حلها من أهم أسباب فشل التكتل الاقتصادي العربي.
 - هروب الأموال العربية التي تقدر بأكثر من 900 مليار دولار إلى الخارج، وهذا بسبب وجود عوامل طاردة داخل الاقتصاديات العربية، ووجود عوامل جاذبة في الدول المتقدمة.

- تحول مسار تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنوات الأخيرة من الدول النامية إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية الكبرى في أوروبا وآسيا وأمريكا، خصوصا مع ظهور العولمة كنظام جديد على المستوى العالمي.
- رغم المجهودات المبذولة، لا يمكن أن ننكر المناخ الاستثماري في الجزائر أنه لا يزال مهددا بالكثير من العراقيل والمعوقات لاسيما عند الحديث عن الوضع الأمني ومختلف التشريعات والفساد الإداري وكثرة الإجراءات وتعقدها.
- توجه ووضعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر غير مناسبة لأنها لا تحقق الأهداف المحلية المتمثلة في تخفيض معدلات التضخم والبطالة، وكذا التخفيض من الواردات. حيث أن هذه الاستثمارات تبعد عن الاستثمارات الإنتاجية وتتجه نحو الاستثمارات الاستهلاكية والخدماتية وخصوصا البترولية التي لا توفر مناصب العمل المرغوبة.
- في إطار سعي الجزائر إلى الانفتاح على السوق العالمية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أبرزت مجهودات لا بأس بها لجلب أكبر حجم ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية بتقديم إعفاءات جمركية وضريبية ومزايا و تحفيزات أخرى، هذا ما جعلها تحقق تدفقات مهمة نوعا ما خاصة في الفترة التي جاءت بعد الإصلاحات مع صندوق النقد الدولي مقارنة بالفترات السابقة.
- الفساد الإداري والمالي وغياب الشفافية في الاقتصاديات العربية وكثرة الاجراءات وتعقيدها والمدة الزمنية الطويلة التي تأخذها تعتبر من أهم العوامل الطاردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومن خلال النتائج المتوصل إليها نقترح التوصيات التالية:
- إن الموقف الصحيح الذي نراه اتجاه العولمة ليس الاندماج المطاق والاستجابة لكل مقتضياتها وكذلك ليس الإنرواء والرفض والاثام بكل تعلياتها، وإنما إدارة العملية الثقافية والاقتصادية والإعلامية بالتواصل مع العالم الآخر بنحو أننا نحن المسلمين والعرب نضع صيغتنا من العولمة على قاعدة الثوابت الإسلامية العربية.
- الإسراع في تحقيق تكتل اقتصادي عربي إما السوق العربية المشتركة، أو منطقة تجارة حرة، وهو مايفتح المجال واسعا أمام الوحدة الاقتصادية والسياسية، وينبغي التدرج في عملية التكتل حتى الوصول إلى آخر نقطة وهي الوحدة.
- تدعيم الاستثمارات العربية المشتركة لأنها تحد من سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات التي لها آثار سلبية على الاقتصاديات العربية.
- الإسراع في وضع استراتيجية فعالة لجلب الأموال العربية المغتربة وإعطائها الامتيازات والتحفيزات من أجل الاستثمار في الدول العربية، وكذا جلب الكفاءات والخبرات العربية المغتربة.

- إقامة ثورة ضد الفساد الإداري والمالي المتشعب بالبيروقراطية والمحسوبية والرشوة وكثرة الإجراءات الإدارية وتعقيدها من أجل تظهيره.
- على القادة السياسيين أن يوفرُوا الإدارة السياسية وأن يحلوا النزاعات الموجودة في الوطن العربي في أقرب الأجل من أجل الوصول إلى الوحدة العربية التي تفتح آفاق واسعة أمام الاستثمارات العربية المشتركة والاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تأسيس وتقديم دعم سياسي للسلطات النقدية والرقابة المالية التي تدخل وتطبق المعايير واللوائح الفعالة في سبيل تقوية القدرة التنافسية العالمية للاقتصاديات العربية.
- نشر الوعي لدى المواطنين العرب والترويج لعملية الوحدة والتكامل العربي، بإظهار الإيجابيات والمزايا التي يمكن أن يحققها التكامل.
- وضع سياسة واضحة حول المديونية الخارجية والداخلية للدول العربية ومحاولة القضاء عليها من أجل التفكير مستقبلاً في عملية التنمية.
- بناء تكنولوجيا محلية تعتمد على الإمكانيات والقدرات والخبراء والتقنيين المحليين، لأن التكنولوجيا المستوردة هي من الدرجة الثالثة، ومهما استوردنا فدائماً تبقى هناك الفجوة التكنولوجية، ولهذا نقول للدول العربية أن التكنولوجيا تبنى ولا تشتري.
- توفير مناخ استثماري اقتصادي واجتماعي ملائم لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- وضع دراسات فعالة لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات المحلية الخاصة للقطاع الإنتاجي، وذلك بوضع مشاريع مدروسة الجدوى ومكان التنفيذ لا ينقصها سوى المستثمر.
- وضع هيئات متخصصة لمتابعة ومراقبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- الإسراع في عملية الإصلاحات العميقة والتحويلات الجذرية من أجل الانفتاح والتكامل مع الاقتصاد العالمي.
- الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر كأفضل نمط من التدفقات العالمية لرأس المال والتكنولوجيا والكفاءات الإنتاجية العالية.
- تطوير الهياكل القاعدية التي تنقسم بالنسبة الكبير في الدول العربية، وهذا من أجل إمكانية استيعابها للتدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة الكبيرة.
- توجيه الاستثمارات العربية المشتركة والاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الاستثمارات الإنتاجية وتقديم لها الامتيازات والتحفيزات في هذا المجال أكثر من المجالات الأخرى.
- إعادة استثمار عوائد البترول العربية في الدول العربية وهذا ما يحقق نوعاً من الترابط والتواصل الذي يحقق ويسهل مستقبلاً عملية التكامل والوحدة.
- إحداث إصلاح في جامعة الدول العربية بإنشاء برلمان عربي ومحكمة عربية لفض النزاعات والتداول على مهام منصب الأمين العام بين الدول العربية، وهذا من أجل تسهيل عملية التكامل.

آفاق البحث:

من أهم نتائج العولمة ومظاهرها التكتلات الاقتصادية الإقليمية وثورة المعلومات والاتصالات التي قربت المسافات والأزمنة حيث صار العالم قرية صغيرة مترامية الأطراف لذلك نطرح السؤال التالي: هل تسمح لنا العولمة كدول عربية نامية وصاعدة أن نجد بيئة مناسبة للتقدم أم أنها ستكفي بأن تصب عواندها وفوائدها في خزائن الدول الغنية وماعليها سوى دفع الفائورة.

وعلى هذا الأساس نقترح موضوعين للدراسة.

- الرؤية المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي في ظل الأوضاع العالمية السريعة التحول والتطور.
- الاستثمار العربي البيني، مقوماته، معوقاته وآفاقه.

المراجع

قائمة المراجع:

I- المراجع باللغة العربية :

أ- الكتب :

- 1- إبراهيم سليمان عيسى، " أزمة المياه في الوطن العربي المشكلة والحلول الممكنة"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2003.
- 2- إبراهيم العسوي، " قياس مؤشرات التنمية"، دار الوحدة العربية، مصر، 1985 .
- 3- إبراهيم نافع " إنفجارات 11 ديسمبر بين العولمة و الأمركة"، دار الاهرام للنشر و التوزيع مصر ، الطبعة الاولى ، 2003.
- 4- أحمد زكريا صيام "مبادئ الإستثمار"، دار المناهج ، الاردن، 1997.
- 5- احمد عبد الله، أبو عبد السلام، " العولمة رؤية موضوعية"، دار التنوير الإسلامي ، القاهرة ، مصر الطبعة الأولى، 2000.
- 6- أحمد صدق الديجاني، " في مواجهة النظام الشرق الأوسط"، دار المستقبل العربي، بيروت، لبنان 1994
- 7- أحمد هني، " إقتصاد الجزائر المستقلة"، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون، الجزائر، 1991.
- 8- أحمد يوسف أحمد و آخرون " العولمة قضايا ومفاهيم " قسم العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مصر ، 2000 .
- 9- إجلال راتب، "التعاون والتكامل الاقتصادي العربي"، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، مصر 1990.
- 10- أسامة أمين الخولي، " العرب والعولمة"، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان، 1998.
- 11- أسامة المجدوب، " الحيات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش"، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، مصر 1996.
- 12- أسامة المجدوب، " العولمة الإقليمية"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2000.
- 13- إكرام عبد الرحيم، " التحديات المستقبلية للتكامل الإقتصادي العربي"، مكتبة مدبولي، القاهرة ، مصر ، 2002.
- 14- بشينة حسين عمارة ، "العولمة وتحديات العصر"، دار الأمين ، الطبعة الأولى ، 2000.
- 15- تريكي العميد، " الثقافة العربية في عصر العولمة"، دار الأمين ، الطبعة الأولى، 1999.
- 16- جمال الدين عبد الغني المرسي ، "الخروج من فخ العولمة " المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، الطبعة الأولى، 2000.
- 17- جودة عبد الخالق، " الإقتصاد الدولي"، النهضة العربية ، مصر ، 1992.
- 18- حامد عبد المجيد دراز، "السياسات المالية"، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر . 1999.

- 19- حبيب إدريس يوسف ، "نقل التكنولوجيا إلى الدول العربية" ، مركز الدراسات العربي الأوروبي ، باريس ، فرنسا ، 1994.
- 20- حسين حنفي آخرون ، "ما العولمة" ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، الطبعة الأولى ، 1999.
- 21- حسين عمر ، "الجأت والخصخصة" ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، مصر ، 1997.
- 22- حسين شحاته ، "النظام الإقتصادي العالمي و إتفاقية الجأت" ، دار النشر للثقافة والعلوم ، القاهرة ، مصر ، 1997.
- 23- حسين معلوم وآخرون ، "العولمة والتحولات المجتمعة في الوطن العربي" ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، مصر ، 1999.
- 24- حمدي عبد العظيم ، "الإصلاح الإقتصادي في الدول العربية" ، دار الزهراء الشرق ، القاهرة ، مصر ، 1998.
- 25- رامي طمبور ، فتحي يكن ، "العولمة ومستقبل العالم الإسلامي" ، مؤسسة للرسالة للطبع والنشر ، بيروت ، لبنان ، 2000.
- 26- زينب حسين عوض الله ، "الإقتصاد الدولي" ، دار الجامعة الجديدة للنشر القاهرة ، مصر ، 1999.
- 27- سعيد توفيق عبيد ، "الإستثمار في الأوراق المالية" ، جامعة عين شمس كلية التجارة ، مصر ، 1998.
- 28- سعيد عيطو مصطفى ، "الإستراتيجيات العربية في مواجهة المتغيرات الدولية" ، مركز وايد سيفرين للإستثمارات والتطوير الإداري ، 1994.
- 29- سعيد النجار ، "النظام الإقتصادي العالمي على عتبة القرن الواحد والعشرين" ، جمعية النداء الجديد ، القاهرة ، مصر ، 1996.
- 30- سليمان المنذري ، "التطور التاريخي لآليات التكامل الإقتصادي العربي" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1993.
- 31- سليمان المنذري ، "السوق العربية المشتركة في عصر العولمة" ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، مصر ، 1999.
- 32- سليمان المنذري ، "الفرص الضائعة في مسار التكامل الإقتصادي والتنمية العربية" ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2000.
- 33- سمير أمين وآخرون ، "العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي" ، مكتبة البحوث العربية ، القاهرة ، مصر ، 2002.
- 34- سيد الدسوقي ، "الإسلام والعولمة" ، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفني ، مصر ، 2002.
- 35- الشاذلي العياري ، "القطاع الخاص ومستقبل التعاون العربي المشترك" ، منتدى الفكر العربي ، عمان ، الأردن ، 1996.
- 36- عادل أحمد حشيش ، "العلاقات الإقتصادية الدولية" ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2004.

- 37- عبد الجابر تيم و آخرون "مستقبل التنمية في الوطن العربي" دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع عمان ، الاردن ، 1998.
- 38- عبد الحميد براهيمى، " أبعاد الاندماج الإقتصادي العربي و إحتتمالات المستقبل"، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1983.
- 39- عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الإدارة و الاستثمار " ، الدار الجامعية ، الأسكندرية ، مصر، 1993.
- 40- عبد السلام أبو قحف، " اقتصاديات الإستثمار الدولي "، المكتب العربي الحديث، الأسكندرية ، مصر 1992.
- 41- عبد السلام أبو قحف، " الإقتصاد يات ، الأعمال و الإستثمار"، المكتب العربي الحديث، الأسكندرية ، مصر ، 1993.
- 42- عبد السلام أبو قحف، " الإقتصاد يات الأعمال و الإستثمار الدولي"، دار الإشعاع الفني ، الأسكندرية مصر، 2002 .
- 43- عبد السلام أبو قحف، " التسويق الدولي"، الدار الجامعية ، الأسكندرية ، مصر ، 2002.
- 44- عبد السلام أبو قحف، " العولمة و خاصيات الأعمال"، دار الإشعاع الفني ، الأسكندرية ، مصر، 2002.
- 45- عبد العزيز عجمية، " فصول في الإقتصاد العربي "، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1988 .
- 46- عبد الفتاح العموص ، "التحديات الإجتماعية و أثرها على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي"، مركز الدراسات العربي الاوروبي، باريس ، فرنسا، 1994.
- 47- عبد القادر كثير، " نمو تنظيم اقتصادي جديد من منظور الادول النامية " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون، الجزائر ، 1995.
- 48- عبد الله خبابة، "الإقتصاد العام"، المعهد التربوي الوطني ، 1996.
- 49- عبد الله عبد المجيد المالكي، " إستراتيجيات تشجيع الإستثمار في الاردن"، عمان، الاردن، 1994.
- 50- عبد الحميد الصالحين وآخرون، " العولمة من منظور شرعي"، دار حامد للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن، 1994 .
- 51- عبد المطلب عبد الحميد، ' السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الالفية الثالثة'، مجموعة النيل العربية ، مصر ، 2003 .
- 52- عبد المطلب عبد الحميد، " العولمة و إقتصاديات البنوك " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 2001 .
- 53- عبد الوهاب حميد رشيد، " الدور التكاكلي للمشروعات العربية المشتركة الطموحات و الأداء"، دار الكاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، 1985.

- 54- عصام نور، "العولمة و أثرها في المجتمع الإسلامي"، مؤسسة شهاب الجامعية، الطبعة الأولى، 2002.
- 55- علاء عبد الوهاب، "الشرق الأوسط سيناريو الهيمنة الإسرائيلية"، سيناء للنشر، القاهرة، مصر، 1995.
- 56- علي جمعة وآخرون، "الإسلام والعولمة"، دار الإشعاع الفني، الإسكندرية، مصر، 2002.
- 57- علي سعيدان، "دروس في الاقتصاد السياسي"، الجزائر، فيفري 2004.
- 58- عمر صقر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 59- عمر وحامد، "إدارة الأعمال الدولية"، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 1999.
- 60- غريب الجمال، "اقتصاديات الوطن العربي"، معهد الدراسات الإسلامية، القاهرة، مصر، 1970.
- 61- ضياء مجيد الميسوري، "النظام النقدي الدولي"، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1996.
- 62- طاهر حيدر حردان، "مبادئ الاستثمار"، دار المناهج، الأردن، 1997.
- 63- فريد النجار، "الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 64- فريد النجار، "البورصات والهندسة المالية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999.
- 65- فضيل دليو، "التحديات المعاصرة، العولمة، الأنترنت، الفقر، اللغة"، مخبر عالم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006.
- 66- كامل أبو صقر، "العولمة التجارية والإدارية والقانونية، رؤية إسلامية"، دار الوسام، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2004.
- 67- كامل بكري، "التكامل الاقتصادي"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1984.
- 68- كمال عليوش قريوع، "قانون الاستثمار في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1999.
- 69- لمياء محمد أحمد السيد، "العولمة"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2002.
- 70- محسن أحمد الخضير، "العولمة مقدمة في فكر و اقتصاد وإدارة عصر اللادولة"، سجلة النيل العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2000.
- 71- محفوظ لعشب، "دراسات في القانون الاقتصادي"، المطبعة الرسمية، الجزائر، 1989.
- 72- محمد الأطرش، "العرب والعولمة ما العمل"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998.
- 73- محمد بلقاسم حسن بهلول، "الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية"، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993.
- 74- محمد بلقاسم حسن بهلول، "سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، الجزء الأول، بناء قطاع اقتصادي عمومي رائد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1999.

- 75- محمد بلقاسم حسين بهلول، " سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، الجزء الثاني إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون، الجزائر، 1999.
- 76- محمد رؤوف حامد ، " الوطنية في مواجهة العولمة"، دار المعارف، القاهرة ، مصر ، 1999.
- 77- محمد لييب شقير، " الوحدة الاقتصادية تجاربها و توقعاتها"، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان، 1986.
- 78- محمد الصقور وآخرون، " قضايا التنمية العربية"، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 1994.
- 79- محمد مقدادي، " العولمة رقاب كثيرة و سيف واحد"، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت لبنان ، الطبعة الثانية، 2006.
- 80- محمد وهبة، "إسرائيل و العرب والسوق الشرق أوسطية"، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 1995
- 81- محمود أمين، " الفكر العربي بين العولمة والحدثة و ما بعد الحدثة"، سلسلة كتاب قضايا فكرية ، عدد 629، 1999.
- 82- محمود الحمصي ، "خطط التنمية العربية و إتجاهاتها التكاملية، والتنافرية"، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان، 1986.
- 83- محيي محمد مسعد، " بحوث في الإقتصاد العربي و أهم تحديات القرن الواحد والعشرين"، المكتب العربي الحديث الإسكندرية ، مصر ، 2001.
- 84- مروان عطوان، " الأسواق النقدية والمالية"، دار الهدى للطبع والنشر ، 1994.
- 85- مغاوري شلبي علي، " العرب والإتحاد الأوروبي من التعاون إلى المشاركة"، مركز زايد العلمي للتنسيق و المتابعة ، الإمارات العربية المتحدة ، 2003.
- 86- مغاوري شلبي علي، " منظمة التجارة العربية الحرة الكبرى"، مركز زايد للتنسيق و المتابعة ، الإمارات العربية المتحدة، 2003.
- 87- مصطفى حسين و آخرون، " أبعاد التنمية في الوطن العربي"، دار المستقبل، عمان، الاردن، 1995.
- 88- ممدوح محمود منصور، " العولمة دراسة في المفهوم ن الظاهرة والأبعاد"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر ، 2006.
- 89- نبيل شحادة ، " الجات و انعكاساتها على الإقتصاديات العربية"، سلسلة رسائل البنك الصناعي، الكويت ، العدد 42، 1905.
- 90- نعيم الظاهر، "دراسات في الواقع العربي التنموي، الإقتصادي و الإجتماعي"، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 1998.
- 91- هالة حلمي السعيد، "الأسواق المالية الناشئة ودورها في التنمية الاقتصادية في ظل العولمة"، سلسلة رسائل البنك الصناعي الكويتي ، الكويت ، العدد 58 ، سبتمبر 2007.
- 92- الهادي خالدي، "المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"، دار هومة، الجزائر ، 1996.

93- وداد أحمد كيكسو، "العولمة والتنمية الاقتصادية، نشأتها، تأثيرها و تطورها"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 2005 .

94- يحي اليحياوي، "العولمة أي عولمة"، إفريقيا الشرق، الطبعة الأولى، 1999.

95- بونس أحمد البطريق، 'الملاح اثريسية في إقتصاديات الدول العربية"، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 1985.

ب- المجلات :

1- إبراهيم كروان، "المعضلات العربية في التسعينات"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، العدد 117، جوان 1994.

2- أحمد باشي، " دور الجباية في محاربة التلوث"، مجلة الإقتصاد و التسيير والتجارة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 09، 2003.

3- أحمد فؤاد مندور، " التكتل الإقتصادي العربي"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، العدد الأول، 1998.

4- أحمد مصطفى عمر، "إعلام العولمة وتأثيره على المستهلك"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 256، 2000.

5- أسامة عبد المجيد الغاني، " مستقبل الإقتصاد العربي في ظل الشركات المتعددة الجنسيات"، مجلة الشؤون العربية، ميدان التحرير، القاهرة، مصر، العدد 168، ديسمبر 2001 .

6- جلال الشافعي، "العولمة الإقتصادية و أثرها على الضرائب في مصر"، مجلة الأهرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام، مصر، عدد خاص، 2002 .

7- حسين رحيم، "دور الاسواق المالية في عملية الخصخصة في البلدان العربية"، مجلة علوم الإقتصاد و التسيير والتجارة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 09، 2003.

8- حسين مهران، "الاستثمار الأجنبي في مصر و إمكانية تطويره في ظل التحولات المحلية، الإقليمية و الدولية"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مصر، العدد الأول، 2000.

9- خالد عبد اللطيف، " مستقبل العلاقات بين شمال و الجنوب في عصر العتوسط"، مجلة الدراسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، العدد 123، أكتوبر 1996.

10- رابع زيري، "إشكالية الماء الشروب في الجزائر بين الندرة الطبعية و سوء التسيير"، مجلة الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 07، 2002.

11- سمير أيوب، "الاقتصاد الجزائري"، مجلة صامد الاقتصاد، مؤسسة صامد لبنان، العدد 27، أبريل 1981.

12- شان وبرقسمان، "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، إنجازات ومشاكل"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد 16، ديسمبر 1995.

- 13- شريف بقة، "المنظمة العالمية للتجارة والاقتصاد الجزائري"، مجلة رسالة الأطلس، العدد 1999، 24.
- 14- عبد الإله بلقزيز، "العولمة والهوية الثقافية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 231، ماي 1998.
- 15- عبد المجيد قدي، "الأزمة الاقتصادية المالية وواقع العالم الثالث"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزائر، الجزء 35، رقم 02، 1997.
- 16- عبد المجيد قدي، "تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في البلاد العربية بين الواقع والمأمول"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 09، 2003.
- 17- عبد المجيد قدي، "العولمة وتحدياتها، الواقع والفرص أمام دول العالم الثالث"، مجلة النائب، الجزائر، العدد 01، 2003.
- 18- علاء الدين هلال، "الجامعة العربية والسلام العربي الإسرائيلي"، مجلة عالم الفكر، مصر، العدد 04، أبريل 1997.
- 19- علي عمرو، "المبادرة الجديدة لتنمية إفريقيا النباد"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، العدد 149، جويلية 2002.
- 20- عمار عماري، "الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الصناعي الجزائري"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 01، 2002.
- 21- غاي فيفرمان، "تسيير الاستثمار الأجنبي المباشر، توصيات وتحذيرات"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد 01، مارس 1992.
- 22- صالح صالح، "الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 01، 2002.
- 23- طلال محمد مفضي بطابنة، "العولمة وانعكاساتها على الدول العربية"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 09، جانفي 2004.
- 24- محمد الأطرش، "حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 260، 2002.
- 25- محمد سلمان، "السياسة المتوسطة للاتجاه الأوروبي"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، العدد 138، أكتوبر 1999.
- 26- محمد شوقي عبد العال، "التنظيم الإقليمي العربي دراسة في أزمة الفعالية"، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، تونس، العدد 91، ديسمبر 1997.
- 27- محمد عابد الجابري، "العولمة والهوية الثقافية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، عدد 228، فيفري 1998.
- 28- محمد عمارة، "بين العالمية الإسلامية والعولمة الغربية"، مجلة الهلال، عدد خاص، ماي 2001.

- 29- محمد محمود الإمام، " العمل العربي الإقتصادي المشترك تقييمه ومستقبله "، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، العدد الأول، 1997.
 - 30- محمود علم الدين، " ثورة المعلومات و وسائل الاتصال "، مجلس السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، العدد 123، جانفي 1966.
 - 31- ناصر مرد، " دور الدولة في ظل العولمة"، مجلة الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 07، 2002.
 - 32- وفاء نسيم، "التعاون الأورو متوسطي"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، العدد 138، أكتوبر 1999.
 - 33- "الجزائر فرص للأعمال وللاستثمار"، مجلة الإقتصاد والأعمال، الإمارات العربية المتحدة، عدد خاص، نوفمبر 1999.
 - 34- "مناخ الاستثمار في الجزائر"، مجلة الإقتصاد والأعمال، الإمارات العربية المتحدة، عدد خاص، نوفمبر 1999.
- ج- الرسائل والأطروحات:**
- 1- قنور بوزيدي، "التكامل الإقتصادي العربي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، جويلية 1999.
- د- التقارير والمنتقيات:**
- 1- بنك الجزائر، "تقرير حول حالة الديون الخارجية لفترة 1990-2002"، الجزائر، جانفي 2003.
 - 2- المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي، "تقرير حول تطور الحماية الاجتماعية وآفاقها المستقبلية"، الدورة الثامنة عشر، الجزائر 2001.
 - 3- المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي، "تقرير حول الظرف الإقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني"، الجزائر، جوان 2003.
 - 4- صندوق النقد العربي، "التقرير الإقتصادي العربي الموحد"، لعام 1997.
 - 5- صندوق النقد العربي، "التقرير الإقتصادي العربي الموحد"، لعام 1999.
 - 6- صندوق النقد العربي، "التقرير الإقتصادي العربي الموحد"، لعام 2000.
 - 7- صندوق النقد العربي، "التقرير الإقتصادي العربي الموحد"، لعام 2001.
 - 8- صندوق النقد العربي، "تقرير حول الوضع الإقتصادي في الجزائر"، واشنطن 1998.
 - 9- ملنقي فيصل يشير، العولمة، "إعادة الهيكلة والتنمية على ضوء أعمال وفكر فيصل يشير"، جامعة فرحات عباس سطيف، مركز البحوث في الإقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، دار الثقافة، سطيف، الجزائر 15-16 ماي 1999.

هـ-القوانين والتشريعات:

- 1- الجزائر، قانون رقم 63-277 الصادر في 26 جويلية 1963، يتضمن قانون الاستثمارات الجريدة الرسمية، العدد 53 الموافق لـ 02 أوت 1963.
- 2- الجزائر، الأمر رقم 66-284 الصادر في 15 سبتمبر 1966، يتضمن قانون الاستثمارات.
- 3- الجزائر، قانون رقم 82-13، المؤرخ في 28 أوت 1982، المتعلق بإنشاء الشركات المختلفة الاقتصاد وطرق سيرها.
- 4- الجزائر، قانون رقم 86-13، المؤرخ في 19 أوت 1986، مكمل ومعدل لقانون رقم 82-13، المتعلق بإنشاء الشركات المختلطة الاقتصاد وطرق سيرها.
- 5- الجزائر، قانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.
- 6- الجزائر، قانون رقم 88-03، المؤرخ في 12 جانفي 1998، يتضمن صناديق المساهمة وكيفية عملها.
- 7- الجزائر، قانون رقم 88-04، المؤرخ في 12 جانفي 1988، يتضمن القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية.
- 8- الجزائر، قانون رقم 88-25، المؤرخ في 25 أوت 1988، يتضمن تحديد الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة.
- 9- الجزائر، قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، يتعلق بالنقد والقرض.
- 10- الجزائر، مرسوم تشريعي رقم 93-12، المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 64-93، الموافقة لـ 10 أكتوبر 1993.
- 11- الجزائر، المرسوم التنفيذي رقم 94-321 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، المتعلق بترقية الاستثمار وتعيين شروط مناطق التوسع الاقتصادي وضبط حدودها، الجريدة الرسمية رقم 67-94 الموافق لـ 19 أكتوبر 1994.
- 12- الجزائر، المرسوم التنفيذي رقم 94-320 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، المتعلق بالمناطق الحرة، الجريدة الرسمية رقم 67-94 الموافق لـ 19 أكتوبر 1994.
- 13- الجزائر، التعليم رقم 95-12 المؤرخة في 26 أوت 1995، المتعلقة بخصوصية المؤسسات العمومية الاقتصادية.
- 14- الجزائر، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47-01 الصادرة في 22 أوت 2001.
- 15- الجزائر، الأمر رقم 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بالخصوصية وإدارة المؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية رقم 47-01 المؤرخة في 22 أوت 2001.

و-المواقع الإلكترونية:

01- جوزيف عبد الله، " في مواجهة العولمة من أجل عولمة إنسانية " ، "awl amat@dm.net,TBE-Mail" ،
ماي 2001.

02- محمد آدم " العولمة و آثارها على إقتصاديات الدول الإسلامية " ، " annaba.org/nbaH2/awl " ،
amah شباط 2000.

03- www.alaswaq.net/

04- www.cipe-arabia.org

05- [/www.investment.gov](http://www.investment.gov).

06- www.Zawya.com

07- www.arabicebook.com

08- www.cipe-arabia.org

II- المراجع باللغة الاجنبية

أ- الكتب :

- 1- Ahmed BENHALIMA , «Système bancaire Algérien », édition CASBAH,
Alger 1997..
- 2- Denis TERSON ,Jean Luc BRICOUT , « L'investissement international », édition
Armand Colin MASSON ,Paris ,France 1996.
- 3- Michel CHERTMAN, « multinationales » séries DUNOD ,paris ,France , 1994
- 4- Nor-Eddine BENFREHA , « Les multinationales et la mondialisation , » édition
DAHLAB ,Alger , 1999.

ب- المجلات

- 1- « Des firmes multinationales pour un marché mondial » Revue d'alternatives
économiques ,n° 42 , 4^{ème} Trimestre ,1999.

ج- التقارير

- 1- NATIONS UNIES ,Rapport d'activité « Examen de la politique de l'investissement
en Algérie » , Genève , Décembre 2003.
- 2- NATIONS UNIES , Rapport d'activité « Examen de la politique de l'investissement
en Algérie , Genève , Juillet 2004.
- 1- NATIONS UNIES , rapport sur l'investissement dans le monde , Genève 2004.

تعتبر العولمة مرحلة متطورة من الرأسمالية و ليست نهاية التاريخ إذن فهي مرحلة تاريخية في تطور العالم جو هريا و سيادة النموذج الحضاري الغربي في استبداده الرأسمالي و فلسفته الليبرالية تحت رعاية الولايات .م أ القائم على التفوق العلمي و التقدم التقني و الاقتصادي و التكنولوجي و المعلوماتي و الإعلامي و غيرها . و المؤكد أن هذه الظاهرة لا تسير لوحدها و لا من تلقاء نفسها و إنما هناك أطراف يقودونها حتى تحقق مصالحها باستعمال مؤسسات عالمية كبرى، وهي صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و المنظمة العالمية للتجارة، و هي الدول الكبرى المتقدمة. كما أن معظم دول العالم و المدارس الاقتصادية الفكرية اهتمت بالاستثمار الأجنبي المباشر، لأنها وجدت فيه الآلية التي تمكن الدول من تطوير اقتصادياتها في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد أو ما يعرف حاليا بالعولمة حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة لرؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل، وله أشكال و خصائص و أهداف و مخاطر يسعى كل طرف من أطرافه إلى الاستغلال الأحسن فيها و بطبيعة الحال فإن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يستوجب تهيئة المناخ الاستثماري المحفز له و الاستفادة إلى أقصى حد من مزاياه و محاولة التغلب على عيوبه فهذا الأخير له أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية و السياسية، حيث أصبح حديث العالم و الخاص، القوي و الضعيف المتخلق و المتقدم و باعتبار الدول العربية و الجزائر على السواء قامت و تقوم بالإصلاحات في جميع المجالات من أجل الانتفاع و الدخول في النظام العالمي الجديد، و جلب أكبر تدفق ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبر ذات كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي و التنمية الشاملة و جلب رؤوس الأموال الأجنبية.

Résumé :

La mondialisation est un stade du capitalisme avancé, et non la fin de l'histoire, alors il est dans base historique dans l'évolution du monde Joe EIDH et de la primauté de la forme la civilisation occidentale dans la propagation de capitalistes et de la philosophie du libéralisme sous les auspices des États. M. A basée sur l'excellence scientifique et le progrès technologique, économique et technologique et d'information et les médias et autres. Et que ce phénomène ne va certainement pas seul, et non sur ses propres. Il ya des partis, mais plutôt les amener à réaliser leurs intérêts à l'aide de grandes institutions internationales, le Fonds monétaire international et la Banque mondiale et l'Organisation mondiale du commerce, et les principaux pays développés. La plupart des pays du monde et les écoles économiques de la propriété intellectuelle concernés par l'investissement direct étranger, car il, j'ai trouvé un mécanisme qui permettra aux États de développer leur économie à la lumière du nouvel ordre économique mondial ou la mondialisation dite, où l'IDE est la circulation des capitaux internationaux à long terme, avec des formes et les caractéristiques et les objectifs, et le risque de recherche de chacune des parties à une meilleure exploitation et, bien entendu, attirer les investissements étrangers directs, il faut un climat d'investissement et d'un catalyseur afin de maximiser l'utilisation de ses avantages et tenter de surmonter les inconvénients Ce dernier est d'une grande importance du point de vue économique politique, où il est devenu un public moderne et privés, les forts et faibles Almtkhalq et avancés, et que les pays arabes, tous et les réformes dans tous les domaines d'utilisation et entrer dans un nouvel ordre mondial, le plus grand d'éventuels flux de l'investissement direct étranger considéré comme de la croissance économique et de grande globale de développement et pour apporter des capitaux étrangers.